علم إجتماع

الثورة

الأستاذ الدكتور

معن خليل العمر



الطبعة الأولى

2014

علم اجتماع الثورة

الأستاذ الدكتور
معن خليل العمر

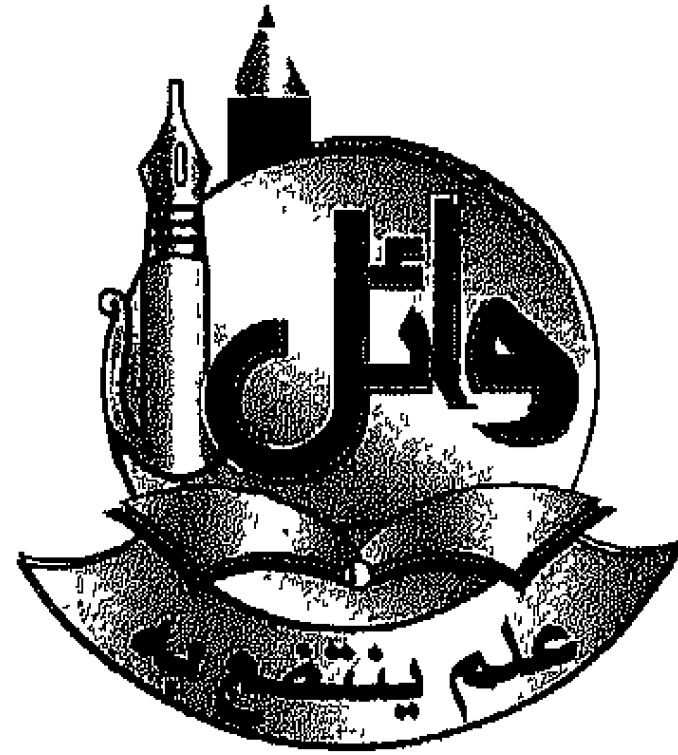
دار وائل للنشر
الطبعة الأولى
2014

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2013/4/1068)
العمر، معن خليل
علم اجتماع الثورة / معن خليل العمر. - عمـــان: دار وائـــل للنـــشر والتوزيـــع ، 2013.
(387) ص
ر.إ. : (2013/4/1068)
الواصفات: علم الاجتماع // الثورات/ الحياة الاجتماعية/
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

****

رقم التصنيف العشري / ديوي : 301
ISBN 978-9957-91-093-8 (ردمك)

* علم اجتماع الثورة
* الاستاذ الدكتور معن خليل العمر
* الطبعـــة الأولى 2014
* جميع الحقوق محفوظة للناشر



دار وائـــل للنشر والتوزيع
* الأردن – عمان – شارع الجمعية العلمية الملكية – مبنى الجامعة الاردنية الاستثماري رقم (2) الطابق الثاني
هـــاتف : 00962-6-5338410 – فاكس : 00962-6-5331661 – ص. ب (1615 – الجبيهة)
* الأردن – عمـــان – وســط البـلد – مجمـــع الفحيص التجـــاري- هــــاتف: 00962-6-4627627
www.darwael.com
E-Mail: Wael@Darwael.Com

الإهداء

الى القرابين العربية التي فدّت شبابها في ترحيل طواطم متكلّسة في عروشها المتحصنة عبر ثورتها السلمية غير المؤدلجة ، فأضحت منشئة في الحياة السياسية المعاصرة بعد ما كانت مستبعدة من نسيج النظام الشمولي

اهدي مؤلفي

المحتويات

الموضوع	الصفحة

المقدمة

يتناول هذا المؤلف أحدث الأحداث الكبرى التي عصفت بالمجتمع العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ألا وهي ثورة الشباب التي أحدثت تغييراً بنائياً (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) في معظم أنساقه وأنماطه التي حاول الحكام العرب أن يبقوه على تركيبته الساكنة ووظائفه المحافظة من أجل إبقاء أنظمتهم قائمة بعيداً عن التطورات الكونية والإلكترونية التي حصلت في هذا القرن [العولمة والثورة المعلوماتية والاتصالات الإلكترونية الفورية] أي ثورة دور اجتماعي حيوي للشباب في التدرج الاجتماعي الذي كان غائباً عن أعين الحكام بل كان مستهاناً به وبفاعليته وبإصراره وعزمه على التغيير . وهذا فعل اجتماعي فريد من نوعه في التغيير الاجتماعي الذي جبل على المتغيرات الابتكارية التقنية والانقلابات العسكرية والثورات الطبقية . ولأول مرة في تاريخ المجتمع العربي يقوم الشباب بالمطالبة في تغيير واقعه ومصيره إذ كانت الثورات العربية السابقة يقوم بها غير الشباب (كبار السن وأصحاب المواقع العليا ومن العسكر) حيث قام الشباب بإسقاط أنظمة عتيدة ومتصلبة وبوليسية محبكة في تسلطها ومتسلحة بأسلحة حديثة وثقيلة . في حين لم يكن الشباب يمتلك أسلحة سوى إرادتهم وإيمانهم وثقتهم بأنفسهم ومطلبهم الشرعي وهذا وحده يستحق التدوين والتحليل والتأويل من كافة الباحثين والمؤرخين لأنه حدث فريد وملهم في تاريخ المجتمع العربي الحديث . فهو يهتم به علماء الاجتماع المختصين بالسياسة والثورة (أي علم اجتماع الثورة وعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس الاجتماعي وعلم السلوك الجمعي والتغيير الاجتماعي) .

انطوى هذا المؤلف على ثمانية فصول أختص الأول بشرح وتوضيح المجتمع الإنساني الذي يحكمه شخصاً واحداً وحزباً أوحداً ألا وهو النظام الشمولي وما يؤول من تفكيكات اجتماعية وبنائية وأمنية متنوعة . أما الفصل الثاني فقد أنفرد في تفسير مفهوم الثورة الاجتماعية وأنواعها في تاريخ الإنسانية أما الفصل الثالث فقد ألتزم بشرح مفهوم العقيدة الثورية وثنائياتها من زاوية علماء الاجتماع . بينما تناول الفصل الرابع

نموذج الحاكم العربي المستبد الذي تم كنيته بالطوطم العربي وعقليته وثقافته وآلياته وإفرازاته . ثم أختص الفصل الخامس بطرح مفهوم سدنة الطوطم المتكونه من عدة زمر مختارة من أسرته وأقاربه وأبناء قريته وحزبه ومرتزقته لحماية نظامه المتعسف . أما الفصل السادس فقد اختص بشرح ثورة الشباب العربي وصيرورتها وعقيدتها وعواقبها بينما تناول الفصل السابع موضوع عقل الثورة أي الشباب العربي كجمهور له دور وثقافة فرعية وسلطة وآليات خاصة به . أما الفصل الأخير وهو الثامن فقد ختم المؤلف بمطالب الشباب الثائر كالتغيير وإلغاء قانون الطوارئ ورحيل الرئيس والحرية والمجتمع المدني .

هذا ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم شكري لزوجتي جيهان على طباعتها لمخطوط هذا المؤلف ولإبنتي جمان على تزويدي ببعض المصادر الإلكترونية .

أخيراً أسأل الحق الذي منح الحق وجوده أن يسدد خطانا وأن يتوج بالنجاح مسعانا وأن يوفقنا إلى المعرفة التي هي غايتنا الأولى والأخيرة .

وبالله العون والتوفيق

الأستاذ الدكتور معن خليل العمر

الرياض – المملكة العربية السعودية

الفصل الأول

مجتمع نظام الحكم الشمولي

مقدمة

1/ أ - الخصائص العامة لنظام الحكم الشمولي

1/ ب - عواقب حكم النظام الشمولي

1– تحجيم الحريات الإنسانية

2 – تقييد حرية العمل المهني وامتلاك المشاريع التجارية

3 – التجريد الإنساني بواسطة القوة والظلم

4 – الفساد السياسي

5 - تشويه الحقيقة

6- تصليب البناء الاجتماعي

أ- تفكيك معياري – ضبطي

ب- تفكيك نسقي – تنظيمي

ت- تفكيك أمني

ث- تفكيك فكري

ج- تفكيك شخصاني

ح- تفكيك أسري

خ- تفكيك أخلاقي

1/ ج – الدولة التسلطية

الفصل الأول

مجتمع نظام الحكم الشمولي

Totalitarian Society

المقدمة

من أجل توضيح الأرضية الأساسية لواقع ثورة الشباب العربي علينا أن نمهد ذلك بتقديم نوع النظام الحاكم الذي حكم كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وهو حزب الدولة الذي يرأسه حاكم الدولة وأفراد أسرته وكيف حاول هذا الحزب الأوحد أن يكون العمود الفقري لكافة المناحي الحياتية المؤسسية والسياسية والاجتماعية والتعليمية والأمنية . أنها ليست حالة فريدة في المجتمع العربي بل كانت هناك مجتمعات غربية أخذت بهذا النوع من النظم ولكي نعرف أسلوب الحكم والمعاش للمجتمعات التي إخضاعها لنظام الحزب الواحد نقدم شرحاً مفصلاً لها لكي نعطي صورة واضحة لأسباب ثورة الشباب ضد هذا النوع من الأنظمة الحاكمة .

لقد ظهر نظام الحكم الشمولي (الحزب الحاكم الأوحد) في القرن العشرين في المجتمع الألماني تحت حكم هتلر والمجتمع السوفيتي تحت حكم ستالين والمجتمع الإيطالي تحت حكم موسليني والمجتمع الصيني تحت حكم ماو والمجتمع العراقي تحت حكم صدام حسين وتونس أبان حكم بن علي ومصر تحت حكم حسني مبارك وليبيا تحت حكم القذافي واليمن أبان حكم صالح وسوريا أبان حكم الأسد ولأجل توضيح هذا النموذج من المجتمعات نجد ضرورة تميزه عن الدكتاتورية التقليدية لأن كلا النظامين [الدكتاتورية والشمولي] تكون السلطة فيه بيد فئة قليلة من الأفراد (الهيئة الحاكم) الذين يمثلون أحدى حالات الأوتوقراطي من الأفراد (الحكم الفئوي

المطلق) وعدم رجوعهم إلى المجتمع عند اتخاذ قرارات تخص الأمة . فالدكتاتورية التقليدية تحكم مجتمعها من خلال فئة حاكمة صغيرة العدد تمثل الحكومة الرسمية ويعملون على تنمية ثرواتهم الخاصة في الأعم الأغلب مستغلين سلطتهم ومركزهم الوظيفي العالي غير مبالين برغبات المجتمع ويقاومون كل تغيير اجتماعي داخل المجتمع يتعارض مع حكمهم وطغيانهم . أما المؤسسات العسكرية والقانونية فتمارس تأثيراتها وضغوطها على النشاطات الاقتصادية .

في حين يمتلك المجتمع الشمولي تنظيمات اجتماعية كبيرة ومعقدة وذات درجة عالية ومتقدمة في النظام البيروقراطي . أما الهيئة الحاكمة فأنها تمارس نفوذها وسلطتها على جميع أقسام المجتمع وعلى جميع أوجه الحياة الاجتماعية مكونين حكومة صغيرة داخل حكومة كبيرة لأنها تستهدف السيطرة على جميع شؤون الدولة وتعمل توجيه سياستها الخارجية والداخلية من خلال سيطرتها على جميع دوائر الحكومة وأجهزتها وحتى على النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والحرفية والمنظمات التي تمثل المصالح الخاصة بل تذهب إلى ابعد من هذا لكي تسيطر على سلوك وتصرفات الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والأجهزة الإعلامية من أجل صياغة شخصيات جميع أفراد المجتمع بالشكل الذي تريده .

إضافة لما تقدم ، تحاول الهيئة الحاكمة تبرير سيطرتها الكلية على المجتمع بدعوى أنها تعمل على بناء مجتمع شمولي يمثل اليوتوبيا (المدينة الفاضلة) بكل معانيها وتعمل الصفوة المختارة في هذا النموذج من المجتمعات على توفير الرفاهية لكافة أفراد المجتمع وتغيير جميع وظائف المؤسسات الاجتماعية فهي تستخدم صفات اليوتوبيا كوسيلة للحصول على تأييد ودعم المجتمع لحكمها من خلال :

أ- وجود حزب سياسي متضامن ومتكاتف يحكم المجتمع بجميع أقسامه.

ب- تكون هناك فئة حاكمة قليلة تتمتع بسيطرة غير محدودة .

ت- يبني الحزب أهدافاً إنسانية عامة وشاملة .

ث- إشغال المواقع الوظيفية العليا والمهمة من قبل أعضاء الحزب الحاكم .

ج- الولاء التام للدولة من قبل أعضاء الحزب الحاكم .

ح- يتمتع الحزب الحاكم بسلطة عالية جداً .

خ- يستخدم الحزب الحاكم نفوذه على جميع أوجه الحياة الاجتماعية وعلى كافة أفراد المجتمع . بيد أن التأثير يكون أقل على أعضاء الحزب الحاكم .

د- تكون هناك فئة صغيرة من الحزب الحاكم تقوم بتخطيط السياسات الداخلية والخارجية للحزب والدولة والمجتمع معاً

ذ- يكون رئيس الدولة أحد أعضاء الحزب الحاكم .

ر- يعتمد قادة المجتمع الشمولي على مناصري ومؤيدي الفئة الحاكمة .

ز- يتمتع الحزب الحاكم بسلطة أعلى من بقية التنظيمات الأخرى الموجودة داخل المجتمع .

س- لما كان الحزب الحاكم يعتبر وحدة سياسية فانه يحكم من خلال الجهاز الحكومي جميع دوائر الدولة .

ش- يعين الحزب الحاكم عضواً واحداً أو أكثر لكل دائرة حكومية ولكل معمل ونقابة ووكالات وسائل الاتصال بالجماهير يمثل سياسة الحزب الأوحد لكنه لا يوجه سياسة تلك الدائرة أو الشركة التي يعمل بها بل تكون مهمته كرقيب أو ملاحظ لرصد كل ما يحدث داخل هذه التنظيمات ويبعث تقاريره حول كل ما يحدث داخلها بالإضافة إلى رصد أعداء الحزب ومناوئيه .

أخيراً يخضع الجيش إلى سيطرة الحزب الحاكم حيث لا يقبل أي فرد فيه ما لم يكن حزبياً أو مؤمناً بأهدافه وسياسته . كذلك تخضع المدارس والجامعات والأجهزة

الإعلامية لسياسة الحزب وأهدافه من أجل غرس الولاء للعقيدة الحزبية وتنشئتهم تنشئة حزبية خاصة تخدم أهداف الحزب والدولة .

زبدة القول : إن التنظيمات الاجتماعية تتصف وتتميز بالصفات والميزات التالية التي تفرضها وتميزها عن عدم التنظيم أو التفكك أو التحلل الاجتماعي وهي ما يلي :

1- وجود تفاعل اجتماعي بين أفراد المجتمع بشكل مستمر .
2- وجود علاقات اجتماعية بين أفراد المجتمع بشكل دائم .
3- وجودة صيرورة اجتماعية بحلقاتها الخمسة .
4- وجود بناء اجتماعي تساهم في تشكيلة كافة أنساق البناء الاجتماعي وثقافته دون هيمنة نسق واحد أو ثقافة واحدة على باقي الثقافات الاجتماعية .
5- ترابط محكم بين المواقع الاجتماعية وأدوارها .
6- معدل عالي في تغيرات التوقعات الدورية (أي لأدوار الفرد التي يمارسها) .
7- هناك صعوبة كبيرة في تكيف الفرد للتوقعات الدورية .
8- هناك بدائل كثيرة (متعددة ومتنوعة) لسبل العيش .
9- وجود أنساق بين الأفراد وفق معايير متفق عليها في توجيه أعضاء التنظيمات من أجل إنماء الشعور بالمعية (Olsen 1968-p.p 12- 38)

1/ل الخصائص العامة لنظام الحكم الشمولي

جميع ديكتاتوريات نظام الحكم الشمولي سواء كانت فاشية أو نازية أو شيوعية أو ناصرية أو بعثية فأنها تمتلك خصائص خاصة يتماثل معها في كل مرحلة تطورية وقد حددها كل من فريدريك وبرزيزنسكي بالنقاط المختصرة التالية :

1- عقيدة رسمية – حكومية : أي إن النظام الشامل ينطوي على عقيدة معلنه في كل برنامج تعبوي أو تنموي لكل فرد يؤيد ويساند النظرية الشاملة

للحكومة . تمنح هذه العقيدة نفسها صفات نبوئية (نسبة إلى النبي الديني) تتوازى مع خصائص العقيدة الدينية وعلى الجميع أن يجلها ويبجلها وكأنها عقيدة سماوية .

2- حزب جماهيري واحد ومتفرد بسلطته التحكمية وعادةً يقود هذا الحزب المتفرد بالسلطة شخصاً واحداً وهو الطاغية الدكتاتور وعادة ما تُحيط به جماعة منظمة تتكون من نخبة من الأكفاء والمتخصصين لتحقيق أغراضه وغالباً ما يطرح هذا الحزب استثناءات لا يمكن الطعن فيها أو الاعتراض عليها . أما علاقة الحزب بالحكومة فأنها متجاذلة أي متشابكة لا يستطيع كل منهما الاستغناء عن الأخر ولا يقدر أي منهما الخلاص من الثاني لأنهما في ترابط متجاذل . وأحياناً أخرى يكون الحزب أعلى درجة من الحكومة في اتخاذ القرار أو طرح برامج إنمائية لأن القائد الدكتاتوري وصل إلى الحكومة عن طريق الحزب الثوري المنتمي إليه ولم ينتمي للحزب عن طريق الحكومة. لذلك يتسيد الحزب على الحكومة في أغلب الأحيان وهذا ما شاهدناه في المجتمع العراقي أبان الحكم البعثي – الصدامي وحصل في تونس أبان حكم بن علي ومصر أبان حكم مبارك وسوريا أبان حكم الأسد وليبيا أبان حكم القذافي و اليمن مع حكم صالح

3- نظام ضبطي أمني مُرهب : مثال على ذلك الجستابو في ألمانيا الهتلرية OGPU والسوفيتي NKVD في الاتحاد السوفيتي والأمن الخاص والحرس الجمهوري في عراق البعث وجهاز أمن الدولة في مصر – مبارك وكتائب القذافي في ليبيا ، تقوم هذه الأجهزة الأمنية بمراقبة مباشرة ليس فقط لمعارضي النظام بل لكل طبقات المجتمع وبالذات الطبقة الرأسمالية والليبرالية والطوائف الدينية .

4- جهاز دعائي فعَال : يهدف هذا الجهاز القيام بوظيفة دعائية مؤثرة من خلال ضبط وسيطرة ميدانية – فعلية كاملة على اتصالات الناس بدون استثناء من خلال كوادر الحزب الحاكم والعناصر الأمنية والاستخباراتية ليس هذا

فحسب بل تشمل سيطرته على جميع وسائل الاتصالات غير البشرية { إذاعة ، تلفزيون وباقي وسائل الاتصال والإعلام كالجرائد والمجلات والإعلانات والإنتاج المسرحي } ولا يسمح إلا لما ينسجم مع خط الحزب وأفكار رئيسه . أما الكنائس ودور العبادة فأما أن تغلق أو يشَل تنظيمها طالما لا تتناغم مع أهداف الحزب الحاكم لأن العقيدة الدينية تتعارض أو لا تنسجم مع العقيدة السياسية التي يتبناها الحزب الحاكم .

5- السيطرة على الأسلحة العسكرية : حيث تكون هناك سيطرة تامة وشاملة وكاملة بشكل فعلي على المصانع الحربية لكي لا تُستخدم ضد الحكومة فضلاً عن منع الناس من مناهضتهم لاستبداد الحكومة .

6- سيطرة مركزية على كافة الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر، ففي الفاشية الايطالية والنازية الألمانية والشيوعية السوفيتية والبعثية العراقية والسورية والوطني الديمقراطي المصري يكون بناء الحكومة متطابقاً ومتماثلاً مع اقتصاد البلد .

فالعمال والفلاحين يفترض أن يكون لهم بعض الأصوات في تحديد إنتاج المصانع والمعامل والتعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية والفردية الخاصة وحتى التنظيمات الخدمية التي تخدم مصالح الناس لا يكون لها وجود في التمثيل الشعبي أو النيابي ، أي ملغاة . ففي النازية والفاشية والبعثية والوطني الديمقراطي كانت لجنة من الحكومة المركزية ممثلة في جميع الصناعات والشركات التعاونية . فقد كانت في ايطاليا الفاشية 1938 حوالي 22 منظمة تعاونية مصنفه إلى ثلاثة جماعات منها 6 في الزراعة وما يتعلق بإنتاجها الزراعي و10 معامل صناعية و6 اختصاصات ترفيهية ومهنية وصناعات خدمية . أما العسكريين ورجال الشرطة والأمن والقضاة والموظفين وبالذات موظفي وزارة الداخلية والخارجية فقد منعوا من الانتماء إلى أية تنظيم يجمعهم . [Elliott and Merrill, 1961 p. 720]

1/ب – عواقب حكم النظام الشمولي

نعني هنا بالعواقب السياسة المقصودة والمتعمدة في تغيير أنساق البناء الاجتماعي حسب تركيبة بنائية خاصة وفريدة تخدم حكم الطاغية واستمرار حكمه وهذا يتطلب منه تفكيك كافة الأنماط النسقية البنائية القائمة وإحلال محلها أنماط نسقية بنائية تخدم مركزيته ومحورية حكمه أي يقوم بتفكيك منظم ومبرمج ومقصود . لكن لا يغيب عن بالنا الإشارة إلى أن الأنظمة الشمولية لها دور فعال في أرقاء الحياة الاقتصادية للعديد من الشرائح الاجتماعية وتحسين مستوى العيش. إلا إن الحقوق المدنية والحريات الفردية تكون غائبة في حياة الناس بسبب الهيمنة السياسية للنظام الشمولي وهذه أحد أكبر الأمثلة الحقيقة والحادة عن التفكيك الاجتماعي الذي يظهر في المؤسسات الرسمية والحياة اليومية للأفراد. ينطوي التفكك الاجتماعي الذي بسببه أو يحدثه النظام الشمولي على القيود السياسية المفروضة على حرية الإنسان والممارسات القاسية والفظة المتوحشة في تطبيق أهداف ومصالح الحكومة . فضلاً عن تشويه الحقيقة والواقع والاستمرار في مراقبة كل تصرف وتفكير يصدر عن تفاعلات وعلاقات الأفراد التي تحصل في الحياة العامة والخاصة الرسمية والقرابية . كل ذلك يمنع الناس من اكتساب معرفة جديدة مغايرة لما تطرحه وتستخدمه الأجهزة الإعلامية الحزبية ومعرفة ما يدور من حياة طبيعية كما هي [وليس كما يريدها الحزب] خارج حدود الحكومة البوليسية [أي تنميط وقولبة سلوك وتفكير الناس بقالب الحكومة لا غير] . لا جرم من الإشارة إلى أن التعليم الحر ينظر إليه النظام الشمولي على أنه مُخرب وهدام لأهدافه وعقيدته وحتى المؤسسات الدينية التي هي مصدر رئيسي للمبادئ الأخلاقية يجدها الحزب الحاكم بأنه مضلل لعقيدته وأهدافه تمّ تسمية هذه الحالة من قبل علماء الاجتماع بالتفكيك المنظم Organized

disorganization الذي يحدث بدراية ومعرفة حكومية لا حدود لسلطتها (أي سلطة مطلقة) على حريات وتفاعلات وأفكار الفرد [Elliott and Merrill , 1961 p. 722] .

نعرج بعد ذلك إلى تقديم أبرز العواقب التفكيكية – التخريبية التي يقوم بها النظام الشمولي بشكل مبرمج ومخطط وهي :

1- تحجيم الحريات الإنسانية : إن النفس البشرية تواقة للتحرر من القيود الصارمة ، لتبحث عن حريتها وبالذات يحدث مثل هذا التوق في المجتمعات غير التقليدية كالحضرية والصناعية والمعلوماتية . ولكن هذه ليست قاعدة ثابتة لأن هناك تفاوت بين الأفراد والجماعات والطبقات في ممارسة حرياتهم الفردية طبقاً لمكانتهم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية لأن فرص الحصول على الحرية ليست واحدة بالنسبة للجميع . نقول لا يوجد نموذج مثالي للحرية يمارسه الجميع بنفس الدرجة والنوع . لكن بنفس الوقت أنه من حق الجميع الكفاح والنضال من أجلها للعيش بكرامة ورفاهية .

لكن على صعيد حكومات النظام الشمولي ، يكون الفرد مستهدفاً من قبل أجهزة سلطة الحكومة المستبدة التي تلغي حرية كل من يجافيها أو يخالفها أو يعارضها أو يعاديها . هذا الإلغاء أو الإقصاء يكون على شكل برنامجاً ثابتاً لها ومعتمد منها تمارسه في جميع الأوقات والمناسبات والأماكن العامة والخاصة . بتعبير آخر ، لا تكون للفرد في ظل النظام الشمولي حرية مضمونة وأكيدة لحماية نفسه من الخروقات والتجاوزات الشرعية والممارسات الاستبدادية والأخلاقية ولا معيارية التي يقوم بها رموز هذه السلطة أو الطاغية لأن سلطتهم الحكومية تكون مطلقة لا حدود لها .

أنما جميع الحكومات الشمولية لديها – على الصعيد النظري وليس العملي والواقعي – قوانين مرعية تمنح الفرد حقوقه الوطنية لأن للطاغية قوة إلغاء إي حق من حقوق الفرد الطبيعية – الإنسانية . فقد وضع هتلر قرارات وقوانين تحمل قوة القانون الذي يصدر عن الهيئة التشريعية . بمعنى مراسيم تقضي بما يشاء ويرتئي

حسب رغبته النرجسية والحالة ذاتها مع موسليني في ايطاليا الذي كان يمتلك صلاحية مطلقة لاستصدار القوانين المطلقة دون الرجوع إلى هيئة تشريعية بل كان موسليني هو الهيئة التشريعية بذاتها والحالة نفسها مع صدام حسين والأسد ومبارك والقذافي وبن علي وصالح .

فالحرية الفردية تكاد تكون محدودة جداً في ظل هذا النظام ، في حين تكون الحكومة تتمتع بحرية أوسع وأشمل لا يحاسبها على نشاطها سوى الطاغية بشكل مباشر وفوري . أقول الحرية المطلقة للطاغية والنسبية لرموز السلطة والخضوع التام لأفراد المجتمع . تنطبق هذه الصورة الاجتماعية والسلطوية على الدول الشيوعية أيضاً .

ليس هذا فحسب ، بل إن حق العمل والتعليم والترفيه يخضع لهيمنة الحكومة لأنها تعده أحد شؤونها ومسئوليتها . حتى حرية التعبير في الصحافة والأجهزة الإعلامية لا تكن لها مكاناً في مجال الحرية . وهذا لا يساعد على تطوير الكفاءات والقابليات والطاقات الفردية المبدعة . والحكومة لا تميز في قمعها هذا أية فرد سواء كان موالي أو مجافي لسياستها الكل سواسية في قمعها للحريات الشخصية والتعبيرية . بل حتى تَجمّعْ الأفراد ممنوعاً عليهم وإذا حصل فأن ذلك يكون بموافقة الطاغية شخصياً وبتوجيه منه إذا كان هذا التجّمعْ يخدم مصالحه النرجسية فضلاً عن حق الحكومة في حل أي تنظيم لا يتناغم ولا ينسجم مع سياستها ولا تسمح لأي تَجمع سواء كان دينياً أو علمانياً القيام بأي نشاط دعائي لنفسه أو حتى إعلامي .

وعلى الجملة ، تقوم الحكومة الشمولية بقولبة الحياة الاجتماعية بقالب واحد وصهرها في بودقة واحدة وهذا مخالف ومنافي للطبيعة البشرية لذلك يكون الفشل نهايتها وعدم استمرارها إلى ما نهاية . إنما تمثل تجربة سياسية سلطوية – قمعية بدائية فجة لا تحترم حرية وحقوق الإنسان ولا تخدم وجوده لأنها تتجافى وتحارب ما

يستكن من الروح الإنسانية من توق للحرية والتحرر من القيود الصارمة والظالمة لكونها ترمي للنمو والتطور لا لؤدها وقتلها أو اغتيالها .

2- تقييد حرية العمل المهني وامتلاك المشاريع التجارية : في المجتمعات الحرة والديمقراطية يحق للفرد أن يختار بمحض إرادته أية مهنة تشبع رغبته وتحقق طموحه بشرط أن يتناسب طرداً مع ولعه أو اختصاصه بنفس الوقت يسمح هذا النوع من تناسب حرية اختيار أي مشروع تجاري أو صناعي يريد العمل فيه ، وعادةً ما تمنح هذه الحرية المهنية في العمل مكانته الاجتماعية والاقتصادية وليس انتمائه الطبقي أو انحداره الأسري أو خلفيته المجتمعية . فقد يكون الفرد منحدراً من أسرة فلاحيه لكن طموحه يتجه نحو الدراسة الجامعية في مكان يبعد بعيداً عن مكان إقامته . إلا إن مثل هذه الحالة لا تكن سائدة في المجتمع الذي يحكمه النظام الشمولي ففي مجتمع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) على الرغم من توفر فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع إلا أن أبن الفلاح لا يستطيع مغادرة مدينته أو قريته ليذهب إلى مدينة أو قرية أخرى . وإذا أراد شراء عقاراً فلا يتم ذلك إلا بموافقة الحزب الحاكم وإن ذهابه إلى المدينة لتبضع يجب أن لا يأخذ أكثر من خمسة أيام [Elliot and Merrill , 1961, p. 72]

هناك صور أخرى لتقييد حرية العمل وامتلاك المشاريع التجارية في ظل الحكم الشمولي وهي أن عضو الحزب الحاكم له الحرية الكبيرة في امتلاك المشاريع أكثر بكثير من غير الحزبي وحتى دخول الفرد للجامعة لا يتم إلا للحزبيين وبالذات الجامعات العسكرية والأمنية والشرطية والتربية والطبية أي أن فرص العمل لكافة أفراد المجتمع في ظل حكم النظام الشمولي لا تكن واحدة بل مفتوحة للحزبين و لأقرباء الطاغية وممنوعة على غيرهم وهذا يعني من عواقبه عدم وجود عدالة اجتماعية في فرص العمل مما يخلق ذلك تفككاً تنظيمياً في المؤسسات الحكومية .

3- التجريد الإنساني بواسطة القسوة والظلم : من عواقب هذا النظام الجائر أن أجهزته تمارس العديد من الأساليب ألا إنسانية من تعذيب واتهامات ووصم وتشهير لا أخلاقي ولا قانوني لكل من لا يتجاوب مع طروحاته وأوامره وشعاراته وعلى كل من لا ينقاد لقيادته . وأحياناً يكون التجريد جماعياً لكافة أفراد المجتمع القروي أو المديني [عندما يعارضوا أو يعصوا أوامره] فضلاً عن عدم بناء المدارس والمستشفيات والمصحات والمؤسسات العصرية وعدم ربطها بشبكة الماء والكهرباء والهاتف فيها أو عدم إرسال المواد الغذائية والتموينية لها وعدم شملها بالخطط التنموية لكي تبقى متخلفة في وضعها الاقتصادي والصحي والتربوي كعقوبة على عدم خضوعها لأوامر الطاغية وأحياناً أخرى يقوم النظام الشمولي بتفتيت طبقة الأغنياء والتجار وتجريدهم من أملاكهم ومصادرة البعض منها وعدم السماح لأعضائها بممارسة حقوقها في العمل وتوجيه أرذل التهم وأقذرها لتشويه سمعتهم وإلغاء مكانتهم داخل المجتمع .

4- الفساد السياسي : غالباً ما تصاب السلطة المطلقة بالفساد الأخلاقي والإداري والسياسي بسبب عدم وجود مجالس شعبية حرة أو برلمان منتخب من الشعب بشكل حيادي (تنظيمات وسطية تتوسط بين الحكومة والشعب منتخبة بشكل حيادي وحر) تحاسب الحاكم وزبانيته وجلاوزته وأتباعه على استغلالهم لمناصبهم وسلطاتها ألا محدودة والإثراء السريع والفاحش وابتزاز المواطنين واغتصاب حقوقهم باسم أهداف الثورة والحزب والوطن والمواطنة . ويزداد عدد السجناء السياسيين وتتكاثر الإعدامات السياسية وطرد الأكفاء والشرفاء تحت ذريعة عدم الولاء للحاكم ولحزبه وهذا ما حصل في الأرجنتين أبان حكم بيرون وألمانيا أبان حكم هتلر وايطاليا أبان حكم موسليني والعراق أبان حكم صدام حسين وتونس أبان حكم بن علي ومصر أبان حكم مبارك . أي أن النظام السياسي لا يسمح للنقد من قبل المواطنين للممارسات ألا وطنية واللا مسئولة المبينة على المحسوبية والرشوة التي يقوم بها رموز السلطة بذات الوقت يتم مكافئة الأفراد

الذين يسايروا أوامر السلطة وينفذوها حتى لو كانت مخالفة للأخلاق والقيم ولكل من يخضع بسهولة للقيادة والمنافقين والمداهنين ممن لا يقوموا بتوجيه النقد للممارسات اللا مسئولة لشاغلي المواقع العليا في الهرم التنظيمي فيغدقوا عليهم من عسل السلطة كمكافئة لانصياعهم وخنوعهم وهنا تغيب مراقبة الرأي الذي بمقدوره أن يحجم سلطة نفوذ الحاكم ورموز حكمه الذي بالتالي يوسع من دائرة الفساد الإداري والسياسي .

إن سياق الحديث يلزمني أن أشير إلى استغلال الطاغية وحزبه الحاكم التراث الاجتماعي والثقافي لدعم سياسته الداخلية والخارجية ليس لها تعلقاً بهما أوحباً لهما أو أعجاباً بعراقتها . بل استخدامها كوسيلة فعالة للحصول على مشروعية تقاليدية يحترمها العامة من الناس للتأثير عليهم وكسب دعمهم لها من أجل تعزيز نفوذه فضلاً عن استخدامه للتراث كوسيلة لخدمة أهدافه السياسية الحمقاء أو ذات الوجه الواحد أو الفردية المتسلطة وكمنفذ للهروب من المواقف العقلانية والقرارات التي تخدم كافة أفراد المجتمع ، ولتبعده عن الاضطرابات التي تحصل في الحياة الاجتماعية وعدم مواجهة المشكلات الناجمة عن التطورات والحركات الاجتماعية الحديثة .

حرّي بيَّ أن أشير إلى أن الطاغية وبطانته الحاكمة تستخدم التقاليد لدعم وتعزيز هيمنتهم على المجتمع ولتبرير تسلطهم وتجبرهم وتفردهم بالسلطة الأمر الذي يؤدي بالتالي على حجب ومنع الإبداعات والابتكارات والمبادرات الخلاقة التي يقدمها المبدعون والمثقفون والمبادرون من أبناء مجتمعهم لأنهم (رموز السلطة أو الجماعات المهيمنة على السلطة) يستجلبون حلولاً جاهزة وتفاسير سائدة في تراثها التقليدي عند مواجهة مشكلات معاصرة . فلا غرو من القول بأن هذه الجماعات والرموز السلطوية لا تثق بالتغيير المتطرف أو المفاجئ بل التدريجي والذي يخدم أهدافهم وأغراضهم الخاصة .

مآلي من هذا الطرح في هذا المقام هو أن في المجتمعات التقاليدية والمحافظة غالباً ما تُستخدم تقاليد المجتمع من قبل المسئولين المهيمنين على سلطة المجتمع كذريعة لتبرير تسلطهم وتجبّرهم وتحكمهم وتفردهم لإبقاء مجتمعهم بعيداً عن التغير السريع ومتباطئ مع سرعة حركة الزمن .

5- تشويه الحقيقة : استطاع النظام الشامل أن يغرس وينمّي مفاهيم وأفكار وأراء كاذبة ومضللة بشكل متعمد بواسطة استخدام الدعاية بشكل منظم ومنسق في المطبوعات والوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والتربوية { التي تستخدم التلقين في منهجها } فتبث أفكار تعصبية ومتعالية على الحكومات الأخرى من خلال تصوير حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين الذين يعيشون تحت حكمه بأنها أفضل وأحسن وأرقى من أي حياة اجتماعية على الكرة الأرضية . أي تعتيم رؤية حياة الآخرين الذين يعيشون خارج حدود بلدهم عن مواطنيهم لكي يشاهدوا وجهاً واحداً ويسمعوا لحناً واحداً من الواقع دون مقارنته مع شعوب أخرى تعيش حياة أفضل منهم. بتعبير أدق يُستخدم الفساد والتحريف لأغراض الدعاية السياسية التي تمثل أبرز الأساليب في تحريف الحقيقة وإفسادها على المواطنين. فقد تم استخدام الفلسفة الماركسية في الاتحاد السوفيتي(السابق) في تدريس جميع المواد التدريسية واعتبارها برنامجاً ثابتاً وحتمياً لا يمكن تجنبه مستخدماً تلقين وتحفيظ العقيدة السياسية في التاريخ والعلوم الاجتماعية والاقتصاد وتمشياً مع خط الماركسية لكن هذا لا يعني إن الاتحاد السوفيتي كان لا يملك علماء وخبراء في العلوم التكنولوجية كذلك في ألمانيا النازية حيث كان الأطفال في المدارس النازية يلقنون بالإكراه الأطفال الفرنسيين وتغرس عندهم الأفكار العرقية والمتعصبة ودعم السياسة الحكومية وهنا تبرز حقيقة مفادها أن المعلمين يلعبون دوراً كبيراً في تشويه الحقيقة وترسيخ العقيدة الحزبية أكثر من تدريس الحقيقة ذاتها مقترنة مع استخدام الأساليب الدعائية الإعلامية اليومية . بينما يتظاهر العلماء والمتنورين بتأييدهم اللفظي (غير المؤمن) أمام الناس لسياسة

النظام الشمولي. فضلاً عن مثقفي السلطة الذين يدعموها ويسخروا أنفسهم ليكونوا بوقاً له بشكل علني. الشيء الوحيد الذي لم يستطع النظام الشيوعي تلقينه وتحفيظه هو إن نظرية ماركس لا تملك القوانين في الرياضيات والذرة والعلوم الصرفة وإلا تم تدريسها في هذه العلوم . وهذا تفكيك تعليمي وعلمي للمؤسسات التعليمية والجامعية { والحالة ذاتها في ليبيا مع الكتاب الأخضر وفي العراق مع فلسفة البعث } .

أما على صعيد الأسرة ، فقد هاجم النظام الشمولي آلياتها التنشيئية لأنها كانت تستخدم المفاهيم الدينية – الروحية والأخلاقية في رعرعة وتنشئة أبنائها . أي المبادئ الدينية ، ولما كان النظام الشمولي ضد هيمنة وسيطرة الكنيسة على الأفراد داخل النظام الشمولي ليفكك التنشئة الأسرية الدينية ليحل محلها المبادئ والقيم العقائدية الحزبية وهنا قام بسلب وظيفة الأسرة في تنشئتها وإقحامه أسلوبه عليها ومنع استخدام المبادئ الدينية في تنشئة الناشئة . وهذا تفكيك مؤسسي لمؤسسة الأسرة والكنيسة وبهذه الطريقة أعاق النظام الشمولي الأسرة وحرّف طريق نموها الطبيعي والسوي وهذه أحدى عواقب نظام الحكم الشمولي .

ثم هناك عاقبة أخرى تنطوي على ممارسة قمعية أخرى وهي إجبار الأفراد على عدم ممارسة الطقوس الدينية في الكنيسة لكي يبعدوهم عن الإيمان الديني ليجعل عندهم فراغاً روحياً وعقائدياً ليسده بعقيدة الحزب الحاكم علاوة على أن هذا الإقصاء الروحي جعل هؤلاء الأفراد يكونوا أقرب إلى الأنانية وعدم الاكتراث بالمحرمات وعدم مقاومة الميول أللأخلاقية والاجتماعية لتأخذ الحكومة صورتها العلمانية في الحياة الاجتماعية ولمنع الكنيسة من سيطرتها على الجماهير ليحل محلها ويبث فيها روح الولاء للحزب الحاكم بدل الكنيسة وبذا يكون النظام الشامل قادراً على السيطرة والتحكم على الجماهير من أجل تسييسهم وجعلهم مؤيدين ومناصرين بالكامل للسياسة الشمولية .

بتعبير أخر، مارس النظام الشامل التحريم بصرامة وعنف لكل دعاية مضادة للثورة سواء كانت هذه الدعاية صادرة من رجال الدين أو من أحزاب أخرى. جميع هذه الممارسات تجعل الناس الذين يعيشون تحت ظل النظام الشامل أن يقبلوا الممارسات القاسية والفظة والعنيفة والسكوت عنها ويتقبلوا في ذات الوقت مبادئ الحزب والثورة وهذا تشويه للواقع لأنه يرفض معرفة الوجه الأخر من الحقيقة والواقع عندئذٍ تتضمر معرفة الناس بالواقع والضمور هو أحد أوجه التفكك لأنه يشير إلى عدم النمو والتطور وهذه صورة أخرى من عواقب حكم الطاغية وحزبه الأوحد .

6- تصليب البناء الاجتماعي : من زاوية تنظيرية أطلقنا مصطلح (البناء الاجتماعي المتصلب) على المجتمع الذي يحكمه نظاماً شمولياً ونعني بذلك استحواذ وظيفة نسق معين بشكل مقنن ومتزمت على وظائف أنساق بنائية أخرى وتوجيهها نحو أهدافه لتحقيقها وعدم إفساح المجال لتطبيق وظائف الأنساق المتخصصة . أي عدم تفاعل نسقين معينين بشكل متكافل أو متوازن بل استحواذ ذهني وما ينجم عنه من تأثيرات على العناصر الاجتماعية لصالح الفئة الاجتماعية المتسلطة على النسق المهيمن . بتعبير أخر، ينطوي البناء الاجتماعي المتصلب على ركيزة أحادية (نسق واحد) لا يقبل التنوع التكويني أو الانفتاح على جماعات اجتماعية أخرى من نفس المجتمع لتساهم معه في إدارته أو تثمين أنساق البناء الاجتماعي وهذا انغلاق وانعزال اجتماعي لأنه بنى فواصل وحواجز سياسية واقتصادية واجتماعية بينه وبين فئات المجتمع الأخرى . وبسبب خوفه على موقعه الهرمي القيادي وارتيابه من الجماعات الأخرى من أن تزيحه من موقعه القيادي يذهب نحو التشدد والتزمت بكافة تعليماته وقواعده وأوامره وعقوباته التي يصدرها للمجتمع. وإزاء هذه الحالة العّلية فأنه لا يصدر قانوناً وضعياً أو دستوراً معلناً يسير بموجبه لكي لا يُحاسب من قبل الأغلبية. لذلك يلجأ إلى إصدار تعليمات وقواعد وأوامر متقلبة ومتضاربة ومتطرفة يراعي فيها مصالحه بعيداً عن المصلحة العامة وعادةً ما يستخدم شاغلوا

البناء المتصلب الأساليب الخشنة والفضة التي تفتقد إلى أبسط آداب اللياقة المهذبة { أي قريبة من التعامل البدائي المتوحش } في تفاعلها مع الآخرين البعيدين عن المواقع الهرمية العليا . زد على ذلك فأنها لا تتضمن الحوار المعلن والنقاش الحر والنقد البناء والتعرّف على الأوجه الأخرى للحقيقة إذ لا يكون لها وجوداً أو حضوراً في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع.

ومن نافلة القول إن مجتمعات من هذا النوع من الأبنية اتصافها بمعدل عالي من الأمية وتدني في الوعي الفكري والسياسي وتمسك زائف بجذور الماضي وانعزال عن مجريات التطور في العالم المتحضر وتحجر مُعتقدي (أي في المعتقدات) واستلاب إرادي في إدارة مؤسساتها والعيش خارج حدود الزمن يصل في بعض الأحيان إلى عدم احترام الوقت أو التقييد به ، ولا عقلاني في تحليله للظواهر والأحداث المستجدة وغير عملي في نظرته للأحداث المتطورة ، بل خيالي ومثالي في رؤيته وتحليله لها . فضلاً عن كونه استهلاكياً في منطقه وشعاراته ومركزياً في قراراته المؤسسية ومحتكراً للوسائل الإعلامية (السمعية والمرئية والمكتوبة والمقروءة) بشكل مكثف ويومي لضخ المعلومات المهوّلة والمضخمة والمزيفة لإيهام العامة (وليس لإقناعهم) بجسامة وضخامة انجازاتها الفارغة التي لا تمثل مادة أساسية في بناء مؤسسات ناضجة ومتطورة فلا يتردد في هدر الأموال الطائلة ليقول للعامة بأنه قوي وراسخ ومتجذر في البناء الاجتماعي وأنه أفضل وأرقى وأَصل من أية قوة اجتماعية واقتصادية وعسكرية وعلمية وثقافية في المعمورة بل أنه رمز التقدم والتطور والتنّور ويكرس أجهزته الأمنية لحراسة قرارات الحكومة وحاكمها ويراقب كل ردود الفعل ضدها ويخلق حالة من الرعب والخوف النفسي عند الناس ويجعل من معارضة أو رفض هذه القرارات حالة انتحار لكل من يتخذ مثل هذه المواقف .

لذلك يميل المواطن في هذا المجتمع إلى التمسك بالوسائل الروحية الدينية لمعالجة مشكلاته { إنما يكون ذلك سراً وليس علانية } ويطلب من الخالق أن ينتقم من

الظالم في بلده وأن يأخذ حقه منه. ونظراً لغياب جماعات ثانوية وسيطة بين الحكومة والمواطن وعدم وجود معارضة سياسية وفقدان العدالة القانونية يمسي الفرد في هذا المجتمع إنساناً قدرياً لا حول له ولا قوة في مواجهة الأمور الدنيوية المستعصية عليه.

ندلف بعد ذلك إلى طرح عواقب أخرى من التفككات التي يفرزها البناء الاجتماعي الخاضع لهيمنة نظام الحكم الشمولي وهي :

أ- **تفكيك معياري ضبطي** : من أبرز عناصر الضبط العرفية هي المعايير الاجتماعية الموروثة التي يستلمها أفراد المجتمع من الأجيال الماضية عن طريق التنشئة الاجتماعية لتوجيه سلوكه اليومي في تعامله مع الآخرين لذا تكون متجذرة في لا شعورهم وكل من يخالفها أو ينحرف عنها يُعّده منحرفاً أو شاذاً يحصل على العديد من الانتقادات والتجريحات من الأفراد المحيطين به . بيد أن النظام الشمولي يعمد بشكل علني على بلورة معايير ظرفية تخدم رموزه وركائزه وليس لأنساق البناء ، هدفه من جراء ذلك تهشيم كافة مقومات الأنساق الأسرية والتربوية والدينية والعسكرية والقضائية وإفراغها من معظم أطرها وكوادرها المتخصصة من أجل بناء أنساق خاصة تخدم مصالحه وأهدافه وتركيع جميع أفراد المجتمع لسلطانه من أجل تعويدهم على الانصياع له والخنوع لأوامره المتسلطة وهذه أحدى أسليب إذلال المجتمع من قبل حكامه .

بعبارة أدق، يستخدم النظام الشمولي معايير آنية يطرحها حسب الحاجة لخدمة أغراضه المستجدة والمتقلبة وبالوقت ذاته يحجم المعايير الاجتماعية العريقة { أو يستخدمها عندما تخدم أغراضه ومصالحه فقط}

وبعمله هذا يكون قد أقفل الطرق المؤدية إلى تحقيق قيم المجتمع. لأن المعايير ما هي سوى سبل تحقيق القيم وهذا يعني أن سلوك الأشخاص اليومي لا يتناسق مع مقتضيات النظام الشمولي من جملة المعايير التي يفرزها النظام الشمولي هي معايير التفاضل الاجتماعي التي تشير إلى السلوك الاجتماعي الظاهري المتحكم

في تفاعلات الفئات الاجتماعية التي تعيش في المجتمع الذي يحكمه النظام يعكس موقفاً مقبولاً مبنياً على شعور مسبق يّجده من رأي الفئة المتفاعلة وحكمها المسبق على الأخر الذي غالباً ما يتخذ الاتجاه ألضدي أو التفاضلي خالياً من صفة الحياد الأخلاقي أو التقييم الموضوعي. نجد مثل هذه الحالة في المجتمعات التي تضم عدة قوميات أو أجناس أو طوائف دينية أو قبائل وعشائر أو تفاضل مجتمع مديني على آخر مثلما يحصل تفاضل مجتمع مدينة شمالية على جنوبية أو بالعكس أو شرقية على غربية أو بالعكس أو تفاضل مجتمع العاصمة على مجتمع مدينة ساحلية أو العكس أو مفاضلة أسرة وأقرباء وأصدقاء أبناء مدينة وِلدَ فيها الطاغية (حاكم البلد ورئيس النظام الشمولي) على باقي أبناء مجتمع المدن الأخرى ضمن القطر الواحد وقد تكون قرية وليست مدينة { فأبناء مدينة حمّامْ سوسة في ولاية سوسة في تونس وأبناء المنوفية في مصر وأبناء مدينة سرت في ليبيا وأبناء اللاذقية في سوريا } أقول أبناء هذه المدن التي وِلدَ فيها الرؤساء العرب المرحلّين أمثال بن علي في حَمّامْ سوسة ومبارك في المنوفية والقذافي في سرت والأسد في قرداحه يمسوا مفضلين على باقي المواطنين إذ لهم الأفضلية في التجارة والعمل الحكومي والتحكم الأمني وسواها .

ثم يطرح النظام الشمولي معايير تعبّر عن التعصب الاجتماعي التي تنطوي على الدافع النفسي لفئة اجتماعية معينة متصفاً بالاعتزاز الذاتي والمبالغة فيه والتفاخر والتباهي مما يوّلد عندها موقفاً متعالياً على باقي الفئات الاجتماعية الأخرى. أنه أحد المواقف الباطنية الذي يبلور سلسلة تعصبات مختلفة .

وعلى هدى ما سبق فأنه يولد معايير تحترم الثراء السريع بطرق غير مشروعة لكي تتحول فيما بعد إلى قيماً مادية تربك القيم الأخلاقية وتبدّل مكاييل تقييم الناس وتقويهم ناهيك عن تجنيده وتعزيزه فضلاً عن ذلك فأنه يعطل القوانين المرعية لأنها تعيق طموحاته ورغائبه ، والحالة ذاتها مع التعاليم الدينية لأنها تخدم المصالح الإنسانية والروحية وتنظم حياة الناس اليومية هدفه من كل

تقويض كل ما هو قائم لمكونات النظام الاجتماعي وإحلال معايير جديدة محلها لتتحول فيما بعد إلى قيم تبنى عليها قوانين جديدة تخدمه .

ثمة ظاهرة بارزة في النظام الشمولي وهي استخدامه لآليات صارمة ومتزمتة لإلزام الأفراد بالتقييد بأوامره وتعليماته. إذ يصرف بسخاء وبدون حدود مكافئات مالية وعينية لكل من ينفذ تعليماته وأوامره وبالوقت ذاته يتطرف في إيقاع العقوبات الجزائية السلبية على كل من لا يمتثل له. حيث يستخدم الإلزام والقسر بشكل مبالغ فيه ولا يتردد بإطلاق الشائعات على المخالفين لأوامره واختلاق الفضائح الأخلاقية ونشرها إعلامياً على الناس لذا فأن مؤسساته العقابية [السجون والمعتقلات والمعسكرات] تكون مغتصبة بمخالفيه والخارجين عن طاعته، هذا باستثناء التصفيات الجسدية لمعارضيه أو منافسيه التي لا يعلن عنها .

ب – **تفكيك نسقي – تنظيمي** : لا غرو من أن مصادر شمولية النظام الحاكم تأتي من تسلل الأنساق { القرابية أو الدينية أو العسكرية أو الحزبية } إلى النسق السياسي أو العسكري فيهيمن عليه ويوجهه نحو تحقيق أهدافه الخاصة وليس أهداف البناء العام أو أهداف المجتمع ، علماً بأن قيم وقواعد ومعتقدات النسق القرابي أو الديني أو العسكري أو الحزبي تكون من النوع المغلق لا تخدم إلا سواه ، وهذا يعمل على تجميد وتقييد قواعد ومعايير الأنساق المهيمن عليها فيخلق حالة متخلفة لأنه يلزمها بأداء وظيفة ذات لون واحد وبُعّداً واحداً ورؤية واحدة { وهي الوظيفة القرابية أو الدينية أو العسكرية أو الحزبية } التي لا يتم انجازها إلا عن طريق استخدام كافة آليات الضبط الاجتماعي العرفية والرسمية بشكل مكثف ومتزمت .

أما كيفية سيطرته على كافة أنساق البناء الاجتماعي فأنها تتم من خلال تعيّن أو تنصيب أشخاص يمثلون الأسرة أو القبيلة أو الفئة أو الطائفة أو الحزب المتسلط على النسق المتسلل في المواقع القيادية والحيوية والفعالة، أي النظام

الشمولي [أدارية وفنية ومالية وعسكرية وأمنية وصناعية وتجارية] في كافة التنظيمات والمؤسسات والمنظمات والاتحادات والجمعيات والجامعات ووسائل الاتصال الجماهيري ويكون هذا التنصيب غير عابئ بشروط ومستلزمات المواقع التي تتطلبها المواقع المهنية أو الفنية أو الإدارية أو السياسية أو الثقافية لكي يعيّن أشخاصاً يكونوا وكلاء للفئة الحاكمة تستلم أوامرها وتعليماتها لتبثها على شاغلي المواقع الأدنى منها وهذا يشير إلى أن دورهم البيروقراطي لا يعكس موقعهم المتخصص وما يتضمن من اختصاص فني أو مهني بل يعكس الأوامر الفئوية المرسلة إليهم من أسيادهم الذين نصبوهم .

ومن نافلة القول أن أذكر أن مؤهلات الوكلاء وأسيادهم لا تتعدى مرحلة التعليم المتوسط أو الإعدادية وغالباً ما يكونون من نوع غير النابهين أو الأذكياء في تعليمهم ، بل من المتخلفين ومن انحدار اجتماعي متدن وبعضهم نشأ في أسر مفككة أي لا يملكون أبسط مقومات الإنسان الناضج تعليمياً وفكرياً واجتماعياً وهذا يجعله بعيداً عن التعامل الإنساني والتفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية المتمدنة وتكون الحالة أسوء إذا كان المجتمع أصلاً متخلفاً يعمل ذلك على تأصيل التخلف في أنساق البناء الاجتماعي المتسلط عليها من قبل النظام الشمولي ، حيث لا تكون سلطتهم ممثلة لسلطة الموقع الذي يشغلوه بل يكونون وكلاء مجندين للسلطة العليا فيقومون بمراقبة كل من يُخالف تعليمات وأوامر أصحاب النظام الشمولي ومعاقبة كل من يتلكأ في تنفيذها وعادةً تكون العقوبة من النوع الصارم والعنيف والمزاجي . أما نفوذ الوكلاء فأنه يكون عالياً لكنه من النوع المصطنع والمرهون نعني مرهون برضى رموز النظام الشامل فإذا أغضبوهم أو لم يرضوهم فإن سلطتهم ونفوذهم يلغيان ويجردونهم من كل المكتسبات المادية والمعنوية وإرجاعهم إلى أصلهم كما كانوا. إي نكرة اجتماعياً ووظيفياً لذلك لا يتأثر النظام الشامل إذا طرد جميع المنصّبين – المجندين لأنه يستطيع تجنيد وتنصيب غيرهم بقدر عددهم طالما لا يأخذ بنظر

الاعتبار خصائص ومستلزمات ومقومات كل موقع مهني أو علمي أو طبي أو اقتصادي أو عسكري لأن المواقع في نظر رموز النظام الشامل مجرد مناصب (أي عبارة عن مواقع) تُشغل من قبل أفراد منفذين ومطيعين يخدموهم بعيداً عن خدمة المجتمع وهذا تفكيك مدّمر يقوض البناء من الداخل .

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الأوامر والتعليمات لا تكون مدروسة وإذا دُرست فأن تطبيقاتها لا تخضع للمتخصصين (لعدم وجودهم في مواقع اختصاصهم) فيكون مصيرهم الفشل و لا يلتزم بأصول التدرج الهرمي أو العلائق الوظيفية المتكاملة بين التنظيمات والمؤسسات، بل يخضع لأوامر صارمة ومتطرفة هرمية عالية في النظام الشمولي على باقي الأفراد فينعدم فيها التفاعل المتبادل ليحل محله الأوامر الناهية والتعليمات المتقلبة والمضطربة لا تقبل النقد والتقويم والمعارضة . إن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل حقيقة تصلب النظام الشمولي الذي يرجع تصلبه هذا لا إلى صلابته بل إلى تنافر مكوناته وعناصره ، مثال على ذلك : الشخص الذي يُنصَّب في موقع قيادي داخل النسق الاجتماعي لا تكون مؤهلاته المهنية أو الفنية أو الإدارية متناسبة مع شروط مستلزمات أشغاله لذلك الموقع وهذا أول تنافر يقع بين مؤهلات المنصَّب وشروط إشغال الموقع .

وهناك تنافر ثاني يقع بين دور الشخص المنصَّب ومتطلبات الموقع الذي عُيّن فيه حيث يكون دوره ذاتياً وكيفياً وظرفياً لا يقيم وزناً لمهام الموقع المنصَّب عليه {أي تنافر بين السلوك المهني للمنصَّب – المجند ومتطلبات الموقع الين تم تعينه فيه } .

ثمة تنافر ثالث يقع بين صلاحيات شاغل الموقع المنصَّب عليه وسلطته البيروقراطية إذ تكون الأخيرة متطرفة ومستغلة ومجاوزة حدودها من قبل المنصَّب – المجند نفسه فيحصل عدم تساوق بين سلطة المعّين – المجند وصلاحيات الموقع المنصَّب فيه.

تنافر رابع يقع بين سلطة الموقع ونفوذه، إذ يبتز المنصَّب – المجند سلطة موقعه مادياً ومعنوياً ليكتسب نفوذياً فيكون نفوذه يشبه الأبن غير الشرعي لسلطة الموقع (أن جاز التعبير) أي يكون نفوذاً زائفاً وظرفياً ويزول بمجرد طرده من موقعه. بمعنى آخر ، لا يعكس النفوذ الاجتماعي سلطة الموقع بشكل صادق في حين يتبلور التنافر الخامس من عدم توازن علاقة المنصَّب – المجند بأصحاب المواقع الأعلى والمشابهة والأدنى من موقعه لأنها لا تكون رسمية بل عرفية (قرابية أو قبلية أو فئوية) لا تُعير أهمية لشروط ومتطلبات البيروقراطية فيحصل تنافراً بين العلاقات العرفية ومتطلبات العلاقات الرسمية المتعارف عليها في تفاعل المنصَّب – المجند وأصحاب المواقع البيروقراطية الأدنى حيث تأخذ اتجاها واحداً من الأعلى إلى الأدنى دون استقبال الرجع Feed back منهم وهذا لا يشكل تفاعلاً اجتماعياً ناضجاً بل أوامر وتعليمات عبر قناة التفاعل وليس التفاعل بذاته. أي يكون تفاعلاً مبتوراً لأنه يحصل بين الآمر والتابع المطيع الذي لا يحق له أبداء الرأي أو الاعتراض أو النقاش أو المداولة لرسالة المرسل لأنها أُرسلت على شكل أمر قاطع لا يقبل إلا التنفيذ.

لا يغيب عن بالنا أن نوضح بأن هذه التنافرات لا تعمل على تماسك عناصر النظام الشمولي بل تدفع الفئة المتسلطة بالمزيد من تصلبها وتغطرسها على مناشطها البنائية لا لكونها صلبة وشاملة بل لهشاشة وهزالة تكوين نظامها. فهو أذن نظام متصلب وشامل بسبب اضطرابه وعدم انسجام مكوناته (الموقع والدور والسلطة والنفوذ والعلاقات والتفاعلات) وهذا بدوره يخلق فوضى داخل النسق تربك انجاز وظائفه النسقية المتخصصة (في التعليم والصحة والجيش والاقتصاد والتجارة والصناعة والمالية) واستمرار لهذه الفوضى والارتباك الوظيفي الذي يخلق تخلفاً اجتماعياً يأخذ بالتزايد والاتساع داخل قطاعاته وشرائحه وتتفاقم المشكلات الاجتماعية بحيث يصل مع بعضها إلى حالة الأزمة والبعض الأخر يصل إلى حالة المعضلة.

ولا مندوحة من تقديم جدولاً يوضح نماذج من العاملين في المؤسسات والتنظيمات البيروقراطية التي تعمل تحت سيطرة النظام الشمولي والديمقراطي وما يحصلوا على رجعاً اجتماعياً وهو ما يلي :

نموذج شاغل الموقع	القبول الاجتماعي		الاعتبار الاجتماعي		النفاق الاجتماعي		خدمة المصلحة العامة		التكسب الابتزازي والمحسوبية والرشوة	
	حقيقي	زائف	حقيقي	زائف	عالي	واطي	ايجابية	سلبية	قائمة ومنتشرة	غير منتشرة
المنصب (المجند)		✓		✓	✓			✓	✓	
الكفؤ أو المؤهل	✓		✓			✓	✓			✓
المتزلف		✓		✓	✓			✓	✓	

شكل يوضح نماذج من المواقع البيروقراطية في ظل أنظمة ذات الحكم الشامل والديمقراطي وما يحصل عليه شاغل الموقع من ردود فعل اجتماعية

ب- **تفكيك أمني** : هذا التفكيك هو أحد عواقب الحكم الشمولي الذي يستخدم آليات مكثفة ومتطرفة في إيقاع جزاءاته الرسمية في مجال الاقتصاد والسياسة والمجتمع والدين والصناعة والجيش ولا يكتفي بذلك بل يعمد إلى سلخ الآليات الجزائية (السلبية والجزائية) السائدة في الأسرة والمدرسة وبيوت العبادة

والشركات والمصانع ليحل محلها أجهزته داخلها لا لخدمتها بل لتنفيذ أوامره ومعاقبة كل من لا يتجاوب معه فيبث وينشر عيونه وعدساته التصويرية وآلاته التسجيلية في كل مكتب وسوق ومدرسة وكلية وجامعة وشارع ومعمل وشركة ومعسكر وبيوت العبادة ودوائر الدولة. أي في كافة الأماكن التي يتجمع فيها الناس أو التي يعملوا فيها هدفه من ذلك الهيمنة والسيطرة على كافة شرائح المجتمع مستعيناً بتجنيد آلاف الوكلاء المرتزقة من البلطجية والشبيحة وبهذه الطريقة يمنع كل تنظيم سياسي أو نقابي أو إعلامي يعارض أو يناقش قضايا المجتمع السلبية ولا يكتفي بذلك بل يبني نسقاً عسكرياً ضخماً من أجل حماية نظامه الغير ممثل للشعب بل لأقلية فئوية وبالوقت ذاته يحطم به جميع ركائز الأنساق الأخرى إذا حاولت التمرد عليه أو عدم التجاوب معه. وفي تقديرنا هذا ، التفكيك نعده من أحد عقبات التطور والتقدم العلمي. والتقني والاقتصادي والاجتماعي. أي أن النظام الحاكم يكون من أقوى القوى الدافعة للتخلف الحضاري والتكلس البنائي وتبديد الإبداع الفردي وقمع الحرية الفكرية.

وإزاء هذه الحالة المتشددة والمتعصبة والنرجسية لا تستطيع الأطر والكوادر المثقفة والذكية والواعية أن تتعامل مع هذه الوضعية بل لا يُترك لها المجال بأن تفكر أو تبدع أو تعمل بحرية مهنية ، فضلاً عن المناخ الثقافي في ظل التسلط الذي لا يكون إلا متعفناً لا يحفزهم على التفكير الحر والصافي والنقي والناضج والموضوعي فيكون مصيرها الانسحاب من المجتمع أو الهجرة إلى الخارج ومن لا يستطيع منهم فأن مصيره السحق أو الإذلال من قبل المجندين. نقول أن الأجهزة الأمنية وجدت لحماية المواطن من أي خطر يهدده أو أي خطر خارجي إلا أنها في ظل النظام الشمولي تنعكس مهمتها ووظيفتها لتكن هي المهددة لأمنه واطمئنانه وراحته وقد شاهدنا كيف عمد نظام بن علي ومبارك والقذافي والأسد من تفجير مباني حكومية وقتل المواطنين الأبرياء واتهام المعارضة بقيامها بذلك وهذا يشير إلى ضعفها في حكمها وإجرامها في حق المواطنين والوطن.وهذه من أسوء عواقب النظام الشمولي.

ت- **تفكيك فكري** : يقوم البناء الشمولي بقولبة البنية الفكرية ففي ضوء النظام الشمولي يتشكل نمطاً فكرياً مؤدلجاً بفكر ومعتقدات وتعاليم الزمرة الحاكمة الذي تمثل رموز النظام مستخدمةً آلياتها الضبطية (القسرية والملزمة في أغلب الأحيان) هذا على صعيد العامة في المجتمع الذين لا ينتمون إلى الهيئة الحاكمة . أما على صعيد المجندين لخدمته والمنَصّبين على رؤوس الجماعات والتنظيمات والمؤسسات الرسمية فأنهم يكونوا نقالة أشبه بالمذيعين في الإذاعة والتلفزيون عند نشرة الأخبار يُعلنون عن الفكر الأحادي والأوحد في أماكن عملهم ولا يسمحون للعامة بتبني أفكار مختلفة أو متعارضة مع الفكر المقولب بقالب الهيئة الحاكمة أو الحاكم الأوحد مستخدماً المدرسة والجامعة والمعهد والأجهزة الإعلامية والتجمعات الجماهيرية والاحتفالات والندوات والمؤتمرات قنوات لغرس مبادئ الفكر الأحادي والأوحد. وعلى مّر الزمن والتكرار في العزف على نفس الإيقاع الفكري بشكل مستمر وتلوين المناخات الاجتماعية بلون واحد تتبلور بنية فكرية مقبولة ذات اتجاه واحد وهدف واحد لا ترى إلا هو ولا تقبل سواه ولا تسمح غير عزفه فيتحول إلى بنية مستقّبله لا مُرسلة ضعيفة في حدودها قريبة من مداياتها جافة في حيويتها لا تستطيع التعايش مع الظواهر والحقائق المتشعبة ترفض النقد المرشد والبّناء وتتعامل مع جوانب الماضي المضيئة وتهرب من الجوانب المظلمة.

وإزاء هذا التكوين المحدود والمقولب لا تستطيع أن تبدع في مجال العطاء الإنساني أو حتى في المساهمة فيه وهذه اخطر عواقب حكم النظام الشمولي.

ث- **تفكيك شخصاني** : تحت قساوة استخدام آليات الضبط القسرية والملزمة وملاحظة عيون وعدسات ومسجلات النظام المهيمن تتصرف شخصية الفرد بسلوكين متخالفين في الهدف والتعبير. أي تتصرف بسلوك لا يمثل حقيقة أفكارها أو معتقدها خوفاً من العقوبة ولتحصل على رضى رموز السلطة ومجنديها فيكون سلوكها الظاهري طيعاً وخانعاً تتقبل جميع أوامر وتعليمات تصدر منها فتتشكل عندها نفسية منكسرة ومغلوبة على أمرها ومسلوبة الإرادة، أما باطنها فيلجأ إلى القدر والزمن في تفسير وتعليل وتأويل الظواهر التي تعيش فيها. نعني تلوم الزمن على وضعها التعيس وتلجأ إلى القدر في تعليل قهرها وبؤسها وتعاستها، بتعبير أخر تهرب من الواقع لتترجى من الخالق عزَّ وجَّل أن ينقذها من القهر والذل الذي أحّلَ بها ويحررها من العبودية التي تسلطت عليها والمهانة التي أصابتها. وهذا تناشز حاصل بين واقع الذل والتعليل ألسببي. معنى ذلك إن شخصية الفرد تؤيد رموز النظام الشمولي خوفاً منه أو طمعاً في عسل السلطة لكنها تريد التخلص منه ولعدم قدرتها على ذلك تناشد الخالق عزَّ وجّل بمساعدتها في الخلاص منه وتحقيق ذلك نيابة عنها.

وبسبب مراقبة أجهزة النظام الأمني والحزبي لسلوك وكلام وتفكير الفرد في حياته العامة والمهنية وحتى الخاصة يمسي مهزوماً داخلياً وخائفاً ممن حوله يشك فيهم على أنهم وكلاء في الأجهزة الأمنية وعليه أن يبدي ولاءه واستحسانه لهذه الأجهزة وللنظام ورموزه ومع مرور الوقت يبدأ الفرد في هذا المجتمع يعاني من خوف دائم في مواجهة الآخرين التي بدورها (هذه المعاناة) تتحول إلى شعور مقموع داخلي يردع تفكيره الحر وموضوعيته ألحقه وصراحته الطبيعية وتحت هذا الشعور الخانق يبدأ هذا الفرد بالعيش في حالة رهاب اجتماعي Social phobia فيفضل الانعزال بنفسه بعيداً عن أعين الآخرين الذي يسبب له الاكتئاب والشك بالمحيطين به في عمله وفي المحلات العامة وهذا تفكيك شخصاني مؤلم ومرضّي يمكن تسميته بالقرحة الاجتماعية Social cankering تعيش في نفسية الفرد.

ج- **تفكيك اسري** : يقوم النظام الشمولي بإبعاد ألأسر العريقة والمعروفة والمحترمة اجتماعياً وبالذات تلك التي لها جذور في مجتمعها المحلي على مسرح الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكي لا تمارس نشاطها الطبيعي في العمل والعلاقات الاجتماعية لأن رموز النظام تعتقد بأن ذلك ينافس نشاطها ويكشف زيفها بسبب عدم أصالته وصدقّه في خدمة المجتمع فضلاً عن كون هؤلاء الرموز ليسوا من أسر عريقة أو من انحدار طبقي متدني أو من خلفية اجتماعية غير معروفة (أي نكرة اجتماعياً) ومتخلفين ثقافياً إنما أقوياء سلطوياً. وهذا التفكك في الأسرة ذات التراث الاجتماعي التي لها آثار اعتبارية في المحيط الاجتماعي.

خ- **تفكيك أخلاقي** : يتبلور من خلال تبديل اتجاه الحراك الاجتماعي Social Mobility من اتجاهه العمودي الصاعد إلى الاتجاه النازل من الأعلى المفروض بالقوة دون مراعاة الاختصاص والخبرة (مثل تنصيب ضابط عسكري ليكون محافظاً لإقليم إداري أو وزيراً للصحة أو تنصيب خريج المرحلة الإعدادية وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي أو تنصيب بائع متجول نائباً لرئيس الدولة أو تنصيب عريف في الجيش وزيراً للدفاع مثلما حصل أبان النظام الشمولي البعثي في العراق) هذا التفكيك النسقي أولد تفكيكاً أخلاقيا أفرز ثلاثة نماذج متدنية أخلاقياً ... وهي :

أ - **الطفيلي** : الذي يكون هزيلاً في اختصاص عمله ومتحللاً من التزامه الأدبي وضعيفاً في احترامه للقيم القويمة ومتزلفاً لشاغلي المواقع العليا ، وبالوقت ذاته يكون شاغلاً لموقع عالي في المؤسسة الحكومية الذي لا يتمتع بصفات وشروط موقعه ، وباحث ومفتشاً عن هذا النموذج لاستغلاله واحتكاره في تنفيذ أوامره الذاتية وتسخيره لخدمته بعيداً عن المصلحة العامة .

ب- **المرتزق** : الذي يكون ضعيفاً في تكوينه المهني أو بعيداً عن العمل الاختصاصي الذي نصّب عليه فيجنح إلى السبل المنحرفة لكي يحصل على مكاسب مادية واعتراف اجتماعي (وعادة يكون زائفاً) هذا النموذج عن

شاغل المواقع العليا في المؤسسة الحكومية ممن لا يتمتع أيضاً بمؤهلات موقعه لكي يتكئ عليه في دفع عجلة المؤسسة عنوة أو بشكل صوري – شكلي نحو أهداف مضللة أو غير حقيقية.

ت- **الوصولي** : وهو الذي يتمتع ببعض الصفات الاختصاصية المتساوقة مع مواصفات الموقع الذي يشغله لكنه يتملق ويجامل شاغلي المواقع الأعلى من موقعه لكي يقفز على موقع أعلى لا يستطيع الوصول إليه حسب التدرج القانوني أو القنوات الأصولية . يكثر هذا النموذج الوظيفي عندما يشغل الموقع الأعلى في المؤسسة شخص لا تتناسب مؤهلاته مع متطلبات موقعه المنصّب فيه وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري والرشوة وعدم قيام المؤسسة بوظيفتها الأصلية أو المتخصصة .

في الواقع هذه الإشكالية التفكيكية تفرخ فساداً أدارياً وأخلاقياً داخل المؤسسة تأخذ أشكال الرشوة والبطالة المقنعة والتعيين بدون منافسة (أي التنصيب والتجنيد) وتراجعاً في الإبداع المهني وهبوطاً في مستوى العطاء والإنتاج وإصدار نتائج مضللة أو كاذبة والاهتمام بالشعارات البراقة والمخادعة والمثالية بعيدة عن واقع العمل الإنتاجي والتنظيمي. كل ذلك يجعل من أخلاقية العمل التنظيمي أن يكون في مستوى متدني وضعيف فاقداً للمقومات الرصينة وهذه أكبر قرحة أخلاقية يفرزها النظام الشمولي داخل مؤسساته وتنظيماته تساعد على نخرة أنساقه وأنماطه.

انتهينا الآن من تقديم عواقب حكم النظام الشمولي بقيَّ علينا أن نذكر المجتمعات الشمولية التي عاشت في القرن العشرين مثل ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية وأسبانيا الفرانكوية والاتحاد السوفيتي الشيوعي ودول أوربا الشرقية الاشتراكية والشيوعية وليبريا أبان حكم صمويل دو الذي سقط عام 1990 والصومال التي حكمها سياد بري الذي سقط عام 1991 ومالي أبان حكم

موسى تراوبي الذي سقط عام 1991 ثم الكنغو في حكم سوسونجو يوثم والحبشة ابان حكم منسجتو هيلام مريام الذي سقط عام 1991 والكاميرون التي حكمها بول بياو والكابون أبان حكم عمر بنكو نيجيريا تحت نظام إبراهيم بابا نجيدا والعراق تحت نظام صدام حسين الذي سقط عام 2003 وتونس أبان حكم زين العابدين بن علي عام 2011 ومصر تحت حكم حسني مبارك الذي سقط عام 2011 وليبيا تحت حكم معمر القذافي واليمن أبان حكم علي عبد الله بن صالح وسوريا تحت حكم الأسد.

1/ جـ الدولة التسلطية

لا أبرح من هذا الموضوع حتى أوضح الأخطاء الجسيمة التي وقعت بها الدولة التسلطية العربية أبان حكمها الذي دام أربعة عقود من الزمن وهي :

1- إن النظام العربي الساقط لم يدرك بأن الشباب العربي المعاصر ليس نفسه قبل نصف قرن إذ أصبح أكثر وعياً ونقداً وتطلعاً إلى نيل حقوقه ومسايراً لروح العصر من حكامه.

2- لم يدرك النظام العربي الشمولي الساقط بأن أسلوب إدارة نظامه بقيَّ على ما هو عليه لم يغيره مصرّاً على تركيزه القمعي والمتسلط وعدم تفاعله مع تنامي وعي الشباب النقدي والتطلعي في نيل حقوقه ومسايراً لروح العصر من حكامه.

3- لم يعي النظام الساقط بأن الشباب العربي بات قادراً على الوصول إلى الحقائق الخافية والمتخفية من خلال اعتماده على وسائل إعلام غير رسمية (ووسائل اتصالات الكترونية فورية) تنشر الحقائق وتكشف الأكاذيب التي تروجها وسائل الإعلام العربية الرسمية بل استمر في أساليبه العتيقة التي ترجع إلى نصف قرن مليئة بالأكاذيب والتهم المفبركة والإعلام الشمولي الفج.

4- لم يدرك مسئولي النظام الشمولي العربي الساقط إن ما أخفوه على الشعب كان معلوماً عندهم (أي عند الشعب) من خلال إعلام الفضائيات والقرية الالكترونية الذكية.

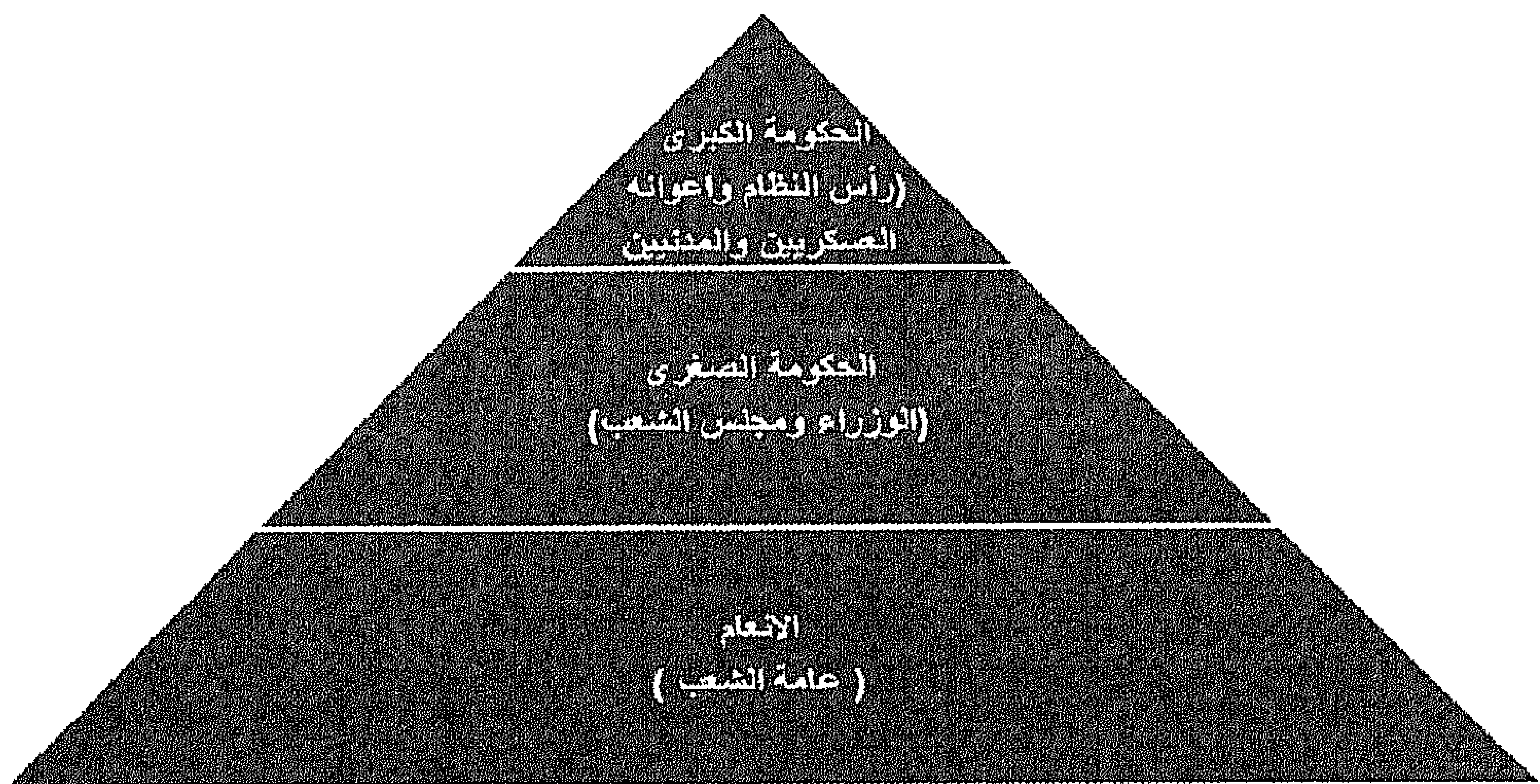
5- لا تعرف الإدارة السياسية للأنظمة العربية الشمولية الساقطة تخلف إداراتها السياسية عن الوعي الشعبي بل كانت تعتقد بأن إعلامها وأجهزتها الأمنية الغبية قادرة على تعتيم الوعي الشعبي من خلال ضخ معلومات ذات اتجاه واحد وكاذب ومفبرك.

6- لم تنتبه الإدارة السياسية للأنظمة العربية الشمولية الساقطة بأنها خلقت أزمة ثقة بينها وبين الجمهور العربي من خلال وعودها الزائفة والكاذبة فعادت عليها بصفعات متتالية عندما تنوّر وعي الشباب العربي وأصبح غاضباً ومنفعلاً من هذا الاستغلال السلطوي. لأن الطوطم كان يمارس السلطة الأبوية المدعومة من قبل الحزب الحاكم والأعراف الاجتماعية التقليدية البالية.

وفي هذا الطرح يصف عزمي بشارة 2000 في كتابه المجتمع المدني الدولة التسلطية ، قال عن الأنظمة العربية أفرزت الدولة التي سماها Senior state الدولة الكبيرة بالدولة الصغيرة Junior state (أي أنجبت الدولة الكبيرة دولة صغيرة تعيش في رحمها) تتألف الأولى من رأس النظام وأسرته وعشيرته وجهاز الأمن والمخابرات والجيش. أما الثانية فتتألف من مجلس النواب والحكومة، تمارس التجربة الديمقراطية في الدولة الصغيرة بما في ذلك الانتخابات وحرية محدودة في التعبير والشفافية ومساءلة ومحاسبة محدودة وهذا كله لا ينطبق على الدولة الكبيرة. وكل ما هو مسموح في حال الدولة الصغيرة محرم في حال الدولة الكبيرة. يخلق هذا التقسيم انطباعاً بوجود ديمقراطية ويخدم في الوقت ذاته كصمام آمان لأنه يقلل من الضغط الاجتماعي والسياسي على النظام الحاكم.

وفي الدولة التسلطية انتشرت عدوى العمولات في كافة الأنظمة العربية بحيث يستفيد منها ليس فقط كبار الموظفين بل الحكام مباشرةً وعائلاتهم وأقاربهم وانعدام

الفصل بين الحيز الخاص للعائلات الحاكمة والحيز العام للدولة هو الوجه الأخر لانعدام علاقة المجتمع مدني بالدولة. فالدولة لا تتصرف كحيز عام في العلاقة مع المجتمع المدني، مجتمع المصالح الخاصة الجزئية، بل تتصرف كحيز خاص وبدلاً من الضرائب لصالح الحيز العام تجبي الدولة عمولات لحيزها هي الخاص هذه البنية من العلاقة لا تتجب المركب مجتمع مدني – دولة (بشارة 2000 ص . 393)



شكل رقم – 1 – يوضح هيكل الدولة التسلطية

إذا أردنا ترجمة تصور عزمي بشارة على واقع المجتمع العربي والنظام الحاكم فيه نجد أن الطاغية وأفراد أسرته وأبناء قريته وأقاربه وعشيرته وجهازه الأمني ومخابراته والجيش يمثلوا الحكومة الكبرى أي رأس الحكومة وأذرعها وعيونها ولسانها لا يُحق لأي كان مسألة أي واحد من هؤلاء واتهامه أو محاسبته على أعماله وتجاوزاته وسرقاته وظلمه وهذا أسميته بالطوطم العربي المتمثل في رئيس النظام المتسلط على

الأنعام من خلال جميع أفراد حكومته الكبرى الذين ذكرتهم أنفاً. أما الحكومة الصغرى التي تم استولادها من قبل الحكومة الكبرى فتتمثل بالوزارات ومجلس النواب أو الشعب والشورى التي يمكن مساءلتهم ومحاسبتهم إنما بشكل محدود وأسمي وظاهري لا بسبب كونهم أساءوا إلى الأنعام (الشعب العربي) بل لأنهم لم ينفذوا أوامر الطوطم وأفراد أسرته بسرعة وبدقة. وكلا أفراد الحكومتين (الكبرى والصغرى)استأثرا بالسلطة التي استحوذ عليها الطوطم والذين تم تنصيبهم عليها على أساس الولاء وليس الأداء وحصلوا على عمولات مالية وعينية من المشاريع الحكومية والأهلية ومن غسل الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة ورشاوى المواطنين. وقد كشفت ثروات الطوطم العربية بعد الثورة عليهم من قبل الشباب العربي التي لم يتناسب مع مداخيلهم الحكومية. فقد نشرت مجلة المجتمع الكويتية (بتاريخ 9/4/ 2011) أرصدة الطواطم العربية التالية ، يقول الباحث الخليجي محمد سالم الراشد في مقالته المعنونة " الثورة والثروة " لقد تحوّل النظام السياسي العربي الذي تَدَثّر بنظام جمهوري ديمقراطي وفي حقيقته نظام استيراثي عائلي حيث كان الحزب الأوحد غطاءً للنهب واستمكاناً للدكتاتورية للعائلة الحاكمة وحاشيتها ومغنماً يقسم الثروة الوطنية على العائلة الحاكمة ورجالها. فقد نشرت صحيفة " فايننشل تايمز " تفاصيل مهمة عن ثروة معمر القذافي التي تصل إلى 130 مليار دولار حيث سيطر أبناءه على جميع القطاعات المنتجة في البلاد. فابنة الزعيم الليبي (عائشة القذافي) تسيطر على قطاع الطاقة والبناء والعيادات الصحية وابنه محمد على لجنة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وسيف الإسلام على الخدمات النفطية والساعدي على البناء والتنمية والسياحة والرياضة ونظرا لهذا التنافس فقد وصل إلى التنازع فيما بينهم عند تقاطع مصالحهم الشخصية. وهذه العائلة تمتلك أصولاً عقارية في أوربا في بنوك متعددة واسهماً في شركات عالمية وخبأت هذه الأموال في حسابات خاصة في أوربا والولايات المتحدة وجنوب شرق أسيا وفي دبي وغيرها وكانت تقارير أمريكية أكدت أن ثروة

الطاغية معمر القذافي احتلت المرتبة الأولى بين الزعماء العرب وهي تعادل 6 أضعاف ميزانية ليبيا لعام 2011 التي بلغت 22.4 مليار دولار.

أما ثروة حسني مبارك فأنها تتخطى ال 55 مليار دولار وفق تقارير اقتصادية موزعة على سويسرا وفرنسا وأمريكا وايطاليا والسعودية والإمارات وهذا رقم يقترب من ضعفي ديون مصر الخارجية. وجمال مبارك تقدر ثروته ب 17 مليار دولار ويملك حسابات جارية في بنوك عالمية ويساهم في صناديق استثماريه عديدة منها مؤسسة (بريستول أند ويست العقارية) البريطانية ومؤسسة (فاينانشيال واتاسيرنس) التي تدير صناديق استثمار الشركات. وسوزان مبارك التي دخلت نادي المليارديرات منذ عام 2004 وتتراوح ثروتها بين 3- 5 مليار دولار. أما علاء مبارك فقد تقدر ثروته الشخصية ب 8 مليارات من الدولار.

أما بن علي التونسي فأنه يمتلك 15 مليار دولار والرئيس اليمني علي عبد الله صالح فيمتلك أكثر من نصف مليار وعبد العزيز بو تفليقة يملك مليار دولار وبشار الأسد يملك ملياري دولار وقد استحوذت زوجة الرئيس بن علي وإخوانها على الممتلكات ضخمة منها شركات الطيران ومصانع السيارات ووكالات توزيع السيارات مثل (فورد) وعقارات في العاصمة تونس وغيرها.

إن هذه الثروة الهائلة للحكام العرب وأفراد أسرهم لم تجنى من عرق جبينهم أو بجهدهم بل من خلال السيطرة الذاتية عبر التسلط والبطانة الفاسدة على مقدرات البلد ، وتفصيل القوانين بما يعطي للرئيس وعائلته ملكية التصرف بالعقارات والأراضي والأموال المملوكة للدولة لتصبح مستباحاً خاصاً ، ففي مصر كان الأستئثار بشراء أراضي مخصصة للجيش بأثمان بخسة لأبناء الرئيس مبارك وبيعت الموارد الطبيعية للبلاد لا سيما النفط والغاز بأمثل الأسعار لإسرائيل وغيرها. الشيء المخجل والمعيب الذي لا يتناسب مع رقي العصر الحالي وتقدم الدول والعقلية الرشيدة التي تقود العالم الغربي في تطوير ورعاية مواطنيهم ومجتمعهم هو أن حكام هذه الدول الغربية

يتم محاسبتهم ومساءلتهم على قراراتهم وسياستهم وتصريحاتهم وأموالهم وثرواتهم بل حتى على علاقاتهم بالحكام الآخرين طيلة وجودهم في موقع السلطة. هذا جانب ومن جانب أخر فأن مدة بقاء كل مسئول في منصب حكومي لا يستمر طيلة حياته (كما هو الحال في مجتمعنا العربي) بل إلى فترة زمنية محددة تتجدد عند الضرورة ، عندما يكون عمله نظيف وكفؤ يخدم المصلحة العامة لكن عندما يتم كشف أحد الوزراء أو المسئولين (الغربيين) بأنه تهرب من دفع الضرائب (ضريبة الدخل) أو أنه أخذ عمولة مالية أو عينية لقاء صفقة حكومية أو تجارية وتم اكتشافه من قبل الأجهزة الحكومية فأنه يُقدم على الانتحار لكي لا يرى محكمته وتساء سمعته أمام الشعب لأن المحاسبة والمساءلة تأتيه من قبل الوسائل الإعلامية والمجالس الشعبية والحزبية من داخل بلده أو خارجه فتمسي فضيحة لا يستطيع مواجهتها .

بيد أن هذه الحالة غير واردة في مجتمعنا العربي فالحاكم لا يستحي من حصوله على عمولة على صفقة تجارية أو حكومية أو أهلية ولا يخجل أيضاً من دوام بقائه في الموقع المسئول لفترة طويلة لأنه محمي من قبل الطوطم الذي نصبه على موقع حكومي ولأنه لا توجد في المجتمع العربي تنظيمات وسطية شعبية تسأل وتحاسب ، أما وسائل الإعلام فأنها لا تتجرأ أن تفضح الفساد بل تتستر عليه وتكذبه لأنه إعلام الطوطم الذي يصور كل شيء عندهم هو الأول في التاريخ والأفضل في العالم العصري وذلك لأنه موجه من قبل الطوطم الملهم بتعبير آخر : أن الحكومة الكبرى والصغرى تفعل ما تشاء في ثروة الوطن لأنه ملكها وبالتحديد ملك الطوطم وأبناءه وحدهم ولا يحاسبها أحد ولا تراقبها أعين ولا تستجيب لصراخ الأنعام وإزاء ذلك انتشرت الأزمات بين هؤلاء الأنعام كأزمة الفقراء (الخبز واللحم) وأزمة البطالة وأزمة السكن كل هذه الأزمات ويصرح أفراد الحكومة الكبرى والصغرى بأنهم مواطنين يدافعون عن الشعب ويؤمنون قوتهم اليومية ويتطلعون لغد مشرق إلا أن الأعداء في الخارج يتربصون لهم لأنهم يقومون بخدمة الأمة (في حين هم يسرقون وينهمون ويسحقون المواطنين إلى أن حوّلوهم إلى أنعام) .

استمرت هذه الحالة المهينة والمشينة لفترة أربعة عقود من الزمن لم يخجل منها الحكام العرب . لكن ثورة الشباب إزاحتهم (بأسلوب سلمي عكس ما كانوا يحكموا به رعاياهم) فتم طردهم من مناصبهم ولم يجدوا مكاناً يأووا ويلتجئوا إليه ولم تسعفهم أموالهم وأجهزتهم القمعية الجبارة ولا ملياراتهم المتكدسة .

إنها نهاية لم تحصل لولا وعي الشباب العربي المصمم على تنفيذ حركة التغيير الذي كان غائباً على تفكير القامعين الطغاة لأن تفكيرهم عتيق وفج يتناسب مع مراحل حكم القرون الوسطى في أوربا . أنهم متخلفون فكرياً وسياسياً لأن عقولهم لا تستوعب التطور والتقدم مغلقة على ماضيها الابتدائي في التفكير والمنطق والمتقدم في العنف والعدوان والإرهاب لكنهم لا يعترفوا بنهاية كل إنسان مصيره مغادرة الحياة بكل جوانبها مهما كانت ثروته وأجهزته الدفاعية والقتالية ، عاندوا الطبيعة البشرية وتنكروا لدورة الحياة وتعصبوا لبقاء الدائم في الحياة . لكن تُسنامي التغير أفاقهم من عنادهم وإنكارهم وتعصبهم ورماهم في مزبلة التاريخ بعد أن جردهم من جميع قواهم المصطنعة والمفخمة والكاذبة والبراقة ولم يبقى لهم غير أعمالهم الفاسدة والقاتلة والمحتالة يذكرها الجميع في البلاد التي حكموها والتي لم يحكموها فأمسوا أمثلة سيئة السيط لا يرحمهم أحد لأنهم كانوا جائرين في كل المقاييس وغير أمناء على السلطة وثروة البلد ، بحثوا عن الخلود المفعم بالغنى والثراء الزائف والأعمال أللإنسانية فوجدوا أنفسهم مطرودين لا يدافع عنهم أحد حتى المنتفعين منهم تبرئوا منهم واستنكروا أعمالهم وهم (أي الحكام) على قيد الحياة شاهدوا هذه المشاهد الصريحة المنزوعة من كل نفاق ومداهنة وأكاذيب .

الفصل الثاني

الثورة الاجتماعية

2 / أ – معنى الثورة الاجتماعية

2 / ب – مراحل نشوء الثورة الاجتماعية

2 / ت – ما قبل الثورة

2 / ث - التاريخ الطبيعي للثورات

2 / ج – ثنائية القوى المتنفذة بعد قيام الثورة

2 / حـ - الثورات السلمية في التاريخ الحديث

1- الثورة الطلابية عام 1968

2- سقوط جدار برلين

3- المقاومة السلمية لغاندي

2 / خـ - الثورة والتغيير الاجتماعي

الفصل الثاني
الثورة الاجتماعية

2 / 1 معنى الثورة الاجتماعية The meaning of Social Revolution

يتداول الناس في أحاديثهم اليومية كلمة الثورة للتعبير عن التغيير الجذري أو التحول الكبير أو التبدل المغاير في شتى المواضيع مثل ثورة المعلومات وثورة الكمبيوتر والثورة الثقافية والثورة التقانية وثورة الجسد وثورة العقل وثورة الجياع وثورة القصر وثورة المتمردين والثورة العلمية والثورة الإعلامية وثورة العمال وثورة الحجارة وسواها . وهذا يعني إن الناس عندما يريدوا التعبير عن تغيير جزئي في حياتهم يسموه ثورة .

إلا إن مصطلح الثورة بات مستخدماً ومتداولاً في الحياة الحديثة مع بداية استخدام الديمقراطية حيث أعتبر أحد مصادر التغيير الاجتماعي في القرون الثلاثة الماضية من تاريخ المجتمعات الإنسانية فمثلاً الثورة الأمريكية التي حدثت في عام 1776 والثورة الفرنسية التي حدثت في عام 1789 كانتا من الثورات المهمة التي حدثت في القرن الثامن عشر لأن أفكارهما الرائدة أحدثت تأثيراً كبيراً جداً في دفع نمو مجتمعاتها مثل فكرة الحرية والمواطنة والمساواة . بدأت هذه الأفكار الثلاثة على شكل شعارات مرفوعة كافح رافعيها وناضل من أجلها فأمست (هذه الشعارات) قيماً أساسية في الحياة المعاصرة وقد تم إدراكها ومشاهدتها من خلال الفعل الجمعي للجماهير التي عبّرت بعمق عن الإبداع التاريخي لحياة المجتمعين الأمريكي والفرنسي لأنها فتحت الأبواب لكل فرد أن يساهم في بناء النظام الاجتماعي الجديد والإسهام في إبداعاته الباحثة عن الحرية والمساواة . لذا نستطيع أن نقول بأن استخدام مصطلح الثورة قبل هاتين الثورتين لم يتم إلا بعد نجاح كفاح الأمريكان والفرنسيين لأنهما جعلا من استعمالها تداولاً واضحاً وجلياً إذ أن كُتّاب ذلك العصر أمثال اليكسي دي

توكفيل 1856 كتبوا دراسة مقارنة بين الثورتين واعتبروا تحديد معاناة الشعوب يمثل اكتشافاً جديداً في هذا الموضوع لأن الأنظمة الملكية والمتسلطة كانتا سائدة في ذلك الوقت ولأن الكتّاب القدامى لم يتناولوا موضوع النظام الطبيعي للأشياء التي تؤكد على أن الكائنات البشرية ولدت حرة ومتساوية إلا أنه تم اضطهادها من قبل قوانين بعض الملوك والمستبدين والسلاطين الذين نصّبوا أنفسهم على الرعية وسلبوا حريتهم وسعادتهم .

ولكي نجول طرداً مع ما تقدم نقول إن هذه المبادئ الإنسانية لم تتجلى معانيها مباشرةً أو بوقت قصير بل تجلت بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة ومن ثم انتشرت بين شعوب العالم لتبني نظماً اجتماعية جديدة ومتفتحة و متفاعلة مع الأخر وتستقبل المتغيرات المعاصرة لكي تتجدد وتنعش روحها وتتساير مع إيقاعات الحياة المتطورة .

ولكي نجول طرداً مع ما تقدم نقول إن هذه المبادئ الإنسانية لم تتجلى معانيها مباشرة أو بوقت قصير بل بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة ومن ثم انتشرت بين شعوب العالم لتبني نظماً اجتماعية جديدة ومتفتحة متفاعلة مع الأخر وتستقبل المتغيرات المعاصرة لكي تتجدد وتنعش روحها وتتساير مع إيقاعات الحياة المتطورة .

خليق بنا أن نشير في هذا السياق إلى أن مهمة إرساء نظام جديد لمستقبل الكائنات البشرية يتطلب قطع الماضي وعدم البناء على أنقاضه أو استخدام أنقاضه في بناء أنماط أنساق البناء الاجتماعي الجديد لأنها تّطّبع على العناصر المكونة له وبرمجَ تفكيره معها وباتت جزء منها وتنشأ على الوسائل الضبطية ألأمره والقامعة والمتشددة لذا فإنها لا تصلح لبناء نظام يتطلب المرونة والانفتاح والعيش في فضاءات واسعة ومستقبلة لكل جديد . لا سيما أن اندلاع الثورة ناتج عن تعامل الحكام مع رعاياها معاملة محبطة من قيمة الإنسان رافضة التعامل معها على أنها كائنات بشرية لها كرامة وحقوق في المواطنة .

إذن هناك اختلاف واضح بين استخدام العامة من الناس لمصطلح الثورة في الحياة العامة وبين استخدامها في تغيير المجتمع الكلي من خلال تغيير النظام السياسي وهذا يتطلب منا أن نحدد معنى الثورة من زاوية علم الاجتماع الذي يهتم بالعوامل المغييره للفئات والطبقات والأنساق البنائية وهذا بدوره يتطلب منا أيضاً أن نميز بين الاستخدام المستعمل بين الناس فيما يخص استبدال أو استحلال مجموعة من القادة بآخرين دون أن يحصل تغيير بالمؤسسات السياسية ونسق السلطة . مثل هذا التغيير الاستبدالي لبضعة أفراد يحتلوا مواقع قيادية وليس التغيير الكلي أو الجذري لا يسمى (ثورة) بل انقلاب Coup I d 'etat الذي يقع جراء أجراء مفاجئ حاسم في عالم السياسة وبخاصة حركة تؤدي إلى الإطاحة بنظام الحكم بالقوة أو بطريقة غير دستورية . أما جماعة الانقلاب فأنها غالباً ما تكون من خارج الحكومة غرضها الأساسي هو الاستيلاء على السلطة بعيداً عن الثورة الاجتماعية وهذا ما حصل في بيرو عام 1962 للقادة العسكريين فيها الذين شكلوا مجلس سياسي من خارج الحكومة القائمة لكي يلغوا أو يبطلوا نتائج الرئاسية فكان هذا الانقلاب لا يشكل أية شكل من أشكال الثورة الاجتماعية. هذا من جانب ومن جانب آخر هناك حالة الانقلاب البلشفي الذي وقع في نوفمبر من عام 1917 الذي أطاح برئيس الحكومة السابق عندما تم إقصاء القيصر ثم حبكت رواية كبيرة سميت آنذاك بالثورة الروسية (Broom and Selznick,1977,p.562) وهناك حالة ثورة العراق في عام 1958 ضد النظام الملكي أعقبها انقلاب حصل في عام 1962 تلاه بعد ذلك انقلاب ثاني في عام 1963 ثم انقلاب عام 1967 .

وفي سوريا حصلت عدة انقلابات منها : انقلاب 19 ديسمبر 1949 قاده أديب الشيشكلي وانقلاب 29 نوفمبر عام 1951 نفذه أديب الشيشكلي بعده حصل انقلاب مارس 1954 قام به مصطفى حمدون . جميعها انقلابات عسكرية ضد الحياة المدنية ثم انقلاب 28 سبتمبر 1961 قام به النحلاوي وفي 28 مارس 1962 قاد النحلاوي انقلاباً آخر وفي مارس قام بانقلاب عسكري .

لا جرم من القول بأن الانقلابات العسكرية تلغي الحكم الدستوري بواسطة مجموعة من العساكر لا تفهم أكثر من احتلال الإذاعة وإعلان البلاغ الأول (رقم - 1-) وهم يخططوا للانقلاب فقط ولم يخططوا بشيء بعده . أي ليس لديهم خطط إصلاحية بل مجرد القفز على السلطة ومعالجة الخطأ بخطأ أفدح والظلم بظلم أكبر والفساد بفساد اشمل وتعارض الحياة الديمقراطية لا تأخذ بالتمثيل النيابي والشعبي في المجالس والمؤسسات الرسمية .

ننتقل بعد ذلك إلى التميز بين مفهوم الثورة الاجتماعية ومفهوم ثورة المتمردين Revolution Rebellion التي لا تحدث دائماً على صعيد الأحداث التاريخية ومع ذلك تُعد مهمة لأن النظام الاجتماعي والسياسي تم تدميره بالكامل أو تغييره وعادةً تكون بواسطة وسائل عنيفة أو يتم إعادة بناءه على أسس جديدة مع قادة جدد . أنه من الصعب وضع تمييزاً حاداً بين الثورة السياسية والتمرد ومع ذلك فأن بعضهم يقول إن مصطلح الثورة يجب أن يأخذ بهذه الاهتمامات التي تكون فيها الصفوة الحاكمة عاملة على التغيير الجذري في البناء الاجتماعي فيما بعد ثورة المجتمع التي يكون فيها المتمردين لديهم ضيقاً في أفقهم السياسي متضمناً استبدال جماعة حاكمة بأخرى . في هذه الصورة يكون المتمردين ممثلين ضلالاً على الثورة معتمدين على حكماً واحداً مثل سعة وكثافة التغيرات الاجتماعية التي تتبع حجم النفوذ والطراز الأصلي لكافة ثورات المجتمعات الحديثة مثل الثورة الأمريكية 1779 والفرنسية 1789 إذ كلاهما كان لهما تأثيراً سياسياً وكلاهما أديا إلى التحول الكامل في علاقات النفوذ وميزان القوى . وقد حصل في القرن العشرين الثورة الروسية 1917 والثورة الصينية 1948 التي كان لهما نفس نتائج التغيير الجذري . (العمر ، 2000 ، ص . 357)

هذا على صعيد التمييز بين الثورة والتمرد نتحول بعد ذلك إلى تمييز آخر يميز الثورة عن الإصلاح Reform نبدؤها من تحديد الحركات الثورية التي تتصف بتنظيم سلوك الأفراد طبقاً لمجموعة من القيم الجديدة حيث لهذه الحركات ميزات تميز الحركة الثورية عن باقي الحركات الاجتماعية وهي : أهداف معلنة تتضمن وتقتضي

تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي مثل في النسق الاقتصادي أو السياسي أو التربوي فضلاً عن أهدافها الخاصة بها . هذه الخاصية غير موجودة عند الحركات الإصلاحية التي تقتضي وتهدف تغييراً محدداً ومحدوداً مثل تغيير في بعض بنود القانون أو الدستور لكنها تقوم بدعم وتعزيز القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ولا تطالب بتغييرها أو العمل على تبديلها لأنها بالأساس تتساوق أهدافها مع القيم السائدة . بينما الحركات الثورية تعمل دائماً على إحداث التغيير الجوهري لمعايير القيم الاجتماعية لأنها تعدها معوقة للتغيير وهذا لا يتم إلا عن طريق ثورة جذرية ضدها وعدم البقاء على ما هي عليه لأنها (أي المعايير القيمية) تدعم وتعزز أصحاب النفوذ القديم ورجال السلطة المتكلسة في النظام السياسي .

جدير بذكره في هذا السياق هو إن الحركات الثورية غالباً ما تقوم بممارسة أساليب وطرق غير قانونية في تحقيق مأربها وأهدافها . فمثلاً الجماعات الثورية الغير معترف بوجودها الثوري والمجتمعي لأنها تربك النظام الحاكم ودائبة الشغب والإقلاق وتعكير صفو السلام في المجتمع . هذا الإنكار الجمعي يدفع هذه الجماعات إلى استخدام كافة الوسائل الثورية ضد المنكرين لوجودهم لكي يكسبوا أو يحصلوا على الاعتراف بوجودهم وفسح أبواب المجال لهم في إدارة وحكم المجتمع .

بينما الحركات الإصلاحية – لا جرم من القول عنها – بأنها تختلف عن الحركات الثورية من حيث كونها تستخدم طرق قانونية في تحقيق أهدافها إذ لديها أساليب شرعية في الوصول إلى أهدافها لتنال مآربها مثل استخدامها الضغوط السياسية والحملات التعليمية والحملات الانتخابية وقاعات المحاكم والتكتيك التنظيمي ، إذ تستخدمها جميعها بشكل ناجح وهذا غير وارد في الحركات الثورية .

بتعبير أدق تقوم الحركة الإصلاحية بلوم التصدع الاجتماعي الآيل للسقوط والانهيار فتطالب بإصلاحه. بمعنى أنها تقبل البناء الاجتماعي الراهن وأنساقه وأنماطه وقيمه لكنها تبحث في نفس الوقت ذاته عن تغييرها للأفضل والأحسن. أي تفتش عن

أهداف أنضج يتساوق مع روح العصر ونبض الحياة الراقية لأنها تهدف التقويم وليس التقويض (مثل الدفاع عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية والمنادون بالمحافظة على البيئة الطبيعية والمطالبون بالمساواة بين الرجل والمرأة وبإلغاء عقوبة الإعدام) إنها حركات مشروعة في المجتمعات الكبيرة التي تضع برامجاً أصلاحية ذات إستراتيجية خاصة ومبادئ معينة . هذا النوع من الحركات يحفز وينمي وينشط النظام الاجتماعي القائم . وعندما يفقد الوطن جزءاً من أحلام أبنائه وآمالهم في السعادة والحياة الكريمة نتيجة الإهمال وسوء الإدارة والاستغلال والفساد ويتحول المبدأ إلى شعار لا يعني أكثر من وسيلة للتظاهر والكسب غير المشروع البعيد عن التطبيقات القانونية عندئذٍ يتحول الفرد إلى إنسان مغترب في وطنه فاقداً إنسانيته تحت ثقل الواقع وفداحة الخسارة .

أجد نفسي متساوقاً مع ما جاء به مصطفى الفقي 2002 في تمييز بين الثورة والإصلاح حيث قال " كان القرن العشرين قرن الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية ، بينما القرن الذي سبقه هو قرن الثورات الفكرية والانقلابات السياسية وتبقى في النهاية تلك المعايير الفارقة بين الحركات الثورية والحركات الإصلاحية لتكون هي الفيصل أمام محكمة التاريخ . فالثورة إجراء عنيف في مجمله يُعبّر عن مرحلة من الغضب ودرجة الانفعال مع رفض كامل لمعظم ما هو قائم . بينما الإصلاح نزعة تدريجية تستند إلى فكر محدد وتنطلق من رؤى واضحة وكأنها تطبيق عملي للمقولة الشهيرة (إن ما لا يدرك كله لا يترك كله) فالفارق بين الإجراءات الثورية والحركات الإصلاحية يبدو كالفارق بين مدرستين في الطب تؤمن الأولى بالتدخل الجراحي السريع وتعتمد الثانية على العلاج طويل المدى بالعقاقير . وكلتا المدرستين لها وجهة نظرها وأسلوب تعاملها. كذلك فأن لكل منهما أيضاً أولوية في مرحلة معينة ، فالتدخل الجراحي حتمي في حالة الالتهاب الحاد للزائدة الدودية مثلاً بينما قد يحسن العلاج بالعقاقير في حالات الالتهاب المزمن الذي لا يصل إلى مرحلة الخطر وتبقى الشعوب دائماً هي الشريك الأساسي عند التقييم فهي التي تسدد فواتير الثورات

والانقلابات بما تدفعه ثمناً لتخدير الشعارات وانفعال المواقف وهي التي تتحمل أيضاً نفقات الإصلاح طويل المدى وتكاليف انتظار نتائجه بعد وقت يطول .

وتضل التفرقة الجوهرية بين مفهوم الثورة ونزعة الإصلاح متمثله بالدرجة الأولى في طبيعة الإجراءات الاستثنائية التي ترتبط بالثورات دائماً وتؤدي إلى تعطيل الديمقراطية أحياناً كما تكمن بعض عناصر التمييز كذلك في حجم التركيز الذي يقترن بحركات الإصلاح والذي يعطي زعماءه أدواراً لا تخلوا من مبالغة ولا تبرأ من غموض فالثورة الفرنسية عرفت العنف وشهوة الانتقام كما ارتبطت الثورة البلشفية بالدماء وبقيت معها استثناء أمتد مع عمر النظم السياسية التي خرجت من عباءتها وتلطخت بالدماء كذلك السنوات الأولى للثورة العراقية عام 1958 والثورة الإسلامية في إيران .

وإذا كان الخلط بين الثورة الشعبية والانقلاب العسكري خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين - قد جعلهما مترادفين تقريباً ، إلا أنه يجب الاحتكام إلى الأسس الفكرية والمصادر الفلسفية للتفرقة بين الحالتين – فأتاتورك قد غير وجه الحياة في بلاده وأصبح بحق الأب الشرعي لتركيا الحديثة بينما لم تحقق معظم الانقلابات العسكرية في أفريقيا إلا مجرد تغيير الوجوه في السلطة واستبدال مجموعة من الضباط بأخرى .

ويظل التساؤل في النهاية مطروحاً هل الإصلاح التدريجي يمكن أن يكون بديلاً كاملاً عن الثورة المفاجئة ؟ الإجابة عن ذلك تقتضي دراسة ظروف كل بلد على حده وطبيعة المعطيات التي صنعتها الجغرافيا والتراكمات التي جاء بها التاريخ وقد تكون الثورات لأزمة شعوب مقهورة تحتاج للخلاص من خلال العلاج بالبتر ولكن يبقى الإصلاح ضرورة لاستكمال ما تأتي به الثورات من عوارض جانبية وآثار سلبية وقد يكون فكر الإصلاح حتمياً بعد إجراءات الثورة والمصلحين دائماً ينطلقون من خلفية فكرية بينما ينطلق الثوار من دوافع وطنية . وليس الخطأ مطلقاً ذلك القول الذي يرى

إن الثورة انفعال وإن لإصلاح تفكير فالأفغاني محمد عبده وغاندي ومارتن لوثر مصلحون إلى حد الثورة . ولكن أرتبط كل أسم منهم برؤية يطرحها وفكر يؤمن به فالأفغاني داعية اتحاد كلمة المسلمين وإصلاح شأنهم ومحمد عبده مصلح ديني واجتماعي رفيع القدر وغاندي ثائر مصلح أعتنق نظرية اللاعنف وطرح مبدأ المقاومة السلبية ومارتن لوثر كنج هو شهيد إصلاح المجتمع الأمريكي ومواجهة العنصرية واضطهاد السود فيه . أما كرومويل ولينين وعبد الناصر وكاسترو فهي أسماء ارتبطت بالثورة ضد أوضاع معينة . نجح بعضهم وأخفق البعض الآخر إذ لا تبدوا نهايات الثوار دائماً سعيدة بينما قد تكون نهايات المصلحين ذات تأثير أكثر عمقاً في تاريخ الأمم والشعوب (الفقي 2002 ص . ص 9- 15)

وللإحاطة أكثر بموضوع الثورة ندلف إلى موضوع طبيعتها من زاوية علم الاجتماع التي حددها أكثرعلى أنها تحولاً نوعياً في مواقف الناس واتجاهاتهم وقيمهم نحو البناء الاجتماعي القائم . وقد توصل علماء الاجتماع إلى وضع أربعة أصناف لها وهي :

1- الثورة ، تمثل ظاهرة سياسية صافية وخالصة تنطوي على استغلال حر ، إلا أنها تقاد من قبل حكام عسكريين ، ثم تتحول قوتها من الزمرة العسكرية إلى أخرى من نفس البلد لتحقق أهدافها مع وجود مجلس الثورة الأعلى مثل مجلس قيادة الثورة .

2- على أنها تمثل نخبة من أصحاب النفوذ يتم استبدالها بنخبة أخرى من نفس المجتمع وغالباً ما تضم عسكريين بينها .

3- على أنها تحول يحصل في أحد أنساق البناء الاجتماعي وليس كافة أنساقه (قد يكون هذا النسق الثوري ديني أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي) يقوم بالإصلاح المراد في المجتمع فمثلاً المولّد (المحرك) الذي يحرك الماكنة السياسية والداخلية .

4- على أنها تغيير أساسي وقاعدي للاتجاهات والمواقف في المؤسسات المركزية للمجتمع ومن ثم يتم نشر التغيير في المؤسسات الفرعية داخل المجتمع. لكن مهما كان نوع الثورة فهي تقوم بالتغيير، والأخير يتطلب تفكيك ما هو قائم من مؤسسات وتنظيمات ليرسي مكانها غيرها دون الاعتماد على الرموز السابقة أو التي تمثل النظام الذي قضت عليه الثورة.

غني عن البيان أن الثورة لا تندلع فجأة ، بل هناك سلسلة أحداث طويلة ومتفاعلة تتراكم عبر الوقت لتؤزم الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تعاني منها الجماهير على مختلف مستوياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية ، وبدون هذه المعانات لا تندلع الثورة وبدونها لا تكن هناك ثورة بل يحصل عصياناً أو تمرداً أو فتنة ، ولا غرو بل في العادة تستلزم الثورة قيماً جديدة تخدم الجميع بدون استثناء وتبلور شعوراً جمعياً يطالب بالتغيير وتقبله وإلا فسوف تحصل ثورة أخرى ضد الثورة الأولى إذ فشلت في تحقيق وعودها للجماهير . وإذا لم تستطع الثورة من إزالة العقبات التي تقف أمام مسيرتها فإن الركود سوف يصيبها وتتعطل عملية التغيير. أي إذا كان هناك قلق وانزعاج داخلي منتشر بين الناس فأن ذلك يُعد مؤشراً على الرغبة في قيام ثورة فضلاً عن خلقه عدم استقراراً سياسياً يؤول فيما بعد إلى إحداث مشاكل اقتصادية عديدة واجتماعية متنوعة (العمر ، 2005 ص . 112)

ومن نافلة القول إن الثورة ما هي سوى نتاج صراع بين مجموعتين اجتماعيتين (أقلية مع أغلبية أو مظلومة مع ظالمة أو قامعة مع مقموعة ، أو مالكة لوسائل الإنتاج مع فاقده لها أو بين أصحاب السلطة والنفوذ مع فاقديها أو بين جيل الشباب مع جيل الشيوخ أو بين التيار المحافظ مع التقدمي أو بين الجماعة التقليدية مع المعاصرة وهكذا) وغالباً ما يحصل صراع بيني Between أي بين جماعتين مختلفتين في طريقة عيشهما ومواقعهما على التدرج الاجتماعي لكنهما يعيشا ضمن مجتمع واحد ويخضعا لنظام اجتماعي وسياسي واحد إنما يختلف في الحقوق والواجبات ودرجة المواطنة والمساهمة في العملية الإنتاجية والتمثيل الشعبي مع استغلال وابتزاز الواحد للأخرى ومع

تزايد هذا الاستغلال والاستعباد والاستبعاد يختل ميزان القوى ومع استمرار واستغلال الكفة المستبعِدة للمستبعَدة والمستغِلة للمستغَلة تظهر المطالبة بالتغير. وهذا يعني إن الثورة مرتبطة بالدرجة الأساس بالمشهد السياسي الناتج عن المشهد الاجتماعي.

الثورة بمعناها الواسع تحول عميق في كافة أرجاء الحياة الاجتماعية أو في البعض منها، فمثلاً قامت الثورة الصناعية بتغيير شامل للقيم الاجتماعية والتنظيمات الرسمية وأحدثت الثورة الإدارية تغييراً في التركيبة البنائية للصفوة الحكومية والصناعية في المجتمع الحديث وهذا يعني من خلال ما حددناه أنفاً أن الثورة لا تقترح أو تطرح منهجاً واحداً للتغيير بل أنها تفترض وجود قوى ناشطة وفاعلة من عدة جوانب من جوانب الحياة الاجتماعية تمارس نشاطها فيها وبشكل مستمر يتراكم على شكل قوة معارضة لوجود النظام الاجتماعي القائم ومن خلال تكرار واستمرار نشاطها الفاعل في المعارضة يتراكم هذا النشاط مشكلاً قوة صلبة وثائرة ضد النظام الاجتماعي المتكلس.

أذن تعني الثورة هنا بأنها القلب النابض للحياة الدائبة المقاوم للسكتات والجلطات التي تعيق نبض حياة المجتمع. أو هي الانفجار الناتج عن الاحتقان الذي سببه تكلس النظام الاجتماعي وعدم السماح النظام الاجتماعي وعدم السماح لديمقراطية الحياة الاجتماعية بالاستمرار في نشاطها الإحيائي. أقول تكون الثورة بمثابة الدافع المنشط والمغيّر للسكون والرتابة والجمود في الحياة الاجتماعية النامية التي لا تعرف الهجوع والسكون لإيقاعات الحياة الاجتماعية.

ولما كانت الحياة الاجتماعية تتغيّر كل يوم وكل مرحلة فعلى الفرد أن يتغير تباعاً مع مراحل تغيير الحياة الاجتماعية وإذا لم يفعل ذلك فإن الحياة سوف تجرفه وتسحقه مهما قاوم ودمّر وفتك فيها. إنها طبيعة الحياة الاجتماعية لكن الإنسان بسبب أنانيته وحبه للتملك والسلطة يريد أن يبقى خالداً سرمدياً في حكمه وتسلط وتملكه بيد أن

الحياة لا تقبل بذلك لأن لكل فترة ومرحلة زمنية وتطورية رجالها المسايرين لقواعدها وقوانينها المتبدلة والمتغيرة ، تسحق وترفض كل من يقف في طريقها ويعيق مسيرتها.

وعلى الجملة فأن الثورة هي محرك الحياة الساكنة والمتكلسة أي أنها مفتاح الديمومة والتجديد بذات الوقت هي مقبرة المناهضين لها ومفقرة لمعوقيها ومبعدة لمعارضيها . فالثورة والتغيير متلازمان ومنسجمان لصالح مسيرة الحياة الاجتماعية وعدم تكرار حركتها. أنها تمثل الدفع الرباعي لمركبة المجتمع.

وما دمنا في حدود تحديد معنى مفهوم الثورة الاجتماعية علينا أن نميط اللثام عن الأحداث الجمعية التي تعكس جوهر وعناصر الفعل الجمعي المترجم على شكل ثورة وهي :

1- إسقاط الحكومة أو النظام السياسي القائم وإزاحة الجماعات الاجتماعية التي تدعم وتعزز نفوذ وقوة وموقع النظام الحاكم. هذا المطلب
2- يجذب الدعم الجماهير الشعبي الذي يبرز على شكل تظاهرات واعتصامات مؤيدة لمطلب إسقاط النظام ورفض العنف الأمني في إرغام الشعب على طاعة سلطة النظام متحدية (الثورة) بذلك السلطة القائمة ورافضة لاستغلال الصناعيين والتجار الكبار والإقطاعيين وملاك العقارات الضخمة واستغلالهم للشعب .
3- المطالبة بتغيير القواعد الأساسية للنظام السياسي والحكومي والتدرج الطبقي الاجتماعي والاقتصادي (Broom and Selznick , 1977 p. 561)

هذه هي أهداف الثورة الجماهيرية التي ترمي من وراء هذه الأهداف عدم التسلط الدائم والاستغلال المستمر والتعسف المتواصل للأغلبية المقهورة والمستبعدة لأنها (الثورة) تريد أن تكون مسيرة المجتمع متطورة تخدم الصالح العام لا الفئوي ومواكبة التطورات الحضارية التي تعيشها الجماعات الإنسانية وعدم بقائها كقطيع من الغنم يساقون من قبل الحاكم باسم الوطنية والوطن .

إن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل استخدام العنف عند اندلاع الثورة سواء كان هذا العنف صادر من القوى الأمنية ضد الثوار أو من قبل الثوار ضد القوى الأمنية. هذا احتمال وارد جداً لأنه يحصل بين مالكي السلطة وفاقديها إذ تريد الأخيرة إزاحة مالكيها ويقوم المالكين بالتمسك بها أو التشبث بها لأنها تمنحهم القوة والسلطة والنفوذ والمال. فالنزاع بينهما لا يخلوا من استخدام العنف. مع ذلك فأن القوة ليست جوهرية وضرورية في الثورة الاجتماعية (وهذا ما شهدناه في ثورة الشباب العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا) لكن قد يقع قليلاً من العنف إذا كانت الحكومة ضعيفة وخائفة على موقعها وتواجه تنظيماً جماهيرياً عارماً ضدها فأنها وإزاء ذلك ومن المحتمل أن تستسلم وتتنحى عن الحكم (وهذا ما حدث بالنسبة لنظام بن علي في تونس ومبارك في مصر) خاضعة لإدارة الجماهير الغاضبة من حكمها والرافضة لتسلطها وتجبرها . بذات الوقت قد يستخدم الثوار القوة بعد أن يصلوا إلى سدة الحكم ضد المعارضين لها وللنظام الجديد الذي أتت به الثورة وقد يستخدموا قليلاً من القوة من أجل تثبيت أركان الحكومة الجديدة (لكن هذا لم يحصل في ثورة الشباب التونسي والمصري والقذافي في ليبيا) .

2/ب – مراحل نشوء الثورة الاجتماعية

إن اندلاع الثورة لا يأخذ طوراً واحداً بل عدة أطوار لأنها لا تحدث فجأة وبشكل مفاجئ دون أسباب جوهرية ومصيرية لا إنسانية وغير نزيهة. في هذا الخصوص طرح هربرت بلومر (عالم اجتماع أمريكي) مراحل الثورة التي تمر منها قبل اندلاعها وهي :

1- مرحلة الاضطراب والقلق : التي تمثل سخط واهتياج الأفراد ضد النظام السياسي القائم فيميلون نحو نقل أخباره والاستماع للمقترحات التي تعالج الخلل أو الاعتلال الذي أصاب نظامهم الأمر الذي يزيد من استيائهم منه

وسخطهم عليه وغالباً لا تكون منظمة أو جمعية بل مضطربة ومتخبطة لها طروحات ومعالجات فردية ذات قرارات فردية متضمنة إشاعات خادعة ومبالغ فيها وذات تضليل جمعي يعبّر عن عواطفهم وتذمرهم ومطالبتهم بمبادئ أخلاقية مثالية والتعلق بالعدالة القانونية والإلهية. لذلك يبحثون عن قائد لهم يمثلهم ويعبّر عن مشاعرهم الساخطة غير الراضية عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشوا فيه ولكن على الرغم من وجود قائد للثورة إلا إنها لا تكن مالكة بناءاً منظماً يعبّر عن تسلسل رموزها الموقعية وأدوات قيادية مستقرة وقيم كفاحية متجذرة في ثورتهم بل تفتقر إلى مواضيع إستراتيجية ثابتة أو حاجات اجتماعية بارزة تخدم الأفراد بل متنوعة ومتقلبة ومتزلزلة .

2- مرحلة الإثارة الشعبية : التي يزداد فيها سخطهم وتذمرهم وشكواهم ومطالبتهم بفعل جمعي موحد يهدف إلى التغير الاجتماعي فتظهر حاجتهم بدرجة أكثر للقائد الذي يحمل صفات المصلح الاجتماعي أو النبي الشعبي (إن جاز التعبير) مالكاً صورة مثالية (في نظر الجمهور) والخطيب الجريء الذي يتكلم بقضاياهم المظلمة أكثر من قيادتهم لتحقيق أهدافهم . بتعبير آخر يبحثون عن قائد يقود غضبهم واهتياجهم إلى عمل منسق ومنظم .

3- المرحلة الرسمية : التي تأخذ الثورة منها شكلاً من أشكال العمل الموحد والمنظم لكي يكون لديها قاعدة هيكلية تخدم أهدافها وطموحها بشكل فعال منطلقة من قوانين منظمة وراسخة وذات إستراتيجية سياسية تتصف بالحركة المراوغة (التكتكة) من أجل تحديد معالم بناء الحركة الاجتماعية. لذلك تطالب الثورة في هذه المرحلة بقائد حصيف (وليس المتكلم البليغ) المتعامل مع الجمهور في حياته اليومية والمالك للخبرة والدراية في إدارة دفة السياسة المرنة.

4- المرحلة المستقرة : التي يتحول عملها وتنظيمها إلى درجة النضج لكي تصبح مؤسسة ذات قرارات متروية وناضجة فتطالب بقائد عقلاني ومنطقي في

تفكيره في تعامله مع الجمهور (أي يشبه مدير الإدارة) ويؤكد على التسلسل الوظيفي في اتخاذ القرارات وليس القفز عليها أو تجاوزها ولا يبحث أو يفكر بآثارها أو أهاجة وإثارة خصومها مع حركات أخرى أو قادة حركات ثانية. بتعبير أوضح يبحث القائد في هذه المرحلة عن أساليب منطقية وعقلانية في تطبيق نظام الحركة الداخلي في الحياة اليومية (Rayne , 1967 , p. 193)

2 / ت – ما قبل الثورة

لا جرم من الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن تحبذ وتمارس الثورة الاجتماعية الديمقراطية في حكمها للشعب بل في حالات عديدة يذكرها تاريخ الثورات بأنها تعارض الممارسات الديمقراطية ولا تأخذ بها فالنظام النازي الألماني 1933- 1945 سمي مجازاً بالثورة الاجتماعية لكنه كان محتقراً ومزدرياً للديمقراطية بل أخمد وعطّل كل مطالبة الشعب بالممارسات الديمقراطية ومؤسساتها وكذلك البلشفيين (الذين سمّوا فيما بعد بالشيوعيين) كلاهما (النازيين والبلشفيين) لم يطبقوا الحياة والممارسات الديمقراطية أبان حكمهم وثورتهم كانت جماهيرية بل كان الحكام ينصبوا أنفسهم للتعبير عن حقوق الشعب وليس الشعب نفسه ولم يأخذوا بطريقة الانتخابات الحر لكنهما أدعيا بأن حكمهما حكماً شعبياً وثورتهم ثورة شعبية. بيد أن واقع الحال كان حكمهم دكتاتورياً يحكم باسم الشعب وهو معادي له ولا يسمع لصوته. الحالة ذاتها في الثورات العربية التي حصلت بعد منتصف القرن العشرين إذا إدعّت جميعها بأنها جماهيرية وشعبية لكنها لم تمارس ولم تطبق الحياة الديمقراطية ولم تنشئ مؤسسات ديمقراطية بل كانت بعد ثورتها عبارة عن حكومة دكتاتورية تحكم باسم الشعب لكنها لم تعطي الفرصة له بأن يعبّر عن حقوقه ومطالبيه إلى أن جاءت ثورة الشباب العربي عام 2011 لإسقاطها وترحيلها. واتكاءً على ذلك فأنه ليس بالضرورة أن تذهب الثورة الاجتماعية لممارسة الحياة الديمقراطية وإرساء مؤسساتها

التي كانت تنادي بها قبل نجاح الثورة بل كانت مجرد شعارات براقة وجذابة إنما بعد نجاحهم بالثورة لا يطبقوا شعارهم الديمقراطي حفاظاً على موقعهم السلطوي وعدم سماع الرأي الأخر وتلبية مطاليب المعارضين لهم ولحكمهم .

إن اندلاع الثورة لا يحصل فجأة أو بدون أسباب بل هناك ظروف مشجعة ومثيرة على اندلاعها مثل سخط واستياء الناس من الممارسات الجائرة والظالمة وهذا وحده غير كافٍ لكنه إذا استمر لفترة طويلة من الوقت فأن ذلك يّولد تذمراً متنامياً ويبلور طموحاً في تغيير النظام أو مقاومته (أي مقاومة النظام) فالجور والتيئيس والظلم على الفئات الاجتماعية واستمراره يبلور مواقف سلبية تتراكم وتتفاقم لتصل إلى حالة الانفجار عند أول قدحة أو شراره بسيطة تشعل فتيل الثورة.

في الواقع يستطيع المجتمع المضطهد أن يصبر عليه عندما تكون هناك تعويضات إصلاحية (أي تعويضات عن الضيم والحيف والمظالم التي يرتكبها النظام الطاغي) لكن لهذا المجتمع طاقة محدودة وليست مطلقة فتظهر حالات متعددة من التذمر من مرارة العيش والضنك الاقتصادي.

ولا جناح من القول بأن المضطهدين من السكان غالباً لا يتبوؤا مكان الصدارة والقيادة والأولوية في الثورات الاجتماعية إنما الفئات ذات الدخل المتوسط والمحدود مثل أعضاء نادي جاكوبسن في الثورة الفرنسية حيث كان مصدراً مهماً للإثارة والاهتياج الجماهيري فأبناء المدن وأصحاب الدخول المتوسطة والمنخرطين في تنظيمات ثورية يكونوا أكثر طموحاً ومقدرته على إثارة المضطهدين والفقراء في المطالبة بحقوقهم والدفاع عنهم مثل أعضاء نادي روتانا (Broom and Selznick , 1977 p. 562) هؤلاء الأعضاء يدركوا بأن النظام القائم لا يمنحهم المكانة الاجتماعية التي يستحقونها ولا الحرية التي يطالبوا فيها فضلاً عن ذلك بحثهم عن الاعتراف الاجتماعي واكتساب فرص اقتصادية أفضل وليس البقاء في حالة بائسة أو العيش في ظروف لا يطاق عيشها.

وعطفاً على ما تقدم فأن البؤس والحرمان الذي يعاني منه الفقراء يلعب دوراً حيوياً في توسيع رقعة التذمر والمعارضة وعدم التلاحم مع النظام الحاكم وهذا يعني إن الظروف المهيأة للثورة والتي تسبقها تكون منبثقة من الضنك الاقتصادي للطبقة الفقيرة وقساوة العيش في مواجهة متطلبات الحياة اليومية من شحة ونقص في المواد الغذائية الرئيسية وهبوط في قيمة العملة الوطنية وتنوع وتكاثر الضرائب وظهور ضرائب جديدة ترهق أبناء الطبقة الوسطى كل ذلك يولّد انكسارات متعددة تسلط الضوء على مناطق الضعف والعجز التي تواجهه نظام الحكم. وهذا ما يثير الفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط أن تثور وتجمع حولها الأكثر بؤساً وفقراً ليصبحوا جاهزين للفعل الجمعي في دعم قادة الثورة والتحرك فر معارضة النظام الحاكم .

جدير بذكره في هذا الموطن إن الثورة الاجتماعية تندلع عندما تكون الصفوة الحاكمة ضعيفة ومنشقة على نفسها أو منقسمة إلى تكتلات وجماعات متناحرة يسودها التفكك وعدم التنظيم متفشياً في إرجاء المجتمع فأن ذلك يبلور أزمة ثقة بين الصفوة الحاكمة والمجتمع. أي أن الطبقات الاجتماعية لا تثق بالفئة الحاكمة وشديدة الانتقادات لسياستها ومسئوليتها وعدم رعايتها لشؤون الدولة وهذا ما حدث قبل الثورة الفرنسية والروسية إذ كان العديد من النبلاء ورموز المجتمع ينتقدوا سياسية الحكومة في إدارتها لشئون المجتمع والتعبير عن شكهم في مصداقية حكمهم واعتراضهم على إجراءاتهم المضادة والانتقامية العنيفة لمعارضيها وعدم استطاعة مؤسساتها في تطبيق الإصلاحات أو أنها تتم بوقت متأخر. كل ذلك يدفع ويساعد على انفتاح التحرك نحو الثورة ضد الفئة الحاكمة .

عواقب كل ذلك يتضح في صورة انكسار تضامن الفئة الحاكمة إذ ينشق البعض منهم ليعتنق أهداف وأفكار الثورة بشكل علني ومفتوح ويعترف بقيادتها الأمر الذي يدفعها لأن تتمرد على قيادة النظام وتشعر بالأزمة السياسية والاجتماعية التي تواجهها هذه القيادة فترى إزاحة الحكومة أو النظام الحاكم هو الحل الأسلم.

إن وجود أزمة الحكم يعني حدوث تمردات ومعارضات جماهيرية ضد رموز النظام الحاكم أو بعض الوزراء والمستشارين بسبب فسادهم الإداري والمالي والسياسي إذ تحصل المطالبة بإزاحة الملك الحاكم لإحلال محله أحد أفراد الأسرة الملكية الحاكمة ممن يتصف بكفاءة أكثر وحنكة ونزاهة عالية وميول واضحة نحو الإصلاح المطلوب وتأييد مطلب تغيير الحكومة أو رجال النظام الحاكم.

واتكاءً على ذلك فأن الثورة الاجتماعية تكشف مواطن الفساد والعجز الأدائي والمحسوبية والابتزاز السلطوي الذي يبلور عدم ثقة الناس بالحكومة والنظام الحاكم فيحصل نوع من أنواع تأكل السلطة وهيبتها يتحدث عنها الناس في مجالسهم وعبر وسائل الإعلام المرئية. كل ذلك يؤثر بشكل فعال على النظام الاجتماعي بشكل كامل.

2 / ث ـ التاريخ الطبيعي للثورات

ينصب اهتمامنا في هذا الباب على توضيح حقيقة إن إسقاط أية نظام سياسي لا يمثل النهاية بل يعني بداية التغيير، وإن حدوث الثورة الاجتماعية لا يقع إلا بعد حصول تراكم لإحداث معارضة للنظام الحاكم وممارساته المتعسفة والغير عادلة الأمر الذي يتطلب فيما بعد القيام بثورة اجتماعية تبلور تغييرات في بعض أنساق البناء الاجتماعي مبتدأ بالنسق السياسي الذي بدوره يوّلد تغييرات في باقي الأنساق وهذا لا يتحقق بشكل تلقائي أو فجائي بل من خلال عدة أسباب متفاعلة فيما بينها تتراكم دون تكدس أو تكلس أي تبقى محافظة على حيويتها يقوم بتفجيرها قاده من ذوي خصائص قيادية متميزة. مثال على ذلك الثورة الفرنسية والروسية تم تحويل السلطة من الملكية إلى جماعة معتدلة تمثل برلمان منتخب من قبل عامة الشعب الراغبة في التغيير سواء كان ذلك على صعيد الحكومة أو الأنساق البنائية. وغلباً ما يواجه الثوار تركة تقليدية وفاسدة وتنظيمات متفككة مهملة من قبل النظام الساقط البائد ومتضمنة

الفساد بأنواعه (السياسي والمالي والإداري) ومشكلات اجتماعية متكدسة تصل إلى حالة المعضلة. بذات الوقت حدوث الثورة يعني إيقاظ وإثارة الرأي العام وتوجيه أنظاره إلى العديد من السلبيات والانحرافات التي كان النظام البائد يقوم بها وهذه إضافة جديدة للمشكلات والأعباء والمسئوليات التي تتطلب من رجال الثورة معالجتها أو تحملها وإرساء قوانين أصلاحية بناءه الأمر الذي يتطلب منهم اتخاذ مواقف مساومة تتضمن تسويات وحلول غير متطرفة وتأخذ بالتغيير التدريجي وليس المتطرف أو المستعجل.

علاوة على ذلك، فأن إطلاق الحريات في التعبير الشخصي والإعلامي والمشاركة الإنتاجية والاستغراب (بعدما كان الاستبعاد سائداً) يسمح للمرئيات والأفكار المتطرفة والجانحة وسحق كل من يقف أمام مسيرة الثورة. لذا تصبح مطاليب الناس الذين كانوا محرومين من إبداء الرأي أن يطرحوا أرائهم المتطرفة والصارمة فيمسي المطلب الجوهري عندهم هو الثورة الاجتماعية وليس السياسية فقط.

2 / جـ - ثنائية القوى المتنفذة بعد قيام الثورة

تتضمن معظم الثورات الاجتماعية نوعين متضاربين من القوى المتنفذة الأولى معتدلة والثانية متطرفة. كلاهما يظهرها بعد قيام الثورة تضم القوة الأولى (المعتدلة) الموظفين الحكوميين وأصحاب الدخول المحدودة في هذا الصدد ذكر لينين (قائد روسي بلشفي) هذه الحالة عندما قال بأن ما جعل ثورتنا فريدة من نوعها وملفته للنظر هو أنها أرسّتْ نفوذاً ثنائياً جامعاً بين المعتدلين والمتطرفين وكان الحاكم الفاعل هو العمال السوفيّت والجيش . هذا النوع من النفوذ يشبه نفوذ الكميون الباريسي 1871 الذي يمثل أصغر وحدات التقسيم الإداري في فرنسا وسويسرا .

أما صفات هذا النفوذ فهي : 1- أنه نفوذاً غير قانونياً وغير مصادق عليه برلمانياً. 2 – أنه منفصل عن نفوذ الشرطة والجيش يتكون أعضاءه من العمال المسلحين والفلاحين . 3 – خضوع جميع الموظفين لقواعد ضبطية خاصة .

كتب لينين هذا في شهر نيسان من عام 1917 أي بحوالي شهر بعد سقوط القيصر وستة شهور قبل استيلائه على السلطة إذ كانت حالة روسيا عام 1917 واضحة في تضمنها للنفوذ المزدوج الذي يجمع بين الحكومة الانتقالية والقنصل الروسي والجماعة البلشفية والجماعة المتطرفة ، والحالة ذاتها مع الثورة البريطانية من عام 1640 التي عكست سيطرة المعتدلين في البرلمان والسيطرة المتطرفة للنموذج العسكري الجديد . وفي الثورة الفرنسية 1795 – 1789 التي تضمنت شبكة من المتطرفين من مجتمعات جاكوبسن التي عززت القواعد التنظيمية لثنائية القوى المتنفذة أو للنفوذ المثنائي (Broom and Selznic , 1977 p. 564)

إن جوهر الشكل الاجتماعي للنفوذ المتثاني هو انسحاب الولاء من قبل جماعات قادرة على إنشاء أو تشكيل حكومة بديلة مثل هذه الجماعات تأخذ أشكالاً متعددة مثل :

1- جماعة لها قواعد جغرافية مثل ما قبل الحرب الأهلية في أمريكا الجنوبية.
2- موظفي الدولة بعد الجيش يمسوا حكومة وسط حكومة أو حكومة داخل حكومة .
3- أو أشكال جديدة من التنظيمات تظهر مقاومة على شكل أحزاب سياسية موجودة مسبقاً أو كنائس أو نقابات عمالية أو منظمات أخرى .

لا جناح أيضاً من الإشارة إلى أنه في العقد الرابع من القرن العشرين ظهرت حالة جديدة من النفوذ المتثاني تبلورت من قبل النازية الألمانية التي نشأت شبكة من تنظيمات متضمنة وحدات عسكرية تتحدى بها سلطة المدينة القائمة جزءاً من النفوذ المتثاني (أو القوى الثنائية) موجودة أيضاً في فلسطين خلال فترة التأثير الصهيوني قبل

نشؤ دولة أسرائيل عام 1948 ، كذلك الحكم البريطاني لفلسطين تحت ميثاق عصبة الأمم كان هناك نفوذاً متثانيا فيها ، هما : هيستادروت (الفيدرالية العمالية) والهجانه (التنظيم العسكري) شكلوا نظاماً منفصلاً للمؤسسات المجتمعية .

غني عن البيان هناك حالة مشابهة لما تقدم سادت وتفشت في ايرلندا الشمالية منذ أواخر العقد السابع من القرن الماضي عندما كان الجيش الجمهوري الايرلندي والقوى البروتستانتية الشبه عسكرية والحكومة جميعها تتصارع من أجل السيطرة والتحكم على ايرلندا الشمالية .

ومن أجل استجلاء أوضح عن ثنائية القوى المتنفذة بعد الثورة تقول بأنها تعكس حيوية الثورة الاجتماعية مع حصول بعض الأعمال العنفيّة بين جماعتي النفوذ لكن هذا يقل بالتدرج بعد أن تنشئ الحكومة الثورية أجهزتها العسكرية والأمنية والسيادية ويستتب الاستقرار بعد أن يحسم النزاع عندئذٍ لا تحصل مفاجئات تعكر صفو الحياة الاجتماعية .

إن سياق الحديث عن الثورة يلزمني أن لا أغفل حقيقة النفوذ الذي لا تصادره كلياً ولا تستولي عليه بالكامل لأنها لا تدمره و لا تعيد أنشاؤه . لأن المؤسسات القديمة أصلاً متهاوية متهالكة لدرجة إن إعادة أحيائها أشبه بالمستحيل وذلك راجع لكونها مستهلكة أشبه بالميتة ، وبالجانب الأخر تكون المؤسسات الجديدة نموذجاً للنشاط والحيوية والجدية الحدية لأنها حديثة التكوين وهذا يعني أن طاقتها الإنتاجية عالية وقادرة على استقدام مصادر إضافية للحياة السياسية وهذا بدوره يؤدي إلى أن يكون الكم الكلي لتأثير النفوذ السياسي متنامياً ومتزايداً لصالح الثورة .

الملفت للانتباه هو إن معظم الثورات الاجتماعية تنتهي بانتصار المتطرفين فيها ، وينبثق هذا الانتصار من خلال الانشقاقات التي تحصل بين الثوار والصراع فيما بينهم (بين المتطرفين والمعتدلين) وعادةً ما يكون مصدر صراعهم حول الاستيلاء على القيادة والسلطة تبدأ بالمنافسة وتنتهي بالصراع وهذا ما حصل في الثورة البريطانية وفي

مجتمعات جاكوبسن الفرنسية ، والسوفيت والضباط العسكريين . أقول يحصل صراع بين قوتين متثانيتين تفوز في نهاية صراعها الجماعة المتطرفة ثم تحصل هذه الجماعة على دعم وتأييد معظم أفراد المجتمع (علماً بأن حجم المتطرفين في العادة يكون قليلاً إلا أنهم نشطين في استخدام القوة لكنهم ضعفاء في استخدام العقل والإصلاح) وعندما تزداد حدّه الصراع وتتعمق الأزمة بينهما يميل معظم أفراد المجتمع إلى الابتعاد عن هذا الانشقاق وينسحبوا من المشاركة السياسية عندئذٍ يقوم المتطرفين بتوجيه وإرشاد الناس الذين لا يرغبون بالتقرب من الصراع أو معارضة أحد أطرافه خوفاً من الطرف الثاني لذلك تفضل الناس تجنب أطراف الصراع وآثاره وأحياناً يقوموا بمجاملتهم .

جدير بذكره في هذا السياق الإشارة إلى استغلال لجماعة المعارضة للمتطرفين من تذمر واستياء عامة الناس وامتعاضهم ويأسهم تجاه الممارسات القمعية والزجرية والقهرية التي يقوم بها المتطرفين نحو الآخرين وذلك لكسب أصواتهم لهم لكن هذه الحالة لا تستمر طويلاً بل تكون ظرفية وآنية ومرحلية بسبب تزايد عنف التسلط الدكتاتوري للمتطرفين مع كل من يعارضهم إذ يقمعوه باسم الثورة لدرجة أنهم منحوا القمع بمصطلح (دكتاتورية الثورة) لتبرير أفعالهم القمعية الشرسة باسم الثورة. حيث تمارس هذه السياسة خطوة خطوة وليست مرة واحدة لكي لا يثور الناس عليهم ساعتئذٍ يمسي جميع المعارضين للمتطرفين خانعين ومقموعين وتصبح التعيينات القيادية صادرة من قمة الهرم السياسي وليس من قاعدته ويغدو التغيير الاجتماعي والحراك السياسي والنشاط الاقتصادي صادراً من دكتاتورية الثورة (الشيوعية والفاشية والنازية والبعثية والناصرية والقذافية والصالحية) هذه التغييرات والحركات تعزز في خطب الزعيم الدكتاتوري الثوري كل يوم وفي كل مناسبة وتمسي الانتخابات الشعبية والبرلمانية منسية وغير موجودة في برنامج الثورة وأن وجدت فتكون صورية موجهة من قبل قائد الثورة ولخدمة أغراضه ومآربه السلطوية والنرجسية .

لا جرم من الإشارة في هذا الموطن إلى أن الثورة الفرنسية التي أعقبت انشقاقات وصراعات بين الثوار العسكريين الذي انتهى إلى انتقال قيادة الثورة إلى شخص متطرف واحد وغالباً ما يكون من أصحاب الشعور القومي مثل نابليون بونابرت وغالباً ما يتعارض هذا التحول مع بعض القوى الثورية كرد فعل لما حصل من تمركز القوة والنفوذ في يد رجل قوي أمثال بونابرت (فرنسا) وكروميل (بريطانيا) وستالين (روسيا) وعبد الكريم قاسم (العراق) وعبد الناصر (مصر) وحافظ الأسد (سوريا) هذا من جانب ومن جانب آخر يحصل تعارض مع حماس وتوهج الثورة من قبل الجماعات المعتدلة والتقاليدية المحافظة . أما متطرفي الثورة فيتم قمعهم وطمس أفكارهم وإخماد تيارهم بعد ذلك يسود الهدوء والسلام وتهدأ وتنقطع الطموحات القومية والتاريخية جميع هذه الأوضاع لا تساعد على العودة من البداية أي بداية الثورة أو أقامة ثورة جديدة|وتباعاً تتوقف إثارة الشعارات التاريخية الأولى التي كانت مرفوعة قبل الثورة فتتميع تدريجاً إلى أن تختفي ولا يسمح التأكيد عليها مرة ثانية . أي تصبح في طي النسيان لكن تظهر برامج جديدة عن التغيير وبالذات تلك التي تجلب الدعم والشهرة للقائد الذي سلب الثورة من زملائه الثوار والذي قضى على المتطرفين واسكت المعتدلين عندما يستتبب حكم القائد الثوري حدث هذا في عهد ستالين إذ أصبحت الاشتراكية تمثل امتلاك الدولة للصناعة والتجارة والاقتصاد وإزالة الطبقة الثرية من الوجود الاجتماعي .

لا أريد أن أنهي حديثي عن الثورة ما لم أصل إلى مستخلص خاص بها حتى أقول بأنها ليست أحكام القبضية بشكل عام على السلطة والشعب بل هي سلسلة عمليات متصارعة مع قوى تنافس الرجل الأقوى على السلطة مع مواجهته لمشاكل كانت أصلاً في الميراث الاقتصادي والسياسي مستوطنه في النظام القديم إلا أن جميع ذلك لا يؤدي إلى اندلاع ثورة مضادة لها إلا إذا كانت هناك جماهير جاهزة لإحداث تغيير اجتماعي آخر وأن الرجل القوي يقوم بإذلال و أقهار المعارضين له وأصحاب الأفكار المثالية والمعتدلين لكي يبقى وحده بين جماعات تحميه وتؤيده وتنفذ ، ويجعل

من الشعب الذي نادى وطالب بحريته واستغلاله وحقوقه عبداً مطيعاً وخادماً له ولأعوانه . أقول تنتهي الثورة الاجتماعية التي حصلت من أجل التغيير الشامل إلى استحواذ رجل متحذلق ومتثعلب ومستأسد على السلطة يتخلص من كل من ساهم في تحقيق الثورة (بالقتل أو السجن أو النفي أو القمع) ولا يتم تحقيق مبادئ الثورة ولا شعاراتها ولا تحقيق مستمر لحقوق الرعية بل يضاعف إذلال الرعية له ، حيث يبدأ بالمناداة بالحرية والمساواة والعدالة والقومية واحترام حقوق الإنسان لكن بعد أن تنجح الثورة ويكتشف مواطن قوته ومواطن ضعف زملائه ومعارضيه يستقوي عليهم ويصفيهم جسدياً أو يبعدهم أو يقربهم لفترة قصيرة من الوقت ليختلي بالسلطة وحده ويستحوذ عليها عنوة بعدها يتحول إلى فردي في قراره وطاغية في تسلطه وديكتاتوري في نفوذه يسوم الشعب سوم العذاب ويتعامل معهم على أنهم رعاع يسوقهم سوق الأنعام والأغنام .

جدول رقم - 1 – يقارن بين الثورة والإصلاح والانقلاب

الحركة الانقلابية	الحركة الإصلاحية	الحركة الثورية
أجراء مفاجئ و حاسم .	لا تطالب بالتغيير الجوهري بل الفئوي والجزئي المحدود والمحدد .	1. لها أهداف تطالب بالتغيير الجوهري في أبناء الاجتماعي .
هدفها الإطاحة بنظام الحكم بالقوة أو بطريقة غير دستورية	تدعم وتعزز معايير القيم الاجتماعية السائدة .	2. تطالب بتغيير معايير القيم الاجتماعية السائدة
أعضائها من خارج الحكومة عسكرية ضد الحياة المدنية تلغي الحياة الدستورية .	تستخدم القنوات السياسية والتربوية مثل اللوبي السياسي والتكتيك التنظيمي والحملات التعليمية وتسجيل الناخبين	3. تستخدم الأساليب والطرق غير الشرعية في تحقيق أهدافها .

	وقاعات المحاكم في تحقيق أهدافها المحدودة .	
ليس لها خطط أصلاحية سوى الاستيلاء على السلطة فقط .	تعتمد في حل المشكلات والظواهر الاجتماعية عن طريق المعالجة الميدانية دون اللجوء إلى القمع والعنف والأجتثاث .	4. القضاء على المشاكل والظواهر الكلية بواسطة إزالتها كلياً من نسيج المجتمع .
تزيد من رقعة الفساد والظلم والتسلط .	ذو نزعة تدريجية تستند إلى فكر محدود وتنطلق من رؤية واضحة .	5. تؤدي إلى تعطيل الديمقراطية .
تتعارض مع الحياة الديمقراطية ولا تأخذ بها ، ولا تأخذ بالتمثيل الشعبي في المجالس والمؤسسات .	قد تكون هناك حاجة للإصلاح بعد الثورة .	6. لازمة لشعوب مقهورة تحتاج للخلاص من خلال العلاج بالبتر.
	ينطلق المصلحون من خلفية فكرية .	7. لا تأتي الثورة بعد الإصلاح بل العكس هو الصحيح .
	تنادي وتطبق المنهج الديمقراطي في التمثيل الشعبي .	8. ينطلق الثوار من خلفية وطنية .
		9. تعتمد على الانفعال.

2/ حـ- الثورات السلمية في التاريخ الحديث

هناك ثلاثة ثورات سلمية – مدنية في التاريخ الحديث للمجتمعات سبقت ثورات الشباب العربي السلمية وهي :

1- الثورة الطلابية عام 1968
2- سقوط جدار برلين .
3- المقاومة السلمية لغاندي .

لم تستخدم هذه الثورات الأسلحة والعنف في تغييرها الاجتماعي والسياسي بل عبّرت عن استيائها وتذمرها للظلم الذي وقع عليها وتجميد الحياة العامة وممارسة الاستغلال الاقتصادي . نبدؤها بالثورة الطلابية :

1- **الثورة الطلابية في فرنسا عام 1968** التي اندلعت ضد المجتمع وتقاليده الموروثة عن القرن التاسع عشر . بتعبير أدق كانت :

1- ثورة على الهيبة الأبوية داخل الأسرة الفرنسية .
2- ثورة ضد أرباب العمل في المصنع .
3- ثورة ضد الأساتذة في المدارس .
4- ثوره على الحياة الرتيبة التقليدية التي لم تساير التغيير السريع .
5- ثورة على الفساد السياسي والإداري والمالي .
6- التأكيد على ذاتية الشبيبة الفرنسية .
7- التأكيد على العدالة الاجتماعية المفقودة .

معنى ذلك إن هيمنة النظام التقليدي والمحافظة على استقراره والتأكيد على ثبوته ومعارضته واستمرار استغلال أرباب العمل للعمال جعلت من الحياة الفرنسية رتيبة

في أسلوبها ومملة في التماهي مع أحداثها المتكررة والفجة، لهذا الأسباب انخرط الطلاب في ثورة جماهيرية متقدّة على هذا الجمود المعاشي والتصلب ألنسقي والتكلس التقليدي لا سيما وأنهم يمثلوا طاقة بشرية حيوية لا تعرف السكون والهجوع بل الطموح والتنافس من أجل أثبات الذات وعدم قمعها أو إعاقتها سواء كانت من قبل الأسرة أو النظام السياسي مع التركيز على تغيير المناهج التربوية في المدارس والجامعات وبرامج السوربون نفسها لم تتغير منذ نصف قرن ثم أنتقل الطلبة من نقد الجامعة إلى نقد المجتمع كله وبما أن السلطة كانت عاجزة عن أصلاح المجتمع فأنه لن يعد أمام الطلاب إلا الثورة عليها من أجل تغييرها، فطرحوا آنذاك شعار رامبو الشهير : ينبغي تغير الحياة هذه لأنها رتيبة وتقليدية لم تعد تناسبنا نريد شيئاً آخر غيرها .

في ذلك الوقت كان ديغول (رئيس الجمهورية) قد شاخ وقارب الثمانين من عمره ملّوا منه على الرغم من عظمته التاريخية وملّوا من النظام اليميني فكان الطلبة أداة للتغيير بدلاً من النقابات العمالية طبقاً لنبؤة وتوقعات كارل ماركس .

استمرت حركة التمرد الطلابي في فرنسا ثم انتشرت فوصلت إلى جامعة بيركلي في أمريكا وبعض الجامعات الأخرى بل وحتى طلاب في طوكيو . ولكن بعد أن قام الطلاب في السوربون بعدة أعمال استفزازية اصطدموا برجال الشرطة وسقط العديد من الجرحى من كلا الطرفين. عندئذ قررت الشرطة اعتقال التمرد الطلابي وكان عددهم بالعشرات. فجن جنون الطلاب المتمردين فاجتمعوا في جامعة نانتير بضواحي باريس وخطب فيهم دانييل كوهين بندت قائلاً : سوف نتحرك ضد القمع البوليسي ولن نسكت عن قمع رفاقنا ، وصفق له الجميع طويلاً لأنه كان قائد التمرد. وساهم المثقفون الكبار في دعم الحركة الطلابية والعمالية فنزل بول سارتر إلى الشارع وراح يوزع المنشورات لصالح الطلاب ضد النظام فاعتقلته الشرطة لفترة قصيرة ثم أخلت سراحه بعد أن قال لهم ديغول : من يستطيع أن يعتقل فولتير أتركوه حراً ..... والواقع إن سجن سارتر غلطة كبيرة لأنه أشهر من نارٍ على علم ولأن ذلك يسئ

إلى سمعة النظام الديغولي ثم نزل ميشيل فوكو إلى الشارع وكذلك جيل ديلوز وإيفي مونتان وعشرات الفنانين والكتاب الآخرين . (new-florence-blogspot.com)

2- **سقوط جدار برلين** : كان جداراً طويلاً يفصل بين شطري برلين الشرقي والغربي والمناطق المحيطة في ألمانيا الشرقية . كان الغرض منه تحجيم المرور بين برلين الغربية وألمانيا الشرقية . بدأ بناءه في 13 أغسطس 1961 وجرى تحصينه على مدار السنيين ولكن تم فتحه في 9 نوفمبر 1989 وهدم بعد ذلك بشكل شبه كامل.

الخلفية التاريخية لهذا الجدار : بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 قسمت ألمانيا إلى أربعة مناطق محتلة بحسب اتفاقية يالطة ، كانت الدول المحتلة هي الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا وكانت هذه الدول المتحكمة والمديرة للمناطق المحتلة من ألمانيا وتبعاً لذلك قسمت العاصمة السابقة للرايخ ألماني إلى أربعة مناطق أيضاً وفي ذات الحقبة بدأت الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي الشرقي والغرب الرأسمالي ومثّلت برلين مسرحاً للمعارك الاستخباراتية بينهم. وفي عام 1949 بعد قيان جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) في المناطق المحتلة من قبل الولايات الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وقيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) بعد ذلك في المنطقة المحتلة من قبل السوفييت بدأ العمل على قدم وساق على حدود كلا البلدين لتأمينها وبقيام كيانين دعم التقسيم السياسي لألمانيا ، بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وضع بشكل أولي شرطة وحرس الحدود ولا حقاً على الطرف الشرقي وضع الأسيجة رسمياً كانت مدينة برلين المقسمة إلى أربعة أقسام منطقة خالية من العسكر وكانت مستقلة عن الدولتين الألمانيتين الجديدتين ولكن عملياً لم يكن الحال كذلك. المناطق الغربية بين برلين أصبحت أقرب لكونها ولاية ألمانية غربية وخلافاً للمعاهدات أعلنت برلين الشرقية عاصمة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

مع زيادة حدة الحرب الباردة التي من جملة ما أتت إليه تقييد في الحركة التجارية مع المعسكر الشرقي خلقت معارك دبلوماسية صغيرة مستمرة بالإضافة لسباق في التسلح بدأ أيضاً تعزيز الحدود وحدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم تعد حدود بين أقسام ألمانيا بل أصبحت الحدود بين المعسكر الشرقي والغربي بين حلف وارسو وحلف الناتو أي بين إيديولوجيتين سياسيتين مختلفتين ، بين قطبين وثقافتين كبيرين. ومنذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاشتراكية بدأ انتقال أعداد متزايدة من مواطنيها إلى ألمانيا الغربية وعلى وجه الخصوص عبر برلين التي كانت من شبه المستحيل مراقبة الحدود فيها . حيث كانت تمر من وسط المدينة وأحيائها، وبين عامي 1949 غلى 1961 ترك قرابة ثلاثة ملايين ألماني جمهورية ألمانيا الاشتراكية. وحيث أنهم كانوا في معظم الأحيان من الفئة المتعلمة، هدد ذلك القدرة الاقتصادية لألمانيا الشرقية وتفحص التحركات على الطرق المؤدية إلى غرب برلين بحثاً عن اللاجئين والمهربين ولا يمكن إهمال حقيقة كون الكثير من سكان برلين الغربية والشرقية العاملين في برلين الغربية حصلوا بتبادل العملة في السوق السوداء على ميزة الحصول على المواد الأساسية بأسعار مغرية وقلة شرائهم للكماليات العالية القيمة من الشرق الأمر الذي يضعف الاقتصاد في برلين الشرقية أكثر فأكثر.

وبتاريخ 9 نوفمبر من علم 1989 بعد أكثر من 28 عاماً على بنائه الذي اعتبر تقسيم لمدينة ولشعب أعلن للصحافة إن قيود التنقل بين الألمانيتين قد رفعت فتوجهت أعداد كبيرة من الألمان الشرقيين عبر الحدود المفتوحة إلى برلين الغربية وأعتبر هذا اليوم يوم سقوط جدار برلين (جدار برلين- ويكيبيديا – الموسوعة الحرة) .

3- المقاومة السلمية لغاندي : مهاتما غاندي (2 أكتوبر – 30 يناير 1948)

كان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائداً في مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل التي تأسست بقوة أعقاب أللأعنف الكامل والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من

حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم . غاندي معروف في جميع أنحاء العالم باسم المهاتما غاندي أي " الروح العظيمة " وهو تشريف تم تطبيقه عليه من قبل رابندر اناث طاغور وأيضاً في الهند باسم الأب. تم تشريفه رسمياً في الهند باعتباره " ابو الأمة " حيث أن عيد ميلاده 2 أكتوبر يتم الاحتفال به هناك كغاندي جايانتي وهو عطلة وطنية وعالمياً وهو اليوم الدولي لللاعنف .

قام غاندي باستعمال العصيان المدني اللاعنف حينما كان محامياً مغترباً في جنوب أفريقيا، في الفترة التي كان خلالها المجتمع الهندي يناضل من أجل الحقوق المدنية، بعد عودته إلى الهند في عام 1915 قام بتنظيم احتجاجات من قبل الفلاحين والمزارعين والعمال في المناطق الحضرية ضد ضرائب الأرض المفرطة والتمييز في المعاملة بعد توليه قيادة المؤتمر الوطني الهندي عام 1921 قاد غاندي حملات وطنية لتخفيف حدت الفقر وزيادة حقوق المرأة وبناء وئام ديني ووطني ووضع حد للنبذ وزيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً . قبل كل شيء كان يهدف إلى تحقيق استقلال الهند من السيطرة الأجنبية ، قاد غاندي أيضاً أتباعه في حركة عدم التعاون التي احتجت على فرض بريطانيا ضريبة على الملح في مسيرة ملح داندي عام 1930 والتي كانت مسافتها 400 كيلومتر تظاهر ضد بريطانيا لاحقاً للخروج من الهند . قضى غاندي عدة سنوات في السجن في كل من جنوب أفريقيا والهند .

أسس غاندي ما عُرف في عالم السياسة بـ (المقاومة السلمية) أو فلسفة اللاعنف وهي مجموعة من المبادئ تقوم على أسس دينية وسياسية واقتصادية في آن واحد ملخصها الشجاعة والحقيقة واللاعنف وتهدف إلى إلحاق الهزيمة بالمحتل عن طريق الوعي الكامل والعميق بالخطر المحدق وتكوين قوة قادرة على مواجهة هذا الخطر بالأعنف أولاً ثم بالعنف إذا لم يوجد خيار آخر .

أما أساليب اللاعنف فهي :

1- الصيام
2- المقاطعة
3- الأعتصام
4- العصيان المدني
5- القبول بالسجن
6- عدم الخوف من أن تقود هذه الأساليب حتى النهاية إلى الموت .

اللاعنف لا يعني السلبية والضعف بل هي كل القوة إذا آمن بها من يستخدمها.(مهاتما غاندي – ويكبيديا – الموسوعة الحرة)

أما ثورة الشباب العربي فقد استخدمت أساليب لا عنفية مثل : الاعتصام والعصيان المدني والقبول بالسجن وعدم الخوف من الاستشهاد . هذه الأساليب تمثل مقاومة سلمية ناتجة عن ركود ورتابة إيقاعات الحياة اليومية وعدم التغيير الملموس في معظم قطاعات المجتمع إنما التغيير يصيب فقط الصفوة الحاكمة أو الأسرة الحاكمة إذ يزداد ثرائها وامتلاكها ونفوذها وتجبرها وظلمها .

2.خ- الثورة والتغيير الاجتماعي

الثورة من أقوى آليات التغيير الاجتماعي الشامل لأنها تعمل على تقويض البناء الاجتماعي عندما تكون أغلبية المجتمع غير مقتنعين بما يحصل داخل المجتمع من أمور سياسية واقتصادية عندئذٍ يتبلور عندهم شعور وإدراك ورغبة في تأسيس أو تشكيل جماعة اجتماعية منظمة تطالب بتغير الأمور التي لا تتفق مع قناعاتهم وطموحاتهم ومن خلال اجتماعهم وبياناتهم وتظاهراتهم يطرحون مواقفهم وأرائهم الصريحة التي تمثل أهداف حركتهم . إنها مهماز لتحريك وعي الناس لتطالب بالتغيير . ثمة حقيقة مفادها

أن الثورة وباقي الحركات الاجتماعية تعمل بشكل خفي ومستتر. أي أنها تقوم بعملية التغيير بشكل غير علني ومباشر بل مكمون وغي مباشر إذا كانت تمتلك قوى التأثير. حيث يجب أن تكون هناك أفكار ضمن الحركة قابلة للتطبيق أو يمكن تحويرها أو تطويرها وغالباً ما يحدث داخلها يقوم به رجال أدارتها وعقيدتها حيث يكون رجال إدارتها ميالين بشكل متزايد نحو التطوير ومن ثم يتم التعامل مع التركيبة الثقافية والاجتماعية التي تعكس أهداف الحركة ومنطلقاتها. في حين يكون أصحاب العقيدة (في الطرف الأخر) ميالين بشكل واضح في المحافظة على تأدية وتنفيذ رسالة الحركة وإمكانية تطبيقها بحذافيرها كما هي دون مزايدات أو مماحكات أو تنازلات مثل اختلاف في وجهات النظر التي تقود إلى الصراع والنزاع ، وهذا ما حصل في الصين خلال منتصف عام 1960 والثورة الثقافية الماوية (نسبة إلى ماوسي تونك) إذ كان الحراس الحمر محافظين على صفاء ونقاء العقيدة من أجل بناء صين جديدة . أما الخبراء التقنيون الذين قادوا برامج الصين الاقتصادية الإنمائية فأنهم حوسبوا بتهمة الإفساد والإساءة إلى الحركة الثورية الجواب الحقيقي لمستقبل الصين – يناقشه أصحاب العقيدة – يكمن في مدى تشبع فكرة القائد الفذ (الكارزماتي) فماو سي تونك الذي جلب التغيير في كل نمط من أنماط السلوك الشخصي والاجتماعي كان من المبدعين في رؤيته ومنطلقه تجاه جماهيره . بتعبير آخر يكون الأفراد مقبولين كقادة من قبل أتباعهم إذا قدموا قيماً ومعتقدات تمثل طموح وآمال الأتباع وهنا يكون معايير وقيم القادة والأتباع واحدة فعندما يقدم توجيهات ونصائح لهم يتقبلونها لأنهم مشتركون في قواسم مشتركة وعندما ينفذون توجيهاته أو يلتزمون بها يحصلون على مكافأة لقاء دعمهم له (Defleur , M and etal . 1976 p . 281)

نلاحظ بين الفينة والأخرى على شاشات التلفاز عن أخبار العالم المعاصر أخبار مصورة عن جماهير متجمهرة وغاضبة أو معترضة أو مستاءة تسير في ساحات المدن معترضة على تعسف حكومة معينة أو على مسئولين في نقابة مهنية أو شركة تجارية ، هاك مثالاً على ذلك : تظاهر عمال مناجم الفحم في ايطاليا أو كظاهرة الشباب

الأمريكي ضد البرامج النووية أو تظاهر اليونانيين ضد البطالة أو تظاهر الجماهير الأسبانية في طلبهم بالمزيد من الحقوق المدنية أو تظاهر الطلبة واهتياجهم وتصادمهم مع رجال الشرطة في شوارع سيؤول وتصادم الصربيين مع البوسنيين وتصادم البوسنيون مع الصربيين والأفارقة السود في احتجاجهم ضد سياسة التميز العنصري وانتفاضة الفلسطينيين في الأرض المحتلة ضد الاحتلال الإسرائيلي واعتصام النساء في عيادات الإجهاض وإغلاق المزارعين الفرنسيين للطرق السريعة الخارجية بين المدن الفرنسية وتظاهر الشباب السوري ضد الأسد ونظامه الشمولي وتظاهر شباب اليمن ضد علي عبد الله صالح ونظامه القمعي وتظاهرة الشباب الليبي ضد كتائب القذافي وضد حكمه الطاغي . جميع هذه الأمثلة حركات اجتماعية ثورية تمثل أكثر القوى الفاعلة والمؤثرة في عملية التغيير الاجتماعي في الوقت الراهن .

وقد لاحظ علماء الاجتماع هذا الدور المتميز للحركات الثورية وبخاصة كونها أحد الأساليب الرئيسية في تجديد المجتمعات المعاصرة من بين هؤلاء العلماء هربرت بلومر الذي يراها بأنها هي التي تخلق تبلوراً في إحداث التغيير الاجتماعي بينما يرى ثوريان 1977 إن الرموز (الكارزما) هي التي تصنع التغيير ، في حين يجد إيران مان جيمسون 1991 بأن الذين يحققون التغيير هم منفذوا المشاريع التاريخية . بينما يرى البعض الأخر بأن الصراع الاجتماعي هو الذي يحقق التغيير الاجتماعي لأنه – في نظرهم – يمثل القاعدة الجماهيرية للثورة . لكننا من خلال ما حصل في ثورة الشباب العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والمغرب والبحرين سوف تحقق التغيير الاجتماعي الجوهري في حياة المجتمع وهذه الرؤية تتفق مع رؤية هربرت بلومر الذي يرى بأن الثورة تخلق تغييراً اجتماعياً وبالذات إذا كانت منطلقة من قاعدة جماهيرية مثل الشباب أكثر من تأثير الكارزما أو أصحاب المشاريع التاريخية

يعزز هذه الرؤية سميلسر عندما قال بأن الحركات الثورية ذات الصفة المعيارية (التي تؤكد على العدالة الاجتماعية والحرية) تكون قوية في معارضتها لكنها تواجه صداً ومنعاً من قبل السلطات فتُمارس عليها ضغوط لتحقيق أهدافها (أي

أهداف الحركة الثورية) وهذا ما حدث فعلاً في ثورة الشباب التونسي والمصري عام 2011 كذلك حركة التضامن البولندية وباقي الحركات الثورية في أوربا الشرقية بشكل واضح هذا التأثير عندما استمر التطرف بالمطالبات التي يمكن ملاحظتها في تطويق النخبة السياسية الأكثر عنفاً ودموية وانفجاراً ثورياً استراتيجياً الذي تبلور من قبل الاستبداد الطاغي المتمثل في هيمنة الحكومة وبالذات في رومانيا مما دفع الناس إلى تأسيس شبكات اتصال بين أعضاء المجتمع من أجل تكوين حركة فاعلة ضد الطغيان . وهذا يعني إن الحركة المعيارية (التي تكون المعايير الاجتماعية هدفاً لها مثل العدالة والحرية والمواطنة) تمسي مهمازاً محركاً لتغيير المجتمع .

وأوضحت الباحثة فريمان هذه التربة الخصبة في نمو الحركة وأثمارها حيث أشارت إلى حركة تحرر المرأة وشبيهاً لهذا المثال هو المجتمعات المحلية المبنية على الولاء الديني والعرقي (نوادي تضم عرقاً واحداً) تساعد على إسراع التحرك واستقطاب الناس للحركات الثورية وبالذات عندما تكون الفرصة سانحة أمثال الحقوق المدنية والحركات الأمريكية الخاصة بالزنوج وتسجيل الطلبة في الكليات والمعاهد إذ نجد التميز العرقي بارزاً فيها في النوادي النسائية والصحف والنقابات المحلية والتجارة الداخلية التي تغذي البنية التحتية للتنظيم في الحركة نجد مثل هذه الحالة في كنائس الزنوج والموسيقى وعلم البيان كذلك في الكنيسة ولجان الدفاع عن العمال وفي حركة التضامن البولندية أبان العقد الثامن من القرن العشرين .

وهناك صور أخرى لعدم التساوي الاجتماعي بين شاغلي مواقع التدرج الهرمي للثروة والنفوذ والاعتبار وهنا يكون عدم التساوي موجوداً سلفاً في الاقتصاد والنفوذ مع وجود تناقضات وصراعات بين الطبقات . وبناءً على ما تقدم نستطيع وضع التصنيف الآتي وهو :

1- التغيير المستتر الذي ينشأ في قاع المجتمع ممثلاً لأفعال الناس في حياتهم اليومية واختياراتهم وقراراتهم حول أهدافهم الشخصية . والتغييرات الاقتصادية

التي نتجت دون الانتباه إليها أو دون الدراية بها والميول السكانية وتبدل العادات ونمط العيش وسواها في الواقع إن التراكمات والتأثيرات المشتركة أو المختلطة لأفعال الأفراد المتشتتة تظهر في الاتجاهات الدنيوية – العلمانية التي غالباً ما تظهر في الموازين ذات المدى البعيد مثل الحركات المعارضة .

2- تغيير مستتر ناشئ أو يعيش على سطح المجتمع الذي يشير إلى الأفعال التي تقوم بها الحكومة فتولد سهواً وبلا تيقظ تأثيرات جانبية أو مرتدة تعمل على تغيير مضاد أو معاكس لما هو مقصود .

3- تغيير ظاهر ناشئ في المستوى الأعلى . أي تطبيقات ناجحة للخطط بالإصلاحات التي تقوم بها الحكومة أو الإدارات أو المدراء العامون .

4- تغيير ظاهر ناشئ في أسفل أو قاع المجتمع مثل إلزام الإصلاح السياسي من قبل الجماهير المبتقضة والناشطة (Sztompka , 1994 , p.p 274-278)

الفصل الثالث

العقيدة الثورية

3 / أ – مفهوم عقيدة الثورة الاجتماعية

3 / ب – العقيدة من منظور سوسيولوجي

3 / ت – ثنائية العقائدي (الصادق والزائف)

الفصل الثالث

العقيدة الثورية

3/أ– مفهوم عقيدة الثورة الاجتماعية

خليق بنا أن نشير في هذا الموطن إلى موضوع جوهري تعتمد عليه الثورة وهي عقيدتها التي تتضمن مجموعة أفكار تعبّر عن الظلم والتعسف الذي ساد المجتمع منطلقاً من النقد البناء للبناء الاجتماعي القائم وبالوقت ذاته تطرح أهدافاً تمثل الفعل الجمعي مفسرة فيه المرحلة التاريخية لأحداث المجتمع التي تهتم بها الحركة وتعّبر عن وجهة النظر القيمية للحدث من أجل الحصول على منطلق ثقافي من خلال النقد والتغيير الاجتماعي – السياسي المرتجى .

هذه الرؤى العقائدية تقوم بجمع وتوحيد الجماهير على شكل حركة اجتماعية بواسطة كشف الممارسات الاجتماعية – السياسية الخاطئة والتي تمثل أوجه التعسف والقلق والاضطراب وطموحات وآمال وأهداف أفراد المجتمع .

أقول تقوم العقيدة بتركيز اهتمامات وطموحات الأفراد وتوجيهها نحو رموز اجتماعية تكشف سخط واستياء الناس ثم تطرح آمالهم مترجمة على شكل مطالب إصلاحية أو ثورية تهدف تحقيقها وفي بعض الحالات تخلق العقيدة تصوراً طوبائياً خيالياً حول مستقبل المجتمع والدولة وهذه أبرز وظيفة لها والتي يسميها جورج سوريل (بالإطار النظري للثورة الاجتماعية){ Light,1979,p.529} لأن العقيدة غالباً ما تسهّل وتبصّر الرؤى والمفاهيم والنظريات للجماهير حول الواقع المعقد والمرتبك الذي تعيشه وتصور قدرتها في معالجته . فتحدد بعض المفاهيم الأساسية التي يبحّث الناس عن

مضامينها مثل التمييز بين مفهوم (هم) و (نحن) وحياتنا وحياتهم والرؤى المتشائمة والرؤى المتفائلة وما هو الجانب المضيء في الحدث وما هو الجانب المعتم فيه .

لكن تقبّل وتفهم مفاهيم ونظريات عقيدة ثورية اجتماعية يعتمد على القاعدة الاجتماعية التي تمثل الملتقى لأهداف وعقيدة الثورة فإذا عبّرت عن عمق الإحساس بعدم العدالة الاجتماعية الواقعة على شريحة اجتماعية كأحد مطالبها وأهدافها فأن ذلك يساعد على إيصال أفكار عقيدتها لتلك الشريحة . فالعمال يمثلون قاعدة اجتماعية للحركة العمالية والفلاحون والمزارعون يمثلون قاعدة اجتماعية للحركة الفلاحية (والشباب في المجتمع العربي وثوراته الأخيرة تمثل القاعدة الاجتماعية العربية) فالقاعدة الاجتماعية في هذا المنظور تمثل تطابقاً أو توحد مضامين عقيدة الثورة الاجتماعية وبذا تقوم الثورة باستقطاب وجذب المستلبين والمتضررين من أفراد المجتمع . بحيث يجدون الثورة وسيلة أو منفذاً لتمرير أو إخراج سخطهم واستيائهم منها . وبالوقت ذاته يشعرون بوجودهم الإنساني فضلاً عن إدراكهم بأنها الملاذ الوحيد القادر على حل مشكلاتهم وقد أطلق أيرك هوفر على هؤلاء الإفراد { بالمعتقدين الصادقين لعقيدة الثورة True Believers } وقال أيضاً بأن الفرد القلق والمذعور والساخط والمستاء من الوضع الاجتماعي يشعر بتحمس أكثر عندما ينتمي إلى الثورة الاجتماعية { Mckee , 1969 ,p. 587 }

وقد حدد هربرت بلومر وظائف عقيدة الثورة بالنقاط التالية :

1- تطرح مقدمات منطقية ومفاهيم منظرة من موضوع وهدف الثورة .
2- تدين النظام الاجتماعي القائم وتبحث عن تغييره .
3- تقدم مجموعة أفكار دفاعية تخدم أهدافها .
4- تضع نمطاً من المعتقدات السياسية وسبل محاربتها .
5- تحدد طموحات إنسانية { Hobbs , 1982 ,p. 380 }

في الدراسات الكلاسيكية كانت دراسة ماكس فيبر حول أثر قيم ومعتقدات بروتستانتية جديدة على النظام الاقتصادي في أوربا فوجد إن هذه المعتقدات شجعت على تطوير النظام الرأسمالي بشكل مباشر ووجد أيضاً إن الأخلاق الكنفوشوسية أثرت على النظام البيروقراطي في الصين مما أدت إلى تغيير الحياة الاجتماعية فيها . وفي الوقت الراهن نجد من الصعب جداً فصل الأيديولوجية الاشتراكية والرأسمالية عن التغيرات التي تحصل في المجتمعات الاشتراكية (سابقاً) والرأسمالية { Mckee , 1969 , p. 587 } فهي أذن مهماز الثورة وعندما انهار الاتحاد السوفيتي السابق وتلاشت الشيوعية بعد 72 سنة من العقيدة المتزمتة أفسح المجال لرجال الدين المسيحيين والمسلمين للعب دور بارز في أحداث البلاد بعد أن ظلوا محرومين منه طول العهد الشيوعي وهكذا وكردة فعل على الحيف الطويل السابق أخذت النزعة الدينية تتصاعد بدورها خصوصاً في سلسلة جبال القوقاز التي تجمع شعوباً ذات أعراق مختلفة ليست بالأسيوية المحضة ولا بالأوربية الصافية مثل أرمينيا وجورجيا وأذربيجان والشيشان وهي ذات أصول منغولية وشركسية وتترية وفارسية كانت المظلة العسكرية السوفيتية الضاغطة تمنع تفجرها .

والجدير بالذكر إن التاريخ الشيشاني حافل بالمواقف المناهضة لروسيا خصوصاً خلال الحرب الروسية – العثمانية حيث أنحاز الشيشان إلى تركيا وإثر الثورة البلشفية عام 1917 حولت الشيشان للأنفصال وخلال الحرب العالمية الثانية وجدوا في الجيش الألماني الذي اجتاز جبال القوقاز المنقذ لهم من سطوة ستالين الذي انتقم من هذا الانحياز بنفي مئات الآلاف من الشيشان إلى أسيا الوسطى وسيبريا وأصبح الشيشان فيما بعد ذلك مركزاً رئيسياً ومنطلقاً للثورات التي قامت بها شعوب القوقاز للانفصال عن روسيا الإمبراطورية . وتبدو اليقظة الشيشانية في حالة نجاحها في الحصول على الاستقلال التام مقدمة لظهور حركات قومية عدة تعم منطقة القوقاز بأكملها لأنها تشكل شعوباً متداخلة وعلى علاقة وثيقة فيما بينهما بغض النظر عن

الجامع الديني والعادات الجبلية التي ترفض الهيمنة العسكرية الخارجية (العمر ، 2004 ، ص . 141)

بعد أن مهدنا توضيح الصورة العامة للعقيدة الفكرية (الإيديولوجية) نعرج إلى تعريفها لكي نقدم الصيغة المنطقية المختزلة المتداولة في علم اجتماع المعرفة الذي يرها منتجاً عقلياً يبلوره الإنسان على شكل أفكار وأساطير ورموز وكل ما يمثل الفعل الجمعي بشكله المثالي تاريخياً ارتبط مفهوم العقيدة الاجتماعية بمفهوم الطبقة الاجتماعية وبخاصة بمشاعرها وأحاسيسها وما تقوم بتلوين أفكارها وآرائها ومصالحها ، وقد أكد هذه الحقيقة الارتباطية كارل ماركس إلا أن هناك من سبق ماركس في دراسة العقائد الفكرية منهم جون ميلر وروسو وفرويد والفلاسفة أمثال لوك وهوبز وبيكون الذين أشاروا إلى حقيقة تجذر أفكار الإنسان في احاسيسه الخام وشمول عقله أو ذهنه لمجموعة أفكار وعقائد وهنا تصبح العقيدة علم لهذه الاشتقاقات.

أما تحديد مفهوم العقيدة فإنه حسب رؤية كارل مانهايم فأنها تنطوي على مجموعة أفكار تعبّر عن أسباب وجود طبقة اجتماعية معينة أو تعكس ظروف وجود مجتمع في فترة زمنية محددة (Zeitlin , 1968 ,p.p.304) وقد أسماه بالتحديد الشامل مثل عقيدة البرجوازية الليبرالية التي تهم كافة مصالح البرجوازيين ولا تمثل مصلحة الفرد البرجوازي . أي أنها لا تمثل النظرة الضيقة بل الشاملة لكافة أفراد الطبقة البرجوازية . وفي الوقت ذاته جزأ مانهايم هذا التحديد إلى جزئين الأول يمثل (التحديد ألموقعي للأفكار المضادة) والثاني يمثل (جميع وجهات النظر بما فيها نظرة الفرد المتكلم) .

ثم طرح تحديداً أخر أسماه بالتحديد الخاص الذي يختلف عن الأول لأنه عبر عن المنطلق النفسي للفرد موضحاً أهدافه المستترة من خلال كشف المصلحة الشخصية التي يخفيها أو ينكرها أمام الناس وهناك المنظّر الفرنسي (ريمون آرون) الذي حدد العقيدة على إنها فوق الأفراد نحو أهداف تعبّر عن أفكارهم ومشاعرهم بشكل

تلقائي دون ممارسة قهر أو ألزام خارجي بل بدافع رغبتهم الخاصة وأفكارهم المشتركة بحيث يجدون ذواتهم ومعانيهم فيها ويدركون بواسطتها فعلهم الحاضر معبراً عن ماضيهم ومستقبلهم (Bendix , 1970 , p. 97) ثم هناك تعريف جيمس ميكي (عالم اجتماع معاصر) مفاده : مجموعة أفكار تعبّر عن المشاعر الأليمة والمأساوية لشريحة اجتماعية معينة تمنح أفرادها قدراً من النقد الموجه نحو البناء الاجتماعي القائم في المجتمع ومعبرة عن أهداف مشروعه ومقبولة من قبل الفعل الجمعي (Mckee , 1969 , p.p.585- 587) وهناك رالف شولز الذي حدد الايدولوجيا على أنها نمط من المعتقدات التي يعتنقها الأفراد ويتم بواسطته الوصول إلى قناعات عالية فيما يخص تعزيز أو تبرير معاييرهم أو قيمهم او مواقفهم أو سلوكهم (Schulze , 1976 , p. 115) بعبارة أخرى ، تنطوي الايدولوجيا على مجموعة من المعتقدات الناضجة مكونة نمطاً فكرياً موجهاً لمواقف الفرد تجاه الأحداث التي تواجهه في مسيرته الفكرية والسياسية والدينية مثل الايدولوجيا الكاثوليكية أو الاشتراكية بينما عرفها فرانسيس بيكون (أحد مفكري عصر التنوير في فرنسا) على أنها عملية تأثير الأفكار على العطاء البشري (Schulze , 1973 , p. 119) أما كارل ماركس فقد طرح نظريتين مزدوجتين لهما معنيان مشتركان تخصان المفهوم السياسي وهما : 1- إن الايدولوجيا أصبحت متساوية في امتدادها مع الأفكار المنحرفة التي تستخدمها الطبقة الحاكمة كسلاح ضد الجماهير المضللة والمنخدعة والمستغلة . 2- كذلك وصلت الايدولوجيا إلى شرح مظاهر الشعور المضلل أو الكاذب أو المنخدّع للدفاع عن النفس من قبل الطبقة الحاكمة لأنها لا تريد أن ترى الواقع كما هو (Schulze , 1973 , p. 19) وفي كتاب الايدولوجيا الألمانية لماركس وجدناه مستخدماً كلمة ايدولوجية ليشير بها إلى القانون والسياسة والأفكار ووعي الناس بالأشياء وبمجتمعهم واللغة تتخلل كافة جوانب الإنتاج الروحي والعقلي للفكر والسلوك واستخدام ماركس نفس المفهوم عن الإيديولوجية في مقدمة كتابه عن

(الإسهام في نقد الاقتصاد السياسي) حيث يذهب إلى أن الايدولوجيا تتضمن الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية داخل المجتمع .

ويتوضح في سياق حديث ماركس في كتابه المذكور أنه يوسع في مفهوم الايدولوجيا ليستغرف العلم ومختلف جوانب الثقافة داخل المجتمع وطبقاً للنظرية الماركسية نجد أن الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج داخل المجتمع وطبقاً للنظرية الماركسية نجد أن الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج داخل المجتمع الطبقي هي التي تسيطر على وسائل الإنتاج في نفس الوقت يؤكد ماركس في دراسته عن الايدولوجيا الألمانية أن أفكار الطبقة الحاكمة في كل عصر هي التي تسود أو تصبح النموذج السائد داخل المجتمع وهذا يعني أن الطبقة التي تتحكم في القوى المادية تتحكم في نفس الوقت في القوى العقلية (وهذا ما وجدناه في المجتمع العراقي أبان حكم صدام حسين) الذي تحكّم في قوى المجتمع العراقي المادية والفكرية والحالة ذاتها في المجتمعات العربية التي يحكمها حزب واحد (حزب السلطة) أو شخص واحد دكتاتور أو أسرة حاكمة (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن) وهكذا تكون الايدولوجيا داخل المجتمع الطبقي هي مجموعة من الأفكار والتصورات الواعية التي تكونها الطبقة الحاكمة عن الواقع والتي تتفق مع موقعها أو وضعها داخل المجتمع كما تتفق مع مصالحها وإذا كانت الطبقة الكادحة عاجزة عن خلق فكرة وايدولوجيا خاصة بها أو عاجزة عن الإنتاج الفكري والروحي نتيجة اغترابها وانفصالها عن وسائل الإنتاج ونتيجة وضعها داخل خريطة القوى الداخلية (داخل المجتمع) فأنها سوف تمتص بالضرورة ايدولوجية الطبقة الحاكم وهذا ما أدى بماركس إلى القول بأن الايدولوجية هي الوعي الزائف بالواقع الذي يتسم بالفساد والانجاز والاستغلال يضاف إلى هذا فأن الايدولوجيا في نظر ماركس تمثل النظرة الخاطئة أو المنحازة للتاريخ الإنساني وهي مخدر للشعوب (السمالوطي ، 1975 ، ص . ص. 208 – 210)

يقول رينهارد بندكس في هذا الخصوص إن عصر الايدولوجيا قد بدأ في أوربا مع تحطيم أساسيات التنظيم الإقطاعي الذي ساد خلال فترة العصور الوسطى ومع

ظهور ثقافة التنوع أو التعدد الثقافي والتي يقصد بها (بندكس) تلك الثقافات التي تسمح بتعدد الأفكار والآراء وبالاختلاف في المنظورات ووجهات النظر وهذا يعني إن ثقافة التعدد على حد تعبير بندكس تتضمن حرية الفكر والتفكير ويؤكد هذا المفكر (بندكس) على إن عصر الايدولوجيا هو تعبير مرادف لمصطلح ثقافة التنوع أو التعدد(في الواقع يتصف المجتمع العربي بالتنوع الثقافي على الرغم من هيمنة الثقافة العربية الإسلامية إلا أنه لم يعيش حالة عصر الايدولوجيا حتى عندما ظهرت الايدولوجيا الناصرية (القومية) والبعثية (القومية) إلا أنها كانت تعبّر عن مصالح فئوية خاصة الأمر الذي انتهى بها الأمر بالفشل والانكفاء ولأنها لم تحقق أهدافها الكبرى التي رفعتها ونادت بها مثل الوحدة العربية والاشتراكية والحرية ولم تسمح للايدولوجيات الأخرى الإقليمية والأممية بأن تظهر على سطح الحياة السياسية بل قمعتها وقامت بتصفية أعضائها جسدياً لذا نستطيع القول بأن المجتمع العربي لم يمر أو يعيش حالة العصر الايدولوجي المتنوع على الرغم من تنوع ثقافاته وذلك بسبب عدم صدق الايدولوجيات القومية التي ظهرت بعد منتصف القرن العشرين ويميز برجر وتوماس بين نوعين من المواقف الثقافية هي المواقف التي لا تسمح بالاختلاف والتنوع في الرأي والفكر وهي ما يطلق عليه بالمواقف الثقافية الكابته أو الاحتكارية (وهذا ما حصل وحاصل في مجتمعنا العربي سابقاً وحالياً) أما النوع الثاني فهو ذلك الذي يسمح بالتعدد والتنوع والاختلاف (الذي نحتاجه في مجتمعنا العربي الآن الذي لم نتذوقه ولم نره طيلة حياتنا أو حياة أجيالنا السالفة) ويذهب الباحثان المذكوران إلى أن خير مثال على هذا النوع من المواقف هو ما ساد داخل الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والدول الشيوعية . فثقافة هذه الدول حاولت فرض اتجاه ايدولوجية واحدة أو اتجاه فكري محدد قدمته لأبناء مجتمعها على أنه التفسير العلمي الوحيد والمقبول للواقع [كذلك ما فعله الناصريون وحزب البعث العربي الاشتراكي في بعض البلدان العربية المعاصرة (العراق وسوريا)] .

أما ثقافة أوربا الغربية أو المجتمعات الغربية أو المجتمعات الديمقراطية فهي خير مثال على المواقف الثقافية التي تتيح فرصّة كبيرة لاختلاف نسق الأفكار أو الايدولوجيات . ويؤكد بندكس إن نشأة العلوم الاجتماعية كما نعّرفها ارتبطت بظهور ثقافة التنوع أو أنها الجانب المتأخر في هذه الثقافة فلم يكن من الممكن أن تنشأ مثل هذه العلوم في ظل المواقف الثقافية للحريات (السمالوطي 1975، ص . 206) ومن نافلة القول أن نشير إلى التحديد الذي يمثل الأسلوب المثالي الذي يعد أو يعتبر الأفكار معبره عن العالم الخارجي إلى التحليل والفهم الكامل ضمن إطارها إذ أن قسماً من العلماء يعبرون عن أفكارهم أو أفكار الآخرين وهذا أحد اهتمامات علم الاجتماع وكما قال وليام إسحاق توماس (إن الوضعية الاجتماعية تمثل حقيقة تنعكس على مؤثراتها وتابعياتها) .

وهناك الأسلوب الاختزالي في تحديد مفهم العقيدة الذي يراها (مجموعة أفكار مصاحبة لظاهرة اجتماعية وناشئة عنها معبرة عن مضامين تلك الظاهرة وحجمها ونشاطها) في الواقع تعبّر العقيدة عن الهيكل النظري العام لأفكار ورموز وأسطورة الحركة الاجتماعية أو الطبقية الاجتماعية أو العنصر البشري (العرق) أو الحزب السياسي تهدف التطبيق مستقبلاً وهناك تحديد يمثل الفلسفة الاجتماعية يوضح الأفكار المنبثقة عن الإدراكات والمشاعر الإنسانية .

أما الوظائف الاجتماعية للعقيدة فأنها تقوم بتوحيد الطبقة أو العرق أو الحزب في إطار تضامني وتكافلي من أجل بلورة حركة اجتماعية تعبّر عن طموحها وأهدافها ومصالحها الجمعية ومترجمة لبؤسها والظلم الذي وقع عليها واضطهادها في المجتمع يستخدمها كمواد أساسية في نقد السياسة الاجتماعية في المجتمع وتقوم أيضاً بوظيفة الطاقة المعنوية في تفعيل وتحميس الجماعة المضطهدة .

ومن أجل تنظيم مناشطها حول رموز الحركة السياسية أو الجماعة العرقية أو الطبقة الاقتصادية معبّرة عن حقوقها ومصالحها وأهدافها . فضلاً عن كونها إحدى

أساليب الإصلاح الاجتماعي . على إن لا ننسى أن وظيفة العقيدة الفكرية تقوم بعمل الآلية الحركية في تحديد مفهوم (الهُم) ومفهوم (النحن) ومفهوم (جانبنا) ومفهوم (جانبهم) إي أنها تعبّر عن الجانب الأبيض والجانب الأسود وإهمال الجانب أو الجوانب الوسط . بمعنى آخر إنها تعزز التضامن الداخلي ضد الخطر الداخلي أو تُحمس الجامعة أو الحزب لكي تحدد الحدود الفاصلة بينها وبين الآخرين خارج الجماعة أو الحزب .

أخيراً قد يحصل إفساد عقائدي أو تشويه فكري عندما تُستغل العقيدة لتحقيق مصالح ومآرب خاصة وشخصية وتهمل المصالح العامة (وهذا ما حصل مع أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وسوريا أبان حكمهم لهما . وقد يبدأ الإفساد في تشويه فكرة واحدة ومن ثم تأخذ بالاتساع والانتشار داخل المجتمع بأكمله أو داخل الثقافة الاجتماعية وهذه كارثة ثقافية تحطم العقيدة الفكرية لأنها سُخّرت لصالح المصلحة الفردية وهذه أحدى الأخطاء العقائدية [Marcrace , 1961 , p.p. 63 – 65]

تأويل آخر وهو ليس الخطأ في العقيدة ذاتها بل عندما حامليها ومنفذيها أو عند بعضهم ممن يفضلون مصالحهم الخاصة على العامة ويستغلون العقيدة التي يدّعون بها ويحرفوها عن إطارها النظري عند التطبيق ليس جهلاً بها بل متعمدين في ذلك وهذا ما شاهدناه في العديد من الحالات عند الأحزاب الحاكمة في البلدان العربية على الرغم من الفضائح وانتشار فسادهم إلا أنهم لا يأبهون بذلك لأنهم محميون من قبل السلطة الحاكمة وخنوع لشرائح الواعية وتقدم التخلف الاجتماعي وتوسيع شريحة المنافقين والمداهنين (المرتزقة) داخل المجتمع العربي .

3 / ب – العقيدة من منظور سوسيولوجي

1- هناك اصطلاح جديد ظهر في علم الاجتماع طرحه لويس كوسر (منظر اجتماعي أمريكي) سماها الاختزال الايدولوجي الذي انطوى على الأسس الإستراتيجية التي يتضمنها الصراع في علم الاجتماع الأمريكي الذي يعبّر عن المشكلات الاجتماعية والانحرافات السلوكية التي سادت المجتمع الأمريكي والتي درست ميدانياً لكن موقف المفكرين الاجتماعيين كان من الناحية العقائدية (الايدولوجيا) قد أتخذ نوعين هما : أما متعاطف مع الصراع أو مضاد له . وفي كتاب روبرت فردريك (علم اجتماع لعلم الاجتماع) وفي كتاب آلفن كولدنر عالم اجتماع أمريكي (الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي) اللذان صدر بعد عام 1970 أكدا أيضاً على الاختزال الايدولوجي من خلال تأكيد الأول على المنهج الإحصائي والاستخدام المكثف للأحكام القيمية وعلى التطورات التقنية والحاسوب الآلي وأوضح الكتاب الثاني مذهب الوضعية الجديد في أمريكا (Alexander , 1982 , p . 43) المقصود هنا بالاختزال الايدولوجي تحويل الإستراتيجية الفكرية والنظرية من النظرة الشاملة إلى الجزئية ومعالجة المعضلات والمشكلات الإنسانية إلى إشكاليات جزئية تخص شرائح اجتماعية صغيرة الحجم تواجه اعتلالات اجتماعية ظرفية تدرس بواسطة المنهج الإحصائي الذي يتم فيه تحويل الإنسان إلى أرقام توضع في جداول إحصائية لا تعبّر عن المشاعر الإنسانية والأحاسيس البشرية بل مجرد جزء من تقنية متطورة بعيدة عن وجود الإنسان الفكري والثقافي والإنساني .

بعد أن حددنا مفهوم الايدولوجيا من قبل بعض علماء الاجتماع نستعين بمرتسم قدمه رالف شولز يوضح علاقة الايدولوجيا بالقيم والمواقف وهي ما يلي:

نسق المعتقدات أو الايدولوجيا	الاشتراكية					
القيم أو الأهداف	المساواة		العدالة		الديمقراطية	
المواقف						
	المساواة الاقتصادية	مواقف اخرى	العدالة النزيهة	مواقف اخرى	حق الاقتراع العام	مواقف اخرى

من أجل توضيح مكونات هذا المرتسم نقول إن الايدولوجيا الاشتراكية تضم قيماً على المساواة والعدالة والديمقراطية . وتنطوي القيم الاشتراكية على مواقف متعددة ومتنوعة منها المساواة الاقتصادية والعدالة النزيهة وحق التصويت العام في الانتخابات وغيرها من المواقف السياسية والدينية والاقتصادية .

لكن على الرغم من تباين مضامين وأهداف الايدولوجيات فأن هناك قاسماً مشتركاً بينهما وهي ما يلي :

1- لا تخلوا أية ايدولوجيا من اشتمالها على موضوع البحث عن أصل الكون وبنيته العامة وعناصره ونواميسه وهذا ما يطلق عليه بالعقيدة الكونية .
2- لا تخلوا الايدولوجيات الدينية من نسق المعتقدات الخاصة بالخوارق الطبيعية .
3- يكتسب الفرد تعاليمه الكونية من أسرته أو رجال الدين أو المؤسسة الدينية أو التربوية وبخاصة اكتساب المعرفة عن الوجود وأغراض الحياة وما شابه.

2- ثمة ظاهرة تحدث عند العقائدي طرحها ايرك هوفر صاحب كتاب (العقائدي الصادق) الذي أوضح فيه العقائدي الذي ترك عقيدته ويذهب إلى عقيدة ثانية موضحاً بذلك أن انتقاله للعقيدة الثانية يخضع لشروط أهداف الأولى والثانية معاً . إذ يجب ألا تكونا متناقضتين أو متطرفتين بل يعتنق عقيدة جديدة تكون قريبة من الأولى أو مشتركة معها في بعض قيمها ومعاييرها وأهدافها . أي لا يعتنق عقيدة تتضمن قيماً ومواقف ومعتقدات كان رافضاً لها عندما كان معتنقاً للعقيدة الأولى وهذا كما سماه هوفر بالعقائدي الصادق (Hoffer , 1967 , p . 15) هذا النوع من العقائديين قلة قليلة في الوطن والمجتمع العربي إنما هناك الكثرة الكثيرة من المتحولين من عقيدة إلى أخرى وبالذات إلى نقيضة الأولى . معنى ذلك أنه هناك القلة القليلة من العقائديين الصادقين في المجتمع العربي وللأسف.

لكن مع ذلك فأن هناك من يتحول من عقيدة سياسية إلى أخرى مناقضه في المعتقد والموقف والقيم ويكون هذا التحول المتطرف في الاعتناق معبراً عن عدم صدق الانتماء لكلا العقيدتين بسبب غلبة المصالح الذاتية والمادية على هؤلاء فيغيروا عقيدتهم بشكل متطرف مثلما يغيروا ملابسهم (أن جاز التعبير) وهذا يكشف زيف الاعتناق العقائدي للايدولوجيا الأولى وبطلان اعتناقه للعقيدة الثانية (وهذا ما حصل في المجتمع العراقي للعديد من العقائديين الشيوعيين وأخوان المسلمين أبان الحكم البعثي إذ تحولوا من العقيدة الشيوعية والإخوانية الإسلامية إلى اعتناق العقيدة البعثية تحت ممارسة الضغوط المالية والسلطوية والتعذيب الجسدي والسجن وسواه . مثل هذه الحالة تكشف عن عدم صدق الاعتناق العقائدي عند هؤلاء وقد أكد ذلك عند

سقوط النظام البعثي الذي لم يدافعوا عنه عقائديوه بل هربوا إلى الخارج البلد لأنهم كانوا مرتزقة ويركضوا وراء المناصب والمكاسب المالية من خلال انتمائهم العقائدي الزائف والمصلحي وذلك لأن الحزب الحاكم ربط الانتماء العقائدي بالسلطة . كل ذلك يكشف الاعتناق العقائدي الباطل لأن البعثية لا تمثل امتداد للعقيدة الشيوعية الأممية ولا للعقيدة الإسلامية بسبب علمانيتها وقوميتها المقتصرة على القومية العربية التي تجمع بين المسلمين والمسيحين معاً .

إن مثل هذه الاعتناقات المتناقضة سادت وتسود الفئات المصلحية والانتهازية والمتكسبة والوصولية التي تتزايد أعدادها في المجتمعات المتخلفة والغير مستقره في نظامها السياسي عن كونها (هذه الفئات) تجري وراء أهدافها الخاصة والرخيصة بواسطة تبني كاذب لقيم ومعايير عقائدية تتمتع بنفوذ سياسي مؤثر في مجتمعها فيحصل تبني كاذب ومزدوج من كلا الطرفين ، من جانب البناء العقائدي (يبني عقيدته بعناصر هزيلة وضعيفة في اعتناقها ومن جانب الوصولي والانتهازي الذي لا يكون مؤمناً بشكل صادق بعناصر العقيدة) فيحصل بالتالي انهيار البناء العقائدي فتقضي الايدولوجيا على نفسها تماماً بحيث لا تستطيع النهوض بذاتها مستقبلاً بسبب هشاشة بنيانها وأكذوبة أو عدم مصداقية انتماء أعضائها .

وفي موضوع ما تقدم نطرح ثنائية سوسيولوجية جديدة إلى ثنائيات علم الاجتماع [راجعوا مؤلفنا الذي يحمل عنوان ثنائيات علم الاجتماع 2001] وهي العقائدي الصادق true believer والعقائدي الزائف false believer إذ يتبلور الأول الصادق في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية مزرية وسيئة تعكس الصراع الطبقي والفساد السياسي والمالي والإداري الذي يزرع في نفوس وتفكير المتعلمين والمثقفين الوعي بالفقر والبطالة والأمية والظلم وعدم المساواة الأمر الذي يجعلهم البحث عن منقذ روحي أو معنوي أو فكري يتماثلوا معه ويعتنقوه لكي يخففوا من معاناتهم وبؤسهم آملين التخلص منه من خلال تبنيهم الأفكار والمعتقدات التي يروا فيها الخلاص من تعاسة وبؤس عيشهم .

أما العقائدي الزائف False believer فإنه يتبلور من خلال التقلبات السياسية الدائرة في البلد وبسبب ابتلاع السلطة الحاكمة لعناصر الجهاز الحزبي الحاكم المندفعين بدوافع الحصول على مكاسب مالية ومعنوية من خلال تنصيبهم على مواقع سلطوية حصلوا عليها بشكل غير شرعي أو غير رسمي . أي يُنصبّوا على مناصب لا يستحقوها ولا يحملوا اختصاصها ولا يملكوا الأهلية فيها فينخرطوا اسماً وشكلاً في الحزب الحاكم لكي يصلوا إلى المناصب السلطوية أو السياسية طمعاً بعسل السلطة (حسب تعبير أبن خلدون) وإزاء هذا الطمع الذاتي لا تكن للعقيدة السياسية أو الفكرية مكاناً في تفكيرهم أو هدفهم فيتصرفون في مواقعهم من خلال الطاعة العمياء والجهل المعرفي والعقائدي .

إنما يدّعوا أمام الناس بأنهم عقائديون ويزايدون على العقيدة ويحملون شعاراتها فقط دون فهم لمحتواها الأمر الذي يجعلهم يحاربون العقائد الأخرى بجهل وسذاجة وقسوة وعنف . هذه أحد أوجه العقائدي الزائف أما الوجه الآخر فيتمثل في تحوله إلى عقيدة أخرى متعارضة مع التي كان يدّعي بأنه يمثلها ويعتنقها حال طرده من المنصب السلطوي أو الإداري الذي تم تنصيبه من قبل الحزب الحاكم معاداة له ليس إلا وليس إيماناً بمعتقدات وأفكار العقيدة الثانية التي أعتنقها. مثل هذه الحالة سادت المجتمع العراقي أبان حكم حزب البعث العربي الاشتراكي (وهناك دول عربية أخرى يحكمها حزب واحد متفرد مثل تونس ومصر واليمن وسوريا) فلم تكن هناك عقيدة فكرية حقيقية وصادقة بل جلّهم من الزائفين بسبب طمعهم بعسل السلطة الذي كان يوزعها الحزب الحاكم عليهم بسخاء دون مراعاة الأفكار والمعتقدات القومية والشعارات التي نادى بها وطالب فيها فخلق جيش من المصلَحيّن والمنتفعيّن والانتهازيين وبهذه الطريقة أُسقط أنبل وأشرف أخلاقية عند العراقيين وهي روح المنطقية والعقلانية التي كانوا يتمتعوا بها إذ حوّلها إلى أخلاقية مادية مغلفة بغلاف الوطنية والقومية الزائفة .

3/ت – ثنائية العقائدي

لا جناح من اغتنام طرح ايرك هوفر لمصطلح العقائدي الصادق لاستخدامه في تشكيل ثنائية جديدة تضاف إلى ثنائية علم الاجتماع من نوع (الاطراد المقترن Ambivalence) أي الثنائية المتناقضة التي تعني مصطلحين متخالفين ومتدافعين بالنوع والطبيعة لا يرتبطان بأي شكل لأنهما لا يجتمعان بوجه واحد . أعني ما هو موجود من صفات في المفردة الأولى يكون نقيضه من صفات في متن المفردة الثانية حيث لا توجد من صفات المفردة الأولى مشتركة مع الثانية أنما توضح اختلاف صفات المفردتين العاكستين للظاهرة الاجتماعية (وهنا تكون الظاهرة الاجتماعية متمثلة في العقائدي) ويعني في المنطق التجريبي إن المفردة الأولى تكون بمثابة ضابطة للثانية والعكس صحيح وبالوقت ذاته فأن وجود صفات متناقضة بين المفردتين لا تعكس المضاهاة المنهجية . أي تشابه الصفة الواحدة عند المفردتين الأمر الذي لا يساعد الباحث على استخراج أو استنتاج تعاميم على الظاهرة المدروسة مثال على ذلك المجتمع التقليدي والحضري ، المجتمع الديني والدنيوي ، المجتمع الصناعي والعسكري ، البدو والحضر ، الأنوثة والرجولة (العمر 2001 ، ص . 145).

أدلف الآن إلى مدار صفات العقائدي الصادق وهي :

1- وجود ظلم ناتج عن جور وحيف وعدم تساوي حقوق الأفراد مع واجباتهم
2- إدراك الأفراد ووعيهم بهذا الظلم الجائر والحيف الواقع عليهم .
3- اعتناق هؤلاء الأفراد مذهباً فكرياً أو معتقداً سياسياً يدافع عن حقوق الإنسان المسحوق والمهدوره مصالحه والمسلوبة إرادته .

4- متابعة ما يستجد من أفكار فيما اعتنق ومناقشتها ونقدها .
5- عدم الخضوع والانقياد للمصالح الشخصية التي يحملها رموز العقيدة .
6- التضحية من اجل ما تعتقد به تلك العقيدة التي تخدم الصالح العام لا الخاص.
7- عدم استخدام العقيدة لخدمة المصالح والأغراض الشخصية أي التضحية أولاً والاستفادة أخيراً .
8- بتعبير مختصر، العقائدي الصادق يولد في ويتفاعل مع ويعاني من الظلم وصراعات وفساد سياسي وإداري وجميع ذلك يخلق مصداقية في معتقده .

أما صفات العقائدي الزائف فهي تتمثل في :

1- وجود حزب حاكم مهيمن على مؤسسات السلطة الحاكم .
2- ابتلاع السلطة الحكومية لأجهزة الحزب الحاكم .
3- استغلال الحزب الحاكم مسؤوليات المناصب والمواقع القيادية في المؤسسات الحكومية .
4- الانتماء إلى الحزب الحاكم بدافع الطمع بالحصول على مكاسب غير مشروعة لا يستطيع الحصول عليها من خلال مؤهلاته المهنية المحدودة .
5- علاقته بالحزب الحاكم علاقة ميكانيكية بعيدة عن الحرية الفكرية والحوار والنقاش والنقد والرفض .
6- لا يدرك ظلم السلطة على المعارضين لها بل يعده تمرداً ومعارضة يجب القضاء عليها .
7- لأنه لا يحمل أفكاراً إنسانية وحضارية بل تسلطية آمره .
8- تبدل مواقفه السياسية والعقائدية مع تضرر مصالحه الخاصة .
9- تعامل الحزب الحاكم معه من خلال موقعه السلطوي لا من خلال انخراطه في الجهاز الحزبي . أي العلاقة بينهما غير عقائدية بل مصلحية تخدم الطرفين.
10- وعلى الجملة : أنه انجذاب من قبل عسل السلطة واندفع بدوافع مصالحه الذاتية ونقائض مؤهلاته وتسطح تفكيره ونرجسيته الحادة .

وبناءاً على هذه الصفات يمكن القول عن العقائدي الزائف بأنه الابن غير الشرعي لمجتمعه ولحكومته لأنه لم تتجبه مصالح مجتمعه من خلال إدراكه لها وتفاعله معها، بل تحرك نحو العقيدة الحاكمة من خلال إغراءات الحزب لضعاف النفوس والشرهين في أطماعهم المادية والمعاقين اجتماعياً والمتخلفين معرفياً والماديين في تفكيرهم ومعتقداتهم وعلائقهم الاجتماعية .

وإزاء هذه النوعية من العنصر البشرية فأن المجتمع يتقدم في تخلفه العلمي والتقني ويتسارع في تدهوره الأخلاقي لأنها تتصارع مع العقائدي الحق أو الصادق الأمر الذي يدفعها إلى إزاحته من طريقها بكل الوسائل الدنيئة والخبيثة والسقيمة وعندما تظهر معايير اجتماعية واطئة في مستواها ورخيصة في قيمتها لا تقوم بالضبط الاجتماعي الإنساني المتحضر بل تعمل على تفكيك أواصر المفاصل النسقية والنمطية للبناء الاجتماعي فتفرز فساداً سياسياً واقتصادياً وإدارياً وأخلاقياً . أي الوهن الاجتماعي (تحلل اجتماعي) الذي يؤدي فيما بعد إلى انهيار أنساق البناء الاجتماعي ويتحول إلى رُكامات لا فائدة لها في بناء مجتمع متقدم يخدم روح العصر وهذا ما حصل للمجتمعات الشيوعية (في أوربا الشرقية والاتحاد لسوفيتي) والعراق أبان حكم حزب البعث العربي الاشتراكي ومصر أبان حكم الحزب الوطني الديمقراطي وكذا الحال في اليمن وليبيا فذهب ضحيتها آلاف بل ملايين من البشر ممن انخرط في الحزب الحاكم لا إيماناً في عقيدته ومن هنا جاءت تسميتهم بالعقائدي الزائف لأنهم غير صادقين في معتقداتهم وأفكارهم وأهدافهم لكونهم باحثين عن مواقع سلطوية والتكسب السريع والاستهلاك المظهري السريع والإعلام الكاذب والمهّول الذي يخفي نقائصه وأخطائه وجرائمه وظلمه وتعسفه . ومن هنا قلنا بأن العقائدي الزائف لا يجتمع مع الصادق ولا الأخير ينسجم مع الأول ولا يرتبطان بصفات واحدة أو مشتركة بل متناقضة . وعند الحديث عن العقائدي الزائف يتطلب الكلام عن العقائدي الحق أو

الصادق كعنصر عقائدي ضابط أو كمحك لقياس مدى زيف أو صدق الإيمان المعتقدي في المقاييس الفكرية – الايدولوجيا .

3- وكلما دلفنا إلى مدار مفهوم الايدولوجيا واجهتنا رؤى جديدة ومتباينة منها رؤية فلفريدو باريتو (عالم اجتماع ايطالي قديم) الذي اهتم بدراسة الفعل السلوكي للفرد الذي قسمه إلى قسمين ، الأول بناه على الدوافع والعواطف والغرائز الإنسانية واسماه بـ (البواقي) والقسم الثاني بناه على ما تطرحه عناصر البواقي من آثار وانعكاسات فاسماه بـ (المشتقات) أي التي تم اشتقاقها من الدوافع أو العواطف أو الغرائز . ومن بين الاشتقاقات السلوكية التي طرحها وناقشها باريتو هي ردود الفعل الانتقائية الكلامية التي تبدو أو تظهر على شكل توضيحات وتبريرات لأهداف أو أغراض السلوك المنحرف من أجل كشف مقاصد ومرامي قيام الفرد بهذا التصرف. أقول إن الفرد الذي يبرر أو يعزز أو يفسر أسباب قيامه لسلوك معين فأنه يقوم بتجميل سلوكه بواسطة عبارات منمقة وكلام برهاني مسند . والايدولوجيا في نظر بارتيو من خلاله عن دوافعه وعواطفه وغرائزه (البواقي) وهذا يشير إلى أن الاشتقاق يشبه ديك الريح Weather cock أداة على شكل ديك لإظهار اتجاه الريح يُعلق فوق المنازل في البلدان الغربية حسب تشبيه بارتيو . أي إن الايدولوجيا تتجه حسب اتجاه البواقي. وبعبارة أخرى إن البواقي تعبّر عن دوافع الذاتية الوجدانية الغرائزية ومن ثم تأتي الاشتقاقات (والايدولوجيا أحداها) تبات متبدلة وألوان متنوعة . نقول يأتي الفرد المؤدلع بردود فعل كلامية متمثلة بالتبريرات أو التعزيزات المنطقية والعقلانية من أجل اعتناقه لايدولوجية معينة . فالكاثوليكي والأرثودكسي والشيوعي يكون متحمساً لعقيدته وملتصق بها ولا يقبل الطعن فيها من خارج المنتمين إليها . هذا التحمس المندفع مرده دافعهم النابع من أحد بواقيهم (على الرغم من اختلاف انتمائهم العقائدي فأنهم مشتركين في دوافعهم الوجدانية والذاتية).

ويضيف باريتو إلى ما تقدم فيقول إن الجزء الأكبر من أفعالنا الاجتماعية يمثل التصرف غير العقلاني واللامنطقي بل يخضع للمؤثرات العاطفية والوجدانية التي لا تستقر على قاعدة واحدة بل تتعارض وتتضارب في مساراتها وأهدافها التي تجعل من فعل الفرد الاجتماعي متناقض إن لم يكن متصارع في آن واحد . وانسجاماً لهذا التفسير السلوكي الذي قدمه باريتو الذي استخدمه في موضوع الايدولوجيا فقد وصفه البعض بأنه يعكس الدوافع الوجدانية غير المستقرة الأمر الذي يجعل من الأفعال الفردية غير منسجمة أيضاً لأنهم يذهبون إلى تبرير تعزيز أفعالهم غير المنسجمة ولا يعترفوا بأغلاطهم أو تناقض أفعالهم فيزيدوا من العبارات والشعارات والمصطلحات التبريرية ليجملوا وينمقوا أفعالهم بعبارات رنانة . أنه دفاع كلامي عن تصرف سلوكي وحداني وهذا يوضح لنا أن المشتقات (الايدولوجيا والخطب والكلام) نادراً ما تكون منطقية دقيقة في الحسابات المنطقية وفي المجال التجريبي أو الأقيسة الرياضية لأنها تعرض أو تكشف الدوافع والتبريرات والتجميلات والأخلاقيات والمثاليات لنوع من السلوك المحفز من قبل بواقينا .

وإذا تبدلت بواقينا فأن النظريات العلمية الزائفة (تلك التي تعبّر عن الدوافع والرغبات والتبريرات والمثاليات للسلوك الإنساني وهذا يعني أنها لا تدرس الواقع بدقة بل أنها تبرر وتنمق ما يراه) لذا فأننا نجد في العلوم الإنسانية نظريات تعبّر عن السلوك الإنساني أو الظاهرة الاجتماعية من زوايا متناقضة ومتعارضة لأنها انطلقت من بواقي منظريها فجاءت بنتائج متناقضة بعيدة عن المنطق والعقلانية السببية والتفسيرات العقلية فهي إذن نظريات (علمية) زائفة لا تعبّر عن الحقيقة الحقه (الصادقة) .

الفصل الرابع

الطوطم العربي

4 / أ – من هو الطوطم العربي ؟

4 / ب – لماذا أضحى الحاكم العربي طوطماً ؟

4 / ت – عقلية الطوطم العربي

4 / ث – الثقافة الاجتماعية للطوطم العربي

4 / جـ - لماذا يريد الحاكم العربي أن يكون سرمدياً في حكمه ؟

4 / حـ - آلياته في التسرمد

4 / خـ - منسوجه الاجتماعي

4 / د – بناءه الاجتماعي

4 / ذ – الطوطم الشمولي وتغييره الفئوي المقوض

4 / ر – إفرازاته الاجتماعية

الفصل الرابع
الطوطم العربي

4 / 1 – من هو الطوطم العربي ؟

إذا كان القياصرة والأكاسرة والأباطرة والفراعنة اعتقدوا بأن الإلهة خلقتهم خصيصاً ليحكموا وأنهم لا يصلحوا إلا للحكم ولا يصلح الحكم إلا لهم . أي أنه الحكم الثيوقراطي Theocraty الذي يعني خضوع الدولة لحكم رجال الدين وبالذات الكهنة فالقياصرة والأكاسرة والأباطرة والفراعنة الذين مضوا في الغابرين من الروم والفرس والأوربيين وقدامى المصريين فقد كان أولئك يعتقدون بأن الإلهة خلقتهم خصيصاً ليحكموا ويتحكموا وأنهم لا يصلحون إلا للحكم ولا يصلح الحكم إلا لهم.

بشيء من التفصيل إن الحاكم العربي دأب بشكل مبرمج ومخطط ومؤكدٌ تنشئة مواطنيه (من خلال الطفيليين والمرتزقة والوصوليين والمنافقين والأفاقين الذي نصّبهم في حكومته وحزبه الأوحد وأجهزة أمن الدولة ومخابرات أمن الدولة والمخابرات العسكرية والأمن السياسي ومخابرات القوى الجوية ومخابرات الحرس الجمهوري) على أنه لا يصلح إلا للحكم ولا يصلح الحكم إلا له لكي يرعى المواطنين ويحميهم من الأخطار الخارجية والداخلية لذلك فأن شعور المواطنين بالمواطنة لا وجود له في ظل هذه التنشئة بل الولاء للحاكم الذي دعاه الوطن لحكم مواطنيه (كما يدعي الحاكم) بعمله هذا ألغى الشعور الوطني وحوّله لنفسه فأحّل بذلك نفسه – قسراً- محل الوطن في مشاعر المواطنين (وهذه جريمة وطنية لأنه لا يمكن أن يحل محل الوطن

أي شيء لأنه المنبع المحيطي والأم المنجبة والمربية الطبيعية له فالوطن هنا يعني الأم الطبيعية للمواطن .

بيد أن الحاكم العربي مسخ هذا الرباط الطبيعي بين المواطن والوطن واستحل مكانه فجاء استحلاله شكلياً وليس طبيعياً لأن الرباط الصناعي لا يستطيع أن يقوم بوظائفه الرباطية مثل الرباط الطبيعي مهما بلغ عمره وقد شاهدنا تقطع هذا الرباط بعد مرور أربعة عقود من الزمن وعودة الرباط الطبيعي إلى موضوعه ليعمل بين المواطنين والوطن وتمّ ترحيل الحاكم الذي نصّب نفسه – قسراً – رمزاً وثيناً خرافياً لحكم شعبه فسمى البلاد باسمه (مثل مصر مبارك وتونس بن علي وليبيا القذافي واليمن الصالح وسوريا الأسد) وأطلق اسمه على معظم المنشئات والشوارع والميادين والمدارس والمكتبات والمستشفيات باسمه ليكون خالداً سرمدياً في حكمه وموروثاً لأنجاله وأفراد أسرته. يتحكم في مناشط جميع أنساق البناء الاجتماعي وثقافة المجتمع وتعليمه المدرسي ويُكرم من يشاء ويُحرم من يشاء حسب معاييره النرجسية مجمداً بذلك المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية التي كانت سائدة قبل حكمه فبات سلوك الناس متطبعاً بطبائع حكمه العشوائي الفردي . وإزاء هذه الصورة المتعسفة للحاكم العربي على شعبه أسميته بالطوطم الذي يعني في علم الإنسان (الأنثروبولوجي) الوثن الذي تعبده الجماعة وتتخذه رمزاً لها . أول من استعمله عالم الإنسان الاستكدلندي جي مكلينن في عام 1870 ثم استعمله عالم الإنسان البريطاني القديم راد كليف براون في تفسير العلاقة العقلية بين الكائنات الطبيعية والجماعات الاجتماعية لتركيب المجتمع (العمر ، 2000 ص . 415) . الفرق بين هذا المعنى وما نقصده بالطوطم العربي هو إن الحاكم العربي رسم ووصف وفرض نفسه كوثن خرافي رمزاً لشعبه ملبياً بذلك نداء الوطن الذي ناداه ليحكم لأنه لا يصلح لحكم الشعب العربي إلا هو وهنا تجاوز – الحكم العربي – النظام الثيوقراطي الديني ليصبح طوطمياً يعكس الرباط الوثني بينه وبين رعيته .

لكي يحقق الطوطم العربي طوطميته على شعبه بأنه رمزاً وثنياً خرافياً يستند على تجمع جماهيري يضم المرتزقة والطفيليين والمنافقين يسميه بالحزب السياسي لكي يستطيع أن يهيمن على معظم قطاعات المجتمع بأسلوب مدني وليس عسكري لدعم سياسته وتعزيز حكمه وهذا يعني أن الطوطم العربي يمثل الحاكم الشمولي ومن خلال حزبه الشكلي الذي لا يمثل التمثيل النيابي الشعبي بل التزوير في الانتخابات من خلال سلطاته اللامحدودة واللامسئولة استطاع الاستمرار في حكمه لعدة دورات رئاسية التي بدورها زادت من تعسفاته وبطشه واستغلاله وإفساده وفساده فأمسى مستعمراً بلدياً (وليس وطنياً) أبشع وأسوء من الاستعمار الأجنبي لا يقيم وزناً للمواطنة والوطن . ومن باب التوضيح والتبصير الأعمق والأوسع . نقصد بالحاكم العربي الذي حكم مجتمعه أكثر من ثلاثة وأربعة عقود من الزمن ونصّب عليهم نفسه بالقهر والاستبداد وجردهم من مستلزمات الحياة الكريمة والأبية وفرض عليهم رعايته حسبما شاء مصوراً له بأنه هو راعيهم وحاميهم من كل الشرور وبدونه تعصف بهم الأقدار والأعداء الطامعين بهم وهذا يعني أننا لا نستخدم مصطلح الطوطم Totem بنفس المعنى الذي يستخدمه علماء الإنسان بأنه وثن حيواني أو نباتي يتخذ رمزاً للأسرة أو العشيرة معتقد بالانتساب إليه لذا فأنها تقدسه وله أضرحه في كل مكان وإنه يرعاها من كل خطر يحدق بها .

والحاكم العربي أمثال (بن علي ومبارك والقذافي وصالح والأسد وسواهم) نصبوا أنفسهم رعاة لمجتمعاتهم وأنهم مقدسون لا يمكن ذكر أسمائهم بسوء من قبل أي مواطن من مواطنيه وأن صورهم في كل بيت وشركة ودائرة حكومية وشارع وميدان وساحة عامة . أنه الوثن المقدس المخيف الذي لا يغيب عن مواطنيه وإذا توفى فأن أبنائه سوف يستخلفوه ويرثوه هذا المصطلح استخدموه الهنود الحمر في أمريكا الشمالية . أي القبائل الهندية في أمريكا وها نحن العرب في القرن العشرين والحادي والعشرين لدينا طوطم مقدس دائم ومطلق في رعايته لا يعيش عصر الانفتاح والعولمة والأجهزة الاتصالية السريعة والفورية متعمّداً بإيقاف عقارب ساعة التغيير لا يريد أن

يدفع بعجلة تغيير مجتمعه للأمام لكي يبقى في سدة الحكم ويورثها لأبنائه وينهب كل شيء من أية شيء باسم الوطنية والقومية والطائفية والدينية أكثر قسوة من المستعمرين والغزاة الأجانب وأبشع تعاملاً مع المواطنين فهم أدنى مستوى من المعايير الأخلاقية وأوسع طمعاً في الاستغلال والاحتكار لأنه شخص عسكري فاشل في صنفه العسكري الذي يدخل المؤسسة العسكرية في المجتمع العربي إلا أصحاب المعدلات الدراسية الواطئة التي لا تقبلها الكليات الجامعية العلمية والأدبية أو التجارية وهذا يعني أن مستوى ذكائه وتحصله الدراسي أدنى من المدرس أو المهندس أو الموظف الحكومي بمعنى أن تفكيره محدود وذكاءه متوسط وعندما يدخل الكلية العسكرية يزداد جمود تفكيره لا ينمي كما لو كان في الجامعات العلمية والإنسانية ليس هذا فحسب فأنه يكون أقل كفاءة من العسكريين الأخريين لأنه لو كان متميزاً في صنفه العسكري لا يقدم على أحداث الثورة والتحول إلى الوظيفية المدنية التي لا يحسن قراءاتها والتعامل معها . باختصار شديد هؤلاء حكام العرب (الطواطم) يكونوا من الأغبياء ذهنياً ومن المحتالين سلوكاً ومن الجشعين في التكسب المالي والمتعطشين للسلطة والمال والجنس ، فقراء في ثقافاتهم أغنياء في إجرامهم واحتيالهم متسولين في وطنيتهم غير صادقين بها .

لا جرم من القول في هذا المقام من أن الحاكم العربي صاحب النظام الشمولي يعتمد على نظام بيروقراطي رفيع المستوى يمنحه قوة ونفوذاً وسرعة في أداء وتنفيذ الخطوط العامة للبرامج من قبل الحكومة . بمعنى أن الحاكم العربي (الطوطم) أو الرئيس الشمولي يستطيع إبطال القانون الدستوري والإعلان عن أوامر ظرفية وتعليمات آنية عوضاً عن القانون الذي تم إبطاله ألا وهو " قانون الطوارئ " لذلك عندما طالب الشباب العربي في كل البلدان بإلغاء نظام الطوارئ يعني إسقاط نظام الحكم لأن الطوطم حوّل البلد إلى ضيعة خاصة به ، أستملك عقارها وصادر أموالها واستباح اقتصادها واستعبد رجالها .

وفي هذا الخصوص قدّم فريدريك وبرزيزنسكي خصائص عامة عن الحاكم الشمولي وهي عبارة عن شروط لبقائه في الحكم من خلال حزبه الصوري وهي ما يلي:

1- وجود حزب جماهيري واحد متفرد بسلطته التحكمية يقوده شخصاً واحداً بشكل طاغي ودكتاتوري تحيط به جماعة منظمة تتكون من نخبة من غير الأكفاء والمتخصصين لأرقاء أغراضه الجديدة وعادةً ما يطرح استثناءات لا يمكن الطعن فيها والاعتراض عليها . أما علاقة الحزب بالحكومة فإنها تكون متجاذلة أي متشابكة لا يستطيع كلٍ منهما الاستغناء عن الأخر ولا يستطيع أي منهما الخلاص من الثاني لأنهما في ترابط متجاذل وأحياناً أخرى يكون الحزب أرقى من الحكومة عند اتخاذ القرارات أو طرح برامج إنمائية لأن القائد الدكتاتوري وصل إلى الحكومة عن طريق الحزب الثوري المنتمي إليه ولم ينتمي للحزب عن طريق الحكومة لذلك يتسيد الحزب على الحكومة في أغلب الأحيان . وهذا حادث في البلدان العربية ذات الحكم الشمولي (الحزب الديمقراطي في مصر والمؤتمر الشعبي في اليمن وحزب البعث في سوريا والحر في تونس) .

2- عقيدة رسمية – حكومية : أي أن النظام الشامل ينطوي على عقيدة معلنة في كل برنامج تعبوي أو تنموي لكل فرد يؤيد ويساند النظرية الشاملة للحكومة . تمنح هذه العقيدة نفسها صفات نبوئية (نسبة إلى النبي الديني) تتوارى مع خصائص العقيدة الدينية وعلى الجميع أن يجلها ويبجلها وكأنها عقيدة سماوية (لكن في البلدان العربية مثل هذه العقيدة الحكومية موجودة صورياً – على الورق والشعارات – لكن لا يوجد من أعضاء الحزب من يمثلها فكرياً أي لا يوجد عربي مؤدلج بشكل عقائدي في هذه الأحزاب الصورية لأنهم - أي أعضاء- انظموا إلى الحزب لا بدافع العقيدة السياسية بل بدافع الارتزاق والنفاق والحصول على مغانم الدولة من خلال انتمائهم للحزب ليس إلا) .

3- نظام ضبطي أمني مرهب : مثال على هذا النظام الجستابو في ألمانيا الهتلرية و K G B في الاتحاد السوفيتي وأجهزة أمن الدولة في مصر وامن الحرس الجمهوري في سوريا ، تقوم هذه الأنظمة الأمنية بمراقبة مباشره ليس فقط لأعداء النظام بل لكل طبقات المجتمع وبالذات الطبقة الرأسمالية والليبرالية والأقليات والطوائف الدينية] أما في المجتمع العربي فقد أنشأ الطوطم العربي (مملكة الخوف والإرهاب) جسدت آلهة بشرية خضع لها الإنسان العربي من داخله لعقود سببت له استلاباً لشخصيته الحرة الكريمة وعزته المنيعة وأذلته أيما ذل إرهاباً بالسجون والمعتقلات والتعذيب وقطع الأرزاق أو استلاباً بالتغييب الفكري والمنهجي والإعلامي لسطوة الرأسمالية والأفكار الانهزامية أو ترغيباً بشراء الذمم والفساد والتلاعب والرشوة والمكاسب غير الشرعية .

4- جهاز دعائي فعّال : يهدف هذا الجهاز بوظيفته الدعائية المؤثرة من خلال ضبط وسيطرة ميدانية فعلية كاملة على اتصالات الناس بدون استثناء من كوادر الحزب الحاكم والعناصر الأمنية والاستخبارية ليس هذا فحسب بل تشمل سيطرته على جميع وسائل الاتصالات غير البشرية [إذاعة ، تلفزيون وباقي وسائل الاتصال والإعلام كالجرائد والمجلات والإعلانات والإنتاج المسرحية والسينمائي] ولا يسمح إلا لما ينسجم مع خط الحزب أو أفكار رئيسة . أما الكنائس ودور العبادة فأما أن تغلق أو يشل تنظيمها طالما لا تتناغم مع أهداف الحزب الحاكم لأن العقيدة الدينية تتعارض أو لا تنسجم مع العقيدة السياسية التي يتبنها الحزب الحاكم [وهذا ما كان قائماً في تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن من محاربة ومراقبة المساجد والمصلين والكتب الدينية وخطب الجمعة التي تُكتب لخطباء وأمة المساجد من قبل الأجهزة الأمنية] وعادة ما تقوم هذه الأجهزة الدعائية بتأليه الحاكم العربي وتضفي عليه صفات العصمة والعظمة والبطولة الخارقة وتنسب إليه المعجزات والخوارق وتنشد بين يديه الأماديح والأشعار مما يفتري به المنافقين الكذابون ومما يدبجه الشعراء المسوخون التي تهدف – هذه الأجهزة الدعائية بتدجين المجتمع

العربي ، ورسم صورة على واجهات الجدران وتنصب التماثيل الشخصية له في معظم الميادين والساحات العامة وهذا ما فعله الطوطم العربي بن علي ومبارك والقذافي والأسد وصالح طيلة مدة حكمهم الطوطمي] .

5 – السيطرة على الأسلحة العسكرية : حيث تكون هناك سيطرة تامة وشاملة وكاملة بشكل فعلي على المصانع الحربية لكي لا تُستخدم ضد الحكومة فضلاً عن منع الناس من مناهضتهم لاستبداد الحكومة .

6 – سيطرة مركزية على كافة الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر . ففي الفاشية الايطالية والنازية ألالمانيا والشيوعية السوفيتية والبعثية العراقية يكون بناء الحكومة متطابقاً ومتماثلاً مع اقتصاد البلد . فالعمال والفلاحين يفترض أن يكون لهم بعض الأصوات في تحديد إنتاج المصانع والمعامل والتعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية والفردية الخاصة وحتى التنظيمات الخدمية التي تخدم مصالح الناس ليس لها وجود . أي ملغاة . ففي النازية والفاشية كانت لجنة من الحكومة المركزية ممثله في جميع الصناعات والشركات والتعاونيات [Elliott and Merrill 1961 , p. 722] (ففي مصر مثلاً كان صفوت الشريف وأفراد أسرته مالكين أسهماً بالشركة المصرية للأقمار الصناعية ومدينة الإنتاج المصري وشركات أنتاج مسلسلات ودعاية وإعلان وفيلات بمنطقة لسان للوزراء بمحافظة الأسماعلية ومشاريع سياحية في الساحل الشمالي وشققاً سكنية بأحياء الدقي والمهندسين ومصر الجديدة وفيلات في القاهرة الجديدة و (سيدي كرير) و (ميراج ستي) وشققاً فندقية في (بورتو السخنة) صفوت الشريف كان وزيراً للثقافة المصرية و د . احمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق الذي أخذ عملية توريد أرقام السيارات الجديدة لشركة (أوتس) الألمانية بمبلغ مليون جنيه رغم تقدم شركات أخرى بأسعار اقل بل وإمكانية تصنيع هذه اللوحات في مصر بتكاليف اقل بكثير (مجلة المجتمع الكويتية 29 / 4 / 2011) أما ثروات الطوطم العربية التي تدثرت بحزبها الشمولي وأجهزتها القمعية كشفتها ثورة الشباب العربي . فقد

نشرت صحيفة فايننشال تايمز تفاصيل مهمة عن ثروة معمر القذافي التي إلى 130 مليار دولار حيث سيطرة أبناؤه على جميع القطاعات المنتجة في البلاد . فابنة القذافي عائشة تسيطر على قطاع الطاقة والبناء والعيادات الصحية وابنه محمد على لجنة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وسيف الإسلام على الخدمات النفطية والساعدي على البناء والتنمية والسياحة والرياضة . وهذه العائلة تملك أصولاً عقارية في أوربا في بنوك متعددة واسهماً في شركات عالمية وخبأت هذه الأموال في حسابات خاصة في أوربا والولايات المتحدة وجنوب شرق اسيا وفي دبي ، أن ثروة القذافي 6 أضعاف ميزانية ليبيا لعام 2011 التي بلغت 22.4 مليار دولار .

أما ثروة حسني مبارك فأنها تخطت الـ 55 مليار موزعة بين سويسرا وفرنسا وأمريكا وايطاليا والسعودية والإمارات وهذا الرقم يقترب من ضعفي ديون مصر الخارجية . وجمال مبارك تقدر ثروته بـ 17 مليار دولار ويملك حسابات جارية في بنوك عالمية ويساهم في صناديق استثمارية عديدة منها مؤسسة بريستول آند ويست العقارية البريطانية ومؤسسة فايننانشال واتاسيرنس التي تدير صناديق استثمار الشركة . وسوزان مبارك التي دخلت نادي الملياردات منذ عام 2004 وتتراوح ثروتها بين 3 و 5 مليار دولار . أما الطوطم بشار الأسد فيمتلك ما يقارب ملياري دولار والطوطم بن علي التونسي يملك 15 ملياراً والطوطم اليمني علي بن عبد الله صالح يمتلك نصف مليار والطوطم بوتفليقة يملك مليار دولار . اما زوجة بن علي وإخوانها فقد استحوذوا على شركات الطيران ومصانع السيارات ووكالات توزيع السيارات مثل (فورد) وعقارات في العاصمة تونس . (مجلة المجتمع الكويتية 15 / 4 / 2011).

بعد أن قدمنا شرحاً عن نفوذ وسلطة الطوطم وكيفية استحواذه وهيمنته على المجتمع نقدم نموذجاً يوضح الهرم الاجتماعي الذي بناه الطوطم له ليحكم بشكل محكم وسرمدي . انظر شكل رقم – 2 – أ و ب

الطوطم
سدنة الطوطم الطفيليين ، المرتزقة ، الوصوليين
الرعاع المدجنة (الدهماء) المخنّعين ، المطّبعين ، المستلبين ، المستبعدين

شكل رقم –2- أ- يوضح الهرم الاجتماعي الذي بناه الطوطم العربي لحكمه

الأسد
الأرنب ، الثعالب ، الأسود
الأغنام والأنعام (الدهماء)

شكل رقم – 2- ب – يوضح ترجمة الهرم الاجتماعي الذي بناه الطوطم العربي لحكمه

ولا جرم من القول بأن أجهزة الطوطم الشمولي تمارس العديد من الأساليب أللإنسانية من تعذيب واتهامات ووصم وتشهير لا أخلاقي ولا قانوني لكل من لا يتجاوب مع طروحات الطوطم وأوامره وشعاراته وعلى كل من لا ينقاد لقيادته وأحياناً يكون التجريد جماعياً لكافة أفراد أسرة المعارض أو المجتمع القروي أو الإقليمي الذي ينتمي إليه المعارض مثل عدم بناء مدارس ومستشفيات ومصحات وعدم ربطها بشبكة الماء والكهرباء والهاتف أو عدم إرسال المواد الغذائية التموينية لها أو عدم شمولها بالخطط التنموية لكي تبقى متخلفة في وضعها الاقتصادي والصحي والتربوي كعقوبة على عدم خضوع أحد أفراد ذلك المجتمع المحلي أو القروي لأوامر الطوطم . وأحياناً يقوم الطوطم بتفتيت طبقة الأغنياء والتجار وتجريدهم من أملاكهم ومصادرة البعض منها وعدم السماح لأعضائها بممارسة حقوقها في العمل وتوجيه أرذل التهم وأقذرها لتشويه سمعتهم وإلغاء مكانتهم داخل المجتمع عندما لا يتجاوبوا مع سلطته أو عندما تكون لهم مكانة مرموقة ومتميزة في المجتمع اكتسبوها بطرقهم الإنسانية والوطنية وهذا لا يروق للطاغية لأنه يريد إخضاع الجميع لسلطانه ويكون هو المنّاح الأول والأخير في منح المكانة الاجتماعية والثروة الاقتصادية للذين يخدمون حكمه وسلطانه وثروته .

هذا من جانب ومن جانب آخر يستشري الفساد في ظل حكم الطوطم الشمولي لأنه غالباً ما تصاب السلطة المطلقة بالفساد الأخلاقي والإداري والسياسي بسبب عدم وجود مجالس شعبية حره أو برلمان منتخب من قبل الشعب حيادي [أي تنظيمات وسطية تتوسط بين الحكومة أو الشعب منتخبة بشكل حيادي وحر] تحاسب الحاكم وزبائنه وجلاوزته وإتباعه على استغلالهم لمناصبهم وسلطاتها اللامحدودة والأثراء السريع والفاحش وابتزاز المواطنين واغتصاب حقوقهم باسم أهداف الحزب والوطن والمواطنة ويزداد عدد السجناء السياسيين وتتكاثر الإعدامات السياسية وطرد الأكفاء والشرفاء تحت ذريعة عدم الولاء للحاكم الطوطم ولحزبه وهذا ما حصل في الأرجنتين أبان حكم بيرون وهتلر و موسيليني وصدام حسين وبن علي ومبارك والقذافي وصالح

والأسد . اي نظام شمولي لا يسمح للنقد من قبل المواطنين للممارسات اللاوطنية واللامسئولة المبنية على المحسوبية والمنسوبية والرشوة التي يقوم بها رموز سلطة الطوطم.

بذات الوقت تتم مكافئة الأفراد الذين يسايرون سلطة الطوطم وينفذوها حتى لو كانت منافية للأخلاق والقيم ولكل من يخضع بسهولة للقيادة أي المنافقين والمداهنين ممن لا يقومون بتوجيه النقد للممارسات اللامسؤولة لشاغلي المواقع العليا في الهرم التنظيمي فيغدق عليهم الطوطم عسل السلطة كمكافئة لانصياعهم وخنوعهم وهنا تغيب مراقبة الرأي الذي بمقدوره أن يحجم سلطة نفوذ الحاكم الطوطم ورموز حكمه وبالتالي يوسع من دائرة الفساد الإداري والسياسي والمالي.

إن سياق الحديث عن الطوطم العربي يتطلب أن أشير إلى استغلاله للتراث الاجتماعي والثقافي لدعم سياسته الداخلية ليس تعلقاً بها أو حباً لها أو أعجاباً بعراقتها بل استخدامها كوسيلة فعالة للحصول على مشروعية تقاليدية يحترمها العامة من الناس للتأثير عليهم وكسب دعمهم لها من أجل تعزيز نفوذه فضلاً عن استخدامه للتراث كوسيلة تبريرية لخدمة أهدافه السياسية الحمقاء أو ذات الوجه الواحد أو الفردية المتسلطة وكمنفذ للهروب من المواقف العقلانية والقرارات الرشيدة التي تخدم كافة أفراد المجتمع العربي ولتبعده عن الاضطرابات التي تحصل في الحياة الاجتماعية وعدم مواجهته للمشكلات الناجمة عن التطورات والحركات الاجتماعية الحديثة .

حرّي بي أن أشير إلى أن الطوطم العربي وسدنته يستخدموا التقاليد لدعم وتعزيز هيمنتهم على المجتمع ولتبرير تسلطهم وتجبرهم ونفوذهم وتفردهم بالسلطة التي تؤدي بالتالي إلى حجب ومنع الإبداعات والابتكارات والمبادرات الخلاقة التي يقدمها المبدعون والمثقفون من أبناء مجتمعهم لأنهم (أي رموز الطوطم) يستجلبون حلولاً جاهزة وتفاسير سائدة من تراثها التقليدي عند مواجهة مشكلات معاصرة . فلا غرو من القول بأن هذه الجماعات والرموز السلطوية لا تثق بالتغيير المتطرف أو المفاجئ بل التدريجي

الذي يخدم أهدافهم وأغراضهم الخاصة (وقد شاهدنا كيف استخدم القذافي وصالح والأسد الأسلحة الثقيلة – دبابات ومدافع – ورصاصي حي ضد الشباب عندما طالبوا بالإصلاح والتغيير) .

ومن نافلة القول عن طبيعة حكم الطوطم العربي طيلة مدة حكمه التي تجاوزت أربعة عقود من الزمن أنه استطاع أن يغرس وينمي مفاهيم وأفكار وأراء كاذبة ومضللة بشكل متعمد بواسطة استخدام الدعاية بشكل منظم ومنسق في المطبوعات والوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والتربوية (التي تستخدم التلقين في منهجها) فبث أفكاراً تعصبية متعالية على الحكومات الأخرى من خلال تصوير حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين الذين يعيشوا تحت حكمه بأنها أفضل وأحسن وأرقى من أي حياة اجتماعية وسياسية واقتصادية على الكرة الأرضية أي تعتيم رؤية حياة الآخرين الذين يعيشون خارج حدود بلدهم عن مواطنيهم لكي يشاهدوا وجهاً واحداً من الواقع دون مقارنته مع شعوب أخرى تعيش حياة أفضل منهم .

إن سياق الحديث عن الطوطم وسدنته يلزمني أن لا أغفل استحلال المفاهيم والقيم الحزبية محل المفاهيم والقيم الدينية التي هي من مسئولية ووظيفة الأسرة العربية في تنشئتها وإقحامه أسلوبه عليها ومنع استخدام المبادئ الدينية في تنشئة الناشئة .

أما نوع البناء الاجتماعي في ظل الطوطم الشمولي فقد أطلقنا عليه بمصطلح [البناء الاجتماعي المتصلب] الذي يشير إلى استحواذ وظيفة نسق معين ومتزمت على وظائف أنساق بنائية أخرى وتوجهها نحو أهدافه لتحقيقها وعدم إفساح المجال لتطبيق وظائف الأنساق المتخصصة . أي عدم تفاعل نسقين معينين بشكل متكامل أو متوازن بل استحواذ قهري وما ينجم عنه من تأثيرات على العناصر الاجتماعية لصالح الفئة الاجتماعية المتسلطة على النسق المهيمن. بتعبير آخر ، ينطوي البناء الاجتماعي المتصلب على ركيزة أحادية (نسق واحد) لا يقبل التنوع التكويني أو الانفتاح على جماعات إضافية أخرى من نفس المجتمع لتساهم معه في إدارته أو في تثمين أنساق البناء

الاجتماعي وهذا انغلاق وانعزال اجتماعي لأنه بنى فواصل وحواجز سياسية واقتصادية واجتماعية بينه وبين فئات المجتمع الأخرى . وبسبب خوفه على موقعه الهرمي القيادي وارتيابه من الجماعات الأخرى من أن تزيحه من موقعه عندها يذهب نحو التشدد والتزمت بكافة تعليماته وقواعده وأوامره وعقوباته التي يصدرها للمجتمع (وهذا ما شهدناه مع الطواطم العربية القذافي وصالح والأسد عندما استخدموا الذخيرة الحية والدبابات والمدافع ضد تظاهرات الشباب في إسقاط نظامه) وإزاء هذه الحالة العلّية يقوم الطوطم باستخدام قانون الطوارئ وهذا ما صدر عن صالح والقذافي مع المتظاهرين ضد نظامهم . وعادةً ما يستخدم شاغلوا مواقع البناء المتصلب الأساليب الخشنة والجافة والفضة تفتقد أبسط آداب اللياقة المهذبة [أي قريبة من التعامل البدائي المتوحش] في تفاعلها مع الآخرين البعيدين عن المواقع الهرمية العليا . زد على ذلك فإنها لا تتضمن الحوار المعلن والنقاش الحر والنقد البناء والتعرّف على الأوجه الأخرى للحقيقة وجوداً أو حضوراً في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع .

أما مجتمعات هذا النوع من الأبنية فأنها تتصف بمعدل علٍ من الأمية وتدن في الوعي الفكري والسياسي وتمسك زائف بجذور الماضي وانعزال عن مجريات التطور في العالم المتحضر وتحجر معتقدي [أي في المعتقدات] واستلاب إرادي في أدارة مؤسساتها والعيش خارج حدود الزمن يصل في بعض الأحيان إلى عدم احترام الوقت أو التقيد به ولا عقلاني في تحليله للظواهر والأحداث المستجدة [وهذا ما شاهدناه عند الطوطم مبارك الذي لم يقرأ الأحداث التي حدثت في تونس وأدت إلى ترحيل الرئيس ولم يتعض من أخطاء بن علي من مجابهته لثورة الشباب التونسي كذلك لم يأخذ القذافي درساً بليغاً من أخطاء مبارك في مواجهته للثوار فوقع بعدة مآزق لم يستطع الخروج منها ولم يستفاد الطوطم صالح من أخطاء القذافي ولم يتعلم كيفية تجاوز الأزمة والحالة ذاتها مع طوطم سوريا الذي اقتفى آثار القذافي في مواجهة معارضيه من الشباب السوري لأن عقول هؤلاء الطواطم العربية لا تعرف الانفتاح والحوار والتغيير لأنها مقفلة على نمط واحد من التفكير وأسلوب واحد وقصير من التعامل مع مجتمعهم ألا وهو العنف

والإرهاب والتضليل والكذب والوعود السرابية] وغير عملي في نظرته للأحداث المتطورة ، بل مراوغ وكذاب في تحليله لها فضلاً عن كونه استهلاكياً في منطقه وشعاراته ومركزياً في قراراته ومحتكراً للوسائل الإعلامية بشكل فج ومضلل وبدائي في مرئياته لا تتماشى مع روح العصر المفتوح والصريح والمتعدد المنافذ والمصادر لإيهام العامة [وليس لإقناعهم] بجسامة وضخامة انجازاته الفارغة التي لا تمثل مادة أساسية في بناء مؤسسات ناضجة ومتطوره فلا يتردد الطوطم في هدر الأموال الطائلة ليقول بأنه قوي وراسخ ومتجذر في البناء الاجتماعي وأنه أفضل وأرقى وأأصل من أية قوة سياسية في المعمورة بل أنه رمز التقدم والتطور والتنور ويكرس أجهزته الأمنية لحراسة قرارات حكومته ويراقب كل ردود الفعل ضدها ليخلق حالة من الرعب والرهاب النفسي عند الناس ويجعل من معارضة أو رفض هذه القرارات حالة انتحار لكل من يتخذ مثل هذا الموقف .

لذلك يميل الفرد العربي للتمسك بالوسائل الروحية – الدينية لمعالجة مشكلاته [إنما يكون ذلك سراً وليس علانية] ويطلب من الخالق أن ينتقم من الطوطم وسدنته الذين سلبوا حقه . ونظراً لغياب جماعات ثانوية وسيطة بين الطوطم والمواطن العربي وعدم وجود معارضة سياسية وفقدان العدالة القانونية يمسي العربي إنساناً قدرياً لا حول له ولا قوة في مواجهة الأمور الدنيوية المستعصية عليه .

أما الطوطم فيكون متمسكاً بالسلطة وما تدّر عليه بالثروة المالية والنفوذية الغير شرعية فخلقت عنده تعزيزاً لأسلوبه ألعنفي والإرهابي لكل من تسول له نفسه بمعارضته أو مسألته وهذا ما شاهدناه عند كل من بن علي في تونس ومبارك في مصر والقذافي في ليبيا وصالح في اليمن والأسد في سوريا عندما استخدموا الأسلحة الثقيلة [الدبابات والمدافع] والعيارات النارية الحيّة في ضربهم للشباب الثائر عليهم وهم غير مسلحين . فأين هي الوطنية التي يدّعي بها وأين رعايته للمواطنين وأين هي أمانته على ممتلكات الدولة ؟ كل ذلك يوضح لنا بأنه يدّعي الوطنية وأن وطنيته منزوعة منه ليستخدمها لتضليل الرعاع الذي دجنهم لكي يبقى خالداً وسرمدياً في سلطته ولم

يتردد في زج الجيش الذي يحرسه في قتل المواطنين الذين يطالبون بحريتهم التعبيرية وحقوقهم الوطنية بهذا الأسلوب القمعي أكد للجميع بأنه أسوء من الاستعمار الأجنبي يمكن أن نسميه بـ (الاستعمار المحلي) الذي لا توجد حدود لسلطته وهيمنته وعنفه تجاوزت الحدود والإنسانية وتقربت من دائرة الهيمنة الوحشية والأجنبية المستعبدة لشعب ضلله وكذب عليه بشعارات وطنية سرابية فخان الأمانة والوطنية وشرف القيادة النزيهة .

4 / ب – لماذا أضحى الحاكم العربي طوطماً ؟

للإجابة على هذا السؤال الذي يأخذ أكثر من تأويل وتحليل ينطلق الأول من زاوية كونه عسكرياً متسيساً يبحث عن سلطة خارج المؤسسة العسكرية . أي أن يحكم المجتمع المدني من خلال مؤسسته العسكرية وهذا وحده يكفي لأن نقول بأنه حكم فاشل لأن العسكري لا يجيد ولا يحسن الإدارة المدنية والمؤسسات البيروقراطية بل فقط العسكرية القائمة على الضبط والربط والأوامر الفوقية التي لا تقبل النقاش والحوار والنقد أو احترام الحرية الفردية . لذلك لجأ الطوطم العربي إلى استخدام القوانين العرفية وحالة الطوارئ لأنها تخدم تكوينيه العسكري وشخصيته الآمرة .

هذه الصفة وحدها تجعله يعتمد على النظام الشمولي . أي تكوين حزب سياسي يرفع شعارات وطنية وقومية زائفة لتضليل الشعب واستقطاب العناصر الهزيلة والغير كفوءة وأبناء جلدته لقيادة هذا التنظيم المدني لا لتحقيق أهدافه الحزبية بل لمنحه سلطة مدنية على أفراد المجتمع في الحياة العامة ولجعل المؤسسات الحكومية تحت مراقبته وسيطرته .

هذا من جانب ومن جانب آخر فأن أغلب جماهير شعبه جاهلة (أمية) منحدرة من طبقة اقتصادية متدنية (أي طبقة دنيا) لا تملك سوى الحس الوطني الصادق لكنها لا تملك الوعي السياسي الحاذق أي وعي ابتدائي – أولي هدفها العيش بسلام

وإشباع متطلباته المعاشية . ولما كانت تمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع فأن الوعود الكاذبة والتضليل والخداع والقهر يكون سهلاً على الحاكم من خلال أجهزته الإعلامية المشوهة للحقيقة والمجمّلة لصورته ولحكمه الجائر ومن خلال هذه الطبقة استطاع الحاكم أن يحجم تأثير الطبقة الوسطى المتعلمة ويزيل تأثيرها وفعاليتها على الحياة السياسية .

أما في الجانب الآخر فقد استطاع الحاكم العربي أن يجد أصحاب القلم والفكر الرخيص في تشويه الحقائق وتزيفها وتضليل الرأي العام في بلده من خلالهم استطاع أن يدجن الطبقة الدنيا والوسطى وهذا بدوره أطال من عمر حكمه والتمادي فيه .

ليس هذا فحسب بل سخرّ ثروة البلد لتمجيد حكمه وإغداق الأموال على أعضاء سدنته Selective Cliques أو (الزمر المختاره) لتنفيذ أوامره وقراراته وتدجين أغلبية الشعب لفترة زمنية أطول وتصوير شخصه بأنه الفرد الوحيد الذي يستطيع حكم البلد بأمن وآمان وأن غيره سوف يضعهم في مستوى عيش سيء ومظلم وأنه أفضل حاكم عربي وأفضل حاكم في بلدان العالم الثالث وأنه يمتلك قوة عسكرية ضاربة وحصينة أنه الكاريزما charisma صاحب القيادة الفذّه مصوراً نفسه بأنه هدية الإله وأنه يمتلك هبات إلهية خارقة لا يمتلكها الإنسان العادي وأن الإله بعثه هبة لهم (للشعب) لإرشادهم ونصرتهم وإنقاذهم من الحياة التي هم فيها وعند موته يتشتت الأتباع وتتبدد معتقداتهم به وينحل رباطهم به .

جدير بذكره في السياق إلى أنه استخدم التعصب الفئوي الذي لا يخلو مجتمع منه فقام الحاكم بمفاضلة فئات طائفية على الأخرى أو فئات عرقية على الثانية من خلال تقريبها لسلطته وموقعه القيادي فلم يكن حكيماً وحليماً وكريماً وعادلاً مع كافة فئات مجتمعة ولا ننسى أن الحاكم إذ لا توجد مجالس أو مؤسسات تحاسبه وتناقشه في قراراته السلطوية والمدنية ولم تسأله عن مصادر ثروته واستنزاف ثروة البلد

وكيفية استخدمها فأنه سوف يفعل ما يشاء ويتصرف كما يحلو له فيحصل عنده عدم توازن في حكمه وقراراته التي تكون مطلقة في كل الأحوال .

هذا على الصعيد الداخلي أما على الصعيد الخارجي فأنه يعمل على كسب وّدْ صداقات حكام غربيين ووسائل إعلامية أجنبية سواء كان من خلال مواقفه السياسية نحوهم أو منحهم بعضاً من أملاك البلد من أراضي أو تجارة أو بترول أو استثمارات مسيرة ليدعم حكمه بالداخل والخارجي وتصوير نفسه أمام شعبه بأن له وزناً دولياً مرموقاً ورأياً يؤخذ به .

جميع هذه الوسائل استخدمها الحاكم العربي ليصبح طوطماً في بلده وعلى مجتمعه ضارباً عرض الحائط شعبه وسمعة بلده لذلك وجدنا العالم المتمدن لا ينظر إلى المجتمع العربي بعين متمدنة ومتحضرة ومتقدمة لأن حاكمه استطاع أن يدجنّه ويستغل ثرواته البشرية والمادية فبات رمزاً أوحداً مقبول شعبياً من قبل مجتمع قليل الوعي وغير ممثل في مجالس ديمقراطية تحترم رعاياها ومواطنيها. أي جعل من شخصه الشعب كله وحوّل الوطن ملكاً خاصاً يملك ما في باطنه من مصادر طبيعية وما عليه من مخلوقات بشرية وحيوانية ونباتية يُسخر كل إمكاناتهم لخدمته ولتنفيذ رغباته الطموحة والجموحة يمنح المال لمن يشاء لكنه لا يمنح الحرية الإنسانية لأي فرد من أفراد شعبه .

بهذه الوسائل أضحى الحاكم العربي طوطماً على شعبه وبلده أخذ مساحة زمنية تجاوزت الأربعة عقود من الزمن تمثل مرحلة تاريخية سوف تحزن وتأسف عليها الأجيال العربية القادمة وتندهش من حاكم وطني من أبناء شعبه يحكم رعاياه بهذه الكيفية المطلقة والمتعسفة لأنها تجربة سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية لا يقبل بها الإنسان الحّر والمتمدن .

4 / ت – عقلية الطوطم العربي

للطوطم نمط فردي في التفكير يتفاعل مع صورته الرمزية التي رسمها لنفسه في إعلانه وأجهزته الأمنية لا تقبل الحوار والنقاش مع الأخر المختلف معه في الرؤية والمنطق . إذ يتكلم بالمثاليات والحِكَم النبيلة والإرث الحضاري الذي لا ينتمي إليه بل يستخدمه كموضوع للتحدث فيه فقط يستخدم الأحكام المطلقة والصارمة في إدارته وسياسته باحثاً عن خلوده في بناء صروح تذكارية أو مشاريع عملاقة لا لخدمة شعبه بل لتخليد اسمه في المشاريع الإنشائية مثل النهر العظيم في ليبيا والمفاعل النووي في سوريا واستزراع الصحراء في مصر وبناء مساجد ضخمة . أي تفكير يخلد اسمه على المدى البعيد وليس لمشاريع إسكانية أو طبية أو تعليمية أو أروائية تفيد شعبه في عيشه اليومي والحياتي . أي يبحث في خلوده بالقهر والقسر والاستنزاف مستغلاً الفنانين والمطربين والفرق الرياضية لإعلاء شأن اسمه داخل وخارج البلد وما رسم صوره وكتابة أقواله على الجدران العامة والخاصة ما هي سوى شعبية مزيفة ومضللة رسمت وكتبت من قبل أجهزته الأمنية والحزبية . أي يتمحور تفكيره نحو ذاته وأناه فقط ومع كل مجموعة تصب في ذلك مغدقاً الأموال عليهم في سعيهم هذا . أي تفكير نرجسي في عشق ذاته والتغني بها والتعلق بأهدافها غير آبهاً بغيرها بعيد كل البعد عن المنطق العلمي والتأويل المعرفي لأنه لا يفقه ولا يتفاعل معه ولا يجيد القراءة الفلسفية الوضعية أو الدينية لكنه يجيد استخدام الشعارات اليوتوبية (الفاضلة) ليضحك بها على شعبه التي لا يؤمن بها ولا يقتدي بها بذات الوقت تؤمن بالعقلية الخرافية والسحر والشعوذة وقراءة المستقبل ليعرف مصيره ومستقبله ومن نافلة القول أنه يجدد معنويته عندما يحضر تجمعات جماهيرية تهتف باسمه وبقيادته التي يجبرها على التجمهر والتغني باسمه وبكلامه وخطبه علماً بأنه يعرف هذا التجمهر مصطنعاً لكي يرفع من معنويته ويصور للعالم بأن لديه شعبية جماهيرية . أقول انه يزيف الحقائق لكنه يفرح بزيفها

لأن حكمه قائم على التزييف والتضليل فكانت نهايته مخزية ومهينة لم تتناسب مع تصويره لعظمته وهيبته الصورية الشكلية . لا يتمنى أي أحد أن ينتهي كما أنتهي الطوطم العربي التي كانت ناتجة عن تفكيره الضيق والأحادي والنرجسي فانتهى بذل ومهانة لا يقبل بها أي إنسان له كرامة وعزة . لأنها كانت عقلية آمره متسلطة وحدية غير مرنه متصلبة لا تسمع ولا تقرأ غير صوتها ورغائبها الذاتية المتوحدة عقلية مغلقة على نفسها لا تقبل النقد ولا الإصلاح إنما تقبل المديح والثناء حتى لو كان غير صادقاً ، متقلبة في قراراتها تسير حسب مصلحتها لا تمتلك العقيدة الجماهيرية بل المصلحة الذاتية المتوحدة ، تُضحي بكل العلاقات الأسرية والقرابية والزمالية والحزبية من أجل هدفها الفردي المتفرد لا تميل للتسوية في المداولات بل الهروب من المواقف الحرجة والمتأزمة وتنتهز الفرص التي تخدم صاحبها أي عقلية انتهازية ووصولية وغدّارة وأنانية لا تصلح للقيادة الجماعية الديمقراطية بل القيادة المتسلطة والمتفردة إضافة إلى اتصافها بالعقلية الإجرامية الفردية والمنظمة مفرطة في ظلمها وإفسادها وتعسفها لكي تحقق تسرمده في الحكم ومفرطة في نرجسيتها وإخضاعها لرعيته وإذلالهم ومفرطة في تأليه صورته ونمذجتها .

4 / ث - الثقافة الاجتماعية للطوطم العربي

دأب علماء الاجتماع والإنسان على تسمية معايير وقيم ومبادئ وسلوكيات شريحة اجتماعية معينة بالثقافة الفرعية Sub- culture التي تعني نسق القيم والمواقف وأنماط السلوك ونماذج العيش للجماعة المتميزة عن باقي الجماعات لكنها مرتبطة بالثقافة السائدة المسيطرة على المجتمع . وبالذات عندما تكون مختلفة عن ثقافة المجتمع العامة وعادة لا تكون موروثة بل مستحدثة من قبل مجموعة من الأفراد مثل الثقافة الفرعية للشباب أو إقليم جغرافي معين . إلا أننا في موضوعنا هذا نستطيع أن نطلق مصطلح الثقافة الفرعية التي استخدمها الحاكم العربي التي لا يكون موروثة

ولا مستقاة من الثقافة الاجتماعية العامة بل خاصة بموقع قيادي عالي جداً له معايير وقيمه ومبادئه الخاصة بحكمه للمجتمع يتداولها أعضاء سدنته (الزمر المختارة) أخذت مساحة زمنية غير قصيرة (تراوحت بين ثلاثة وأربعة عقود من الزمن) فباتت أنماطاً لأنساق حكمه .

استتبت الطوطم العربي ثقافة اجتماعية مبنية على ضوابط اجتماعية وثقافية مقبولة وجامدة تغذي وتنمي سلطانه المتفرد ونظامه الأبوي البطريقي وصورته الأوحدية وقيادته الكابحة للحركة والتقدم والمعتِمة لتجاوزاته الوطنية والمؤسسية. أما معايير هذه الثقافة الفرعية فهي :

1- القرارات الفوقية – الفردية
2- قانون الطوارئ
3- الإعلام الأحادي والموجه المبني على الكذب والافتراء والخداع وقلب (عكس) الحقائق
4- قمع الحريات الفردية والتعبير الحر
5- تزييف وتحريف الأحداث التاريخية لخدمة أهدافه القيادية
6- توجيه تربوي أحادي المنهج الموجه لتأليه حكمه
7- بلورة طبقة اقتصادية من أقربائه ومؤيديه تصب نشاطها الاقتصادي في ثروته وأملاكه
8- عسكرة المجتمع بدعوى الدفاع عن الوطن
9- أنشاء أجهزة أمنية ضخمة ومتطورة تقانياً تدعم وتعزز سلطته
10- تكريس كافة الأجهزة الأمنية لتلميع صورته وتضخيمها محلياً وإقليميا .
11- تضخيم نفوذه بين الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمعدمة
12- تسمية الشوارع والمدارس والمستشفيات والكليات والمحلات العامة والساحات والحدائق العامة باسمه

13- استخدام القضية الفلسطينية والعداء الإسرائيلي كورقة وطنية يبرر فيها وطنيته الزائفة وقيادته الملتزمة والمستبدة واستقطاع التبرعات من المواطنين وفرض الضرائب عليهم باسم هذا المسمى

أذن هي ثقافة فرعية موجودة ضمن الثقافة الاجتماعية الكبرى بلورها لخدمته التي تصادمت مع الثقافة الفرعية للشباب التي لم تعد تتقبل مثل هذه المعايير والضوابط القسرية الفئوية لأنها ثقافة استحواذية لم تتبع ولم تتشكل من حياة المجتمع الطبيعية والاعتيادية بل تم تصنيعها بشكل قسري لا تخدم حياة المجتمع بل حياة أقلية غير متجانسة في ألوانها وأشكالها أنما في مصلحتها الذاتية المعادية للمصلحة العامة وسنَة الحياة . بمعنى أنها مفتعلة ومفروضة فوقياً ، أي من قمة الهرم الحاكم وليست نابعة من قاعدة الهرم الاجتماعي ولا تمثل خلايا نسيجية واسعة الأبعاد في النسيج الاجتماعي بل خلايا مفبركة مصطنعة . لذلك عندما اندلعت ثورة الشباب كانت ثورة معبره عن ثقافتها الفرعية الغير مصطنعة استطاعت أن تتغلب على الثقافة الفرعية التي افتعلتها أو اصطنعها الطوطم ففككت خلاياها النسيجية وتهافتت . جدير بذكره في هذا السياق إلى أن هذه الخلايا ولّدت تقرحات اجتماعية متنوعة ومتعددة في الجسد العربي منها :

1- الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والأخلاقي .
2- تغليب الولاء للطوطم عند أعضاء الأقلية المختارة على أدائهم المهني وولائهم الوطني .
3- إعاقة حركة التقدم العلمي والثقافي في المجتمع .
4- تغريب المواطن في وطنه .
5- هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية .
6- عزل المجتمع عن الحركات التطورية في العالم .
7- عدم بلورة مؤسسات متمأسسة باللوائح القانونية .
8- إهدار الحقوق المدنية للمواطن .

9- عدم الاعتراف بمواطنة بعض الأقليات العرقية مثل الأكراد في سوريا .
10- تسّييد وتسلط حزب الطوطم الحاكم على كافة أجهزة الدولة .

4 / جـ- لماذا يريد الحاكم أن يكون سرمدياً ؟

هل هي طبيعة كل الحكام في دول العالم ؟ أم هي خاصة بالحاكم العربي ؟ وهل فعلاً المجتمع العربي يقدس حاكمه الطاغية المتفرد بالحكم وله يد المساهمة في إطالة حكمه طيلة حياته العمرية ولذريته أيضاً ؟ وهل المجتمع العربي عبارة عن قطيع من الغنم فاقد الوعي بحكامه ؟ وهل فترة حكم الطوطم حالة طبيعية يجب أن يمّر منها ويعيشها المجتمع العربي لفترة أربعة عقود من الزمن لكي يصل إلى مرحلة الحكم الدستوري يحكمه حاكم منتخب من قبله لفترة محدودة من الزمن (أربعة سنوات على الأكثر) وهل طريقة وصول الحاكم العربي لسدة الحكم تجعله التمسك بكرسي الحكم طيلة حياته ؟ وهل المجتمع العربي لا يستحق أن يعيش عيشه حُرّه ومعّبرة عن طموحه ومصالحه الاجتماعية ؟ وهل فعلاً المجتمع العربي خنوعاً لا يقبل إلا بالحاكم الصارم والقاسي والمتجبر ؟ أو هل فعلاً لا يمكن حكم المجتمع العربي إلا بالصرامة والقساوة بسبب تنوع فئاته الاجتماعية ؟ وهل فعلاً لا يوجد حاكم مؤمن برفاهية مجتمعه بل فقط برفاهيته وحكمه الأزلي والاستعبادي ؟ أخيراً لماذا حكام العرب لا يشبهوا حكام البلدان المتقدمة ممن يعملوا على خدمة مجتمعاتهم وأرقاء حياتهم المعاشية ؟ وهل فعلاً العالم الغربي لا يريد للمجتمع العربي أن يتقدم في تطوره الحضاري – كما يدّعي الحكام العرب ؟

جميع هذه الأسئلة تراود أذهان المثقفين العرب والمتنورين منهم إلا أن الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية أوضحت وأثبتت أن المجتمع العربي لا يختلف عن المجتمعات الإنسانية الأخرى في ميله نحو الحرية والتعبير والتمثيل الشعبي حتى لو كان أكثر من نصفه جاهلاً وأمياً والمجتمع القبلي الذي يتسم به مجتمعنا

يرينا ويؤكد لنا هذا الميل الصريح مع رئيس القبيلة أو العشيرة بل أحياناً يفوق الميل الوضعي من حيث التكافل الاجتماعي والصراحة التعبيرية والتضامن القبلي ولا يميل نحو جبروت الرئيس القبلي أو تحيزه وعدم احترامه للأعراف القبلية لأنه منتخب حسب شعبيته ومرؤته بل أن أفراد القبلية يقدسون أعراف قبيلتهم أكثر من شخص رئيسها وهذا يعني إنهم ليسوا بقطيع الغنم يرعى بهم الرئيس كيفما يشاء . يعني أن له وعي بمصلحة القبيلة وشأنها بين القبائل علماً بأن عرف القبيلة أقوى من الدستور الوضعي وأكثر من إنسانية ومصلحة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية أما تجربة الطوطم العربي فهي فريدة وشاذة في تاريخ المجتمع العربي الحديث لأنه وصل إلى سدة الحكم عن طريق الاستحواذ السلطوي تسييد النسق العسكري على باقي أنساق البناء الاجتماعي وهذا وحده يجعل من الحاكم المستحوذ التشبث والتمسك بسدة الحكم بالقهر والإجبار طيلة حياة عمره بل وحتى لأبنائه لأنه يعرف بأنه حاكم غير شرعي وغير منتخب شعبياً وما عملة الحاكم العربي من انتخابات رئاسية كانت عبارة عن تمثيلية مزورة تصلح للاستهلاك الداخلي تصل نسبة تزويده إلى 99.9 ٪ وهذا لا يحصل مطلقاً في المجتمعات المتقدمة والمتحضرة والدليل على عدم مصداقية هذه الانتخابات هو أن الطوطم العربي ضرب شعبه وقصفه بالمدافع والدبابات والطيارات لكي يركعه على الخنوع لحكمه والبقاء تحت سيطرته عندما ثار ضده وهذا ما حصل مع معمر القذافي وبشار الأسد وعلي عبد الله صالح وحسني مبارك وزين العابدين بن علي . أي إذا كان 99.9٪ من الشعب العربي انتخب رئيسه لماذا أذن يثوروا ضده وعليه ؟ ولما يضرب ويقصف الطوطم رعاياه ومواطنيه الذين انتخبوا ؟!! وهذا يشير إلى أن طريقة وصول الحاكم العربي إلى السلطة هي التي تدفعه للاستمرار في حكمه طيلة مدة حياته العمرية بل وثوريتها لأبنائه بعد وفاته .

هذا من جانب ومن جانب آخر فأن الإنسان يولد حراً ويعيش حسب ضوابط مجتمعه العرفية الموروثة لكنه لم يعيش في مجتمع لا دستور فيه ولا قانون وضعي يسير بموجبه وإذا حصل ذلك مثلما حصل للمجتمع العربي بعد منتصف القرن العشرين فأنه

يكون مستعبداً لحكم الحاكم المستحوذ على حكمه . على أن لا ننسى انه لا يوجد مجتمع إنساني متألف من قومية واحدة أو طائفة واحد دينية واحدة بل عدة قوميات وطوائف وأديان تعيش تحت سقف المواطنه الحكيمة التي لا تفرق بينهم لأنهم جميعاً يعيشون في وطن واحد وهذا يتطلب من الحاكم أن لا يفرق بينهم ولا يفاضل أحد على أحد لكن عندما يأتي حاكم مستحوذ على النسق السياسي من خلال النسق العسكري فأن ذلك يجعله أن يفرّق بينهم ومفاضلاً الواحد على الآخر لخدمة مصلحته السلطوية وهذا فعلاً ما حصل في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والعراق . أنما مع استخدام القوة والبطش والعقاب والثواب استمر الطوطم في حكمه لعدة عقود بشكل غير شرعي وشعبي وتمثيلي وهذا ما أدى إلى زعم وإدعاء الطوطم العربي إلى القول بأن المجتمع العربي ما زال جاهلاً بمصيره وفقيراً بثقافته ومتخلفاً في طموحه ومحدوداً في مرئياته . في الواقع هذا التبرير المزعوم يصرح به الطوطم باستخدام تفرقته ومفاضلته وقسوته وجشعه وعدم احترامه للرأي العام والاستخفاف بعقلية شعبه . إلا أن واقع الحال نقيض ذلك لذلك يدلف الطوطم دائماً إلى تعتيم الحقائق على شعبه وتضليلهم بأحداث وهمية كاذبة من خلال أجهزته الإعلامية المدجنة التي لا تعرض سوى الرأي الواحد والصور الواحة والنغم الواحد معززاً ذلك بأجهزته الأمنية التي لا تحقق امن المجتمع ولا خدمته بل إذلاله واستغلاله وابتزازه . بحيث لا يرى العربي طموحاته إلا في أحلامه (أحلام اليقظة) ولا حتى في أفلامه التلفازية بل فقط في أشعاره السرية والممنوعة .

فلا غرابة من حدوث بعض الانتفاضات والتظاهرات بين الفينة والأخرى تطالب بحريتها وتمثيلها الشعبي إلا أنها تواجه بالقمع والحل الأمني الصارم . إن وجود التنوع العرقي والطائفي والثقافي هو الذي جعل الطوطم أن ينشر أجهزته الأمنية بين صفوفه لكي يستطيع السيطرة عليه ويمنع أية معارضة ضد حكمه . لكن لو كان عادلاً وحليماً في حكمه مع هذا التنوع فأنه لا يحتاج إلى أجهزته التجسسية والاستخباراتية والأمنية القمعية لأنه لا يوجد مجتمع خالي من التنوع الفئوي ولا تستخدم الأنظمة

العادلة والديمقراطية الأسلوب القمعي بل إن غياب النظام التمثيلي في المجتمع العربي يدفع الحاكم العربي إلى الاستبداد والقمع والقهر لا سيما وأنه لا يوجد قانون أو دستور يحدّ من سلطته السياسية والتنفيذية . فالمجتمع العربي لا يختلف عن باقي المجتمعات الأخرى في طلبه للحرية والتمثيل والعيش في ظل حكم دستوري . وغياب ذلك يجعل من حكمه شاذاً معيقاً للحركة التقدمية والتطورية ويجعل من الحاكم متذرعاً بالتقاليد البالية والتعاليم الدينية التي لا يأخذ بها هو لا يلتزم بها بل يستعملها كورقة ضاغطة على شعبه تساعده في تطبيع رعاياه حسبما يريد .

إن المجتمع العربي لا يتنافس مع المجتمعات الأخرى في تقدمه وتحضّره لأنها (الأخرى) فاقت سرعتها ونموها عليه (العربي) فلا تذهب إلى إعاقة حركة تقدم المجتمع العربي بل يرفع الطوطم هذا الشعار للاستخفاف والاستهزاء بشعبه. والقول بأن هناك مؤامرة صليبية ضد المسلمين وإن التيار الديني المتشدد يريد تغيير نظامه . حقيقة الأمر أنه لا توجد منافسة علمية أو ثقافية أو سياسية بين المجتمع العربي والغربي بل هي من صنيعة فكر الحاكم العربي الساذج والفج . بل إن العربي يريد أن يتنافس مع واقعه المّر والمزّري ويريد الخروج منه وإزالة النظام الذي أوصله إلى هذا الدرك المخزي الذي لا يعكس روح العصر المتطور .

وعلى الجملة : فأن المجتمع العربي لا يختلف عن باقي المجتمعات الإنسانية المتقدمة في طبيعتها البشرية فيما يخص الحرية والنمو والتعايش والاحتكاك مع العالم الأخر أنما الاختلاف الشاذ والمخجل في نظام الطوطم العربي الذي لا يمت بصلة لروح العصر المتطور والمتفاعل والمحتك مع الثقافات العالمية الحرة .

4 / جـ- آلياته في التسرمد

نأتي الآن لتوضيح سؤال مفاده كيف استطاع الطوطم العربي من الاستمرار بحكمه على الشعب العربي لفترة عدة عقود من الزمن ؟ وما هي آليات مناهجه في التسلط والتحكم والبقاء ؟ وكيف أمست هذه الآليات المنهجية عاجزة في مواصلة وظائفها في خدمة تسلط واستبداد الطوطم العربي ؟

للإجابة على هذه التساؤلات نقوم بتصنيف النهوج التي استخدمها الطوطم العربي [بن علي ومبارك والقذافي وصالح والأسد] في تدجين الملايين من المجتمع العربي طيلة عقود من الزمن وهي :

أ – النهج المؤسسي الذي استهدف

1- التمييط السلوكي والفكري للعربي عبر حزب الطوطم الأوحد
2- ما آله إلى القمع والعنف المتعدد المشارب عبر الأجهزة الأمنية لكل من لا يخضع لأوامره وتسلطه .
3- حماية رئاسته عبر مؤسسة الجيش وليس لحماية الوطن
4- الإفساد الاقتصادي والإداري عبر سدنته

ب – النهج الإجرائي – الميداني الذي تبنى آلية الممنوعات التي ضمت

أ – عدم السماح لأي تنظيمات وسطية ومجالس مدنية (مثل جمعية أو منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية الحريات السياسية والدفاع عن الأقليات)

ب – منع الإعلام الحر الذي لا يخدم مصالح وسياسة الطوطم .

ت – عدم السماح بالاحتكاك مع الثقافات الأجنبية الغربية من أجل التثاقف باستثناء مجتمعات تحكمها أنظمة شمولية مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً والدول الشيوعية في أوربا الشرقية وليس مع الثقافات الحرة

ث – إغلاق النوافذ والمنافذ في أوجه الشعب بالتواصل العلمي والثقافي الغربي .

ج - إعاقة اقتناء الأجهزة الالكترونية في الاتصالات والمعلومات بوضع قيود وموانع عديدة أمام عامة المواطنين .

ح - عدم السماح بتشكيل جمعيات ونقابات حرة لا تخضع للطوطم ولا لحزبه الحاكم .

ت – نهج المنشطات الذي انطوى على إلهاء الرعاع بترطيب مناشط حياتهم عبر إقامة المهرجانات الفنية والرياضية والثقافية التي تمجد الطوطم وتنسيب كل الأنشطة لخدمة أغراضه وشخصيته النرجسية . وبناء مشاريع إنشائية ومواصلاتية محدودة يعدها مكرمة منه لشعبه .

ث – نهج المسموحات التي ضمت الآليات التالية :

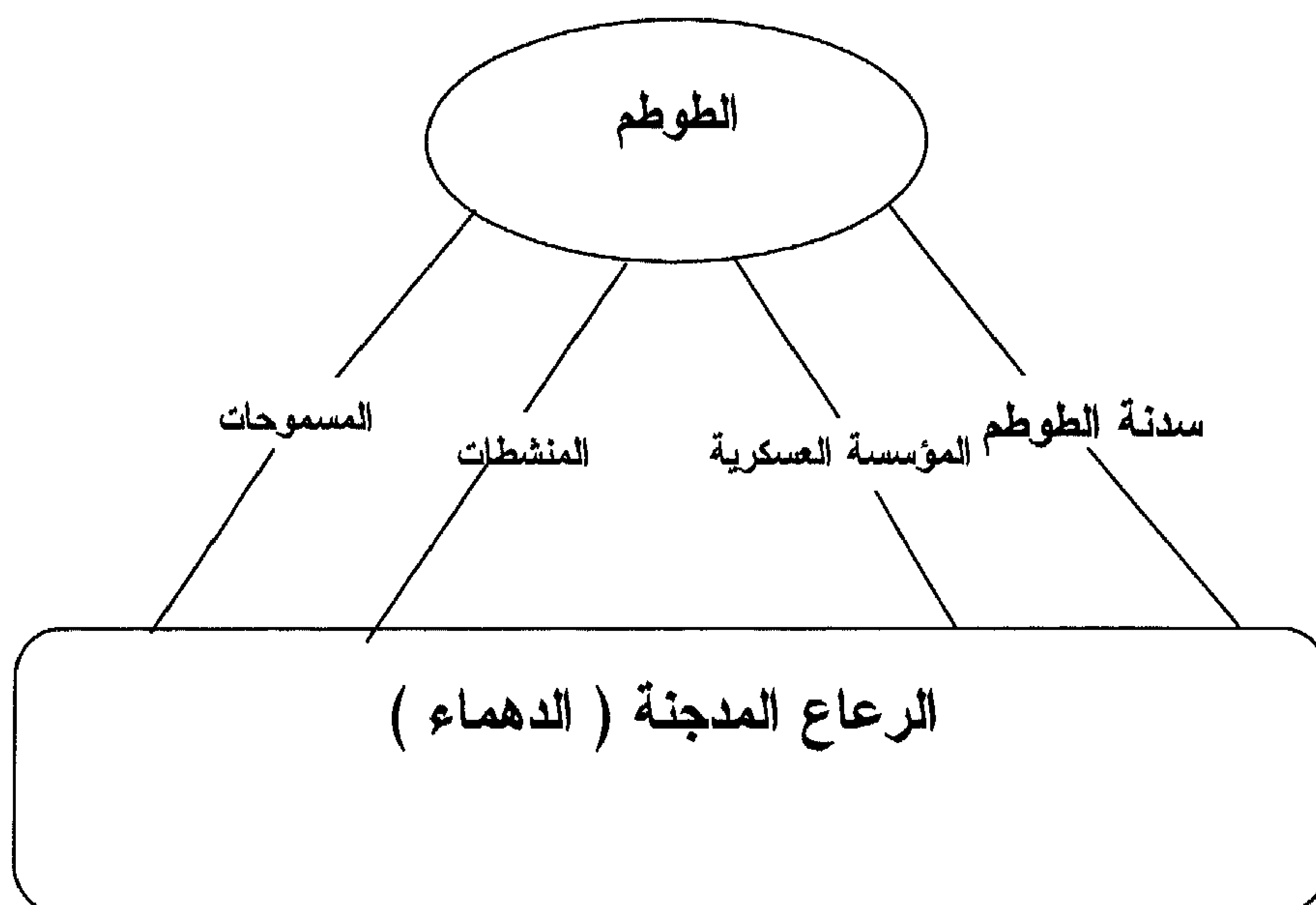
1- اكتساب ثقافة الشمولية
2- اكتساب ثقافة تراثية – تقليدية لأنها محافظة وميتة
3- رفض الرأي الأخر
4- منع النقد البنّاء والحر
5- توجيه أنظار المواطنين لقيادة الطوطم
6- تحجيم الطموحات الفردية التي لا تخدم الطوطم
7- ترديد أقوال وشعارات الطوطم في الحياة اليومية والعملية
8- التفقير الاقتصادي لغير الحزبيين
9- التشويه الأخلاقي
10- الإفساد الإداري والسياسي

من أبرز ألهاءات الطوطم العربي لشعبه هي أنه كان يُكرم فريق القدم ويلتقي بهم ويغدق عليهم الأموال ولا يقترب من رجال الفكر والمعرفة والفلسفة والاجتماع لأنهم من

مستوى فكري رفيع المستوى أعلى من مستواه ولأنه لا يفهم بأن رقي البلد من رقي أصحاب القلم وليس القدم ولا يعي أن عطائهم الفكري والعلمي يكون خالداً ومثمراً ولأنهم لا يمجدوا ويلمعوا صورته أمام الشعب بل يخدموا الإنسانية والثقافة الاجتماعية والعلمية وهذا لا يروق له لأنه (الطوطم) يحتاج إلى دعاية ظرفية تخدم نظامه لذا وجدناه يستبعد العلماء والمفكرين وأصحاب القلم لأنه لا يمتلك ناصية العلم والعقلية العلمية والإنسانية ولأنه مجبل على استخدام العنف والإرهاب والكذب والغدر والاستحواذ على السلطة والمال العام والخاص وغير مجبل على العيش بأجواء علمية وفكرية فكان مبارك وأبناءه علاء وجمال وسيف الإسلام القذافي يهتمون بفريق كرة القدم ويغدقوا عليه الأموال ويجتمعوا بأعضائه لأنه يجلب لهم الشعبية الظرفية ولا يهمهم تقدم البلد في المجال المعرفي والعلمي فضلاً عن كون نشاط كرة القدم تلهي الجماهير عن الاهتمام بالفكر والفلسفة والعلم . فكان الطوطم العربي يستقرب أبطال كرة القدم ويستبعد رجال العلم والمعرفة وهذا بدوره أعاق الحركة العلمية في تقدمها في البلدان العربية وطمس مفكريه وعلمائه وباحثيه وأبعدهم عن الأنشطة العلمية العالمية .

هذه هي النهوج وآلياتها التي استخدمها الطوطم العربي في تدجين الرعاع العرب قبل اندلاع ثورات الشباب العربي ضد نظامه الذي مارس الأساليب العنيفة والقمعية والنهبية أكثر ما قام به الاستعمار الأجنبي في البلدان العربية لذا أسميته بالاستعمار البلدي المنزوع من الانتماء الوطني فعَمل على نزع الولاء الوطني عند العديد من أتباعه وهذه جريمة وطنية في الوطن والمواطن لأنه (أي الطوطم) استهوته السلطة وانبهر بها فاستأثر بها وبنفوذها وبثروتها فانحرف عن وطنيته ونسى الوطن فجيّر مواطنة المواطنين بالولاء له .

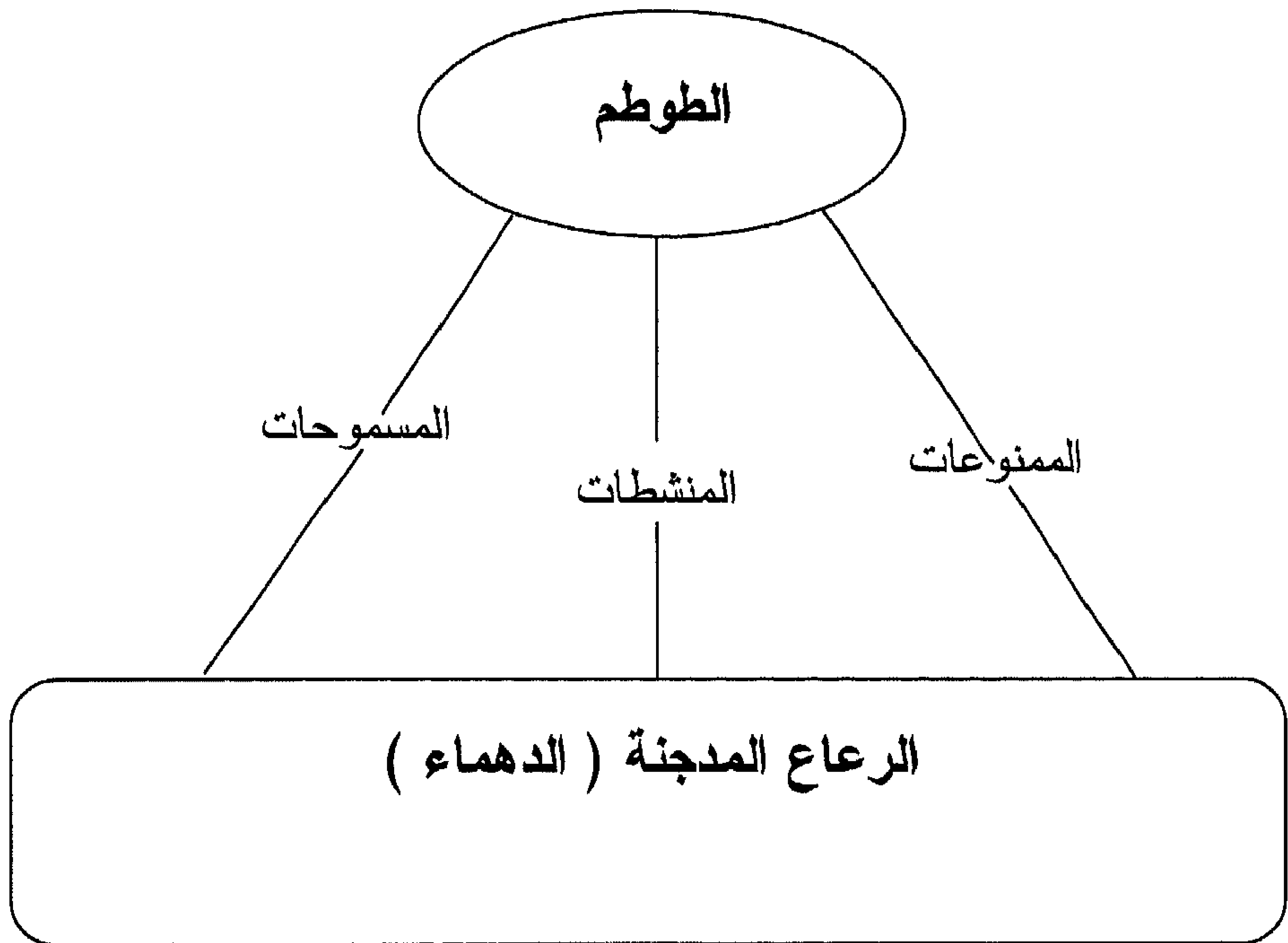
انظر شكل رقم - 3 - أ و ب يوضح نهوج الطوطم العربي في تدجينه للشعب العربي



ومن نافلة القول أن الطوطم العربي كان يستخدم آلية الاستقواء بالترويع المفتعل . هذا النوع من السلوك لا يمارسه سوى المجرمين المحترفين الذين يقوموا بتضليل رجال القانون وإشغالهم بالاضطرابات المصطنع والهالع الجماعي والمفزع الجماهيري وتطيير الإشاعات المتنوعة واستخدام الإعلام المضلل والمطبل له . كل ذلك يقوم به (المجرم) عندما يعرف أن رجال الشرطة تطارده وتلاحقه في كل مكان ومن شدة خوفه من إلقاء القبض عليه يقوم بتفجير محلات عامة وأسواق تجارية وأماكن عبادة أو محطات قطار يتجمع فيها الناس لأشغال الشرطة بهذه الأحداث وإبعادهم عنه .

يقوم الطوطم العربي بمثل هذه التفجيرات المفتعلة في الأماكن الشعبية والمناطق السكنية ودور العبادة ويتهم بها معارضيه أي مثل المجرم المحترف الذي تطارده الشرطة ويريد إبعادهم عنه . فالحاكم العربي فجر الكنائس في مصر والعراق والمساجد في

سوريا وليبيا والعراق واتهام معارضيه في هذه الأعمال لأشغال الشعب بهذا النوع من الهلع والذعر الجمعي واستنجادهم بالحكومة وإشغالهم بهذا العمل الإجرامي لكي لا يفكروا بملاحقة أخطاء رجال الحكم من رئيس وزراء ومسئولين وعملها أيضاً صدام حسين عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية عندما افتعل جريمة سفاح بغداد (أبو طبر) الذي كان يقتل الأبرياء بألة حادة تسمى في اللهجة العراقية (طبر) لإرهاب الناس وتخويفهم وعدم استقرارهم أمنياً لكي لا يفكروا بسياسة الحاكم .



شكل رقم - - ب يوضح نهج الطوطم في تدجين المجتمع العربي

أما استخدامات الطوطم العربي في حكمه فقد أعتمد الطوطم العربي على منظومة ثلاثية تتكون من المال والفساد والأمن في حكمه من خلال الإجراءات التالية :

1- تصفية كل معارضيه داخل وخارج الوطن .
2- إغداق الأموال على كافة من حوله .
3- فرض حكمه بالقوة والجبروت .
4- استحلال التماهي معه محل المواطنة . أي هو الوطن والوطن هو .

أما آلياته في الحكم فقد استخدم الثنائية المتناقضة وهي :

1- التعتيم والتهويل . أي عدم الإفصاح عن عنفه وإرهابه وتصفياته واستبداده وتضخيم وتوهيج ملامح حكمه وماكياجه المبهرج ووعوده السرابية وانجازاته الفردية ومظاهر إعلامية أحادية الصورة .
2- الاستبعاد والانتقاء : أي إهمال وإقصاء وعزل الفئات والطبقات التي لا يأتمن بها والتي يعتبرها مساندة ومعززة لحكمه أو مؤيدة لأسرته أو عشيرته أو طائفته . واختيار مخطط لأفراد وفئات مغمورة وذات انحدار طبقي متدني ومؤهلات ناقصة وذكاء محدود وشخصية خنوعة وأقلية مغمورة اجتماعياً يقربها منه لكي يجعلها ذخيرة بشرية لحكمه لا تعرف النقاش والنقد والتفكير بل تعرف الخنوع والانصياع والتذلل وتقديس المال لتعوض عن النقص الاجتماعي والمهني والعسكري الذي تحمله والملتصق بها .
3- التدجين والتكييف : إذ حاول الطوطم وسدنته ترويض وتدريب الجيل الذي عاش بداية حكمه ولمدة أربعة عقود ونيف من الزمن تحت وسائل عنفية وقهرية واستبدادية وحرمانية واستبعادية فشّلَ حيويته وكمم فمه وقولَب تفكيره وأخرس لسانه وأفقّر عيشه وحدد تحركه . أما أبناء هذا الجيل المدجن فحاول الطوطم أن يكيّفه لأسلوبه منذ البداية في المدرسة والنوادي الرياضية والمهرجانات الغنية ومع إطلاعه على ما يحدث في القرية الالكترونية الذكية من

حريات تعبيرية وانتعاش المواهب الشبابية وانطلاقهم في فضاءات حرة وطليقة مع تعرضهم على خفايا وممارسات سدنة الطوطم الفاسدة والقامعة أنفلت هذا الجيل (الشباب) من قبضة حكم الطوطم فرفض تدجينه وناهض تكيفه القسري وعارض ممارسات السدنة وأدانها فكسر جدار الصمت وحاجز الخوف المبني على صدره ورأسه فانتفض وثار ولم يتم تدجينه كما حصل لوالده .

ومع ترحيل الطوطم سقطت منظومته (سدنته) وكشفت ثورة الشباب بأن منظومة الفساد والأمن والمال لم تحمي الطوطم بل تخلت عنه وحجزت أمواله وتهشم معبده وهرب سدنته . وكشفت الثورة أيضاً بأن هناك منظومات شبابية ونخب نظيفة في الفكر والسلوك والموقف والوعي المستنير على الرغم من محاولات الطوطم وسدنته بطمس هؤلاء وإذابتهم في بوتقته إلا أنه لم يفلح .

لا مرية إذن من القول بأن ثورة الشباب لم تكن مستوردة من خارج الوطن العربي ولم تصدّر إلى بلدان غير عربية لأنها ليست انقلاباً عسكرياً ولا سطوة نُخب سياسية بعضها على بعض بل هي ابنة ظروف شعبها القاسية والظالمة والخائفة استمرت عقود من الزمن فاستولدت زلزالاً غيَر تضاريس المجتمع العربي فطمست مستنقعات وأهوار وترع آسنة وآبار جافة وأراضي بور وسقت أراضي صالحة للزراعة وروتها بشبابها اليافع واليانع ليعيش عليها الجنس البشري الحر بعد حرثها والعناية بها وليس كما كان آبائهم المدجنين .

أما نهاية الطوطم بهذه الصورة الجماهيرية فهي تحصيل حاصل لأنه اعتمد على الثنائية المتثالثة (التعتيم والتهويل والاستبعاد والتدجين والتكييف) وأهمل الشريحة الحيوية الكبيرة في حجمها السكاني والجريئة في مجابهتها والمتنورة في وعيها في عصر الانفتاح والتواصل الفوري وحماية حقوق الإنسان والكل يعلم أن الطوطم ليس الابن الشرعي لهذا العصر بل هو أبن الحكم الشمولي والعقلية العنفية والرؤية الأحادية

لا يعرف الإصلاح ولا الفلاح لشعبه بل أمتهن الفساد والاستبداد والقهر والقوة لا السلام والحوار فكانت نهايته في هذا العصر الرحيل المخزي .

4 / خـ منسوجه الاجتماعي

نقصد بذلك المواقع والأدوار الاجتماعية التي اختارها لكي تعزز نظام حكمه ونوع العلاقات والصلات والمواقف والمصالح بينهما يختلف عن النسيج الاجتماعي العام في مجتمعه . أنه نسيج شمولي منسوج بشكل محبك وأزرار قوية وصلبة استخدمه الطوطم لتغليف النسيج الاجتماعي الشعبي وحصره في مساحة جغرافية محددة الأبعاد تم اختيار خيوطه وأزراره من أوساط اجتماعية منتقاة في صفاتها وأخلاقها وعقليتها وانحدارها الطبقي ومستواها العقلي [من أوساط قبلية كما هو الحال في اليمن أبان حكم صالح أو من أوساط طائفية كما هو الحال في سوريا أبان حكم الأسد أو من أوساط إقليمية كما هو الحال في تونس أبان حكم بن علي أو من أوساط قروية كما هو الحال في مصر أبان حكم مبارك] لكي يكون نسيجاً منسجماً في ألوانه وخيوطه. بمعنى يتم اختيار العناصر الأمنية وقادتها من أوساط قروية ومتوسطي التعليم ومن ذوي الروابط القرابية القريبة من الطوطم . أي محدودي الذكاء والفطنة والانفتاح على الآخر. وبعد تأهيلهم وإطاعتهم له يتم إغرائهم بمناصب قيادية في المؤسسات العسكرية والأمنية وبدورهم يختاروا أفراداً من نفس خلفيتهم وصفاتهم الاجتماعية والشخصية والثقافية التي أتوا وانحدروا منها ليتم تنصيبهم في مناصب قيادية لمؤسسات رئاسية واقتصادية وجامعية بنفس الإبر التي نسجا بها النسيج الشمولي ليكون غلافاً واقياً للطوطم ولحكمه .

إذن نعني بالنسيج الطوطمي الشرائح الاجتماعية المجندة والمتطوعة لأن تكون جزءً من هذا النسيج السلطوي الخانق للشرائح الاجتماعية الشعبية الكبرى والمثقفة المتفتحة وأصحاب العقول الحرة لذلك قلنا عليه نسيج محبك ومنسوج بفن وذكاء

وتخطيط مرسوم وبسبب ذلك عاش هذا النسيج لأكثر من ثلاثة وأربعة عقود من الزمن خنق الملايين من العرب وكان هذا النسيج أكبر وأقوى العوائق لنمو تقدم المجتمع العربي لأنه أعاق حركته الطبيعية ونموه العضوي وتقدمه الحركي وهذه حالة شاذة وغريبة لأن الحاكم الوطني حرم شعبه من الانفتاح على العالم المتمدن وقنن تعليمه العلمي ووسّع الفجوة الطبقية بين أبناء النسيج وغيرهم من المستبعدين اجتماعياً وسياسياً وثقافياً .

إن حالة حكم الطوطم في إعاقة التغيير الاجتماعي حالة جديدة في علم الاجتماع لأن المعروف فيه إن الاستعمار الخارجي والجهل والمرض والبطالة والفقر والكوارث الطبيعية يعدها من معوقات التغيير الاجتماعي . إلا أنه بعد منتصف القرن العشرين ظهرت هذه الحالة باسم الوطن والوطنية والثقافة والدين يتم عزل المجتمع عن الحركة التغيرية وإعاقة تقدمه من قبل الحاكم نفسه ومن خلال نسيجه السلطوي الذي نسجه بذكاء محدود وتخطيط يخدم سلطانه وليس المجتمع الذي يحكمه . وهذا يدل على نزعة الطوطم العربي للتسلط والتحكم في الناس لأقوى من نوعته الوطنية والقومية والدينية ، لأنها تغذي غريزته الحيوانية في التسلط والهيمنة على حساب انتمائه الوطني أو القومي أو الديني ، فالنزعة عنده إذن أقوى من الانتماء للوطن لأن الأولى غريزية والثانية مكتسبة .

الملفت للانتباه عن هذه الحالة المعيقة للتغيير الاجتماعي المتناغم مع التغييرات العلمية والتقنية والحضرية والصناعية والمعلوماتية أنها تبلور مشكلة اجتماعية جديدة تعبّر عن عدة فجوات gaps تبعد المجتمع العربي عن العالم المتمدن منها :

1- فجوة بين التعقلن والتفكير الغيبي ، أي استخدام التأويل الغيبي في تفسير الأحداث أكثر من استخدام التفكير العقلاني .

2- فجوة بين المنطق الواقعي والمنطق التبريري ، أي الإغراق في تبرير الأخطاء والتسلط والهروب من الواقع والابتعاد عن تشخيص أسباب الأخطاء والتسلط ومواجهة الواقع .

3- فجوة بين التقدم التقني والالتزام التقليدي ، أي تقدم الجهل المعرفي التقني وتقدم المعرفة التراثية .

4- فجوة بين الحاكم والمحكوم ، أي ابتعاد الحاكم عن إدارة شؤون رعيته وإهمال متطلبات الحياة العصرية والإنسانية .

5- فجوة بين التعليم الحر والتعليم المقنن ، أي تسيّد التعليم التقني على الإبداعي .

6- فجوة بين حركات الموضة وأذواق الناس ، إذ يتم استبعاد ومسايرة حركة الأزياء المعاصرة لصالح الاستبقاء على الأزياء القديمة .

7- فجوة بين التعبير الحر والتعبير المحدد . أي إجبار الأفراد على التعبير الذي يصب في خدمة الطوطم وعدم الخروج عنه .

8- فجوة بين السلوك الفردي والسلوك الجمعي ، بمعنى تنميط سلوك الأفراد بالتصرف حسب توجيهات الطوطم والزمر المختارة (سدنته) وعدم السماح بالتصرف الفردي المستقل .

9- فجوة بين الأغنياء (وأغلبهم من زمره المختارة) والفقراء في عامة الناس .

10- فجوة بين المواطنة والوطن ، إذ تمسي المواطنة التماهي مع حكم الطوطم ويضحى الوطن ملكاً خاصاً بالطوطم .

إذن يفرز النسيج الطوطمي الشمولي مفارقات لا تخدم النسيج الاجتماعي الطبيعي ولا يغذي أو ينضج الجسد الاجتماعي لأنه اصطناعي يُصنع لخدمة هذه المفارقات التي تكون على شكل فجوات اجتماعية Social gaps تعرقل مسيرة تقدم المجتمع في سياق الثقافة العالمية لأنه لا يمثل أغلبية المجتمع ولا يعبّر عن تكوينه الثقافي والسكاني بل الفئوي . إن وجود هذه الفجوات تفرّخ نفوراً مكبوتاً في نفوس الأفراد يتنامى مع توسع تناميها تتراكم عبر الوقت وتتكدس مع تكرارها لتصل إلى درجة

الاختناق فتنفجر مع أول قدحه تقدحها الأحداث التي تمسّ مصالح وكرامة المواطن من أجل ممارسة دور هؤلاء الأفراد المختنقين تعبيرياً والمستبعدين عن مواقعهم الهرمية داخل التكوين السكاني .

4 / د – بناءه الاجتماعي

أبان حكم الطوطم العربي لمجتمعه بات النسق السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي مستلباً من قبله ومن قبل أسرته وزمره المختارة (سدنته) التي تتألف من مجموعة أفراد غير منظمين بتنظيم معين وليسوا من الصفوة المختارة elite كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة أو الصناعية أو الحضرية أو المعلوماتية . تتضمن هذه الزمر من الموالين له . والموالاة عنده تعني عدم الاتصاف بالفكر الحر وتقبل الرأي الأخر وبالمساواة بين الحقوق والواجبات ومتصف بالتخصص المهني والالتزام بالمواطنة الحقيقية فضلاً عن تمأسسها تمأسساً علمياً أو وطنياً أو أخلاقياً وغير مؤهلة لخدمة المصلحة العامة للمجتمع بل مصلحة الطوطم التي لا تتبلور إلا من خلال انتمائهم إلى طائفة دينية خاصة ينتمي إليها الطوطم أو قبيلة ينحدر منها الطوطم أو إقليم جغرافي خاص (قرية أو مدينة) ولد فيها ونشأ في طفولته وشبابه فيها لكي يطمأن الطوطم إلى ولائهم له وهذا شرط أساسي في الانتقاء . أما الشرط الثاني فأنه أن يكون غير مؤهلاً تأهيلاً كاملاً في عمله لكي يتم إعادة تأهيله حسب متطلبات واحتياجات الطوطم ذاته ولكي لا يعترض على أوامر الطوطم المصلحية وأن لا يندفع نحو تلبية حاجات عامة الناس أو مستلزمات تطوير المؤسسة التي يعمل بها . أما الشرط الثالث فأنه ينطوي على أن يكون نمط شخصيته مذعناً ومؤيداً لكل طلبات الطوطم حتى لو خالفت المبادئ الوطنية أو الأخلاقية . بينما يكون الشرط الرابع غير واعياً سياسياً وهذا لا يتم إلا من خلال انتمائه إلى حزب الطوطم الحاكم . في حين يكون الشرط الخامس عدم قبول الرأي الأخر في إدارته وعمله المؤسسي ويكون الشرط السادس

قبوله لأي عمل يناط إليه حتى لو كان غير ملماً به أو عارفاً طبيعته وهذا شرط مهم عند الطوطم عندما ينتقي أعضاء زمره لكي لا يناقشه ويحاوره في طلباته أو أوامره .

أما نوع الزمر المختارة فتكون على شكل أنواع متنوعة وهي زمرة الحرس الجمهوري وزمرة الأمن الوطني وزمرة مباحث أمن الدولة وزمر رجال الأعمال والتجارة الداخلية والخارجية وزمرة الإعلاميين بكل أصناف الإعلام (المرئية والمكتوبة والمسموعة) وزمرة المحافظين (الأقاليم والمحافظات) وزمرة الجيش . جميع هذه الزمر لا يتطلب منها التفكير الحر والمبادئ الأخلاقية الوطنية لأن الوطن مرّمز برمز الطوطم والشعب عبارة عن رعاع غوغائي ليسوقه الطوطم وثروة البلد مُلك للطوطم الذي يستخدم هذه الزمر للاستخفاف بالرعاع والضحك على ذقونهم وتقديم تبريرات ساذجة وممجوجة يكررها في كل أزمة يمر منها النظام مثل مؤامرة خارجية تحاك ضد البلد من الخارج هدفها عرقلة مسيرة التنمية والنيل من الإنجازات التي أنجزها الطوطم لبلده . وفي هذا السياق يتطلب من هذه الزمر الخنوع والانصياع لتعليماته وأوامره ومصالحه وحكمه وتلميع صورته وتجميلها أمام الآخرين الذين يعملون تحت أمرتها (أمرة الزمر) وتبرير مساوئ حكمه وتكذيب الواعين بمصلحة البلد واتهامهم بالخيانة والوطنية ومحاربة الوطنية ومحاربة نظام الحكم . أي يمثلون الطوطم وليس المحرومين والمظلومين والعاطلين عن العمل والفقراء من الشعب . بتعبير آخر يجب أن يكون أعضاء هذه الزمر من المفسدين في أجهزة الدولة وليس من المصلحين أو من المتنورين أو من المثقفين أو النقاد أو الأحرار . هذه هي صفات الزمر المختارة ممن يسمون بالبطانة أو المرتزقة أو حماة الرئيس أو الجلاوزة .

أما باقي أنساق البناء الاجتماعي مثل النسق الاجتماعي الذي يضم التنظيمات العرفية والرسمية مثل الأسرة وجماعة الأقران والملتقيات الشعبية والمجالس البلدية والعشائرية والقبلية فإنها ملزمة بالرضوخ لهيبة الطوطم واحترامه وتقديسه لأنه أبو المجتمع وولي أمرهم ومنقذهم من الفقر والحرمان والجهل كما تطلقه عليه وسائل إعلامه المتنوعة . والحالة مشابهة مع النسق الديني والتربوي والثقافي . استمرت هذه

الحالة المستلبة لعقود من الزمن تم خلالها تنشئة أجيال على سياسته المناهضة لإرادة المجتمع والقامعة لطموحات الجماهير والحارمة لحقوق المهضومين . فبات هذا البناء الاجتماعي متسماً بالتصلب ، أي المستقوي بالسلطة القامعة والقاهرة والسالبة للحريات والحقوق الوطنية والمدنية غير مستوحي وجوده من المصلحة العامة للشعب ولا معبراً عن أهداف نسقية وطنية بل فئوية تخدم نرجسية الطوطم العربي فقط .

بهذا النهج ألا وطني والا إنساني استطاع الطوطم العربي أن يروض الأجيال العربية المحبوسة في قفص الوطن المغلق . لكن الثغرة الكبيرة في حكم الطوطم والتي لم يعيرها أهمية بل كان يسخر منها وينكر وجودها ويزدري من شانها هي الشريحة الشبابية التي عطّل دورها في الحياة الاجتماعية ومنعها من المشاركة في عملية البناء والتنمية فكانت غير قادرة على مواجهة فساد وظلم سدنته الأمر الذي أجبرها على الهجرة لبلدان غير عربية تخاطر في حياتها ومستقبلها من أجل العيش بدون ذل ومهانة واغتصاب واستلاب سلطوي – حكومي . بيد أن عملها هذا لم يبعدها عن مجتمعها الأصلي ومعاناته من ظلم حاكمه الوطني فشكلت جاليات حرة تفضح مظالم وبشاعة حكمه بذات الوقت كانت على اتصال دائم ومستمر مع شباب الداخل تحرضه على الخروج من سلطة وجبروت الطوطم وتبيان الفروق الكبيرة بين مجتمعهم الأصلي والمجتمع المهاجر إليه . ومع تنامي وعي الشباب العربي داخل قفص الطوطم الوطني ثار ضده بشكل مسالم دون استخدام السلاح لأنه لا يمتلكه في مواجهة الطوطم وأسلحته الأمنية والنارية (الخفيفة والثقيلة) لكنه لم يستسلم بل استمر في تظاهره واعتصامه والتعبير عن إرادته في طلب الحرية وتغيير النظام وأخذ حقه المدني في التمثيل والتعبير .

ولما كانت المعاناة المعاشية واحده بالنسبة لجميع شرائح المجتمع باستثناء أفراد سدنته ، أنظم النسق العسكري للشباب العربي (في تونس ومصر) فعملوا على تغيير النظام من خلال ثورة سلمية ليست عسكرية . بينما بقى الجيش في كلٍ من سوريا وليبيا واليمن غير قادر على مناهضة الطوطم والثورة ضده ، فحصل تغيير كبير في البناء الاجتماعي التونسي والمصري إذ أصبح الشباب العربي لاغياً قادة النسق السياسي

والأمني والعسكري والاقتصادي فلم يمسي النظام شمولياً في حكمه بل أضحى وطنياً في تمثيله لشرائح المجتمع وليس لأسرة الحاكم (لعدم وجوده) عندئذٍ أزيلت الزمر المختارة وحل محلها الصفوة المختارة elite فأصبح البناء الاجتماعي في هذين البلدين من النوع المرن (غير المتصلب) لأنه أزال الطوطم والزمر المختارة وأحل محلها عناصر وطنية كانت مستبعدة من قبل النظام البائد يهمها خدمة المصلحة العامة والمشاركة الوطنية في التمثيل ألنسقي .

بيد أن هذا الاستبدال البنائي (من المتصلب إلى المرن) الذي تم بثورة شعبية سليمة لم يمر بهدوء وسلام لأن سدنة الطوطم لم تتخلى عن سلطتها ونفوذها برغبتها بل أُجبرت على التخلي وهذا يعني تجريدها من كل وجودها السلطوي والاقتصادي والنفوذي ويعني أيضاً – بالقوة – واقعية البناء الجديد الذي أدان جميع ممارساتهم السلطوية والنسقية الأمر الذي جعلهم معارضين لكافة أنساق البناء الاجتماعي الجديد فبذلوا الغالي والنفيس أمام طريق نجاح هذه الثورة لإعاقة مسيرتها وتشويه مناهجها وأهدافها لا سيما وأن معظم رجال الثورة حديثي العهد بالحكم لا يملكوا الخبرة والتجربة في سياسة أنساقهم . أي يثيروا الاضطرابات ويطيروا الإشاعات الكذبة والمفبركة ويفجروا الخلافات الفئوية والعرقية والدينية ويغذوا الفتنة الشعبية لأنهم متمرسين في هذا الضرب من المواقف ولأنهم لم يكونوا رجال إصلاح وتنمية بل رجال أفساد وهدم وتخريب وقمع . وهذا يعني استمرار لعملهم الذي كانوا يمارسوه أبان حكم الطوطم إنما من لون آخر . كل ذلك عرقل تمأسس المؤسسات النسقية الوطنية وإبعادها عن التوطين الإصلاحي البناء والمتنامي لأنهم عناصر لا تعرف الوطنية الشعبية إنما فقط الوطنية الطوطمية النرجسية لأنها جبلت على المداهنة والتزلف لحاكم اختارهم من أوساط متدنية (مهنياً واجتماعياً وأخلاقياً) ومنحهم مواقع هرمية عالية لا يستحقوها فجعلوا من الطوطم وطنهم وقدسيتهم لا يعترفوا بأحقية المجتمع لأنهم لا يعرفوها ولا يدركوها فكونت لديهم خبرة نسقية مشوهة للبناء المرن المفتوح والحر .

وهنا نستطيع أن نستخدم هذه الحالة العربية في التغيير الثوري لنقول بأن متغيرات العمر والجنس (ذكر وأنثى) والحالة الاجتماعية (أعزب ، متزوج ، مطلق ، أرمل) والدين والموقع الجغرافي (مدينة ، بادية ، قرية) ليس لها تأثير في تقبل التغيير الثوري أو عدم تقبله كما يراها علماء الاجتماع الغربيين بل متغير المضطهدين والمستبعدين والمقموعين من قبل النظام البائد هو المتغير الجوهري في تقبل التغيير الثوري وإن المرتزقة وسدنة الطوطم العربي يمثلوا متغير معارضة ومحاربة التغيير الثوري وعدم تبني إصلاحه .

بينما بقيت الحالة متأرجحة في كل من سوريا وليبيا واليمن . أي وجود الطوطم مع بعضاً من سدنته المدججة بالسلاح لإسناد حكمه أمام جماهير الشباب العربي الثائر ضده بشكل يومي لا يريد الرحيل لأن تاريخه الحكمي كان مليئاً بالقتل والغدر والعنف والفساد والسرقة ومصادرة الحريات وإن رحيله سوف يضعه تحت حكم المحاكم وزوال سلطانه وثرواته التي نهبها من المال العام والخاص فأصبح النسق السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي ضعيفاً في أداء مهامه ومهدد من قبل الشباب فصغرت دائرة وحلقة أعوان الطوطم بالمرتزقة وأفراد أسرته والذين مصيرهم مثل مصيره بعد الرحيل ألا وهو المحاكمة والمحاسبة وتطبيق القانون ضده فأمسى البناء الاجتماعي مهيئاً للانهيار والتفكك في أية لحظة .

هذا نوع من الصراع نسميه بالصراع البنائي . أي أنساقه لم تمسي متكافلة أو متجانسة أو متفاعلة كما هو الحال في المجتمعات النامية والمتقدمة بل معارضة النسق الاجتماعي والديني والقبلي والإقليمي ضد النسق السياسي والأمني والعسكري المتسلح بالأسلحة الفتاكة أمام مناهضين مسالمين لا يملكون السلاح العسكري الثقيل .

إذ أن من المعروف في علم الاجتماع إن البناء الاجتماعي لا تتصارع أنساقه المكونة له إلا أن الذي حصل في المجتمع العربي هو صراع بنائي داخلي من أجل إزالة العناصر الحكمة المستحوذة على معظم الأنساق وتمتلك السلاح والثروة والقوة تمت

مواجهتها من قبل الرعاع الأعزل الذي لا يملك سوى صوته وكتلته البشرية وغالباً ما ينتهي هذا الصراع بانتصار المطالب الشعبية والإنسانية الحرة وليس انتصار من يملك المال والسلاح وهذا ما سوف يقع في نهاية المطاف في سوريا وليبيا واليمن .

4 / ذ – الطوطم الشمولي وتغييره الفئوي المقوض

نبدأ حديثنا في هذا الباب بالسؤال الذي يقول هل استطاع الطوطم الشمولي العربي أن ينقل المجتمع العربي من مرحلته المستكنة إلى مرحلة متقدمة؟ أو يدفع بعجلة تغييره نحو الأفضل ؟ وأن يقضي على الفقر والبطالة والأمية والفساد ؟ للإجابة على هذه الأسئلة نقول بأن عقلية صناع التغيير غير عقلية المتحكمين والمتسلطين في الحكم لأن الذي يبحث عن التغيير عليه أن يكون متفتحاً على الآخر ويتفاعل معه ويكتسب منه وأن يصحح أخطائه أو سلبياته وأن يعبئ مجتمعه ويهيئه لقبول التغيير . ولا جرم من القول أيضاً أن أعمار الداعين إلى التغيير ليست هي نفسها أعمار المولعين بالسلطة والتحكم إذ أن الأعمار الشابة تكون تواقة لتبني التجارب والخبرات والأعمال الجادة والجديدة التي لا تعرفها وتكون سريعة في تخليها عن تجاربها وخبراتها وأعمالها العتيقة على عكس المولعين بالسلطة الذين يكونوا ممن تجاوزوا سن الشباب ويريدوا أن يحافظوا على أركان حكمهم مع التحفظ بالاقتباس والاكتساب لكل ما هو جديد عليهم لأنهم يعتقدوا أن التغيير يجب أن يكون بطيئاً وتدريجياً ولأنهم تعايشوا مع الخط القديم وألفوه وأن نزعتهم لا تحبذ التجديد والتطوير .

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن مرئيات الشباب غير مرئيات المتقدمين بالسن حيث تكون مرئيات الأول متفتحة وميالة لتزاوج مرئياتها بمرئيات جديدة ، بينما لا تكون الثانية متفتحة على المرئيات الأخرى المتجددة والمتنورة والمتفاعلة مع إيقاعات الحياة العصرية بسبب تعودها وتألفها للمرئيات القديمة والتقليدية والمحافظة

وذلك راجع إلى ضعف قدرتها على تبني مرئيات عصرية التي تتطلب التخلي عن المرئيات العتيقة التي باتت جزء من حياتها الذهنية والسلوكية والعلائقية . ليس هذا فحسب بل أن العمر اليافع لدعاة التغيير وتفتح عقليته وتوسع مرئياته تجعله ميال لإثبات ذاته وهويته ودوره المتنامي على عكس صاحب العمر المسن إذ يكون متوجساً من التغيير وخائفاً من تبعياته بسبب محدودية وضيق مرئياته وتعلقه بالماضي واستكانته المريحة وتفاعله مع ذاته أكثر من تفاعله مع العالم الخارجي .

بعد هذه المقارنة بين ثنائية اجتماعية متناقضة في العمر والعقلية والمرئية وهوية شريحتين مختلفتين في نفوذها الاجتماعي المعزز من قبل النسق الأبوي Paternal system الذي يقدس ويبجل السلطة الأبوية في الأسرة العربية ويقدر ويحترم المتقدم بالسن ويأخذ كلامه على أنه حكم مليء بالتجارب المختبرة يرجع إليه صغار السن والشباب . هذا النسق تم استغلاله بالكامل من قبل رب الأسرة والحاكم والمسئول التنظيمي والمعلم والمدرس والأستاذ في وضيفته التنظيمية على الرغم من سعة حجم الشريحة الشبابية في المجتمع العربي وتفوقها عدداً على الشريحة المتقدمة بالسن إلا أن الشريحة الشبابية لا تملك نفوذاً في مجتمعها ولا مكانة متميزة في أسرتها ولا يؤخذ بقرارها لأن دورها في الإنتاج الاقتصادي غير موجود ولا في المؤسسات التي لها نفوذاً في الأنساق البنائية العربية لأنها تعيش معتمدة (غير مستقلة) على دخول أولياء أمورها (الأب أو الأخ الكبير) ليس لها دور في الأنشطة الإنتاجية أي أنها مستهلكه غير منتجة لذلك عندما حصلت الانقلابات العسكرية في المجتمع العربي استحوذ عليها أصحاب الأعمار غير الشبابية وكانوا من العسكر . أي تغلب عليهم الاتجاه المحافظ والتقليدي وليس من الشباب الذين لا يملكون أي موقع مؤسسي عالٍ وعندما استحل المحافظ والتقليدي على مقاليد الحكم أرادها له وحده فعزز موقفه من خلال حزب حاكم يخضع له أنما له أهدافاً صورية وخيالية وعقيدة شكلية . أي جنح إلى حكم المجتمع من خلال مناهج وآليات محافظة وتقليدية تؤمن وتأخذ بالنظام الأبوي لا يناقش من قبل أعضاء الأسرة لأنه يمثل رأس الأسرة لذا لا يفكر بتغيير حياة المجتمع بشكل سريع

وكبير لأنها تضر بسلطته الموروثة من الأجيال القديمة بل تغييراً جزئياً فاختار النظام الشمولي في حكمه الذي لا يذهب إلى الانفتاح والحوار والعدالة واحترام حقوق الإنسان لكن هذا التغيير أخذ مجالاً ومداراً ضيقاً جداً ومقتصراً فقط على الحاكم وأسرته وسدنته (حزبه وحكومته وجلاوزته) وأهمل باقي شرائح المجتمع وضرب المواطنين والوطنية عرض الحائط متمسكاً بكرسي الحكم ليكون حاكماً سرمدياً وخالداً وموروثاً سلطته لأبنائه (وهذا ما حصل لحافظ الأسد في سوريا عندما أورث رئاسة سوريا لأبنه بشار وحاول كل من مبارك وصالح والقذافي إلا أن ثورة الشباب باغتتهم ومنعتهم من الأقدام على ذلك فتراجعوا (الطواطم العربية) عن توريث حكمهم لأبنائهم . وإزاء هذه الأحداث الشاذة والمغايرة لسنة الحياة ومتطلبات التغيير الشامل والسريع الذي حصل في القرن الحادي والعشرين حصل تخلفاً في العديد من جوانب وأقسام المجتمع العربي فبات يعاني من ظلم الطوطم العربي وتعسفه وأنانيته وفساده وعنف سدنته ونهبها لثروات البلاد دون محاسبة ومحاكمة ومساءلة من تنظيمات شعبية ممثلة ونزيهة بل بلور الطوطم العربي مجالس برلمانية وشعبية غير ممثلة أي مزورة وزائفة لتؤيد ما يّقره ويّقوله الحاكم بأمره .

بهذه الممارسات الطوطمية لم يستطيع الطوطم أن ينقل المجتمع إلى مرحلة متقدمة ولم يدفع بعجلة التغيير نحو الأفضل بل حقق تغييراً مقتصراً على الأفراد فئوياً معتمداً على أفراد أسرته وأقاربه وسدنته من الانتهازيين وأعضاء حزبه الوصوليين الذين كانوا اشد مقاومة للتغيير الشامل لأنه يضر بهم ويحجم نفوذهم وثروتهم فالتقت مصالحهم الفئوية مع مصالح الطوطم وضربت المصالح الوطنية والشعبية عرض الحائط وكل من يطالب بها يصموه بالخيانة والعمالة الأجنبية والتآمر على القائد والوطن فيبتروه من الحياة الاجتماعية ويزيلوا آثاره الوطنية أو يزجوه في سجونهم لأجل غير مسمى لذلك اكتظت سجون الطوطم العربي بالواعين سياسياً والمدركين لمواطنتهم والمختلفين معهم في الرأي والرؤية .

نتوقف عند هذا الحد في هذا الباب لتوضح الآثار التقويضية التي اقترفها الطوطم العربي في حق شعبه عندما أنتهج النهج الأبوي والشمولي في حكمه منشغلاً في تثبيت وتوريث حكمه ومهملاً التغيير الشامل فبات حكمه معادياً للتغير ومعيقاً له بكل وسائله الأمنية إلى أن انفتحت أمام الشباب العربي المضطهد أبواباً عالمياً وحقوقية وإنسانية في دعم مطاليبه الإنسانية العصرية المشروعة ضد حكم طال حكمه عليه أربعة عقود من الزمن حرمه من نسيم الحرية وأعجزه عن ممارسة دوره في المجتمع .

نعرج الآن إلى مدار الآثار كتقويضية لحكم الطوطم العربي الشمولي في المجتمع العربي نبدؤها باستحلاله المعايير الاجتماعية القويمة بمعايير ظرفية تخدم رموزه وركائز نظامه لا تخدم الأنساق البنائية هدفه من جراء ذلك تهشيم معظم الأنماط الأسرية والتربوية والدينية والعسكرية والقضائية وإفراغها من معظم أطرها وكوادرها المتخصصة من أجل بناء أنماط خاصة تخدم مصالحه وأهدافه وتركيع جميع أفراد المجتمع لسلطانه من أجل تعويدهم على الانصياع له والخنوع لأوامره المتسلطة وهذه أحد أساليب إذلال الطوطم الشمولي العربي للمجتمع العربي .

بعبارة أدق : يستخدم الطوطم معايير آنية يطرحها حسب الحاجة لخدمة أغراضه المستجدة والمتقلبة وبالوقت ذاته يحجم المعايير الاجتماعية العريقة [أو يستخدمها عندما تخدم أهدافه ومصالحه فقط] وبعمله هذا يكون قد أقفل الطرق المؤدية إلى تحقيق قيم المجتمع لأن المعايير ما هي سوى سبل تحقيق القيم وهذا يعني أن سلوك الأشخاص اليومي لا يتناسق مع مقتضيات المجتمع بل حسب مقتضيات الطوطم . من جملة المعايير التي يطرحها الطوطم هي معايير التفاضل الاجتماعي التي تشير إلى السلوك الاجتماعي الظاهري المتحكم في تفاعلات الفئات الاجتماعية التي تعيش في المجتمع الذي يحكمه النظام يعكس موقفاً مقولباً مبنياً على شعور مسبق يحد من رأي الفئة المتفاعلة وحكمها المسبق على الآخر الذي غالباً ما يتخذ الاتجاه المضاد أو التفاضلي خالياً من صفة الحياد الأخلاقي أو التقييم الموضوعي مثال على ذلك تفضيل العلويين على الفئات الاجتماعية السورية لأنهم من طائفة الطوطم وتفضيل المنوفيين على

الآخرين من المصريين لأنهم من مدينة الطوطم المصري وتفضيل سكان حمام سوسة على الآخرين من التونسيين لأن بن علي من تلك المنطقة ليس هذا فحسب بل طرح الطوطم الشمولي العربي معايير تعبّر عن التعصب الاجتماعي التي تنطوي على الدافع النفسي لفئة اجتماعية معينة متصفاً بالاعتزاز الذاتي والمبالغة فيه والتفاخر والتباهي مما يّولد عندها موقفاً متعالياً على باقي الفئات الاجتماعية الأخرى . أنه احد المواقف الباطنية الذي يبلور سلسلة تعصبات مختلفة .

وعلى هدى ما تقدم فانه يّولد معايير تحترم الثراء السريع بطرق غير مشروعة لكي تتحول فيما بعد إلى قيماً مادية تريك القيم الأخلاقية وتبدّل مكاييل تقييم الناس وتقويمهم ناهيك عن تحبيذه وتعزيزه للسلوك العنفي والغدر والتنكر للمعايير الأخلاقية القويمة . فضلاً عن ذلك فأنه يعّطل القوانين المرعية لأنها تعيق طموحات الطوطم ورغائبه والحالة ذاتها مع التعاليم الدينية لأنها تخدم المصالح الإنسانية والروحية وتنظم حياة الناس اليومية هدفه من كل ذلك تقويض كل ما هو قائم لمكونات النظام الاجتماعي وإحلال معايير جديدة محلها فيما بعد إلى قيم تبنى عليها قوانين جديدة تخدمه في حكمه بيد أن ثورة الشباب أوقفت تطبيق هذه المعايير الشمولية والظرفية التي تخدم الطوطم والرجوع إلى المعايير التي تخدم الصالح العام وتقدم المجتمع ودولة المؤسسات لا دولة الطوطم الشمولي ، وهذا تغيير فئوي لا كلي .

ومن نافلة القول أن الطوطم في تغييره الفئوي دأب بتشكيل نمطاً فكرياً مقبولاً بفكر ومعتقدات وتعاليم الأسرة الحاكمة مستخدماً بذلك آلياته الضبطية [القسرية والملزمة في أغلب الأحيان] هذا على صعيد العامة في المجتمع الذين لا ينتمون إلى الهيئة الحاكمة . أما على صعيد سدنته المجندة لخدمته والمنصّبين على رؤوس الجماعات والتنظيمات والمؤسسات الرسمية فإنهم يكونوا نقالة أشبه بالمذيعين في الإذاعة والتلفزيون عند قراءة نشرة الأخبار يعلنون عن الفكر الأحادي والأوحد في أماكن عملهم ولا يسمحون للعامة بتبني أفكاراً مختلفة أو متعارضة مع الفكر المقولب بقالب الطوطم مستخدماً المدرسة والجامعة والأجهزة الإعلامية والتجمعات

الجماهيرية والاحتفالات والندوات والمؤتمرات قنواتاً لغرس مبادئ الفكر الأحادي والأوحد . وعلى مرّ الزمن ومع تكرار العزف على نفس الإيقاع الفكري بشكل مستمر وتلوين المناخات الاجتماعية بلون واحد تتبلور بنية فكرية مقبولة ذات اتجاه واحد وهدف واحد لا ترى إلا هو ولا تقبل سواه ولا تسمع غير عزفه فيتحول إلى بنية مستقبله لا مُرسلة ضيقة في حدودها قريبة من مداياتها جافة في حيويتها لا تستطيع التعايش مع الظواهر والحقائق المتشعبة تخشى النقد المرشد والبناء تتعامل مع جوانب الماضي المضيئة وتهرب من الجوانب المظلمة . وإزاء هذا التكوين المحدود والمقولب لا تستطيع أن تبدع في مجال العطاء الإنساني أو حتى في المساهمة فيه .

إن سياق الحديث يجعلني أن أجول طرداً مع ما سبق لأقول بأن ما قام به الطوطم في هذا الضرب يمثل حالة تجهيلية للمجتمع العربي من خلال عدم إفساح المجال له في التنوع والتعدد الفكري وإطلاعه عليها إذ تعد أحدى معاداته للطبيعة الذهنية البشرية المجبلة على المقارنة والتقييم والتقويم والتثمين للأحداث التي تعمل على أرقاء قدراتها التواقة للتنور النامي .

إذن جهل الطوطم العربي بالمعارف والأفكار والعلوم العصرية وتنشئته على النظام الأبوي وتمسكه به وعمره غير الشبابي الذي لا يساعده على تبني واكتساب الخبرات المستحدثة وتقوقعه على الماضي وتماهيه معه وخوفه من هبوط مستوى سلطته وتقلص نفوذه في الحكم يعزف عن تبني المتغيرات العصرية الصالحة للعامة الأمر الذي يدفعه نحو الاستكانة والركود في المرحلة التي نصّب نفسه بها كطوطم . وإزاء ذلك جفف روح المواطنة عند المواطنين وسقاها وسمّدها بالتماهي معه منصّباً بذلك نفسه محل الوطن . وهذه سرقة عنيفة ومسلحة لشرعية المواطنة إذن أين وطنية الطوطم العربي ؟ وأين مسئوليته أمام المجتمع العربي في تغييره الشامل لا الفئوي ؟ فهو أذن سارق المواطنة من جميع المواطنين بما فيهم سدنته وجلاوزته وأنه سارق السلطة من مؤسساتها البنائية وسارق ذهنية المواطن المتفتحة محولها إلى ذهنية مغلقة على قالبه المنمط بنمط

واحد من الفكر . فضلاً عن سرقته لأموال الدولة وعقاراتها وآثارها وسارق لحرية المواطنين وهادر لكرامتهم وسارق إبداعات الأفراد لتجميل أنانيته النرجسية .

وبسرقاته المتعددة والمتنوعة هذه أوقف عجلة التغيير الشامل وركز فقط على عجلة التغيير الفئوي .هذا كان أبرز دافع دفع الشباب العربي بالانتفاضة ضده وإيقاف سرقات الطوطم واسترجاعها لأهلها من أجل تغيير المجتمع العربي شاملاً لا شمولياً ، وبعملهم هذا حطموا جدار الخوف ورفعوا رؤوس المواطنين إلى فوق وأرجعوا كرامتهم لهم ومارسوا حريتهم بالتعبير والتغيير نحو العصر الجديد وعدم الرضوخ للشعارات والمطالب التقليدية والمحافظة الأمر الذي أخاف الجيل القديم من هذا التغيير الداوي والشامل الذي لم يكن يتوقعه ولم يدخل في حسابات تفكير الجيل القديم .ومن أجل تثمير هذا التغيير الفئوي المقوض نشير إلى تعمد الطوطم العربي إلى تقويض قيم نسقية تمثل هيكل البناء الاجتماعي لكي يشيّد مكانها معايير فئوية خاصة به وبحكمه . إلا أن هذا التشييد غير مناسب حجماً ونوعاً لأن القيم النسقية أقّدم وأشمل من المعايير الفئوية لذلك انهارت الأخيرة حال ترحيل بانيها فضلاً عن الاختلاف الكبير بينهما . إذ أن الأولى تمثل قيماً وتمثل الثانية فئة وتكون الأولى شاملة في حين تكون الثانية خاصة. فالمعايير الفئوية الخاصة لا ولم تحل محل القيم النسقية الشاملة وهذا أدى إلى وقوع خللاً واعتلالاً وظيفياً في البناء الاجتماعي المتمثل في إعاقة التقدم والتغيير الاجتماعي والثقافي والتقني والسياسي ذهب ضحية هذه الإعاقة آلاف بل ملايين من الأفراد نتيجة عدم تقبلهم هذا التغيير السائدة من النسق إلى المعيار لأن المقاييس مختلفة حجماً وكماً الذي أفرزه معارضة جيل لا يستطيع تحمل هذا الإلباس الصغير الحجم على جسم كبير ، أي إلباس الأنساق معايير ذاتية وشخصية . لذا فأنه من باب تحصيل حاصل أن ينتهي الأمر بالرفض والثورة على هذا الإلباس الصغير والذاتي للجسم الكبير والمجتمعي .

وعلى هدى ما سبق ومن أجل تمحيص ما تقدم حول عدم نقل الطوطم العربي المجتمع العربي من مرحلته المستكنة إلى المتقدمة لأنه مارس الفساد السياسي

والاقتصادي والإداري ومأسسة في مؤسسات الأنساق البنائية إذ يمكن ملاحظة معالم الفساد السياسي من خلال علاقة الأجهزة السياسية (الحزب الحاكم) بالبناء الاجتماعي . إذ يقوم الأخير بعدة وظائف نسقية بعضها ببعض وغالباً ما تكون ملبية لاحتياجات أفراد المجتمع المتنوعة في الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والإعلامية والقانونية والأمنية ، لكنها (الأنساق) لا تقوم بتحقيق الأهداف المأمولة أو المطموحة الأمر الذي يثير أنتباه بعض الساسة للحديث عنها والمطالبة فيها لكسب الشعبية العامة ومن خلالها يتوغل هؤلاء الساسة لاستغلالها من أجل تحقيق مآربهم ومصالحهم الخاصة لا سيما وأن الحياة الحضرية الحديثة تبلور عدة حاجات جديدة تعكس متطلبات العصر مثل المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم والتوظيف أو الموازنة بين الحقوق والواجبات وفي ظل عدم تجانس المجتمع الحضري في قومياته وأعراقه وطوائفه يحصل نوعاً من التوترات والتعارضات فيما بينها لأنها تبحث عن النفوذ السياسي . لكن مثل هذا لم يحصل مع الطوطم العربي لأنه غير مهتم بحاجات الناس ولا مطاليبهم بل هو لا يستجيب لاحتياجات الناس بل ينفذ احتياجاته التي تغذي نظامه في الحكم وطالما نصّب نفسه الوطن بذاته فأن على الجميع أن يلبوا نداء الوطن من خلال طلبات الطوطم واحتياجاته فلا توجد حقوق المواطنين في قاموسه وبرامجه بل هناك واجبات فقط عليهم بتنفيذها والتوظيف لا يحصل للجميع بل لإتباعه ومجنديه فقط وسياسة البلد تعني تحقيق أهدافه التسلطية ، هو الذي يحكم الداخل ويرسم سياسة الخارج ويستهلك ما ينتجه المواطنين وما تملكه الأرض وباطنها من معادن وطاقة وآثار هو الكل بالكل لا غيره . وهذا يعني تفكيك أو تقويض أنماط الأنساق وأنساق البناء الاجتماعي العربي الذي لا ينفع في دفع عجلة التقدم إلى الأمام بل الحفاظ على ما هو قائم ، لأنه إذ لم يتم إشباع حاجات الأنساق البنائية كيف تنمو إذن ؟ وكيف تتطور ؟ بل تتحجر وتتكلس وتمسي قابلة للتكسر والتهشم .

ومن نافلة القول أن نردف إلى ما عرج عليه روبرت مرتون (علم اجتماع أمريكي حديث) في هذا السياق عندما حدد أربعة أنواع من الحاجات الاجتماعية تطالب بها شرائح المجتمع المحلي وهي :

1- حاجات الجماعات المسحوقة (المعدمة – الفقيرة) وهي مطالب غير رسمية توجه إلى الأجهزة السياسية من أجل تحقيقها وبالذات الفئات الاجتماعية التي قدمت أو هاجرت إلى المدينة حديثاً (سواء من المناطق الريفية أو من خارج البلد) لكي تستطيع أن تعيش بأمان داخل المدينة مثل تقديم المساعدات المالية والسكنية وتوفير فرص عمل لهم واستحداث أجهزة ودوائر رعائية وضمانية دون مراعاة الدين ولون البشرة أو القومية مثل هذه الحاجات يستخدمها الساسة من أجل التكسب السياسي والحصول على شعبية جماهيرية .

مثل هذه الحاجة الاجتماعية واستجابة الساسة لها لم تحصل في المجتمعات حكمها الطوطم العربي لأن لديه حزب حاكم وأجهزة أمنية متشددة تقمع جميع طلبات الجماعات المسحوقة من المعدمين والفقراء الذين يعيشوا في مناطق سكنية عشوائية (مثلما موجود في مدينة القاهرة وصنعاء وسواها) لأن حاجة الفقراء ليس لها وجود في قاموس وتفكير الطوطم وهذا ما زاد من بؤس وشقاء الطبقة الفقيرة وزادها فقراً . بتعبير آخر أوقف الطوطم عجلة التغيير لكي لا تتقدم فحافظ على الفقراء والجهل ولم يساهم في انتشال أبناء بلده من هذه الآفات الاجتماعية .

2- حاجات الجماعات المرفهة : أي جماعات التجار وميسوري الحال والمال وملاك العقارات والشركات والمقاولين وأصحاب النفوذ الفردي [ليس من الموظفين العاملين في المراتب الوسطى والدنيا من الهياكل التنظيمية أي من أصحاب النفوذ المحدود] التي تكون خدماتهم ومناشطهم مطلوبة من رجال السياسة والعالم السياسي في تحقيق احتياجات المجتمع المحلي . الحالة معكوسة في المجتمع العربي أي ليست هكذا بل على النقيض لأن الطوطم العربي هو الذي

يّكون و ينشئ التجار وميسوري الحال والمال وملاك العقارات والشركات والمقاولين وجميعهم من أقاربه وأفراد أسرته والمقربين منه وقادة حزبه الحاكم. إذ لا يوجد تاجر أو مضارب مالي يبني ثروته ما لم يتناصف أو يتشارك مع الطوطم أو أحد أبنائه وفي حالات أخرى أبنائه هم التجار ورجال الأعمال والمقاولين الرئيسين في البلد وغيرهم مستبعدون فعائشة القذافي تسيطر على قطاع الطاقة والبناء والعيادات الصحية وابنه محمد على لجنة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وسيف الإسلام على الخدمات النفطية والساعدي على البناء والتنمية والسياحة وجمال مبارك يملك شركات عقارية وزوجة بن علي وإخوانها يمتلكوا شركات الطيران ومصانع السيارات ووكالات توزيع السيارات مثل فورد وعقارات في العاصمة تونس وأبناء الرئيس مبارك استأثروا بشراء أراضي مخصصة للجيش بأثمان بخسة وبطانة مبارك صفوت شريف وأحمد نظيف رئيس الوزراء وفتحي سرور رئيس مجلس الشعب وأحمد عز عضو قيادي في الحزب الوطني الديمقراطي المصري صاحب مصانع الحديد والصلب في مصر . فلا يوجد ميسور الحال في البلدان العربية كون ثروته بنفسه بل تصدّق الطوطم عليه ومنحه رخصة أو أجازة التجارة الشرعية والغير شرعية أو باع له عقارات بأثمان بخسة ثم باعها (صديق الطوطم أو أحد أقاربه) بأسعار ملتهبه . هؤلاء هم رجال السياسة تحت أمر الطوطم أي لا يوجد ساسة في البلدان العربية لم يكونهم الطوطم بل جميعهم من بطانته الفاسدة والجاهلة التي لا تفكر و لا تدبر بل تستلم تفكيرها وتدبيرها منه وهذا لا يغذي أنساق البناء الاجتماعي بل يجففه ويفقره لا يساعد على إنمائه أو تطويره بل تقزيمه وتحجيمه وضمور حركته وهذا ما كان سائداً طيلة أربعة عقود من الزمن في المجتمع العربي سيده الطوطم العربي . فلا جرم من القول إذن بأن الطوطم لم يساعد بتغيير المجتمع العربي إلا بما يخص مصلحته الفئوية حتى لو كانت على حساب تقويض جميع الأنساق البناء الاجتماعي .

3- حاجات الجماعات غير الشرعية : مثل المجرمين والمقامرين والنصابين والمحتالين والبغايا واللواطين والسحاقيات التي تعج بهم المدن الحضرية الحديثة أنها جماعات خارجة عن القانون وتمارس أنشطة تجارية مربحة جداً وغالباً ما تكون هذه الجماعات متحمسة ومندفعة بالعمل في مشاريع غير قانونية أكثر من الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات القانونية والقضائية . أنها جماعات تدفع أموالاً طائلة وبسخاء ودون حساب لإنجاز مشاريع وأعمال غير مشروعة يحاربها القانون . وإزاء هذه الحالة تحاول الأجهزة السياسية التحكم في أنشطة هذه الجماعات واستثمارها لصالحها تعمل بذات الوقت على تعزيز أنساق البناء الاجتماعي . هذه الحالة الاحتياجية قام بها الطوطم العربي لأنها تعكس مستواه الأخلاقي والفكري ففي مصر أبان حكم الطوطم مبارك انتعشت أنشطة تبيض الأموال أو غسل الأموال في تجارة المخدرات واختلاسات ضخمة من الأموال العامة وعمولات خفية ورشاوى وتربح من المناصب السياسية والوظائف العامة ففضلاً عن تملك مساحات شاسعة من أراضي الدولة بطرق غير مشروعة وبأسعار بخسة وفي هذا الصدد قال محمد عبد البديع في جريدة الأهرام مارس 19 / 2011 ما يلي : " ومن المفاجئات المخزية أن اختلاسات الأسرة الحاكمة والوزراء وأقطاب الحزب الحاكم بمليارات الجنيهات إلى جانب رجال الأعمال المقربين من السلطة والناشطين بالحزب الحاكم الذين مارسوا الاحتكار وتربحوا من هذه الصلات نتيجة لما عرف منذ عام 2005 بظاهرة تزاوج السلطة والمال . وبعد الفساد السياسي والإداري تأتي تجارة المخدرات بمعدل في اقتصاد الجريمة يقترب من معدل ألفساد السياسي أما باقي روافد الاقتصاد الخفي في مصر فهي الرشوة والدعارة والتهريب الجمركي والتهرب الضريبي وتزيف العملة " إذن هذا الحاصل في المجتمع العربي الذي يغذي أنساق البناء الاجتماعي بالفساد والتخريب الأخلاقي والمالي والسياسي علماً بأن الناشطين في هذه الجرائم والفساد هم من أسرة

الطواطم أو أقاربه وأبناء حزبه . لكننا لم نجد الطاغية استجاب لحاجات الجماعات المسحوقة بل أهملها وشكل جماعة التجار وميسوري الحال لكي يستغلهم في إشباع حاجاته هو من خلالهم الذي يعني إن تغذية الأنساق البنائية تتم من خلال حاجات الطوطم التي لا ترعرع أو تنمي هيكله لذلك حصل ركود وستكانه له ولم يتحقق التغيير الاجتماعي كما يحصل في المجتمعات الغربية مثلاً .

4- حاجات الجماعات الإقليمية : مثل أقلية عرقية أو طائفية أو سياسية التي دائماً عن تحسين ظروف معيشتها وتريد التسلق على سلم الحراك الاجتماعي العمودي والخروج من الأفقي وغالباً ما تكون هذه الجماعات من المعدمة اقتصادياً تكافح من أجل تحقيق وإشباع حاجاتها الأساسية والضرورية وعلى الرغم من هذه الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدنية استطاع بعضاً من أفرادها الوصول إلى الأجهزة السياسية والتحكم والسيطرة على بعض من مناشطها [Elliott , 1961 , p. 522] في حالة وجود الطوطم العربي لا يستطيع أية عربي أن يتسلق على السلم الاجتماعي أو سياسي ما لم يثبت ويبرهن خنوعه وخضوعه التام لشخص الطوطم بغض النظر عن طائفته الدينية أو العرقية أو حتى الحزبية أو الإقليمية كل هذا لا يهم الطوطم أنما الذي يركز عليه هو خنوع وانصياع الفرد له بشكل تام بعد ذلك يرفعه الطوطم إلى الموقع الذي يختاره له . أي لا توجد كفاءة ولا مؤهلات أو خبرة يستطيع بواسطتها الأقلي أن يستخدمها في ارتقاءه إلى الأعلى . بل المحك الذي يعتمد عليه الطوطم لأرقاء أي فرد هو ولائه المطلق له لا غير . وهذه الحالة أدت إلى خلخلة أنساق البناء الاجتماعي وأعاقت تقدمه بل جعلته يتراجع إلى الخلف وهذا ما يريده الطوطم العربي لأن كل تغيير لا يصب في منبعه الذي يعادي التغيير ولا يقبل به ما لم يصدر منه شخصياً وهذا يعني أنه يُقدم على التغيير الجزئي والبطيء وهذا هو

سّر تخلف المجتمع العربي المعاصر الذي انتهى باندلاع ثورة الشباب أبان شهر يناير .

كلما أدلف إلى مدار الطوطم الشمولي العربي تواجهني مهام تستدعي تناولها وشرح مضامينها وتبيان أبعادها من أحد هذه المهام هي " تمأسس الفساد السياسي" في المجتمع العربي الذي مضى على تمأسسه أربعة عقود من الزمن فأمست ممارسة الفساد السياسي داخل التنظيمات الرسمية على مّر الزمن سلوكاً معتاداً ومقبولاً من قبل أعضاء التنظيم لدرجة أنهم لا يشعرون بالخجل من أدائه وممارسته علناً لأنه بات متمأسساً . نعني أضحى جزءً من التنشئة التنظيمية منطوياً على مواقف ومعايير وأفكار توجه ممارسة الفساد لخدمة مصالح رموز التنظيم أو المؤسسة مما يجعل عندهم (عند أعضاء التنظيم) مفاهيم ورؤى تمثل جزء من النسق المؤسسي . أي أن الأعضاء يبحثون عن إشباع مصالحهم الذاتية من خلال قيامهم بأي نشاط تنظيمي باحثين عن المال والشهرة الذاتية ...... مثل هذا التصرف يحدث في أغلب الأحيان في المدن الحضرية الحديثة بغض النظر عن اسم وشعبية الحزب السياسي الذي ينتمون إليه . إذ أن هناك من الأعضاء ممن ينخرطون في ممارسة سلوكاً لا أخلاقياً من خلال استغلالهم لعضويتهم في حزب سياسي معين لكي يكتسبوا شهرة زائفة ومالاً غير مشروعاً . من هنا يبدأ الفساد السياسي في الماكنة السياسية الحضرية . فهو إذن تصرف غير مرغوب فيه أخلاقياً وفي المعيار العلمي يُعّد أحد مظاهر القوة الاجتماعية في المجتمع الحضري . بتعبير آخر أنها قوة فارغة من محتواها ، قوة الشكل لا المضمون، قوة مرحلية غير دائمة تزول حال اصطدامها بقوة شعبية صادقة معبرة عن مصالح الناس . حصل هذا الشيء أو حصلت هذه الممارسة بالكامل في المجتمع العربي أبان حكم الحزب الأوحد أي حزب الدولة أو حزب الحكومة الذي يرأسه الطوطم العربي فاستأثروا أعضائه واستغلوا مناصبهم في ابتزاز المواطنين غير الحزبيين واغتصبوا حقوقهم كل ذلك جرى بعلم الطوطم مما فسح المجال إلى تمأسس الفساد السياسي والإداري والمالي الذي أعاق حركة

وسرعة التغيير الاجتماعي فعزز حالة التخلف الثقافي والاجتماعي والسياسي والفكري عند العربي . أقول أن السبب الجوهري الذي ساهم في تخلف المجتمع العربي المعاصر هو حكم الطوطم الشمولي .

وإذا تكاثرت هذه الحالة في الماكنة السياسية فإن انحطاطها يكون قادم لا محال عند تبلور الحالات التالية :

1- نمو الخدمات العامة المتعلقة بالضمان الاجتماعي تقدمها الحكومة للعاطلين عن العمل والمعوقين والمتقدمين بالسن .
2- تنامي نشاط ونفوذ العمل النقابي المنظم الذي لا يحتاج إلى مطالبة الماكنة السياسية بتقديم مساعدات للعمل .
3- تحول سريع بين المصوتين من الناخبين من مركز المدينة لضواحيها الذي بدوره يحفظ قوة ونفوذ الماكنة الحضرية في تأثيرها على الفقراء والعمال .
4- تنامي الدراسات العليا في تعليم السكان الذي يشير إلى مستوى الأفراد الذي بات أقل اعتماداً على قوى الماكنة السياسية .
5- تدني معدل المحسوبية في أشغال الوظائف الحكومية .
6- توسع شبكة الاتصالات الإعلامية وتنوعها الأمر الذي تعمل على إيصال الحقيقة والأخبار إلى الناخبين عن القضايا الجماهيرية العامة فيما يخص شؤون وقضايا ومشاكل المجتمع المحلي والعام .

لكن هذه الحالات الستة لم تحصل بعد أربعة عقود من الزمن على حكم الطوطم إنما الذي حصل هو انتفاضة الشباب العربي وثورتهم ضد طغيان الطوطم وفساد ماكنته السياسية وتقهقر الحركة الفكرية وجمود الأنشطة الاقتصادية وتضخم طبقة الفقر ء وانكماش الطبقة الوسطى . ثورة الشباب هذه اختصرت واختزلت هذه الحالات الستة من خلال إزالتها لنظام الطوطم وحكمه .

أعود ثانية إلى حالة تمأسس الفساد السياسي لأني لا ألتمس في هذا الطرح الرمز أو التلميح بل التوضيح المتجذر من أجل تثمير هذا الموضوع في المجتمع العربي الذي يغص بتقرحات اجتماعية منتشر في الجسد الاجتماعي العربي ألا وهو حسب ما نسميه بـ (مؤسسة الفرد الواحد أو تنظيم الفرد الواحد) الذي أقصد به تعيين شخصاً أو من أحد أقارب رموز الطوطم أو من المداهنين أو المناصرين له ليترأس تنظيماً مهنياً (بنك، جامعة ، كلية ، مديرية حكومية ، مؤسسة إعلامية أو أمنية) وبسبب دعم الجهاز السياسي له يجنح هذا المنصّب بتحويلها إلى أقطاعية خاصة به أو قرية يحكمها (أن جاز التعبير) لا يلتزم بقانون ولوائح التنظيم ولا يدفع التنظيم إلى تحقيق أهدافه التي وجد من أجلها بل يعّين موظفين يقدمّون الولاء والطاعة والإذعان له فقط دون مراعاة المصلحة العامة أو مصلحة التنظيم ذاته فيتم إخراجه (التنظيم) عن مساره التنظيمي والمهني ويعاقب كل من يعترض على ذلك أو يطرده من العمل . أي يستبد بعمله المزاجي النرجسي لأنه يريد طبع اسمه الخاص على اسم التنظيم الذي يترأسه حتى لو أخرجه من أهدافه التنظيمية وعادةً تكون رئاسته لمدة غير محدودة أي مفتوحة – مطلقة وهذا تفككاً تنظيمياً في مجتمعنا العربي وبعد ذهابه عن رئاسة هذا التنظيم يتم تعين شخصاً آخر يقوم بنفس العملية الأمر الذي يجعل من التنظيم الاستقرار في مرحلته الأولى من تأسيسه ولا يتقدم ولا يتطور بشكل سوي ومتناسق أسوة بالتنظيمات الرسمية الموجودة في المجتمعات المتقدمة . أنها عقدة فردية يتسم بها المهني العربي عاكساً تخلفه التنظيمي وركوده الاجتماعي . إنه تفككاً لم يحصل من قبل المحتالين أو النصابين أو المجرمين أو المدمنين على المخدرات بل يحصل من قبل أصحاب الشهادات والكفاءات المتخصصة فهي إذن عُقد نرجسية يتصف بها المهني العربي المتبوئ رئاسة مؤسسة رسمية يقودها إلى التفكك التنظيمي من خلال إشباع نرجسيته بالتسيد والتحكم المطلق دون مراقبة من الداخل أي من الأتباع أنما يُراقب من قبل سيده الطوطم الذي نصّبه على هذا المنصب التنظيمي وهذه الحالة تعيق التغيير ولا

تدفعه بالتقدم نحو الأمام أو للأفضل بل يريدها الطوطم تحت سيطرته ومراقبته لتدعم تسلطه على الأجهزة التنظيمية الرسمية .

نستشف من العرض الآنف الذكر إن علّة المجتمع العربي أبان حكم الطوطم الشمولي هو عندما يمارس الطوطم فساده في الماكنة السياسية والأجهزة الحكومية فأن فساده يسري إلى الأجهزة الأدنى وتمسي فاعلية آليات الضبط الرسمية واهنة في ضبطها بذات الوقت تفسح المجال لاختراقها واحتوائها فيضحى المجتمع العربي (التونسي والمصري والليبي واليمني والسوري) مليئاً بالسرطانات الاجتماعية المنتشرة في الجسد الاجتماعي العربي الذي لا يتعافى ولا يشفى تماماً إلا باستئصال هذه السرطانات من جذورها مع حقنه بمضادات حيوية لتعزيز قوة المناعة داخل الجسم . أي بتغيير نمط العمل التنظيمي ومراقبته عن قرب ومعاقبة مخالفيه ومكافئة مفعليّه بشكل مستمر وليس بشكل مرحلي . وهذا ما قامت به ثورة الشباب العربي من ترحيل الطوطم وإسقاط نظامه ومعاقبة أذنابه وبطانته لكي تستأصل السرطانات السياسية والاقتصادية والأمنية التي نخرت الجسد الاجتماعي العربي طيلة عدة عقود من الزمن ومنعت عجلة تغييره من الاستمرار في حركتها . وقد فتحت ثورة الشباب العربي أبواب وقنوات فاضحة للمخالفين للمصلحة العامة والمنحرفين عنها في وسائل إعلامية مرئية ومكتوبة ومسموعة بغض النظر عن موقع هؤلاء التنظيمي وقد شاهدنا ذلك على القنوات الفضائية وأجهزة الانترنت بحيث تم فضح ونشر العديد من الأكاذيب والتستر والتزييف والتضليل والأعمال أللأخلاقية والقانونية لرجال السياسة والأعمال الكبار لم تقتصر وظيفة الأجهزة الالكترونية والفضائية على هذا الفضح المتستر وراء المناصب العالية في حكومات الطوطم بل أوقدت أنوار الوعي السياسي عند الجميع لصالح المسحوقين والمظلومين وغير والواعين بذلك بما يحيط بهم أي بلورت صحوة سياسية وفكرية تكلل بها العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لأنها حررت هؤلاء الناس من عبودية المتسلطين والطغاة والفاسدين والمارقين والأفاقين والظالمين والمتسترين بستائر فلكلورية وطائفية وعرقية عفى عليها الزمن فأحدثت أعاقة إلى حركة المجتمع

العربي في تغييره لأن الطوطم استخدم أساليب فئوية متحيزة في إدارة مؤسسات المكانة السياسية والإدارية لا تتناسب مع روح العصر التقني والعولمي المتفتحة على العالم الحر التي تنشر الفردية والاستقلالية والحرية التعبيرية والاقتصاد الحر المتعارضة جملة وتفصيلاً مع القيم الأوحدية التي فرضها الطوطم على المجتمع العربي وعبادة الأصنام البشرية وفي هذا السياق نورد هذا التطور المجتمعي والتقني الذي أصاب علم الاجتماع في الربع الأخير من القرن الماضي إذ سمى بعض علماء الاجتماع الغربي دراسة مثل هذه الظواهر المدانة والسلبية بعلم اجتماع الفضائح Sociology Muckraking الذي يذهب إلى إزالة الأغطية البراقة والناعمة عن الواقع المزري والقبيح والمغشوش السائد بين أفراد طبقة معينة من الناس [وقد شاهدنا الفضائح المشينة التي ظهرت بعد اندلاع ثورات الشباب العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا من تربح وفساد سياسي واقتصادي وأداري واستحواذ على المال العام وعقارات الدولة والعمولات المالية وبيع أراض الدولة والتوريث السياسي لذا يمكنني أن أقول أن هذه الفترة – عقب الثورات العربية – تمثل مستودعاً غزيراً وغنياً بالفضائح المالية والسياسية والأخلاقية والاجتماعية التي سادت أربعة عقود من الزمن أبان حكم الطواطم العربية لذا ألفتت انتباه الاجتماعيين العرب إلى تسجيل الفضائح التي طفت وشاعت على سطح المجتمع العربي وتحليلها وتنظيرها لخدمة المثقفين والمتخصصين والساسة القادمين إلى الماكنة السياسية العربية] . وقد كتب رايت ميلز عام 1956 كتابه عن صفوة المجتمع الأمريكي أنتقد فيه رجال الأعمال والسياسة والفكر الذين تحكموا بمصائر الأمريكان وكشف فيه أساليبهم الابتزازية والاستحواذية التي مارسوها من خلال مواقعهم العليا لتكثير ثروتهم ونفوذهم وسلطانهم [Williamson . 1977 . p. 38] لا يتوقف هذا الحقل الجديد عند هذا الحد بل يذهب إلى فضح السلبيات والوجه القبيح عن مظاهر الحياة وبالذات ما هو مستور من انحرافات أخلاقية واجتماعية واقتصادية وإدارية كالفساد عند بعض الفئات المنتفعة من هذا الانحراف المستور أو التضليل أو الغش في صناعة سلعة معينة أو تزييف انتخابات بلدية أو نيابية أو رئاسية وسواها

أدلف بعد ذلك إلى تقويض المؤسسات النسقية في المكانة السياسية والاقتصادية والإدارية من أجل التحكم فيها وجعلها أحدى آليات حكمة الطوطم المعيق لحركة التغيير والتقدم وهي عنف مؤسسة الشخص الواحد ، الذي أقصد بهذا النوع من المؤسسات الرسمية – الحكومية الذي ساد المجتمع العربي طيلة العقود الأربعة المنصرمة إذ يتم فيه تعيين شخص غير مؤهل مهنياً أو لا يحمل مؤهلات متخصصة أنما يكون فقط من أقرباء أو من زبانية وبطانة الطوطم أو من حزبه الحاكم لا يمتلك كفاءة تطويرية يخدم فيها المؤسسة التي يشغلها ، بل يعرف فقط كيف ينفذ أوامر الطوطم بشكل صارم وبدون وعي يجبر فيها الموظفين الذين يعملون تحت أمرته على تنفيذها ويعاقب مهنياً أو مالياً أو نفسياً أو اجتماعياً كال من يتردد في تنفيذها لأن هدفه الأساسي هو أرضاء الطوطم الذي نصبه وعينه وبذلك يحول المؤسسة الرسمية الحكومية إلى أقطاعية أو مزرعة خاصة به ويستخدم صلاحيته الإدارية والمالية لإيذاء وإساءة معاملة الموظفين من خلال عنف لفظي وإداري ومالي لكل من لا يستجيب لأوامره المتعسفة والمرتجلة والعشوائية . بمعنى آخر أنه لا يخضع لقوانين المؤسسة التي يديرها بل يستخدمها كأداة لتعنيف كل من لا يتمثل لأوامره أو من لا يحترمه ، أنه عنف لا يخدم المؤسسة ولا المجتمع بل يخدم شخصيته المريضة ومآربه المصلحية – الذاتية وهذا أحد أوجه الانحراف . أي الانحراف عن خدمة المصلحة العامة وتكون ضحاياه من الموظفين الأكفاء والمؤهلين ويكون مستشاروه من غير المؤهلين مهنياً ومؤسسياً ومن المنافقين المصلحين والأفاقين .

بتعبير آخر يبحث أوحد المؤسسة الرسمية عن وسائل وطرق شرعية وغير شرعية خفية أو ظاهرة لتقديم ولائه للطوطم الذي نصبه على رئاسة المؤسسة التي لا يستحقها ولا تؤهله مؤهلاته لإدارتها لا من أجل وفائه له بل من أجل الحصول على مكاسب مادية ومعنوية لا يستطيع أن يحصل عليها بكفاءته في عمله الطبيعي الذي يتناسب عكساً مع وظيفته . أقول لكي يتكسب مكاسب غير شرعية من أموال وأراضي ومساكن وسيارات وسفرات إلى خارج البلد ومكافئات واحترام زائف واعتبار

اجتماعي مؤقت علماً بأن الاحترام والاعتبار يزولان حال مغادرته رئاسة المؤسسة (وهذا ما شاهدناه مع وزراء حكومة بن علي في تونس وحكومة مبارك في مصر وسواهم) أو عند طرده منها . أما الماديات التي حصل عليها بطرق غير مشروعة فأنها تكون أموال مسروقة أو مبيضة (أي مغسولة) عبر العنف المؤسسي الناطق باسم المؤسسة إلا أنه لا يمت بصلة بها بل يخرب هيكلها ويحرف أهدافها . وهذه أحدى المعوقات النسقية التي استخدمها الطوطم لكي يعزز تسلطه الرسمي ويثري زبائنته ويشتري ذممهم ضد شعبه الطيع وبهذا الأسلوب أوقف حركة تقدم المجتمع وأعاق كل محاولة تريد التغيير فحقق حالة التخلف المستكنة في موقعها وهذا مغاير لسنّة الحياة الدائبة على التغيير ، الذي شاءت سنة الحياة أن تجرف هذه الطوطم العربية من أمامها لكي تقوم بوظيفتها الحيوية .

وعلى الجملة نستطيع أن نلخص مقومات الطوطم لأنساق البناء الاجتماعي العربي وحركة تغييره الفئوية وهي :

1- استحلال معايير ظرفية خاصة محل المعايير الاجتماعية القويمة .
2- استولاد معايير غير مشروعة في احترام الثراء السريع .
3- تجهيل المجتمع العربي من خلال عدم إفساح المجال في التنوع والتعدد الفكري .
4- تقويض أنساق بنائية رئيسية .
5- تمأسس الفساد السياسي .
6- العنف المؤسسي – الرسمي .

أما تغيير الطوطم الفئوي والمحدد فقد اقتصر على التعليم الإلزامي مع التأكيد على زعامته وقيادته الفذة والتأمين الصحي وتطوير الفن التشكيلي وتشجيع الشعر الحماسي الذي يمجد شخصه وحكمه .

4/ر- افرازاته الاجتماعية

إن حكم الطوطم العربي لأربعة عقود من الزمن مجتمعاً طبعه بطبائع شمولية لتعظيم سلطانه أنتج ظواهر اجتماعية وسكانية تعكس عقليته وثقافته الفرعية ونمط حكمه ونسيج خاص به يختلف عن عقلية وثقافة ونسيج المجتمع العام . إذ صور الطوطم نفسه أمام الشعب العربي على أنه كارزما Carizma أي القائد الفذ والملهم الذي أنقذ المجتمع من التخلف والفقر والجهل والظلم فضلاً عن إنقاذه من الاستبداد وأنه محقق آمال الأمة العربية بالخلاص من الاستعمار والهيمنة الأجنبية وانه صاحب نظرية إنسانية تقود البشرية نحو الخير والسلام (وهذا ما أدعى به القذافي) فكانت صوره تملأ المدارس والمعاهد والمؤسسات الرسمية والشوارع والمحلات التجارية وكانت النصب تماثيلية في كل ساحة ومنتزه وأقواله وخطبه على شاشات التلفاز في كل نشرة إخبارية وصوره على جاكيت (سترة) كل فرد من أفراد سدنته الأمر الذي جعل من صورته تطغى على خارطة البلد وشعار الدولة وباتت أقواله وخطبه تنشر في كل صحفية وطنية مع صورته بالحجم الكبير وأنه رمز القوة الجبارة التي لا تقهر ولا تهزم وأن العالم يحترم بلده بسببه وبقيادته وحنكته وأنه منفذ المشاريع العملاقة ، علماً بأنه لم يخوض حرباً أو يقود معركة عسكرية أو ينتصر على العدو بل أنه عسكري مغمور لا يجيد فن القيادة العسكرية ولا تطوراتها .

ومن نافلة القول أن المتوقع من دور الحاكم العربي إذ يبني نظاماً متنامياً مع تطورات العصر الحديث في حكمه مثل تحقيق العدالة بين الفئات الاجتماعية (الطائفية والعرقية والإقليمية والحزبية والطبقية) ويوجهها لخدمة البلد والوطن لا لخدمة مصالحه الشخصية في الحكم والسيطرة [هذا الدور المتوقع من كل حاكم] لكنه لم يحقق هذا التوقع المسئول بل كان يستغل هذا التباين في الكتل السياسية والفئات الاجتماعية ليفرق بينها لكي يستطيع أن يفرض حكمه الفئوي فلم يحقق

العدالة الاجتماعية إذ كان يقرّب ويغدق الأموال والنفوذ على مؤيديه ومناصريه وأقاربه وحزبه الكارتوني مما وسع شقة الخلاف بينهم . هذا الانحراف الدوري للحاكم العربي مزّق النسيج الاجتماعي للمجتمع مستخدماً بذلك قوته الأمنية المتعسفة التي لا تخضع لقانون وضعي معتمد في البلد فساد الظلم والطغيان أبان حكمه وزرع الفتنة الطائفية والحزبية والرشوة والاستغلال والابتزاز من قبل المقربين من حكمه على المستبعدين الذين كانوا يمثلوا الأغلبية الخرساء . أي خرساء في مطالبيها وحقوقها الوطنية التي لا تملك القنوات الاتصالية ولا يسمح لها بالكلام والحرية التعبيرية من القنوات الرسمية – الحكومية بل تم تطبيعها على طبعه وعلى سياسته ومرئياته وتصريحاته فكان مركزهم الاجتماعي واطئاً وغير مسموعاً في مجالس الشعب والبلديات والصحف والمجلات مما ساعد على استفحال وطغيان المقربين منه ومن حكمه لا سيما وأنه لا يوجد قانون وضعي يلزم ببنوده وأحكامه ولا توجد مجالس تحاسبه على تصرفاته وقراراته المرتجلة والفردية وهذا بدوره جعل من حكماً فردياً مستبداً لا يقبل الحوار والنقاش والنقد والمراجعة لا حكامه فالفرد الذي لا يلتزم بضوابط تدريجية وقوانين وضعيه لم يخضع لمسائلة ومحاسبة مجالس شعبية ويملك سلطة مطلقة وثروة بلد وميزانية مالية مفتوحة لا بد وأن يختل توازن تفكيره وينحرف تصرفه وتجنح قراراته ومرئياته لأنها تكون ذاتية غير متوازنة تصل إلى حد النرجسية وبالذات عندما تؤيده فئات اجتماعية ناقصة في مؤهلاتها وكفاءاتها ومهاراتها وذكائها تطمح بالصعود على السلم المهني والاجتماعي بواسطته (أي أشبه بالمصعد الكهربائي السريع) فيمسي عمله هذا سيئاً للأخلاقية المهنية والثقافية الاجتماعية ويدنس المبادئ الإنسانية والوطنية أي يجعل من الشخصية المهنية ذات صفات تتسم بالمداهنة والانتهازية والمستغلة باحثة عن الربح السريع غير الشرعي التي تضرب مصلحة الوطن والمواطنة عرض الحائط سلطته لتمجيد حكمه النرجسي على حساب الأداء المهني والأخلاقي والمبادئ الوطنية فتضحى المواطنة والوطن والدين غطاءً ومظلة يتظللوا بها كذباً وزوراً .

وأحياناً يستخدم الطوطم العربي التراث العربي (تقاليده القديمة وأعرافه العتيقة وقيمه الباليه) كآلية ضبطية تساند حكمه الفردي لإبقاء مجتمعه يعيش في الحياة الماضوية مدعياً التزامه بالإرث الثقافي والتاريخ القديم لا إيماناً منه به بل لإبقاء أغلبية مجتمعه متخلفاً عن مسايرة الركب الحضاري والمدينة المتطورة . وفي استخدامه هذا يكون معيقاً لنمو الثقافة الاجتماعية للمجتمع (مثال على ذلك منع القذافي تدريس اللغة الأجنبية الانجليزية والفرنسية والإيطالية لطلبة المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وتدريس الطب في سوريا باللغة العربية الذي جعل من الأطباء السوريين يجدون صعوبة في متابعتهم للتطورات الطبية في العالم مدعياً بالأصالة والاغراق فيها ليبعد الناشئة عن المعاصرة . وبناءً على ذلك تم استبعاد المجتمع العربي عن المعطيات المعاصرة للعلوم والتقنية وإغراقه في التراث الذي ساد ثم باد فعرقل حركة التقدم العلمي والثقافي والتربوي . إذ كان منهجه ينهج التلقين والتحفيظ في تعلم الأطفال والناشئة في المدارس والكليات والجامعات فقنن مديات تفكيرهم وقولبتهم بقوالب جامدة لا يسمح لها بالإبداع والتفكير الحر وأن يكونوا مبدعين فتبلور بذلك الجمود الذهني وعدم الأبتكار والتفتح المبدع . أقول تنشئة تطبيعية مقبولة وجامدة وهذا بدوره شجع على هجرة العقول والأدمغة العربية إلى الخارج (خارج العالم العربي) فأبدعوا في أعمالهم التجارية والصناعية والمهنية والحرفية والعلمية (سواء كانوا من العمال أو الطلبة أو الباحثين أو المفكرين) فحصلوا على مكانات مهنية ناجحة في تلك المجتمعات التي تقدّر وتثمن أدائهم وعطائهم فتكونت جاليات عربية محترمة في تلك البلدان وبعمله هذا استطاع الطوطم أن يبني هرماً سكانياً جديداً في المجتمع العربي مكوناً من :

1- الطوطم وأسرته
2- الزمرة المختارة
3- الأغلبية الخرساء (المدجنين)
4- ابناء المدجنين (الشباب)

سدنة الطوطم (زمره المختارة)

Select Clique

5 / أ – من هم سدنة الطوطم ؟

5 / ب – مفاصل حكم الطوطم العربي

5 / ت – أفراد أسرته

5 / ث – حزب السلطة الأوحد

5 / ج - مثقفوا الطوطم

5 / ح - مرتزقته

5 / خ - البلطجية أو الشبيحة

الفصل الخامس

سدنة الطوطم (زمره المختارة)

Select Clique

5 / أ – من هم سدنة الطوطم ؟

ننتقل بعد ذلك لشرح ماذا نعني بالزمر المختارة البطانة المحيطة به لها القدرة على تزيف الحقائق وتشويه الواقع وتتألف من فريقين أساسيين يختلفان في المصلحة والسلوك والتفكير هما فريق من الثعالب المراوغة المخادعة ذات السلوك الحربائي وفريق من الذئاب المفترسة التي تتحين كل فرصة وتستغل كل مناسبة لتحقيق مآربها وتطمين مصالحها ففي الأزمات الاجتماعية حين تضطرب المقاييس ويزداد الشك في السيطرة الطوطمية يشيع التلون وتكثر الحيلة المراوغة وعندما يستتب الأمر وتمارس وسائل السيطرة نفوذها تبدأ الذئاب في نهش الأعراض وقطع الأرزاق وغلق أبواب الحياة . أن الغاية التي تسعى إليها السدنة محدودة ومؤقتة ومقطعية تتناول مصلحة فئة معينة صغيرة الحجم تغتنم الفرصة فإن هبت الريح من جهتها تستغلها إلى أقصى حد وليس من مصلحتها أن توزع الأسلاب والغنائم على عدد كبير من الناس فيجب أن تظهر قدرتها على وضع السذج أو الخبثاء من عبدة الطوطم في الهرم الاجتماعي بحركة رأسية نحو الأعلى ولا تحاول السدنة أن تتعقب أهدافاً سامية رفيعة المستوى وإنما تريد تحقيق أغراض مباشرة وآنية .

هؤلاء السدنة يشغلوا مواقع تنظيمية حكومية رفيعة المستوى لكنهم لا يكونوا مؤهلين لها لأنهم وصلوا إليها عن طريق التزلف والمداهنة والتملق أو العلاقات القرابية للطوطم وفي هذه الحالة لا يستطيع هؤلاء إدارة هذه المواقع بكفاءة فيؤدي إلى

تجميد حيويتها هذا النوع من السدنة يكون أسداً أمام الموظفين في التنظيم الذي يرأسه بذات الوقت يكون ثعلباً مع المسؤلين الذي يحتلون مواقع مشابهة أو مقاربة من موقعه ويكون أرنباً في تعامله مع الطوطم. هذه الحالة المرضية داخل التنظيم الحكومي تخلق اعتلالاً وظيفياً بذات الوقت تفرز ثلاثة نماذج من الموظفين فيها وهم :

1- الطفيلي الذي يكون هزيلاً في اختصاصه ومتحللاً في التزامه الأدبي واحترامه للقيم الأخلاقية القويمة ويتقرب من شاغلي المواقع العليا ويتزلف لهم وبالوقت ذاته فإن شاغل الموقع الأعلى في التنظيم الحكومي الشمولي الذي لا يتمتع بصفات وشروط موقعه يبحث عن مثل هذا النموذج لاستغلاله في تنفيذه أو أوامره الذاتية ويسخره لخدمة وليس للمصلحة العامة .

2- المرتزق : الذي يكون ضعيفاً في تكوينه المهني أو بعيداً عن العمل الاختصاصي الذي نصّب فيه هذا النموذج يبحث عنه شاغل الموقع غير المؤهل لكي يتكئ عليه في دفع عجلة التنظيم عنوة وبشكل صوري – شكلي نحو أهداف مضللة وغير حقيقية .

3- الوصولي : الذي يتمتع ببعض الصفات الاختصاصية المتساوقة مع مواصفات الموقع الذي يشغله لكنه يتملق ويجامل شاغلي المواقع التي أعلى من موقعه من أجل أن يصعد إلى مواقع أعلى لا يستطيع الوصول إليه حسب المسالك أو القنوات الأصولية والقانونية .

أما الرعاع المدجن فأنه يمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع العربي الذي لم ينتمي إلى الحزب الحاكم فيتم استبعاده Social Excluded عن المشاركة في الجوانب الرئيسية من حياة المجتمع مثل الشباب والنساء والطوائف والأقليات العرقية والدينية ويتم استغلاله وتسخيره لخدمة الطوطم . بتعبير آخر أنهم المستقلين سياسياً والمعارضين للحزب الحاكم والناقمين على الطوطم وأفراد أسرته يعمل الطوطم على تطبيعهم بطبائع حكمه ويجعلهم غرباء في مجتمعهم وخانعين لسلطانه أشبه ما يكونوا بقطيع من الغنم والأنعام .

فالطوطم من خلال سدنته يلغي الأفراد وكل من يجافيه أو يخالفه أو يعارضه أو يعاديه . هذا الإلغاء أو الإقصاء يكون برنامجه الثابت والمعتمد يمارسه في جميع الأوقات والمناسبات والأماكن العامة والخاصة . بتعبير آخر لا تكن للفرد في ظل حكم الطوطم الشمولي حرية مضمونه وأكيدة لحماية نفسه من الخروقات والتجاوزات الشرعية والممارسات الاستبدادية وآلا أخلاقية وآلا معيارية التي يقوم بها الطوطم أو أحد أفراد سدنته فحرية العربي من الرعاع محدودة على عكس حرية سدنة الطوطم الذين يتمتعون بحرية أوسع وأشمل لا يحاسبها على نشاطها سوى الطوطم بشكل مباشر وفوري . بتعبير آخر الحرية المطلقة للطوطم والنسبية لسدنته والخضوع التام للرعاع المدجنين .

ليس هذا فحسب بل أن حق العمل والتعليم والترفيه يخضع لهيمنة الطوطم لأنه يعد ذلك من أحد شؤونه ومسئوليته . حتى حق التعبير في الصحافة والأجهزة الإعلامية لا تكن لها مكاناً في مجال الحرية وهذا لا يساعد على تطوير الكفاءات والقابليات والطاقات الفردية المبدعة . والطوطم لا يميز في قمعه هذا أية فرد سواء كان موالي له أو مجافي لسلطانه الكل سواسية في قمعه للحريات الشخصية والتعبيرية . بل حتى تجمع الأفراد يكون ممنوعاً عليهم وإذا حصل فأنه يكون بموافقة الطوطم شخصياً وبتوجيه منه إذا كان هذا التجمع يخدم مصالحه النرجسية فضلاً عن حق حكومته في حل أي تنظيم لا يتناغم ولا ينسجم مع ساستها ولا تسمح لأية تجمع سواء كان دينياً أو علمانياً القيام بأي نشاط دعائي لنفسه أو حتى أعلامي .

باختصار : يقوم الطوطم العربي الشمولي بقولبة الحياة الاجتماعية العربية بقالب واحد وصهرها في بودقة واحدة وهذا مخالف ومنافي للطبيعة البشرية لذلك يكون الفشل نهايتها وعدم استمرارها إلى ما لا نهاية ! وهذا ما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا على يد الشباب العربي الذي ثار ضده وضد نظامه لأنه يمثل تجربة سياسية سلطوية – قمعية بدائية فجّة لا تحترم حرية حقوق الإنسان العربي ولم تخدم وجوده وطموحه الطبيعي لأنها تتجافى وتحارب ما تبحث عنه الروح العربية من

توق للحرية والتحرر من القيود الصارمة والظالمة لكونها ترمي النمو والتطور لا وئدها وقتلها ! .

حالة أخرى مارسها الطوطم العربي الشمولي وهي تقييد حرية العمل المهني وامتلاك المشاريع التجارية إذ اقتصرها فقط على أقاربه وأفراد حزبه الصوري . إذ في المجتمعات الحرة والديمقراطية يحق للفرد أن يختار بمحض إرادته أية مهنة تشبع رغبته وتحقق طموحه بشرط أن تتناسب طرداً مع ولعه أو اختصاصه بنفس الوقت يسمح هذا النوع من المجتمعات حرية اختيار أية مشروع تجاري أو صناعي يريد العمل فيه وعادةً ما تمنح هذه الحرية المهنية في العمل مكانته الاجتماعية والاقتصادية وليس انتمائه الطبقي أو انحداره الأسري أو خلفيته فقد يكون الفرد منحدراً من أسرة فلاحيه لكن طموحه يتجه نحو الدراسة الجامعية في مكان يبعد بعيداً عن مكان إقامته . إلا أن الفرد العربي في ظل حكم الطوطم الشمولي يحق لأعضاء الحزب الحاكم امتلاك المشاريع أكثر بكثير من غير الحزبي وحتى دخوله للجامعة يفضل الحزبي على غير الحزبي وبالذات في الجامعات العسكرية والأمنية والشرطية والتربية والطبية . أعني أن فرص العمل لكافة أفراد المجتمع في ظل حكم الطوطم الشمولي لا تكن واحدة بل مفتوحة للحزبيين ولأقرباء الطوطم وممنوعة على غيرهم وهذا يعني عدم وجود عدالة اجتماعية للعمل في المجتمع .

5 / ب - مفاصل حكم الطوطم العربي

الطوطم العربي هو العراب الروحي لجميع مفاصل حكمه الذي اختزل في شخصه السلطة والنفوذ والثروة من خلال زواجه للسلطة والمال لا يسمح لأحد مشاركته فيهما . حقق هذا الزواج من خلال تجنيده السياسيين والوزراء ورجال الأعمال ورجال البنوك والمؤسسات المالية ورجال الأجهزة الرقابية وأصحاب الخبرة في الاحتيال والتزييف والتهريب وغسل الأموال وتجنيد القتلة والمجرمين في جهاز أمن الدولة

والرئاسي والمركزي وبالبلطجية أو الشبيحة والحزبيين في حزبه الحاكم الأوحد [الوطني الديمقراطي في مصر والبعثي في سوريا والحر الدستوري في تونس وحزب المؤتمر الشعبي العام في اليمن] فضلاً عن الأجهزة الإعلامية الرسمية وما تضم من كتائب الإعلام المضلل والمنافق بكل فسادها وانحرافها وتلفيقها في تنفيذ مخطط كبير من أجل تغييب الوعي والهاء المواطنين وإشغالهم بقضايا جانبية وجرهم يومياً وراء أوهام أحداث مفتعلة ومبرمجة تدار عن طريق أجهزة عديدة ويعمل على متابعتها وضمان تنفيذها عشرات الآلاف من المنافقين ومثقفي السلطة والمتبرعين بنفخ سلطان الطوطم وتبرير أكاذيبه وتكذيب جرائمه وانحرافاته ضد شعبه الذي دجنه على يد مفاصله المتعددة والمتنوعة .

هذا العراب الروحي المطوطم صاحب الشخصية المختزلة دجن الشعب من خلال ثلاثة مفاصل رئيسية وهي :

أ - المفصل المدني

1- أفراد أسرته وأقاربه
2- الساسة والوزراء
3- كُتّاب الإعلام المضلل والمنافق
4- مثقفي السلطة
5- رجال الأعمال
6- رجال البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية وأصحاب الخبرة في الاحتيال والتزييف وغسل الأموال والتهريب .
7- حزب السلطة الأوحد
8- البلطجية (في مصر والشبيحة في سوريا والمرتزقة في ليبيا والزعران في تونس)

ب - المفصل الأمني

1- جهاز أمن الدول
2- الأمن الرئاسي
3- الحرس الجمهوري
4- جهاز الأمن المركزي
5- المباحث العامة
6- الشرطة

ج – المفصّل العسكري

1- الجيش
2- المليشيات

5 / ج – أفراد أسرته

ليس من باب الصلة الرحمية أو الدموية أو الطائفية أو الإقليمية أو الحزبية استعان الطوطم العربي بأبنائه وأخوته وأقاربه وأبناء طائفته وقريته وأعضاء حزبه الحاكم فقط بل لأنهم مرتبطين به أرتباطاً ميكانيكياً لدرجة أن مصيرهم يكون مثل مصيره ونفوذهم مستقى من نفوذه وهذا يعطيه الاطمئنان النفسي والثقة بهم وعدم خدعهم أو خيانتهم له بل ينصروه ويدعموه طمعاً بالسلطة والنفوذ والمال والجاه (الزائف) الذي لا يستطيعوا الحصول عليه بجهودهم وكفاءتهم وخبرتهم وموقعهم الحقيقي. كذلك شعوره (أي شعور الطوطم) بأنه مالك البلد وخيراته وأمواله يوزعه على أبنائه وأخوته أولاً وأقاربه ثانياً ومناصريه ثالثاً مقابل ولائهم المبني على صلتهم الدموية (القرابية) ومصيرهم المستقبلي المرتبط به . لذا فأنه يشعر بأنه محمي ومصان من قبل

أفراد أسرته أكثر بكثير من غيرهم الذين يطمعون بالسلطة والنفوذ والمال . مثال على ذلك

في سوريا

1- ماهر الأسد (شقيق الرئيس)
2- آصف شوكت (زوج بشرى شقيقة الرئيس) يشغل نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون المعلومات والاستخبارات وكان يشغل سابقاً رئيس شعبة الأمن العسكري .
3- محمد مخلوف (خال الرئيس)
4- رامي مخلوف (أبن محمد مخلوف أي ابن خال الرئيس)
5- العميد حافظ مخلوف أبن محمد مخلوف وشقيق رامي (وهو من كبار ضباط إدارة المخابرات العامة)
6- بثينة شعبان (علوية) مستشارة الرئيس السياسية والإعلامية .
7- اللواء عبد الفتاح قدسية (علوي) مدير شعبة الأمن العسكري .
8- اللواء محمد ديب زيتوني (علوي) مدير شعبة الأمن العسكري .
9- اللواء جميل حسن (علوي) مدير إدارة المخابرات الجوية .
10- اللواء محمد ديب زيتون (علوي) رئيس جهاز الأمن السياسي .
11- اللواء جميل حسن (علوي) مدير غدارة المخابرات الجوية .
12- اللواء محمد ناصيف (علوي) مساعد نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع .

أما في **اليمن** فأن أبناء وإخوة وأقارب الرئيس علي بن عبد الله صالح تبؤوا المناصب العليا التالية :

1- أحمد علي عبد الله صالح (الابن) قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة .
2- يحيى محمد عبد الله صالح (ابن الأخ) رئيس أركان الأمن المركزي .
3- طارق محمد عبد الله صالح (ابن الأخ) قائد الحرس الخاص .

4- عمار محمد عبد الله صالح (ابن الأخ) وكيل جهاز الأمن القومي .
5- علي محسن صالح الأحمر (الأخ غير الشقيق) قائد الفرقة الأولى .
6- علي صالح الأحمر قائد القوات الجوية وقائد اللواء السادس (طيران)
7- توفيق صالح عبد الله صالح (ابن الأخ) رئيس شركة التبغ والكبريت الوطنية .
8- أحمد الكحلاني (أبو زوجة الرئيس الرابعة) أمين عاصمة ثم وزير .
9- عبد الرحمن الأكوع (شقيق الزوجة الثالثة) محافظ ثم وزير
10- عمر الأرحبي (شقيق زوج الابنة) مدير شركة النفط اليمنية .
11- عبد الكريم إسماعيل الأرحبي (عم زوج الابنة) نائب رئيس الوزراء ، وزير التخطيط ، مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية .
12- خالد الأرجي (زوج الابنة) مدير القصور الرئاسية .
13- عبد الوهاب عبد الله الحجري (شقيق الزوجة الثانية) سفير اليمن في واشنطن .
14- خالد عبد الرحمن الأكوع (شقيق الزوجة الثالثة) وكيل وزارة الخارجية .
15- عبد الخالق القاضي (ابن خال الرئيس) رئيس الخطوط الجوية اليمنية .
16- عبد الله القاضي (نسب) قائد لواء المج في تعز .
17- علي أحمد دويد (زوج الابنة) شؤون القبائل .
18- نعمان دويد (أخو زوج الابنة) محافظ صنعاء .
19- كهلان مجاهد أبو شوارب (زوج بنت الرئيس) محافظ عمران .

[مجلة المجتمع عدد 1957 بتاريخ 18 يونيو 2011]

أما ليبيا القذافي فأن أفراد أسرته استحوذوا على المناصب التالية :

1- عائشة القذافي (ابنته) أخذت قطاع الطاقة والبناء والعيادات الصحية .
2- محمد القذافي (ابنه) سيطر على لجنة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .
3- سيف الإسلام القذافي (ابنه) أخذ الخدمات النفطية .
4- الساعدي القذافي (ابنه) سيطر على البناء والتنمية والسياحة والرياضة .

وفي تونس : استحوذت زوجة بن علي وإخوانها على شركات الطيران ومصانع السيارات ووكالات توزيع السيارات مثل فورد . [مجلة المجتمع عدد 1947 في 9 أبريل 2011]

أما في مصر مبارك فقد استولت أسرته على المناصب الحساسة في المشاريع الاقتصادية والمالية وثم تنصيب أبنه جمال على الحزب الحاكم . أما أعضاء حكومة مبارك الذين هم من الحزب الحاكم منهم ك

1- د. أحمد نظيف (رئيس الوزراء الأسبق)
2- د . فتحي سرور (رئيس مجلس الشعب وعضو في الحزب الحاكم)
3- صفوة الشريف

5 / ج - حزب السلطة الأوحد

نبدأ بعرض أحزاب السلطة التي استخدمها الطوطم كأحد آلية ضبطية وأمنية في حكمه على شعبه وهي :

أ – الحزب الحر الدستوري (في تونس) هو أول حزب وطني تأسس في شهر مارس / آذار / 1920 وقد أصبح يعرف بعد سنة 1934 بالحزب الدستوري القديم مقابل الحزب الدستوري الجديد الذي أسسه الحبيب بو رقيبة وعدد من زملائه في مارس

من تلك السنة ، برنامجه : من المطالب التي رفعها الحزب الحر الدستوري التونسي آنذاك هي :

1- إرساء نظام دستوري
2- الفصل بين السلط الثلاث
3- ضمان الحريات والمساواة
4- إجبارية التعليم

وفي ولاية زين العابدين بن علي أصبح هو الحزب الحاكم يرأسه بن علي لكنه لم يقم بتنفيذ البرامج الثلاث الأولى . أي لم يتم الالتزام بالنظام الدستوري ولم تفصل السلطات الثلاث ولم تتحقق الحريات والمساواة طيلة فترة حكمه ولم تكن لهذا الحزب ايدولوجية أو ايدولوجين لأنه هيمن على أجهزة الدولة بتوجيه من رئيسها الذي يرأسه فبات الحزب جهازاً مهمته الأولى توجيه سياسة الدولة لصالح رئيسها ومنتفعيها من الحزبيين وإنكار باقي التكتلات الحزبية والسياسية بل حاربوها ونكلوا بها فأمست الحكومة التونسية حكومة شموليه تحت رئاسة شخص واحد (بن علي) ليس لهذا الحزب عقائدي واحد بل يضم جيش من المرتزقة والطفيليين والوصوليين وعندما تم ترحيل بن علي تهدم حزبه الحاكم واعتقلت قيادته وتم إلغائه من الحياة السياسية التونسية .

ب – الحزب الوطني الديمقراطي في مصر الذي أنشاؤه الرئيس أنور السادات في عام 1973 بعد حل الاتحاد الاشتراكي العربي وبعد اغتياله تولى رئاسته حسني مبارك منذ عام 1981 الذي ينتمي إليه مليون و900 ألف عضو . أما أيديولوجيته فكانت تمثل اليمين الوسط ومن أهدافه الحرية والعدالة والديمقراطية هذا الحزب لم يعرف ولا يوجد لديه عقائدي واحد يعبّر عن عقيدته ويوضح برنامجه التطبيقي بل هيمن على أجهزة الدولة ووجها حسب سياسته المصلحية في الدعم سلطة الرئيس . وعندما تم ترحيل مبارك تفكك الحزب وألغي من الحياة

السياسية المصرية لأنه كان جهازاً أمنياً أو أحد مفاصله حكم الطوطم العربي وعند زواله زال الجهاز فلم يكن حزباً سياسياً يعكس العقيدة السياسية له . بشيء من الدقة ، احتكر الحزب الوطني الديمقراطي تمثل بإرهاب السلطة لم يكن حزباً بالمعنى الحقيقي ولم تعرف السياسية طريقها إلى أبوابه وكل ما كان مطلوباً منه هو توفير شكل التنظيم الجماهيري لسلطة مطلقة أخذت دوائرها تضيق شيئاً فشيئاً حتى تركزت في أيدي بضعة أفراد حول الرئيس مبارك وأسرته .

ت - حزب المؤتمر الشعبي العام في اليمن الذي أسسه على عبد الله صالح في 24 أغسطس / أب من عام 1982 معتمداً على أيديولوجية الثورة اليمنية عام 1962 باعتبار الوريث لها والجيل الثاني للثورة ومن خلال مبادئ الحزب الستة التي تعبر عن الوحدة الوطنية كرُكن وأساس للوحدة القومية العربية والتنمية والديمقراطية والتسامح والوسطية . ومن مبادئه :

لا حرية بدون ديمقراطية

ولا ديمقراطية بدون حماية

ولا حماية بدون تطبيق سلطة القانون

لكن عمد رئيس الدولة إلى استخدام حزبه ليتسلط على جميع أجهزة الدولة وتسيسها وجعلها خادمة لمصلحة السلطوية ولم يتم تطبيق مبادئ الحزب بل حصل نقيض ذلك لا حرية ولا ديمقراطية ولا تنمية ولا تسامح بل قمع وتشريد وتسلط وإنكار الرأي الأخر . الذي أدى بالتالي إلى فراغ أيديولوجي لأنه غير موجود على الصعيد الفعلي وهنا نستطيع القول بأن ألأيديولوجي العربي لم يظهر طيلة العقود الأربعة السابقة لأن أحزاب السلطة ليس لديها أيديولوجيا فعلية مطبقة على صعيد الواقع بل مجرد شعار مكتوب ليس لها إلا .

ث – حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وكان هو أيضاً الحزب الحاكم الأوحد وكانت مبادئه تنادي بالوحدة والحرية والاشتراكية لكنه لم ينفذ أية واحدة منها بل نقض جميعها ومارس العكس منها فلا حرية تعبيرية ولا وحدة عربية ولا اشتراكية بل رأسمالية أسرية للحاكم . ولم يظهر عقائدي واحد يتأدلج فيها لأن جميع منخرطيه حصلوا على عضويتهم بدافع الطمع والخوف والمداهنة والمصلحية .

هذا مجرد استعراض سريع للأحزاب العربية الحاكمة والواحدة في بلدانها الأمر شجع بعد أربعة عقود من حكمها المتعسف والمتفرد على اندلاع ثورة الشباب . هذه المقدمة طرحتها لكي أستطيع أن أدخل إلى موضوع الأحزاب السياسية التي تبدأ في بنائها على مبادئ أيديولوجية (عقائدية) لكننا من خلال استعراضنا التاريخي لحكم هذه الأحزاب العربية لم نسمع أو نشاهد أو نقرأ أي عقائدي يمثل عقيدة حزبه لأنه كان مندفعاً أو منتقياً من بين العناصر الانتهازية والمصلحية أو من أقرباء الحاكم العربي فلم يعيش حالة جور وحيف وعدم تساوي في الحقوق والواجبات ولم يعتنق مبادئ حزبه بدافع الحقوق الإنسانية المسحوقة والمهدورة ولم يحصل على عضوية الحزب بدافع متابعته للأفكار المستخدمة أو دفاعاً عن الحق العام والمصالح الوطنية أو لديه القدرة على التضحية من أجل خدمة الوطن . فكان يمثل المتهالك والمتهافت على مغانم الحاكم وسلطته طامعاً في الحصول على موقع ونفوذ سلطوي لا يستطيع الحصول عليه بالطرق المشروعة ولكي يحصل على مكاسب مادية ومعنوية لا يستحقها .

لكنهم يتمتعوا بذكاء اجتماعي عالي ومتميز يستخدموه في مداهنة وتأييد وخنوع للحزب الحاكم المهيمن على مؤسسات السلطة الحاكمة التي ابتلعت أجهزت الحزب الحاكم لأنه لا يحمل أفكاراً إنسانية وحضارية ، وهذا بدوره جعل مواقفه السياسية في خدمة سياسة الحزب الحاكم فكانت علاقته بعيدة عن العقائدية لأنها غير موجودة عند كليهما . جدير بذكره في هذا السياق إلى أن الحزب الحاكم ليست لديه عقيدة حقيقية بل جورية وكاذبة لكنه يبحث عن ذخيرة بشرية فقيرة في أخلاقها

وحقيرة ‑ في مبادئها ومحتاجة إلى من يغذيها ببعض المكاسب المادية والمعنوية التي لا تمتلكها ولا تستطيع امتلاكها بالطرق الطبيعية الصحيحة بذات الوقت هؤلاء الذين انخرطوا في الذخيرة البشرية الحزبية لم يكونوا من أصحاب العقائد الوطنية أو الإنسانية أو الخبرة العلمية والسياسة العليا أو من أصحاب المواقف الجريئة والصريحة بل من الخنوعين ومن الأقليات العرقية والطائفية والدينية التي تبحث عن تحسين وضعها في النسيج الاجتماعي لترتقي بعض الدرجات على السلم الهرمي الاجتماعي ولما شاهدوا انتمائهم إلى الحزب الحاكم يمثل مصعداً كهربائياً سريعاً في الوصول إلى طوابق أو طبقات لا يستطيعوا الوصول إليها إلا من خلال هذا المصعد الكهربائي فكان ذلك يمثل تزاوج أهل المصالح الانتهازية [من كلا الطرفين بين مالك السلطة – الطوطم وزمره – وطرف الأفاقين والمداهنين والقاصرين في عملهم وثقافتهم ومن النكرة في وجودهم الاجتماعي] وهذا أدى إلى ظهور العقائدي المفقود في أحزاب سياسية تتطلب عقيدة تطبع حزبها بأهداف إنسانية وحقوقية ووطنية . وفي ظل هذا الفراغ الأيديولوجي انتشر الفساد السياسي والمالي والإداري وساد ظلم واضطهاد الموظفين من غير الحزبين للحزب الحاكم من خلال مراقبتهم ومحاسبتهم وقمعهم من قبل أعضاء الحزب الحاكم المتواجدين في كل دائرة حكومية ومؤسسة وجامعة وكلية وحي وسوق ومسجد . وعمل أفراد الأسرة الحاكمة وأقطاب الحزب الحاكم ورجال الأعمال المقربين من السلطة على ممارسة الاحتكار والتربح وغسل الأموال وذلك بإيداعها في البنوك أوربية وأمريكية وشراء العقارات والأوراق المالية داخل البلاد العربية وخارجها مع إيداع كمية قليلة منها في البنوك المحلية .

ليس هذا فحسب بل عمل الحزب الحاكم على تدمير معنى الدولة المدنية الحديثة ولوازمها المقترنة بتداول السلطة وحرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ووضع قيود مستحيلة لانتخابات الرئاسة . علاوة على التعصب لرأي واحد وتقديس الطوطم . إضافة إلى أجهزة الحزب الثقافية تعمل على الإفساد الأخلاقي الذي ينتقل من

أعلى القمة إلى أدناها ، وتم إبعاد الشباب عن الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية واحتكارها على الكبار بالسن والمعمرين .

إن سياق الحديث يلزمني أن أقول بأن الحزب الحاكم استخدم هؤلاء المجندين الحزبين كعناصر بوليسية شعبية لمتابعة قرارات رئيس السلطة وإبلاغ الحزب بكل ما يحصل من تحركات مضادة لسلطة الطوطم العربي لأنهم غير عقائديين وليس لديهم عقيدة ولم يؤمنوا بعقيدة الحزب المزعومة والمرفوعة على شعاراته ومؤتمراته وإذاعاته الرسمية فبات الحزب الحاكم الابن الشرعي للطوطم وأمسى المواطنين الأبناء غير الشرعيين للطوطم على الرغم من كونهم أبناء البلد الشرعيين الحقيقيين والأمناء عليه وخليق بنا أن نقول إزاء هذا التعصب الحزبي إن شعور المواطنين بالمواطنة يضعف لأن الوطن والمواطنة جيّرها الطوطم له إذ أطلق اسمه على معظم المدارس والمعاهد والمستشفيات والشوارع والميادين والجسور والمكتبات مثال على ذلك تسمية ثلاثة آلاف منشأة وشارع ومدرسة باسم حسني مبارك واسم أفراد أسرته سوزان وجمال وعلاء والحالة مشابهة في تونس وسوريا وليبيا واليمن إنها جريمة في حق المواطنة .

باختصار شديد لم يكن في الوطن العربي خلال العقود الأربعة المنصرمة عقائدي يمثل عقيدة الحزب الحاكم لأن كلاهما غير عقائديين فلم ينفذوا مبادئ عقيدة الحزب المرفوعة والمنادى بها بل عملوا عكس ذلك ونقيضه فلم يطبقوا الديمقراطية ولا الحرية التعبيرية ولم يفصلوا السلط الثلاث ولم تتحقق العدالة والمساواة بالحقوق والواجبات الوطنية لأن الحزب الحاكم كان احد مفاصل حكم الطوطم وليس لأرقاء الوعي السياسي عند المواطنين وبهذه العناصر الحزبية الفاسدة والمفسدة وتقدم المجتمع العربي في تخلفه الثقافي والعلمي وتسارع في تدهوره الأخلاقي وتزعزع شعور الأفراد بالمواطنة .

ومن باب الإغناء والإفاضة والتحديد الدقيق نعقد مقارنة بين العقائدي الصادق true believer والعقائدي الزائف False believer من زاوية علم الاجتماع المعرفي ، إذ

يتبلور الأول (الصادق) في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية مزرية وسيئة تعكس الصراع الطبقي والفساد السياسي والمالي والإداري الذي يزرع في نفوس وتفكير المتعلمين والمثقفين الوعي بالفقر والبطالة والأمية والظلم وعدم المساواة الأمر الذي يجعلهم البحث عن منقذ روحي أو معنوي أو فكري ليتماهوا معه ويعتنقوه لكي يخفف من معاناتهم وبؤسهم آملين التخلص من خلال تبنيهم الأفكار والمعتقدات التي يروا فيها الخلاص من تعاسة وبؤس عيشهم .

أما العقائدي الزائف False believer فأنه يتبلور من خلال التقلبات السياسية الدائرة في البلد وبسبب ابتلاع السلطة الحاكمة لعناصر الجهاز الحزبي الحاكم المندفعين بدافع الحصول على مكاسب مالية ومعنوية من خلال تنصيبهم على مواقع سلطوية حصلوا عليها بشكل غير شرعي أو غير رسمي . أي ينصّبوا على مناصب لا يستحقوها ولا يحملوا اختصاصها ولا يملكوا الأهلية والكفاءة فيها فينخرطوا أسماً وشكلاً بالحزب الحاكم لكي يصلوا إلى مناصب السلطوية أو السياسية طمعاً بعسل السلطة [حسب تعبير أبن خلدون] وإزاء هذا الطمع الذاتي للعقيدة السياسية أو الفكرية مكاناً في تفكيرهم أو هدفهم فيتصرفون في مواقعهم من خلال الطاعة العمياء والجهل المعرفي والعقائدي . إنما يدّعون أمام الناس بأنهم عقائديون ويزايدون على العقيدة ويحملون شعاراتها فقط دون فهم محتواها ومعناها الأمر الذي يجعلهم يحاربون العقائد الأخرى بجهل وسذاجة وقسوة وعنف . وهذه أحد أوجه العقائدي الزائف أما الأخر فيتمثل في تحوله إلى عقيدة أخرى متعارضة مع التي كان يدّعي بأنها يمثلها ويعتنقها حال طرده من المنصب السلطوي أو الإداري ثم تنصيبه عليه من قبل الحزب الحكم معاداة له ليس إلا وليس إيماناً بمعتقدات وأفكار العقيدة الثانية التي اعتنقها .

ولكي نجول طرداً مع ما ذكرنا آنفاً نحدد صفات العقائدي على شكل نقاط وهي:

1- وجود ظلم ناتج عن وجود جور وحيف وعدم تساوي حقوق الأفراد مع واجباتهم .
2- إدراك الأفراد ووعيهم بهذا الظلم الجائر والحيف الواقع عليهم .
3- اعتناق هؤلاء الأفراد مذهباً فكرياً أو معتقداً سياسياً يدافع عن حقوق الإنسان المسحوق والمهدورة مصالحه والمسلوبة إرادته .
4- متابعة ما يستجد من أفكار فيما أعتنق ومناقشتها ونقدها .
5- عدم الخضوع والانقياد للمصالح الشخصية التي يحملها رموز العقيدة .
6- التضحية من أجل ما تعتقد تلك العقيدة التي تخدم الصالح العام لا الخاص .
7- عدم استخدام العقيدة لخدمة المصالح والأغراض الشخصية . أي التضحية أولاً والاستفادة أخيراً .
8- بتعبير مختصر ، العقائدي يولد في ويتفاعل مع ويعاني من ظلم وصراعات وفساد سياسي ومالي وإداري . جميع ذلك يخلق مصداقية في معتقده .

أما صفات العقائدي الزائف فهي تتمثل في :

1- وجود حزب حاكم مهيمن على مؤسسات السلطة الحاكمة .
2- ابتلاع السلطة الحكومية لأجهزة الحزب الحاكم .
3- استغلال الحزب الحاكم مسؤوليات المناصب والمواقع القيادية في المؤسسات الحكومية .
4- الانتماء إلى الحزب الحاكم بدافع الطمع في الحصول على مكاسب غير مشروعة لا يستطيع الحصول عليها من خلال مؤهلاته المهنية ؟
5- علاقته بالحزب الحاكم علاقة ميكانيكية بعيدة عن الحرية الفكرية والحوار والنقاش والنقد والرفض .

6- لا يدرك ظلم السلطة على المعارضين لها بل يعده تمرداً ومعارضة يجب القضاء عليها .
7- لأنه لا يحمل أفكاراً إنسانية وحضارية بل تسلطية آمره .
8- تبدل موافقة السياسية والعقائدية مع تضرر مصالحه الخاصة .
9- تعامل الحزب الحاكم من خلال موقعه السلطوي لا من خلال انخراطه في الجهاز الحزبي . أي العلاقة بينهما غير عقائدية بل مصلحية تخدم الطرفين .
10- وعلى الجملة : أنه أنجذب من قبل عسل السلطة واندفع بدوافع مصالحه الذاتية ونقائص مؤهلاته وتسطح تفكيره ونرجسيته الحادة .

وبناءً على هذه الصفات يمكن القول عن العقائدي الزائف بأنه الابن غير الشرعي لمجتمعه ولحكومته لأنه لم تنجبه مصالح مجتمعه من خلال إدراكه لها وتفاعله معها بل تحرك نحو العقيدة الحاكمة من خلال إغراءات الحزب الحاكم لضعاف النفوس والشرهين في أطماعهم المادية والمعاقين اجتماعياً والمتخلفين معرفياً والماديين في تفكيرهم ومعتقداتهم وعلائقهم الاجتماعية.

وإزاء هذه النوعية من العناصر البشرية فإن المجتمع يتقدم في تخلفه العلمي والتقني ويتسارع في تدهوره الأخلاقي لأنها تتصارع مع العقائدي الحق أو الصادق ، الأمر الذي يدفعها إلى إزاحته من طريقها بكل الوسائل الدنيئة والخبيثة والسقيمة عندها تظهر معايير اجتماعية واطئة في مستواها ورخيصة في قيمتها لا تقوم بالضبط الاجتماعي الإنساني المتحضر بل تعمل على تفكيك أواصر المفاصل النسقية والنمطية للبناء الاجتماعي فتفرز فساداً سياسياً واقتصادياً وإدارياً وأخلاقياً أي الوهن الاجتماعي الذي يؤدي فيما بعد إلى انهيار أنساق البناء الاجتماعي ويتحول إلى ركامات لا فائدة لها في بناء مجتمع متقدم يخدم روح العصر وهذا ما حصل للمجتمعات الشيوعية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً – والعراق أبان حكم حزب البعث العربي الاشتراكي وتونس أبان حكم بن علي ومصر أثناء حكم حسني مبارك .

نعود ثانية إلى موضوع حزب السلطة الأوحد الذي يمثل النظام الشمولي الذي يدير شؤون الدولة وينتهي فيما بعد إلى استحواذ شخصاً واحداً أو أسرة واحدة على مقاليد الحكم باسم الحزب الحاكم وفرض التعليمات والأوامر المتشددة وغير العقلانية والظرفية – الآنية على أفراد المجتمع وجميعها تخدم سلطة وهيبة رئيس النظام الحاكم . في الواقع هذه الظاهرة بارزة في مجتمعنا العربي وقد مضى عليها أكثر من ربع قرن سادت لحين اندلاع ثورات الشباب العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين الأمر الذي أدى بالفرد العربي وبالذات جيل المتقدمين بالسن (من غير الشباب) إلى أن تتقزم معرفته الاجتماعية في العلوم والآداب والتاريخ وسواها لأن حاكم النظام الشمولي يجيير كل هذه المعارف لخدمة حكمه ونفوذه وسلطانه فقط وحجب الأخرى أو منعها على العربي لجعله يعيش في محيط المعرفة التراثية القديمة وأبعاده عن المعرفة العصرية والتقنية والانفتاح لكي لا تتبلور عند العربي عقلية رشيدة ومنطق علمي وروح نقدية متنورة ولا تتوسع علائقه الاجتماعية مع أخيه العربي ولا يمارس أدواره بحرية بل توجيه قسري حسب ما يطلبه الطوطم الشمولي . وإزاء هذه الحواجز يمسي العربي أعمى ذهنياً وأطرش فكرياً وأخرس انسيابيا مسيراً يمشي بدون وعي وتفكير إنما عليه أن يكون عنده جهازاً سمعياً قوياً لكي يسمع ما يؤمر به من تعليمات وأوامر وأكاذيب وتسويف وتخريف وتهويل وأحلام وآمال يقدمها الطوطم له دون مناقشتها أو رفضها أو نقدها .

في الواقع وبعد مرور أكثر من ربع قرن من الزمن على هذا التلجيم المعرفي لم تتبلور عند العربي القابلية على النقاش الحر والحوار المتفاعل والتفكير الرشيد لأنه كان معصوم العينين وملجوم الفم ومقطوع اليدين (لا يستطيع مصافحة أخيه العربي) ومغسول العقل غسلاً تاماً لا يُسمح له بالاعتقاد إلا بمعتقد الحزب الحاكم لجعله لا يفكر إلا بفكر الطوطم ولا يعتقد إلا بمعتقداته ولا يتمنطق إلا بمنطقه وهذا كله أدى بالعربي إلى أن يعيش خارج حدود التطور المعاصر ولا يقبل الآخر في رأيه الخاص ومواقفه متعصباً لرأيه بسبب عدم معرفة الآراء الأخرى وعدم إطلاعه عليها . أي يكون

محدود الأفق والرؤية وملجوم الفكر والمنطق ممنوع عليه الإبداع والابتكار لأنه تربى وتنشئ على التلقين في كافة مؤسسات الدولة معتمداً عليها فأضحى معقوقاً معرفياً بسبب إعاقته من قبل النظام الشمولي ورموزه وهذه أكبر آفة سياسية نخرت بناء المجتمع العربي .

5/ جـ. مثقفوا الطوطم

هم إحدى جماعات سدنة الطوطم مهمتها تعزيز وتجميل سلطته الذين يكونوا من المتعلمين والأنصاف مهنيين . أي ليسوا من المثقفين المبدعين أو الطليعيين أو المتنورين أو النقاد أو المقوميّن ، ليس لهم دور ثقافي متميز وفعال في الشأن الثقافي أو العلمي ، منحدرين من مستويات اجتماعية مغمورة ومتدنية لا يتمتعوا بمكانة اجتماعية مرموقة في مجتمعاتها المحلية وانعكاساً لذلك ليس لهم اعتباراً اجتماعياً محترماً وعالياً .

ومن خلال استخدامات الطوطم لآلياته الخاصة وهي ثنائية الاستبعاد والانتقاء ، ينتقي أفراد يتصفون بهذه الصفات الاجتماعية والثقافية لأنهم يكونوا بأمس الحاجة إلى مكاسب تعوضهم عن النقائض القائمة في وضعهم الاجتماعي والثقافي والمهني فيغريهم بمناصب لا يستطيعوا الوصول إليها بجهودهم ومؤهلاتهم وكفاءاتهم ومكانتهم الاجتماعية .

معنى ذلك هناك منفعة متبادلة بين الطوطم وهؤلاء الأفراد الذين يمثلوا الفئة المرتزقة الذين يكونوا ضعفاء في تكوينهم المهني أو بعيدين عن العمل الاختصاصي ويتقربوا من الفئة الوصولية التي تتمتع ببعض الصفات الاختصاصية المتساوقة مع مواصفات الموقع الذي يشغله لكنه يتملق ويداهن الطوطم من أجل أن يصعد إلى مواقع أعلى لا يستطيع الوصول إليه حسب القنوات الأصولية والقانونية . وآخرون يكونوا طفيليين لأنهم هزيلين في اختصاصهم ومتحللين من التزاماتهم الأدبية واحترامهم للقيم الأخلاقية القويمة ويتقربوا من الطوطم .

بذات الوقت ترينا هذه الحالة بأن الطوطم لا يتعامل مع المثقفين الأحرار والمبدعين والطليعيين والمتنورين والنقاد بل مع المبتدئين والمغمورين والفاشلين والطفيليين على الشأن الثقافي إذ يكون التعامل معهم أسهل وتجنيدهم لخدمته لا يثير المتاعب والمشاكل والتعارض لأنهم فقراء في ثقافتهم وضعفاء أمام المبادئ الأخلاقية وبسطاء أمام المغريات المالية . هذه النماذج استخدمها الطوطم في الشأن الثقافي ليضمهم إلى سدنته في وزارة الثقافة والإعلام والجامعات والكليات الأدبية والعلمية . إذ كان ينتقي رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام ورؤساء تحرير المجلات والصحف ومدراء الإذاعة والتلفاز ومعدي البرامج والشعراء والأدباء والفنانين والرسامين والنحاتين والممثلين من هذه الفئة المتعلمة . استخدمهم الطوطم كسلطة رابعة لتلميع صورته وتجميلها وممارسة آليته الحكمية الأولى وهي (ثنائية التعتيم والتمويل) في تكتيم سلبيات حكمه وعنفه وإرهابه ، وتهويل وتفخيم منجزاته الشخصية البسيطة والفئوية .

بعمله هذا نستطيع أن نسمي هؤلاء المجندين لسلطة الطوطم الرابعة بالجلادين لأنهم لم يوضحوا واقع الأمي والجاهل والمغتصب حقه عن مظالم الطوطم وإزاء ذلك باتوا أداة ضاربة وجارحة وقامعة من خلال تحقيق مطامعهم ومصالحهم عند الطوطم الذي أستخدمهم لتكبير وتلميع صورته أمام الناس ويتقبلوا أوامره وقراراته المتجنية والكاذبة والسالبة لحقوق الناس ويتجاهلوا أو يغضوا النظر عن مهمتهم ورسالتهم التنويرية وهذه جريمة قام بها مثقفوا الطوطم ليتكسبوا من الضحية (الشعب العربي) التي أفترسها الطوطم . وهنا أوقع مثقفوا الطوطم أنفسهم بجريمة مكعبة الأضلاع في وقت واحد : يمثل الضلع الأول عدم ممارستهم لواجبهم التنويري الذي يتطلب منهم أداء دورهم الثقافي أي انحرافهم عن متطلبات دورهم التي حددها لهم المجتمع العربي . والضلع الثاني يعكس تضليل عامة الناس بتبريرات خادعة وكاذبة . أما الضلع الثالث فيشر إلى حصولهم على عسل السلطة من الطوطم تثميناً لجريمتهم المكعبة .

هذا الموقف ألا أخلاقي من قبل مثقفي السلطة (الطوطم) كان سبباً في إضعاف الحركات السياسية والثقافية في المجتمع العربي لأنهم كانوا مغذين للثقافة الشمولية

المطلقة والأحادية الجانب والرؤية والهدف ومبعدين الثقافة الحرة معتمدين إبقاء المجتمع العربي تحت حكم وسيطرة الطوطم وكانوا يفتخروا بتضليلهم وجلدهم للعامة مدعين بأن ما يقومن به هو من أجل الوقاية الذاتية الروحية للمجتمع ضد أية أفكار جديدة تعكر صفو المجتمع إنما في الواقع كانوا يعززوا مكانتهم ونفوذهم (الصوري) وليس هدفهم كان لتنوير الناس بل تضليل لهم وبذا كانوا لا يمثلون الجزء العضوي في حياة المجتمع العربي فلم يكونوا مولدين أو محركين للمجتمع بل كانوا معيقين وممانعين لتغييره لأنهم لم يكونوا مع الجمهور العربي بل عملوا على إبقاءه على جهلة وسذاجته وعيشه في ظلام دامس لكي لا يرى النور ويتطلع إلى حياة أفضل وتغيير مستمر لذا لم يكن لهم أية جذور في الثقافة العربية المعاصرة فبات العربي يشك في استقامتهم ونزاهتهم وكمالهم بسبب نطقهم وتحدثهم باسم الطوطم فضلاً عن غياب الحافز الوجداني عندهم في تنوير الناس وتبصيرهم وتوضيح رسالتهم في إنارة الأوضاع المعتمة في أعينهم .

بهذه الصورة يمكن تسمية مثقفي الطوطم بالجلادين إذ كانت أقلامهم وأفكارهم وفنونهم ومنطقهم مجندة ومسخرة لتجميل وتلميع سياسة الطوطم ضد المظلومين والفقراء والجهلة فكان دورهم فاقداً للطاقة الفكرية ذات النظرة البعيدة والحس الإنساني والأخلاق السامية والرسالة الموضوعية ، ومشحوناً بالأساليب الوصولية والمداهنة والمنافقة على حساب الأغلبية الصامتة والمقهورة . وهذا أبشع وارخص دور مارسه مثقفوا الطوطم العربي أبان الحكم الشمولي وفي ظل ذلك هبط اعتبارهم الاجتماعي والثقافي والفني إلى أدنى درجة على سلم المرواز (البارومتر) الثقافي الاجتماعي والفني . بعد هذا الاستهلال نستطيع أن نقول بأن دورهم كان رخيصاً وقذراً ومضللاً ومموهاً لذلك لم يكن لهم أية بذور أو جذور في الثقافة العربية المعاصرة لأن جلّ جهدهم كان يصب في خدمة فخامة الطوطم وليس في خدمة الثقافة العربية المعاصرة أو المظلومين والمسحوقين من العرب .

5/ حـ مرتزقته His Mercenaries

إحدى قوى سدنة الطوطم ، التي تعني المأجورين الأجانب من المستعان بهم من خارج البلد في قمع الثوار ضد نظام الحكم . فعند اندلاع ثورة الشباب الليبي في 17 فبراير 2011 التي لم يتوقعها القذافي فأفزعته وأذعرته لدرجة أنه لم يصدق ما حدث له ولنظامه المحصن بالكتائب العسكرية والأسلحة الثقيلة وأجهزته الأمنية ان يحصل له مثل ما حصل لبن علي في تونس ومبارك في مصر لأنه كان يعتقد ويجزم بأن جيشه وأجهزته القمعية التي استمرت في قمعها أربعة عقود ونيف بأنها قادرة على أن تقيه من أية ثورة شعبية ضده طيلة حياته بل حتى بعد مماته أي بعد أن يورث حكمه لابنه . بيد أن عندما اندلعت ثورة الشباب الليبي أختل توازنه العقلي وانطلق منطقه الذي لا يسمعه أحد في عصر وعي الإعلام الفضائي ذا الصور الحقيقة الفورية معتقداً أن أجهزته الإعلامية التقليدية سوف تستطيع تشويه هذا الوعي الذي أوقدته الوسائل الإعلامية الفضائية الفورية فجاءت محاولتها بالفشل الذريع لأنها عتيقة في أسلوبها ومتخلفة عن عصرها .

ولما استمرت ثورة الشباب الليبي لعدة أسابيع وعلى الرغم من وجود قوات الطوطم المسلحة إلا أنه استعان بأصحاب القبعات الصفراء (المرتزقة) من عدة دول أخرى لا يهمهم سوى الربح المالي وهم من عدة دول أفريقية لقمع انتفاضة الليبيين الأحرار استعان بهم القذافي كقوة مساندة ومعززة للقوات المسلحة الليبية من اجل سرعة قمع الثورة وعدم انتقالها من مدن الشرق الخاصة (بنغازي) إلى مدن أخرى بما في ذلك العاصمة طرابلس في الغرب . أما السبب الثاني لاعتماد القذافي على المرتزقة من الأفارقة فهو ضعف المؤسسة العسكرية ذاتها وعدم قدرتها على المواجهة والسبب الثالث يكمن في وجود حالة من الامتعاض داخل المؤسسة العسكرية بشأن استخدام القوة لقمع الثورة وبالتالي لم يكن أمام القذافي بد من البحث عن بديل ، لأن هذا

الامتعاض قد يؤدي إلى انهيار النظام على اعتبار أن القوات المسلحة هي درع الأمان الأخير له ومن ثم فأن تخليها عنه (مثل حالة تونس) أو حيادها (كما حدث في مصر) سيؤدي حتماً إلى ضرورة تنحيه .

أما كيف استطاع القذافي أن يستعين بهؤلاء الأفارقة المرتزقة فأنه تم ذلك عبر سماسرة عسكريين معروفين بهذا الشأن على أساس تعاقد شخصي لا يشترط أن يكون بشكل رسمي .

لكن هل تستطيع هذه المرتزقة أن تحقق مراد القذافي بالكامل ؟ الجواب كلا لأن هؤلاء المرتزقة لا تتوافر لديهم القدرة العسكرية التي تتوافر للشركات العسكرية الخاصة Private Military Companies وحتى بغرض وجود مثل هذه القدرات فأنه من الصعب عليهم القضاء على الشعب الليبي المنتشر في كافة المدن الليبية . وليس من قبيل المبالغة القول أن تدخل هؤلاء المرتزقة ترتب عليه نتائج عكسية على غير مراد القذافي حيث أدى انتشارهم إلى زيادة سخط المؤسسة العسكرية ضده لا سيما فيما يتعلق بالتفاوت الرهيب في العائد الذي يحصل عليه هذا المرتزق (يبلغ آلفي دولار يومياً) مقارنة بالعائد الذي يحصل عليه مثيله في المؤسسة العسكرية الليبية . ومن ثم زادت حدة الانشقاقات داخل هذه المؤسسة كما أعلن الكثير من القادة والجنود على حد سواء الانضمام إلى الثورة .

ناهيك عن انتشار هؤلاء المرتزقة في الشارع أدى إلى حنق بعض القبائل على القذافي بسبب الأعراف القبلية الرافضة للاستعانة بالأجنبي لمواجهة أبناء العمومة والوطن .

ومن ناحية أخرى فأن بروز هؤلاء ساهم في : إصرار الشعب الليبي على التمسك بموقفه الثوري المطالب بإسقاط النظام وفقدان الثقة فيه ورفض فكرة الإصلاحات وأنصاف الحلول التي تعني – وفق المنطق الثوري – قمع كامل لهم [مجلة المجتمع بتاريخ 30 / 4 / 2011]

5/ خـ البلطجية أو الشبيحة

" البلطجة " معناها في الاستخدام الشائع : فرض الرأي بالقوة والسيطرة على الآخرين وإرهابهم والتنكيل بهم . وهي لفظ دارج في العامية وليس له أصل في اللغة العربية ويعود أصله إلى اللغة التركية ويتكون من مقطعين " بلطة " و"جي " أي حامل البلطة والبلطة كما هو معروف أداة للقطع والذبح . والبلطجة في الاصطلاح هي استعمال القوة لاستغلال موارد الآخرين بهدف تحقيق مصلحة خاصة وهي نابعة من احتياج صاحب النفوذ – فرداً أو شركة أو حكومة لقوة وجسارة الأخر أو الآخرين لتوظيفها بطريقة نفعية تخدم احتياج ومصلحة صاحب النفوذ .

والبلطجية هم أفراد يحسنون استخدام القوة العضلية يتم استئجارهم من قبل أفراد في حملاتهم الانتخابية أو لحماية شخصيات ذات مركز ونفوذ وظيفي واجتماعي عالي أو يسخّرون من قبل أجهزة امن الدولة في ترويع المعارضين لنظام الحكم أو لإشعال الفتنة الطائفية أو العرقية أو الإقليمية بين شرائح المجتمع أو لسلب أموال بعض الأفراد المنشقين عن الفئة الحاكمة أو الحزب الحاكم أو الشخص الحاكم أو تدمير ممتلكاتهم أو حرقها . بتعبير آخر لا يتصرف البلطجية بهذا اللون من العنف إلا من خلال تأجيرهم من جهة تطلب ذلك مقابل دفعها المال لها. أنهم مخربين ومارقين حسب الطلب وكمية المال المدفوع لهم .

ولا يفوتني إلى أن أشير إلى توظيف عدد من البلطجية والدفع لهم مبالغ مجزية والاجتماع بهم في دورهم وفي مواقع التجمعات وعلى انفراد من قبل العناصر المصرح لها . بذلك دون وجود صفة رسمية بذلك لمراقبة جميع أفراد التنظيمات والأحزاب وتسليح أفراد العناصر الأمنية بالزي المدني بعصا خشبية وهراوات حديدية صغيرة الحجم لاستخدامها بالقبض على العناصر الرئيسية المتواجدة في المظاهرة دون إظهار لأي عنف.

هذا على صعيد المعنى الاجتماعي للبلطجة أما على الصعيد القانوني فالبلطجة تعني الترويع والتخويف واستعراض القوة أمام شخص أو التلويح له بالعنف أو بتهديده باستخدام القوة أو العنف معه أو مع زوجته أو أحد من أصوله أو فروعه أو التهديد بالافتراء عليه أو على أي منهم بما يشينه أو بالتعرض لحرمة حياته أو حياة أي منهم الخاصة وذلك لترويع المجني عليه أو تخويفه بإلحاق الأذى به بدنياً أو معنوياً أو هتك عرضه أو سلب ماله أو تحصيل منفعة منه أو التأثير في إرادته لفرض السطوة عليه أو لإرغامه على القيام بأمر لا يلزمه به القانون أو لحملة على الامتناع عن عمل مشروع ، أو لتعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو مقاومة تنفيذ الأحكام أو الأوامر أو الإجراءات القضائية أو القانونية واجبة التنفيذ متى كان من شأن ذلك الفعل أو التهديد إلقاء الرعب في نفس المجني عليه أو تكدير أمنه أو سكينته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر أو إلحاق الضرر بشيء من ممتلكاته أو مصالحه أو المساس بحريته الشخصية أو شرفه أو اعتباره أو سلامة إرادته [التواب 1998 ص . ص . 15 – 16]

ومن أجل استجلاء أكثر عما تقدم نقول بأنه قد شاهد جميع مشاهدي القنوات الفضائية العربية والأجنبية كيف ساهم البلطجية في تفريق المظاهرات في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين إذ استعانت بهم أجهزة الطوطم المارقة للأمن وسكينة وطمأنينة الناس (أجهزة أمن الدولة والمباحث والأمن المركزي والأمن الرئاسي وسواها) لكي لا يقال عنها بأنها قامت باستخدام القوة والعنف مع الشباب الثائر وحتى يتم ترويعهم وتخويفهم وإلقاء الرعب في نفوس الشباب والتأثير على انتفاضهم المشروع ضد الفساد والاستبعاد وجمود الحياة السياسية وتوريث الحكم للأبناء ثم استخدم البلطجية الجمال والخيول لبث الهلع والفزع بين المتظاهرين (حصل هذا المشهد في ميدان التحرير في مصر) أما في تونس فقد داهموا المنازل وسرقوا منها أثاثها وسطو على المحلات التجارية وداهموا مراكز الشرطة وسرقوا الأسلحة منها وهجموا على السجون واخرجوا نزلائها من أجل نشر الفوضى العابثة واحرقوا بعض البنوك وفي سوريا دخلوا البلطجية على شكل عصابة مسلحة لإرغام المتظاهرين على

التفريق والحالة أسوء في ليبيا إذ استخدم الطوطم الليبي مرتزقة استأجرهم من بعض الدول الأفريقية لممارسة العنف الجسدي مع معارضين لحكمه والثوار عليه فسلبوا أموالهم واعتدوا عليهم وقتلوا الكثير منهم الحالة مشابهة في ساحة التغيير في اليمن إذ دسَّ طوطم اليمن بلطجيته لبث الفزع والاضطراب بين المتظاهرين مستخدمين الهراوات في ضرب الشباب اليمني . وفي سوريا يُطلق على البلطجية بـ (الشبيحة) إذ جند واستخدم الطوطم السوري المئات من الزعران ألبسهم لباس مدني مميز مزودين بأسلحة رشاشة دفع بهم إلى الاعتداء بشكل وحشي على المتظاهرين المسالمين وأطلقوا نيران رشاشاتهم عليهم بهدف القتل العَمد فقد كانت بنادقهم موجهة إلى الرأس والصدر لتحصد رصاصاتهم العشرات منهم ثم يمنعون الناس من إنقاذ الجرحى أو تسهيل وصول سيارات الإسعاف إليهم لنقلهم إلى المستشفيات حتى مفارقتهم الحياة . أوهم الطوطم الناس بأن هؤلاء عصابات مندسة جاءت من خارج الحدود لتنفيذ مؤامرة خارجية تديرها الامبريالية والصهيونية التي عزّ عليها موقف سوريا في مواجهتها وتحديها واحتضانها المقاومة .

ثم ما لبثت هذه المجموعة من القتلة أن أثيرت لتقتل أفراداً من الشرطة والجيش لزرع العداوات بين هذه الأجهزة وبين المتظاهرين المسالمين .

مثل هذا الأسلوب مارسته جميع الطواطم العربية بسبب خوفها من الشباب العربي الثائر ولخوفها من إدانة الدول الغربية المتمدنة والمدافعه عن حقوق الشعب المدنية لكي يبقى (الطوطم العربي) جميل الصورة أمام المجتمع العربي والغربي مستنكراً ما حدث (من هؤلاء المندسين من خارج ومن المعادين للبلد والعملاء للأجنبي) وسواها من التهم التي لم تبقى تنطلي على الجيل العربي الواعي حيث تتوعد الطواطم العربية بأنها سوف تلاحق هؤلاء العملاء المندسين بين صفوف الشعب واستخدموا العنف معه لتجلبهم للقضاء . أي ممارسة دور الحاكم العادل والحريص على آمن وسكينة شعبه لكن في الواقع تم كل ذلك بتوجيه من الطوطم لأجهزته المتوحشة والسالبة لأمن المجتمع والمرعبة والمكدرة لطمأنينة الناس التي وظفت البلطجية نيابة عنها لإلحاق

الضرر بالثوار وبالأحياء الشعبية . ليس هذا فحسب بل استخدمهم الطوطم العربي في إشعال نار الفتنة بين المسلمين والأقباط في مصر عندما فجّرَ أحدى كنائس الأقباط واستفاد منهم في إحراق بعض المزارات (المراقد) الدينية لإيقاد روح العداء بين السلفيين وعامة الشعب المصري وفي سرقة العديد من المنازل في تونس وبنغازي وسواها . أنه أحد الأعمال الإجرامية البسيطة والصغرى التي تقوم بها أجهزة الطوطم المخربة للأمن والمتوحشة من أجل إرهاب وترويع المواطنين لكي يتم الاستنجاد بالطوطم ليحميهم ولكن مثل هذا لا يحصل أي لا يحمي الطوطم أو أجهزته المواطنين الذين أرهبهم المستأجرين من البلطجية من قبل الأجهزة الأمنية يقوم الطوطم بهذه الأساليب مع مواطنيه لأنه يعرف أن حكمه ضعيف ولا يستطيع الاستمرار به إلا من خلال هذه الأساليب القمعية التي يقوم بها البلطجية نيابة عن أجهزته المخربة للأمن لأنه هو بالأصل بلطجي لا يظهر على حقيقته أمام الجمهور . لكن مع فترة حكمه التي أخذت أربعة عقود من الزمن انكشفت هذه الأساليب كأحد مفاصل حكمه طيلة بقائه في السلطة وكان يجيد أداء هذا الأسلوب لأنه لا يعرف الثقافة واحترام الرأي الأخر وحقوقه ، لا يعرف التعامل مع مواطنيه لأنه لم ينبثق منهم بل استحوذ عليهم ويريد أن يبقى طيلة حياته حاكماً لهم هو وأولاده بالقوة لا بالقناعة الشعبية لا يريد أن يخدمهم بشيء بل يريد أن يأخذ منهم كل شيء . هذا هو الطوطم العربي

وفي مدينة حمص في سوريا ذكرت صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 22 / 4 / 2011 " قامت الأجهزة الأمنية السورية بتدريب شباب ملتحين [شبيحة] في معارك افتراضية مع عناصر الأمن لتنفيذ مشهد تضليلي في حمص على أنهم سلفيون يخوضون تبادلاً لإطلاق النار مع الأجهزة الأمنية لتقوم السلطات باعتقالهم وبعدها يدلون باعترافاتهم في التلفزيون السوري " هذه أحدى ممارسات الأجهزة القمعية السورية في تضليل الرأي العام بأن شباب الثورة هم من السلفيين المعاديين للحكومة يريدوا تغير النظام لكي يوهموا العامة بأن السلفيين هم وراء هذه الثورة وأنهم أي السلفيين ما هم إلا سوى بلطجية [شبيحة] لا يريدوا الأمن والأستقرار للبلد .

ومن نافلة القول أن الطوطم السوري حاول إعادة ترميم حاجز الخوف المتداعي - اعتمد في قمعه المتظاهرين – فضلاً عن عناصر الأمن على (الشبيحة) وهؤلاء موجودون تاريخاً في سوريا على شكل مجموعات يخضع كل منه إلى شخص مرتبط بالنظام يسمى (المعلم) الذي يتقوى بجماعته ويؤمن لهم بالمقابل الحماية . الشبيحة في سوريا و (البلطجية) في مصر والدرس الذي لم يتعلمه الطوطم السوري أن بلطجية مصر سرّعوا من سقوط النظام بدلاً من أن يحفظوه وأن بلطجية النظام اليمني أساؤوا إلى علي عبد الله صالح بدلاً من أن ينفعوه وأن مرتزقة القذافي ألبوا جنود وضباط الجيش الليبي على القذافي فضلاً عن القبائل الليبية فجاءت الاستعانة بهم مناقضة لمراد الطوطم الليبي .

الفصل السادس

ثورة الشباب العربي

6 / أ – صيرورة ثورة الشباب العربي

6 / ب – الثورة والنظام الشمولي

6 / ت – بماذا تميزت ثورة الشباب العربي ؟

6 / ث – شعارات وهتافات الشباب العربي

6 / جـ – عواقب الثورة

الفصل السادس
ثورة الشباب العربي

6 / أ – صيرورة ثورة الشباب العربي

نعني بالصيرورة المراحل التي مرت بها حركة الشباب العربي لكي تصل إلى هدفها الثوري لا بالمعنى التشكيلي والتكويني بل بدافعها الجوهري ومرورها الحركي في بلوغها إلى هدفها الجديد في تاريخ المجتمع العربي .

آيتنا في هذا القول هو أن ثورة الشباب العربي بدأت من المطالبة بممارسة دوره الاجتماعي من خلال جماعته العمرية – الاقترانية – ليصل إلى ثورة يكون فيها هو المنشئ بعد ما كان منشأ دون الحاجة إلى فلسفة عقائدية تقليدية كالتي كانت تحدث في الثورات التاريخية الكبرى وهذا دليل واضح أن العقيدة السياسية والفلسفة الاجتماعية ليست بالضرورة أن تكون القاعدة التي تنطلق منها الثورة الشعبية كالفلسفة الماركسية أو العقيدة القومية أو الدينية فكانت ثورة الشباب العربي تجربة جديدة في تاريخ الثورات الشعبية .

باختصار شديد كانت الحاجة إلى ممارسة الدور الاجتماعي من خلال جماعة الأقران ليصل إلى ثورة يكون هو المنشئ فيها لا المنشأ .

ولكي نجول طرداً مع ما سبق نبدأ حديثنا بالقول أن الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعي متلازمان لا يفترقان . فلولا الدور لما ظهرت المكانة لأنها المرآة الصافية للدور . أي إذا كان الدور يمارس بشكل حيوي فأن مكانته تكون حيوية والعكس صحيح . إذ أن الدور يتكون من توقعات اجتماعية وثقافية تطرحها الثقافة الاجتماعية

لكل فرد .فإذا ألتزم بها حصلّ على مكانته داخل النسيج الاجتماعي والتدرج الاجتماعي وشريحته الشبابية .

حريّ بنا أن نشير إلى أن للشباب دور في الحياة الاجتماعية وهو اكتساب مهارات وخبرات ومعرفة لكي يستطيع أن يساهم في إنماء مجتمعه ويحصل على مكانة اجتماعية تليق بحيوية عمره وأن يكون له دور حيوي في إنماء مجتمعه ويعترف به من قبل الهيئة الاجتماعية . لم يحصل هذا في المجتمع العربي بل تركه سائباً يلهو بالحياة اليومية ويعبث بها فكوّن ثقافة اجتماعية فرعية قوامها الاستهلاك وليس الإنتاج لأنه لم يُفسح له المجال في العمل مع عجلة الإنتاج فقرر الهجرة إلى خارج الوطن والعمل هناك لكي يمارس حيويته وكفاءته التي لم يعترف بها الطوطم وسدنته ، فأثبت جدارته في بناء المجتمعات الغربية التي استقبلته كمهاجر ، وحتى خريج الجامعة لم يُفسح له المجال في ممارسة اختصاصه العلمي والأدبي في مؤسسات مجتمعه فحصلت بطالة مليونية لهم فباتوا عالة وعبئ على مجتمعهم ، كل ذلك والنظام السياسي لم يلتفت إليهم فأدت بطالتهم إلى حدوث انحرافات سلوكية مثل الإدمان على المسكرات والمخدرات أو الانخراط في جماعات عابثة تمَّ تعطيل دورهم في الحياة الاجتماعية فلم يعثروا على مكانة تأخذ بإبداعهم وطموحهم الفردي والثقافي والقسم الآخر منهم انجرف في جماعات سرية تعارض الحياة اليومية العامة كالإرهاب والعصابات الإجرامية المنظمة (مثل سرقة السيارات واغتصاب الفتيات والسطو على المنازل والمحلات والاحتيال والرشوة) من اجل أن يعيش عيشة غير كريمة . ومع ملاحظته لجيل آبائه المضطهد من قبل نظام الطوطم العربي وتعسفه عليه (أي جيل أبويه) مع حصوله على ثقافة جامعية وعدم حصوله على مصدر رزق شريف ونظيف ولكي لا ينزلق في مهاوي الأجرام وحتى لا يعيش عبئاً على أسرته . ومع ظهور ثورة المعلومات والتواصل الاجتماعي عن طريق الإنترنت وإطلاعه على مجريات الحياة العصرية المتطورة استطاع أن يقيم شبكة من الاتصالات مع شباب العالم الغربي والعربي فتفتحت آفاق مرئياته على العالم المتطور الذي يقدّر ويحترم إرادة الشباب

ويمنحه مكانته التي تليق بمهارته وكفاءته ، قام بتكثيف جهوده في الاتصالات الشبابية مع القوى المتفتحة والطموحة والمضطهدة ، عندئذ قام بتجمهره السلمي متسلحاً بإرادته العميقة والمتألمة والمسلوبة منه بتصدي الطوطم ونظامه البالي الذي لا ينتمي إلى روح العصر فخرج وعبّر عن دوره الاجتماعي المستبعد من قبل النظام الحاكم ليطالب بالاعتراف بهويته الاجتماعية والوطنية التي تم تغريبها واستلابها منه . وبعمله هذا استطاع أن يستقطب باقي الأدوار الاجتماعية المستلبة داخل المجتمع تؤيده وتطالب بمطالب هويتها المستلبة من قبل النظام الحاكم فحصلت الثورة الشبابية المليونية التي زلزلت النظام الاستبدادي بكل قواه الأمنية والاستخباراتية والعسكرية فكانت عبارة عن تيارات وموجات عارمة وغاضبة أذهلت الطوطم وسدنته (زمره المحتارة) من أجل إرساء نظام سياسي عادل يمنح المواطنين حقوقهم المدنية وإزالة النظام العسكري والأمني والعيش في ظل نظام دستوري أسوة بالمجتمعات الإنسانية المتطورة وكانت هذه شرارة التغيير الكلي للمجتمع العربي الذي تمَّ تسكينه وتسبيته أربعة عقود من الزمن فكان دور الشباب العربي يمثل روح الثورة العربية المعاصرة .

ومن باب الإغناء والإفاضة والتحديد الدقيق وعلى هدى ما سبق القول بأنه يمكن تسمية ثورة الشباب العربي بثورة الأتراب أو الأقران Peer revolution لأنها كانت معّبرة عن ثقافة فرعية للشباب العربي الذي يجد فيها معاييره وقيمه الجديدة التي تختلف عن معايير وقيم أسرته التقليدية التي تتضمن الموانع والمسموح والآداب العامة والأعراف الاجتماعية التي تختلف تماماً عن طموحات الشباب فيما يعانون ويرغبون ولأن الجماعة العمرية من الأصدقاء تقوم بإشباع أولاعهم وآمالهم ومستقبلهم وهواياتهم ومتاعبهم وما لا ترغب به أسرهم . ولما كان معظم الشباب العربي يعاني من عدم ممارسة دوره الاجتماعي خارج أسرته التي بدورها لا تحدد ملامح مكانته الاجتماعية ويجدها عند جماعته العمرية الأقرانية (الأتراب) من خلال ممارسة دوره فيها من نشاط يعكس مرحلته العمرية ومساعدته في حل مشكلاته الشبابية التي يواجهها في الحياة العامة من معاناته من البطالة وسعة الفراغ النفسي والاجتماعي ومن عدم تفهم

أسرته ومجتمعه المحلي لمطالبة ورغائبه وطموحاته وكفاءته فإن هذه الجماعة العمرية الأقرانية تكون بمثابة المصفي (فلتر) تمتص معظم معاناته العلائقية وتعالج البعض منها وتنضج البعض الأخر إذ يتم تبادل الخبرات والتجارب فيها . لا سيما في عصر ثورة المعلومات والتواصل الاجتماعي والإنترنت والمحمول الذي سّهل وأسرع في نجاح هذه الجماعة تنشئته تنشئة جديدة – عصرية تختلف تماماً عن تنشئة أسرته . ولما كان هذا العصر عصر الانفتاح على الآخر (الغريب والخارجي والأجنبي) فأنها قامت بمنحه مهارة جديدة وكفاءة تقنية متفتحة ومتطورة جعلته يفوق على ثقافة أسرته ومنشئيها (الوالدين) وحتى المعلم بل وحتى الأجهزة الرسمية الأمنية فبات يمتلك خبرة تنشيئية يخدم بها الجيل الماضي أي جيل الأبوين مما دفعه ذلك لأن يقوم بتنشئتهم في مناحي ومناشط التواصل الإلكتروني والثقافة المعاصرة فتحول هنا من مُنَشأ إلى مُنشئ ومن خلالها استطاع أن يوسع من سعة وعيه السياسي والوطني والثقافي ومع تفاقم ظلم وتعسف وفساد الطوطم وسدنته (زمره المختارة) وتسارع تواصله (الشباب) مع العالم الأخر أوصله ذلك إلى أن يقوم بثورة سليمة ضد الحاكم الجائر الذي سلب حرية وكرامة وحقوق والديه في العقود الماضية طالب فيها بحريته وإنسانيته ووطنيته وحقوقه المشروعة . بتعبير أخر أضحى الشباب العربي عبر جماعته الأقرانية (الأتراب) أن يطالب بتغيير تنشئة الأنساق السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية والاجتماعية عن طريق ثورته المليونية فأضحى مُنشئاً بعد ما كان منشى . ومن خلال ذلك نستطيع أن نقول أن ثورة الشباب العربي بدأت من المطالبة بممارسة دوره الاجتماعي من خلال جماعته العمرية الأقرانية ليصل إلى ثورة يكون هو المُنشئ بعدما كان منَشئ دون الحاجة إلى فلسفة عقائدية تقليدية كالتي كانت تحدث في الثورات التاريخية الكبرى وهذا دليل واضح على أن العقيدة السياسية والفلسفة الاجتماعية ليست بالضرورة أن تكون القاعدة التي ينطلق منها الثورة الشعبية كالفلسفة الماركسية أو العقيدة القومية أو الدينية فكانت ثورة الشباب العربي تجربة جديدة في تاريخ الثورات الشعبية .

باختصار شديد كانت الحاجة إلى ممارسة الدور الاجتماعي من خلال جماعة الأقران ليصل إلى ثورة يكون هو المُنشئ فيها لا منشأ.

آلت هذه الرؤية إلى إماطة اللثام على أن الشباب العربي الذي تنشأ من قبل والديه ومعلميه ورئيسه السياسي أضاف هذا العصر عنصّراً جديداً في تنشئته وهي الابتكارات المعلوماتية والتواصل الاجتماعي الفوري الذي غذى ثقافته الفرعية Subculture بمعارف جديدة وعصرية تختلف عن معايير وقيم المنشأين البشريين (الأبوين والمعلمين والرئيس السياسي) ولما كان في عصر التنشئة الراجعة Reverse Socialization التي تنطوي على تنشئة الأبناء لأبويهم في المعارف الالكترونية والعلمية والثقافية الحديثة التي لم يطلعوا عليها أو لم يتنشأوا حسبها . إلا أن الفرق بين التنشئة الراجعة وثورة المنشئ هو الأبوين في الأولى يحتاجوا لمهارة وكفاءة وثقافة أبنائهم الجديدة لأنهم يستخدموها في حياتهم اليومية دون أن يفقدوا من نفوذهم وسلطتهم ورباطهم الدموي لأن علاقتهم دموية وميكانيكية (أي إذا تحركت آلة واحدة تحركت معها باقي الآلات في الماكنة) في حين طبيعة علاقة الشباب العربي (المُنشِأ) بالطوطم وسدنته ليست دموية (قرابية) بل عضوية (أي حركة اليد لا تتحرك معها الساق إلا إذا أراد الفرد ذلك) أي غير محبكة كالميكانيكية تطالب بحقوقها المسلوبة ومنع قمعهم وترحيلهم من مناصبهم وإلغاء قانون الطوارئ والمطالبة بالحرية والمساهمة بالعملية الإنتاجية وممارسة دورهم في النسيج الاجتماعي من أجل أثبات هويتهم الوطنية وأرقاء مكانتهم الاجتماعية وهذا كله يتعارض مع أساليب وأنماط سياسة الطوطم وأهدافه السرمدية المطلقة . أعني بتغيير نمط الحكم أسلوباً وأشخاصاً وأهدافاً فكانت على شكل ثورة قام بها المنشأ ضد ما جبل عليه الحاكم العربي في سياسته التنشيئية للمواطنين فكانت أشبه بالتنشئة الراجعة Reverse Socialization لكنها طالما أدت إلى تغيير نمط الحكم ورجاله وإحلاله بالآخرين يتماشوا مع ثقافة الشباب الجديدة وتطلعاتهم المستقلة لا المعتمدة أسميتها بالثورة وليس بالتنشئة لأنها تنتهي بتغيير المنشأ أو المنشأين العضوية وليس الميكانيكيين (التنشئة

العضوية أعني بها تنشئة يقوم بها منشئين لا يرتبطون ارتبطاً قرابياً أو دموياً مع الأبناء المنشأين . وأعني بالتنشئة الميكانيكية قيام الأبوين بتربية الأبناء الذين تربطهم روابط قرابية – دموية) .

قصارى القول ، أن منع الممارسة الدورية للشباب العربي يعني :

1- تغييب المكانة الاجتماعية
2- تجريده من كينونته

وهذا بدوره أدى إلى انخراطه في جماعة عمرية رفاقية أقرانية لتعوضه عن المنع والتغييب والتجريد في النسيج الاجتماعي وإكسابه ثقافة فرعية تشبع آماله وطموحاته ورغائبه وهواياته وتمنحه في ذات الوقت دوره المغيب ومكانته المسلوبة وهويته المفقودة . وفي ظل الثورة المعلوماتية التي اكتسبها من خلال التواصل الاجتماعي استطاع أن يجعلها محور الثقافة الفرعية التي حولته من منشئ إلى منشأ لا على مستوى أسرته فحسب بل على سياسة حكم بلده بأسلوب سلمي وإرادي صميم لم يقبل التزييف والتزوير والاحتيال وأنصاف الحلول والمماطلة والوعود المأمولة بل التغيير الجذري لأنه لم ينتمي إلى الجيل الخانع ولا يريد الخنوع مثل جيل والديه ولا يقبل بالكلام المعسول بل بالعمل الجاد والمثري والمنتج وذلك راجع لثقته بنفسه وبإرادته وبتصميمه ومواصلة دربه الصعب والشاق والاحتياج إلى المثابرة والأداء (لا الولاء الفئوي) والمساواة بين الحقوق والواجبات.

6 / ب – الثورة والنظام الشمولي

نقيضان متصارعان لا يفترقان إلا بعد سقوط أحدهما بعد صراعهما بسبب صراعهما تناقض كينونتهما . فالأول كينونته الديمومة والثاني كينونته الركود فالثورة تواقة للتغيير ومجافاة النظام الشمولي له لكي يحافظ على استمرار وجوده

بالسلطة . أقول أنه صراع يحصل بين الحركة والسكون أو التغيير والركود . وطالما يُشبع الأول سُنة الحياة في التغيير فأنه (آجلاً أو عاجلاً) سوف يجرف السكون والركود الذي يعيق تقدمه .

ومن أجل استجلاء أكثر عما تقدم نقول أن الثورة تتشكل وتتبلور وتثور بفعل ممارسات النظام الشمولي المتسم بالحكم المطلق المشحون بالعنف والإرهاب والقتل والسجن والإبعاد والتشريد والتعصب في تعامله مع المجتمع ، وذلك بسبب عدم شرعية حكم الحاكم الأوحد الذي استحوذ على مقاليد الحكم بالقوة وعدم التمثيل الشعبي لذلك يكون خائفاً على منصبه من كل فرد أو فئة أو جماعة أو حزب أو طائفة تصرّح وتطالب بالحرية والمساواة والتمثيل النيابي والشعبي ، بحيث يكون مذعوراً من كل معارضة له حتى لو كان ذلك من قبل أحد أفراد أسرته أو أقاربه أو حزبه الأوحد مستخدماً أجهزة قمعية أمنية متنوعة الوظائف والمهام كلها تعمل على حمايته الدفاع عنه وقتل وتصفية كل فرد لا يؤيده ولا يرضخ له لدرجة أوصلته هذه الأجهزة إلى درجة تصويره بأنه ظل الله في الأرض ، وهو الوطن والأمة والتاريخ والمستقبل مثال على ذلك في سوريا إجبار مجموعة من الشباب على السجود لتقبيل صورة الرئيس بشار الأسد وتذييل الصورة بعبارة (مطرح ما دوس راح نركع ونبوس) والحالة ذاتها في ليبيا ومصر واليمن وتونس أو مشابهه لها أي تقديس الطوطم العربي الذي يحكم البلاد واستعبد العباد لمدة أربعة عقود من الزمن على هذه الشاكلة . أي الإذلال والتحقير والتفرقة والاستغلال والتوريث مقابل تقدم حالات الفقر والجوع والفساد والبطالة والحرمان من التعبير الفكري والتجهيل والعزلة الدولية ، مثل هذه الممارسات ألا إنسانية والا حضارية والمحطة للكرامة الوطنية واختزال الوطنية بشخص الطوطم وتحويل المجتمع إلى رعاع مسجون ذهنياً وجغرافياً ومقموع حركياً ومخنوق روحياً ومعزول حضارياً وتقنياً لكي لا يشاهد سوى الطوطم وانجازاته النرجسية ولا يسمع إلا أنغام إعلامه المضلل والمشوه للحقيقة والمبالغ في حجم صورة الطوطم ، ولا يلمس غير المكاسب البدائية والفقيرة .

جميع هذه الممارسات المعادية للطبيعة البشرية والتوق للحرية والتفاعل مع الآخر والتجديد في الحياة الاجتماعية والطموح المتنوع والنمو الحر في المشاعر والمعتقدات والأفكار ، استولدت معارضة واسعة المديات وقوية الاندفاعات وصريحة الأهداف للطوطم وسدنته [وهذه حالة طبيعية ومتوقعة يرحب بها كل إنسان حر وعاقل] ومطالبة الطوطم بالرحيل من أجل استنبات نظام جديد لا يمارس ممارسات الطوطم بل يطلق الحريات ويحث على التفاعل مع الآخر ويفتح باب التجديد والتنوع في العيش وإطلاق مديات الطموح الفردي والمجتمعي لكي ينمو الفرد ومجتمعه في بيئة صحية ونقية وغير خانقة .

ديدني فيما تقدم القول بأن النظام الشمولي هو الذي استولد المعارضة له ليتصارع معه ويزيله من سدة الحكم لتستنبت (المعارضة) بعد ثورتها نظاماً جديداً نقيض النظام الشمولي . أنظر شكل رقم – 1- يوضح ما قدمناه أنفاً

النظام المدني الحر

النظام الشمولي

الثورة في تونس ومصر

شكل رقم – 1-

لملاقات هذا الطرح نسوق الثورات التي حصلت في بريطانيا 1689 وفي فرنسا 1789 وفي الولايات المتحدة 1776 وفي روسيا 1917 وفي إيران 1979 . أفادنا أسامة الغزالي حرب بأمثلة تاريخية عن واقع الثورات المختلفة فمثلاً الثورة الانجليزية التي وقعت في القرن السابع عشر قضت نظرياً وعملياً على فكرة حق الملوك الإلهي في الحكم وأصبح البرلمان بعدها هو صاحب الكلمة العليا في شؤون الحكم وكان لها أثر هائل خارج بريطانيا في القارة الأوربية كلها . وأصبح حق الملك في التاج مستمداً من (الشعب) وليس من (الله) ولم يعد بإمكان الملك إلغاء القوانين أو وقف تنفيذها أو إصدار قوانين جديدة إلا بموافقة البرلمان كما أصبح من غير الممكن فرض ضرائب جديدة ولا تشكيل الجيش إلا بموافقة البرلمان . فضلاً عن كفالة حرية الرأي والتعبير في البرلمان وصيانتها ضد أي انتهاك أو اعتداء . وأصبحت انجلترا بعد الثورة مختلفة جذرياً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عما كانت قبلها بل بدأت أوربا كلها في التغيير.

والثورة الفرنسية عام 1789 لم تأخذ شهرتها فقط من أحداثها الدرامية الدموية التي شهدت إعدام الملكة في عام 1793 بتهمة التآمر ضد الشعب ومعها ما يزيد على 51 من المعاونين بالمقصلة وأمام الجماهير وكذلك من طول مدة الصراعات بين أفراد وقوى الثورة أنفسهم وانتشار الاتهامات بالخيانة بينهم ، وما صاحب ذلك من انهيار اقتصادي ولكنها استمدت مكانتها أيضاً مما أحدثته في تغيير سياسي بإحلال النظام الجمهوري محل الملكية المطلقة وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات وفصل الدين عن الدولة وإطلاق حريات التعبير .... وتغيير اقتصادي بالقضاء على النظام الإقطاعي القديم وفتح الباب لتطور النظام الرأسمالي وتحرير الاقتصاد من رقابة الدولة وإزالة الحواجز الجمركية الداخلية ثم تغيير اجتماعي بإلغاء الحقوق الإقطاعية وامتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة فضلاً عما أقرته الثورة من مجانية وإجبارية التعليم والعدالة الاجتماعية وتوحيد وتعميم اللغة الفرنسية بحيث أصبحت فرنسا بعد الثورة مختلفة جذرياً عما كانت عليه قبلها .

أما الثورة الأمريكية ، فأن أعظم ما فيها لم يكن مجرد الاستقلال عن بريطانيا وإنما إصدار إعلان الاستقلال في يوليو 1776 والذي جاء فيه " أننا نؤمن بأن الناس خلقوا سواسية وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة ومنها حق الحياة والسعي لتحقيق السعادة .... الخ " وكذلك إعلان دستور الولايات المتحدة الذي أقر نظام التوازن بين السلطات والتوازن بين الحكومة الاتحادية ، مع ضمان مرونة الدستور وإمكانية التعديل والإضافة .

أما الثورة الروسية 1917 التي لا يمكن إنكار حجم التغيير الجذري والشامل الذي أحدثته الثورة البلشفية على المجتمع الروسي بحيث انتقلت روسيا بإكمالها من حال إلى حال آخر مختلفاً تماماً . أي من مجتمع أقطاعي شبه رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي (أو الشيوعي) في بضعة أشهر منذ عام 1917 وهو ما تجسد في مجموعة (المراسيم) التي صدرت في غمار الثورة وشملت : التصديق على استيلاء الفلاحين على الراضي من جميع أنحاء روسيا وإعادة توزيعها فيما بينهم وتأميم جميع البنوك ومصادرة البنوك ومصادرة الحسابات المصرفية الخاصة ومصادرة أملاك الكنيسة والتبرؤ من الديون الخارجية وتسليم المصانع السوفيتية (أي للمجالس الشيوعية الثورية) فضلاً عن أصلاح هيكل وتحديد وقت العمل بثماني ساعات يومياً ..... الخ .

والأمر نفسه يمكن قوله على الثورة الإيرانية في عام 1979 التي أسقطت النظام السلطوي الشاهنشاهي بفعل ثورة شاركت فيها قوى المعارضة الدينية والليبرالية والقومية والشيوعية كافة ولكن استأثرت بها القوى (الإسلامية) مستهدفة إنهاء الاستبداد وأسلمة النظام وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من ألا مساواة فأصبح المجتمع الإيراني والدولة الإيرانية مختلفين تماماً بعد الثورة عما قبلها [جريدة الأهرام 8 يونيو 2011] هذه الأمثلة الخمسة جاءت موضحة أفعال الثورة في مجال التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وجميعها لم تكن وليدة النظام الشمولي بل الملكي أو الإقطاعي أو السلطوي لكن ثورة الشباب العربي أنتجها

النظام الشمولي وليس الملكي أو الإقطاعي أو السلطوي وهذه ميزة تميز ثورة الشباب العربي عن تلك الثورات .

لكن ما حصل من ثورة في تونس ومصر لم يحصل نفس الشيء في ليبيا واليمن وسوريا . إذ أن ثورة الشباب التونسي والمصري أسقطت النظام الشمولي بوقت قصير وأن ثورة الشباب الليبي واليمني والسوري لم تصل إلى مرحلة أسقاط النظام الشمولي وإرساء نظاماً جديداً بدلاً من الأول وذلك لأن :

1- طوطم ليبيا واليمن وسوريا لم تتعلم درساً من طوطم تونس ومصر .

2- وأن طوطم ليبيا واليمن وسوريا عزل مجتمعها ثقافياً وتقنياً عن العالم فجّهل مجتمعه وأبعده عن التطورات الدائرة في العالم المتقدم .

3- إن احتكاك وتواصل مجتمعات ليبيا واليمن وسوريا مع العالم الغربي أقل بكثير من احتكاك وتواصل المجتمع التونسي والمصري معه الذي بدوره فتح أمامها العديد من الأبواب ووسعت دائرة الوعي عندهم .

4- إن جيوش سوريا وليبيا واليمن وضعت قيادتها تحت تصرف أبناء وأقارب الطوطم ولم تُسلمْ للغرباء وهذا ما يجعل من المؤسسات العسكرية في خدمة الطوطم والدفاع عنه وليس الدفاع عن الوطن أو حماية الشعب .

5- عدم تجاوز المجتمع السوري والليبي واليمني عهود الأسرة والقبيلة والطائفة الدينية على عكس المجتمع التونسي والمصري الذي تجاوز ذلك .

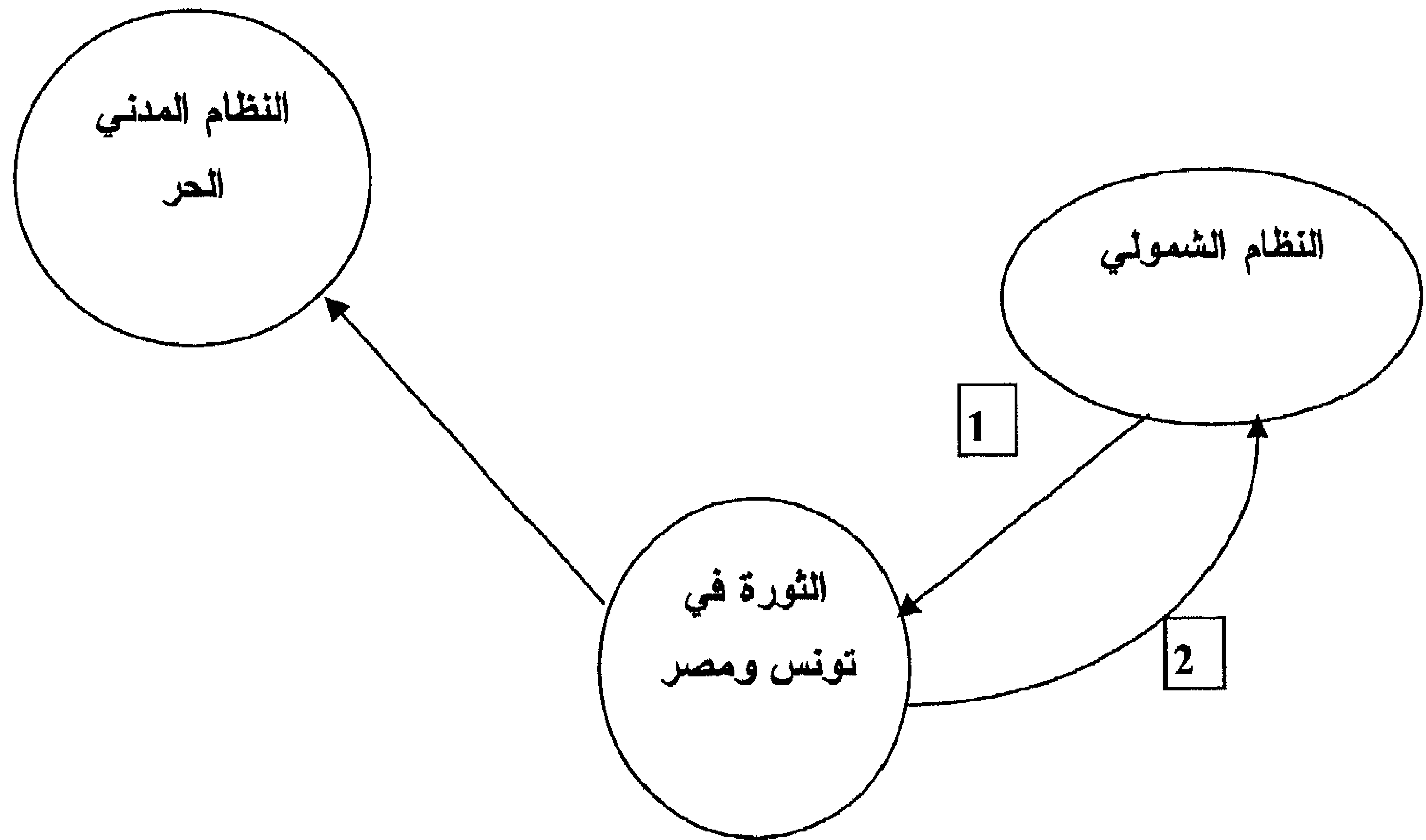
6- أن مديات الفساد (السياسي والإداري والمالي) في تونس ومصر أوسع بكثير مما هي في ليبيا واليمن وسوريا بحيث استفزت المجتمع بأكمله في تونس ومصر وبدرجة أكبر وأكثر مما حصل من فساد كل في ليبيا واليمن وسوريا .

7- مكابرة وعناد وحكام سوريا وليبيا واليمن بالبقاء في السلطة حتى لو تم تدمير البلد وإهدار كل ثرواته وسحق المجتمع بأكمله فضلاً عن تهافتهم النرجسي والمُذل على الحكم . بينما فطن كل من بن علي ومبارك لضغوط الشعب والجيش إلا أن الأمر لم يعد يصلح معه العناد والمكابرة .

8- إن الحرية الفردية والتعبيرية لأفراد المجتمع الليبي واليمني والسوري معدومة التي بدورها ضغطت (انعدام الحرية) على مستوى وعي الجماهير مما أدى إلى تهمشها.

أنظر إلى شكل رقم – 2- الصدام الدامي بين الشباب العربي الثائر وقوى الأمن الطوطمية

النظام المدني الحر



شكل رقم – 2 –

يوضح استخدام النظام الشمولي الأجهزة الأمنية والعسكرية لقمع ثورة الشباب

ولكي لا نجول عكساً مع ما قدمناه آنفاً نوضح عدم تناغم الجيش والشعب يداً واحدة ويتحاوران حواراً حراً خلاق وصريح يضمن للشعب وحدته وللثورة أمنها وسلامتها واستمرارها فضلت (ليبيا واليمن وسوريا) تعاني مخاضاً صعباً ومؤلماً لم نتبين في ظلمته بعد الخيط الأبيض من الخيط الأسود . يفيدنا في هذا الموضوع مكرم محمد أحمد الذي استعرض هذا المخاض في هذه الدول العربية التي اندلعت فيها ثورة

الشباب والشعب لكنها لم تصل إلى حالة إسقاط نظام الطوطم ولكن في نهاية الأمر سوف تسقط الثورة هذه الأنظمة الطوطمية التي حكمت شعوبها أسوء من حكم الاستعمار عليها .

ففي ليبيا يركب العقيد القذافي رأسه يعاند في الرحيل برغم سقوط شرعيته لأكثر من مائة سبب وسبب ، أبسطها أنه دمّر مقدرات بلده وشن عدواناً ظالماً على أهله ، دمر الحياة وأحال معظم المدن الليبية إلى خرائب مثالها المفجع في مصراته التي تحولت إلى أطلال خربة لمجرد أن الناس خرجوا إلى الشوارع في مظاهرات سلمية تطالب بالحرية والديمقراطية بعد أربعة عقود من حكم ديكتاتوري فاسد وسفيه لكنه عاند وكابر ووقع في الخطأ الذي أرتكبه صدام حسين وفتح أبواب بلاده للتدخل الخارجي . وبرغم أن العقيد فقد 80٪ من قوات جيشه وتفككت دولته بعد أن أنكسر حاجز الخوف وهرب معظم جنرالاته ورجاله وأصبح محاصراً مع أسرته في حفرة تحت الأرض خوفاً من طائرات الناتو التي تطارده على مدار الساعة . لا يريد الزعيم الليبي الذي لا يزال يعيش في عالمه الافتراضي يتصور وهماً أنه أمير قلوب كل الليبين أن يختصر الآم شعبه أو يفهم معنى أن يتفق الغربيين و الأمريكيين والروس وغالبية العرب والنسبة الأكبر من شعبه على ضرورة أن يرحل ، لكنه لا يزال يكابر ، يطالب بوقف القصف الجوي ويبدي استعداده للحوار مع الثوار ويعتبر ذلك أقصى ما يستطيع تقديمه لا بديل عنه سوى الطوفان ! لكن الحقيقة المؤكدة أنه لم يعد أمام العقيد أو أي من أولاده فرصة الاستمرار في حكم لفظ أنفاسه الأخيرة بالفعل ولم يعد سوى أيام معدودات ، بينما يتوسع اعتراف المجتمع الدولي بسلطة القائمين على الحكم الانتقالي في بنغازي الذين يؤازرهم الآن غالبية المجتمع الدولي ، على حين لا يجد القذافي صديقاً واحداً يقف إلى جواره . لكن ما من شك أن الليبيين يدفعون ثمناً باهظا لرحيل نظام بغيض مكنته ثروة البلاد النفطية من أن يتسلط على الحكم 40 عاماً اشترى خلالها ولاءات الكثير من الأعوان والقادة رغم سفه تصرفاته وكان من أهم عوامل فساده وسقوط الرغبة في توريث الحكم .

المنطق التحليلي لهذه الحالة الليبية – القذافية يقول أن حكم طوطم ليبيا لفترة 40 عاماً كان أبرز أسبابه ما يلي :

1- المورد المالي الوفير (البترول) الذي مكنه من شراء ولاءات الكثير من المرتزقة والمنافقين وضعاف النفوس لدعم حكمه وإنشاء أجهزة أمنية متدربة على قمع كل معارضيه (له ولحكمه) بل استطاع شراء ذمم العديد من حكم دول العالم الغربي لدعم حكمه في السياسة الخارجية .

2- ثم استطاع استخدام الأجهزة الإعلامية (المرئية والمسموعة والمكتوبة) لتضخيم حكمه وتشويه الأحداث لصالح حكمه والتعتيم على الكثير من أخطاءه وتبرير سياسته الداخلية والخارجية وكان ذلك من خلال صرفه الأموال الطائلة الآتية من ثروة ليبيا النفطية .

3- لم يؤسس جيشاً وطنياً لحماية بلده بل انشأ كتائب عسكرية خاصة به لحمايتة من الثورة عليه من الداخل وأغدق الأموال الطائلة على تسليحها ونصّب عليها أحد أبناءه . أيضاً كان تسليح هذه الكتائب صادر من عوائد الثروة النفطية .

4- أذن كان البترول وليس الشعب مصدراً لاستمرار حكم السفيه والقاهر والقامع والمتجبر على شعب يطمح بقائد وطني لا طوطمي . أقول أمسى البترول نقمة على الشعب الليبي لا نعمة الله عليه وكان ذلك بجهود سفيه جاهل غير متزن في تفكيره وسلوكه لأنه حوّل النعمة إلى نقمة على شعبه.

5- ثم استخدم التفرقة القبلية والإقليمية بين صفوف شعبه لكي يكسب بعضهم لدعمه لا حباً بهم .

6- عاش وسط عالم افتراضي افترضه هو ليعيش في وسطه وليس في وسط جماهير شعبه وما يتضمنه من آمال وطموحات .

7- مؤدى كل ذلك ، أنه لم يعمل على حِراك المجتمع الليبي لينقله من الحياة الأفقية إلى العمودية الصاعدة بشكل يتناسب مع موارد بلده النفطية والغازية والزراعية بل أبقاه على المستوى الأفقي الصحراوي والزراعي في مستوى عيشه .

8- عزل المجتمع الليبي ثقافياً وحضارياً وتقنياً لكي لا يتفاعل مع التطورات العلمية والثورة المعلوماتية الدائرة في العالم الحر بل سخر التطورات التقنية لخدمة مؤسساته القيادية وطموحة الأفاق والسفيه .

9- لم يتصرف في حكمه كحاكم وطني وقومي حق بل مخلوق شاذ ومفتون بالسلطة ومهووس بها لا يريد التخلي عنها وتركها بل يريد المزيد منها داخل بلده والبلدان العربية (أمين القومية العربية) وملك ملوك أفريقيا .

10- وإزاء هذه الخصائص الشاذة في العصر والمخجلة مؤسسياً وحضارياً أوغل في تدمير كل ثروة ليبيا مقابل مكابرته وعناده بالبقاء في الحكم ليس هذا فحسب بل قتل وشرد الملايين من شعبه غير عابئاً بهم وبمصيرهم بل أمر بملاحقتهم وقتلهم لكي يبقى في سدة الحكم . هل هذا يُعد حاكماً وطنياً ؟ وهل هذا يعد إنساناً يشعر بإنسانية أبناء مجتمعه ؟ وهل هذا يمكن اعتباره قائداً ضحّى في سبيل وطنه وشعبه ؟ حقيقة الأمر جعل شعبه يضحى في سبيل إزاحته من الحكم . أين الشعارات الوطنية والجماهيرية التي كان يرفعها باسم الوطن والشعب ؟ إذن أنه مخلوق متجرد من إنسانيته ووطنيته لا يرى إلا نفسه ولا يستجيب إلا إلى نزعاته النرجسية فقد سرق ثروة بلده لكي يبقى في حكمه ليمارس تسلطه وجبروته على أهل بلده الذي أدّعى وزعم بأنه لخدمتهم !!! هذا في الواقع درس بليغ في زيف حكم الحاكم " الوطني " في المجتمع العربي .

وفي اليمن ، لا يزال الرئيس علي عبد الله صالح يراوغ شعبه برغم مظاهرات الاحتجاج السلمية التي شملت كل مدن اليمنية في الشمال والجنوب لأكثر من ثلاثة شهور أسقط خلالها عشرات القتلى والجرحى في ساحات صنعاء وتعز وعدن . ورغم أن أصدقاءه الأمريكان أسقطوا شرعيته لكنه لا يزال يرفض الرحيل ويخلف وعوده أكثر من مرة مصراً على أن يغرق بلاده في أتون الحرب الأهلية بعد أن تمزقت أوصالها إلى ممالك صغيرة ، في الشمال حيث سيطر الحوثيون على مدينة صعدة بعد أن استولوا على مؤسسات الدولة والجيش ، وفي الجنوب حيث تسيطر جماعات القاعدة على مدينة

زنجبار قريبة من عدن في عملية مشبوهة ، يؤكد عدد من قادة الجيش اليمني أنها تمت بإيعاز من الرئيس اليمني الذي يستخدم القاعدة كفزاعة لتثبيت حكمه على حين تحاصر قبائل حاشد أكبر القبائل اليمنية العاصمة صنعاء وتفرض سيطرتها على عدد من مؤسسات الدولة والجيش تناصر شيخ مشايخها صادق الأحمر الذي توعد الرئيس اليمني بالخروج حافياً من اليمن بعد أن قصف داره وسط العاصمة صنعاء .

ويبدوا أن الحرب الأهلية هي مصير اليمن المحتوم ما لم تستعد – القوات اليمينية التي مزقتها الولاءات القبلية وحدتها وتنقذ البلاد من هلاك مدمر وتكاد تكون الظاهرة الإيجابية الوحيدة في اليمن هو صمود مئات الآلاف من الشباب اليمني في ساحات المدن اليمنية لأكثر من ثلاثة أشهر يطالبون الرئيس صالح بالرحيل ويرفضون توريث حكم اليمن لأي من أبنائه ويصرون على الاستمرار في احتجاجاتهم السلمية برغم العدوان البشع الذي يتعرضون له ويبدو أيضاً أن خروج اليمن من هذا النفق المظلم رهن بأن يتوحد الجيش اليمني وتتوافق قياداته على مساندة انتفاضة الشباب اليمني الأمر الذي كشف عنه البيان رقم واحد الذي صدر بتوقيع عدد غير قليل من قادة الجيش .

حالة اليمن في العقود الأربعة التي حكم بها علي عبد الله صالح بلده غير العوامل التي ساعدت القذافي في بقاءه مدة طويلة بالحكم إذ أن اليمن بلد غير بترولي فلم يستخدم صالح المال لإدامة واستمرار حكمه بل استخدم الولاءات القبلية وتنصيب أبنائه وأقاربه على الأجهزة الأمنية والعسكرية ثم أسس حزب المؤتمر لمساندته وهيمنته على كافة المرافق والمؤسسات الحكومية . ثم أعتمد على بعض الجماعات الإرهابية ليخوف بها الداخل والخارج إذ يشرف على هذه الجماعات الإرهابية نجلا أخيه قائد الحرس الخاص (طارق محمد صالح) ووكيل جهاز الأمن القومي (عمار محمد صالح) فضلاً عن استخدامه أساليب المناورة والخداع مع شعبه لتلميع وتسويف القضايا التي يطال بها معارضيه ليفرغها من مضمونها .

وفي سوريا تحاصر القوات السورية العديد من المدن في الشمال والجنوب تقتحمها وتفتشها بيتاً بيتاً حتى جاوز عدد القتلى ألف شهيد وبلغت أعداد المعتقلين أكثر من عشرة آلاف ويسوء الموقف يوماً وراء يوم دون أن يظهر الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، لأن الأسرة الحاكمة التي ابتدعت توريث الحكم في العالم العربي تصّر على سحق الانتفاضة الشعبية مهما كان الثمن . برغم أن العالم يمد حبال الصبر للرئيس السوري بشار ، أملاً أن يختار طريق الإصلاح السياسي بدلاً من العنف والصدام [جريدة الأهرام 4 / يونيو / 2011]

أن دوام حكم الطوطم السوري لأكثر من أربعة عقود من الزمن لم يأتي من مصدر الثورة النفطية مثلما هو موجود في ليبيا لعدم وجودها ولم يكن مصدره الولاءات القبلية مثلما هو موجود في اليمن بل الولاء الطائفي (العلوي) ودعم الحزب الحاكم الأوحد (حزب البعث العربي الاشتراكي) له مع عزل سوريا عن العالم الغربي المتمدن ثقافياً وعلمياً وتقنياً مع استخدام الأجهزة الإعلامية (المرئية والمسموعة والمكتوبة) لتلميع صورة الطوطم وتبرير أكاذيبه وتضخيم تصريحاته فضلاً عن استخدام السجن والتصفية الجسدية مع جميع المعارضين لحكمه مع إسناد حكمه من قبل الطائفة العلوية مثل إيران وحزب الله .

أما القواسم المشتركة بين الطواطم العربي فهي :

1- حكم العائلة الممتدة للطوطم سياسياً واقتصادياً ومؤسسياً وعسكرياً وأمنياً .
2- هيمنة هذه العائلة على جميع المرافق الأمنية والعسكرية والاقتصادية .
3- تسخير الأجهزة الإعلامية لتلميع وتزويق صورة الطوطم في الداخل والخارج .
4- تمسك الطوطم بالسلطة وبالحكم حتى لو تم ذلك على حساب تدمير البلد وقتل الملايين من الشعب .
5- لم يتفاعل الطوطم مع احتياجات شعبه الجوهرية بل مع مقومات سلطته الفردية وتوسعها .

6- توظيف الحزب الحاكم لخدمة هيمنته على المرافق الاجتماعية والحياة اليومية .
7- احتقار شعبه واعتبارهم رعاع لم يصلوا إلى مستوى العيش بحرية وديمقراطية .
8- عندما طالب الشباب العربي بحريته واحترام كرامته من خلال تظاهرات سلمية قام بقمعهم وقتلهم وسجنهم لأنهم لا يستحقوا ذلك من نظره .
9- وعندما قرر الشباب العربي إسقاطه وإزالة نظامه أنزل الجيش لسحقهم .
10- وإزاء ذلك فأن الطوطم العربي لم يكن حاكماً لشعبه بل سخرهم لطاعته وتنفيذ أوامر ه المطلقة .
11- لذلك شاهدناه يتشبث بالحكم ويضحي بثروة بلده وأفراد شعبه بل حتى بأجهزته الأمنية لكي يبقى حاكماً مطلقاً أكثر قساوة من الحاكم المستعمر أو المحتل . لذا لا يستحق أن يسمى بالحاكم الوطني ، بل بالمجرم الوطني والجلاد الوطني والحرامي البلدي .

وإزاء كل ما تقدم نستطيع أن نقول بأنه لا يمكن أصلاح الأنظمة الاستبدادية بشكل تدريجي أو من خلال تقديم الطوطم تنازلات واستدراكات . أقول لم يحصل وأن اجتمع الإصلاح والاستبداد في نظام واحد لأنهما نقيضان لا يلتقيان ولا يتعايشان . إنما التغيير الجذري للأنظمة الاستبدادية هو الذي يمهد الطريق نحو الإصلاح الذي لا يكون سهلاً وبدون كلفة لأنه يحتاج إلى عناصر لا تحركها المصالح الفردية ولا المالية بل المصالحة العامة ونكران الذات ويتطلب كفاءات تحمل عقلية جديدة وجادة ومبدعة وهذا مفقوداً لأن النظام الاستبدادي لم يفسح لها المجال بالظهور بل دجنها لخدمته وأفسد أخلاق الكثير منها فجعلها انتهازية ووصولية تبحث عن المداهنة للطوطم لكي يستطيع أن يعيش وهذا لا يجعل من أصحاب الكفاءات أن يبدعوا بحرية وجرأة وهذه مشكلة مهنية ومؤسسية عويصة تواجهها جميع الثورات بعد أن يتهدم نظام الحاكم الذي لا يملك هذه العناصر المبدعة والخلاقة والخادمة للمصلحة العامة . هذا العائق وحده يجعل من مرحلة البناء الجديدة مليئة بالمتاعب والاحتياجات النادرة والمفقودة

فتجبرها على التنازل عن الكثير من طموحاتها ومبادئها التي كانت تنادي بها قبل الثورة .

6 / ت – بماذا تميزت ثورة الشباب العربي ؟

أنها ثورة أسقطت النظريات القديمة التي فسّرت وحللت التغيير الاجتماعي المنتج من قبل الثورة المتضمنة عقيدة (ايدولوجيا) . أقول ثورة الشباب العربي أسقطت حالة الثورات المؤدلجة التي سادت تاريخ المجتمعات منذ القرون الوسطى ولغاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هذا الانعطاف الكبير الذي حصل في تاريخ حركة تغيير المجتمعات حققه الشباب العربي الواعي واللوذعي الذي تم تسميته بشباب شبكة الأنترت الذي لا يتضمن رئيساً ولا مرؤوساً ، لا زعيماً ولا أتباعاً هذه أول ميزة تميزت بها ثورة الشباب العربي التي لم تحضِ بها الثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت المجتمعات الإنسانية في القرون السالفة .

الميزة الثانية : التي تفردت بها ثورة الشباب العربي هي أنها لا تملك عقيدة (ايدولوجيا) لكي تنطلق من مذهب سياسي ورؤية مؤدلجة محددة تكفل توظيفها بعد نجاحها لتكون دستورها وسكة حديدها تسير عليها في التغيير والتطوير والتقدم .

الميزة الثالثة : أنها حطمت السلطة الفكرية القاهرة للأنساق الفكرية الكبرى والمنغلقة على نفسها التي بموجبها تفسر وتأول وتحلل وتنتقد وتقّوم وتقييم كل الظواهر والمواقف والاتجاهات والتيارات أي أنها (الثورة) أسقطت الأنماط والأنساق الفكرية المغلقة لكي تستطيع قراءة العالم وتفسيره والتنبؤ بمصيره والتفاعل معه دون قيود حاصرة وقوالب جاهزة .

الميزة الرابعة : هي توجيهها في إلغاء التقولب الثقافي والإنساني والاجتماعي مؤكدة بذلك التنوع الثقافي والإنساني والاجتماعي معترفة بذلك بتعدد وتنوع الأديان والمذاهب

والطوائف والأقاليم والأحزاب والآخر لكي تستطيع قراءة واقعها المتنوع في انسجامه وتصارعه الداخلي بعيداً عن المؤثرات الجامدة والتكلسات المتجمدة .

الميزة الخامسة : هي انطلاقها من شعارات رمزية عميقة في جذورها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية معبرة بذلك عن معاناتها المعيشية وإنكار هويتها الأدائية وإهمال قطاعها السكاني (الديمغرافي) واستبعادها النفوذي واستغلالها الاستهلاكي وابتزازها التمثيلي .

الميزة السادسة : هي أن أهدافها لا تقف في إسقاط النظام الشمولي فقط بل تدلف إلى تأسيس وبناء هيكلاً أسمنتيا (كونكريتياً) لأنساق مترابطة ومتكافلة في وظائفها من أجل خدمة مجتمع (ما بعد النظام الشمولي) تنوعي لا تفردي ، تعددي لا مركزي أو محوري ، تعاوني لا أناني ، مشروعاً في مكتسباته لا مبرراً لها .

الميزة السابعة : هي ثورات الشباب العربي حدثت في نظم جمهورية ثورية وليست ملكية وهذا يعني إن هذه النظم الثورية مدعية ومزعمة بثوراتها ومبادئها الفارغة .

الميزة الثامنة : هي الطابع المدني وليس الديني أو العسكري .

الميزة التاسعة : غياب التدخل الأجنبي الخارجي في التحريض والتدويل أو التنوير .

هذا ولا بد لي بعد هذا الاستطراد أن أشير إلى قول العديد والكثير من الكتاب والمفكرين بأن لكل ثورة عقيدة تتضمن مجموعة أفكار تعبّر عن الظلم والتعسف الذي ساد المجتمع منطلقاً من النقد البناء للفساد والطغيان والاستبداد وبالوقت ذاته تطرح أهدافاً تمثل الفعل الجمعي مفسّره فيه المرحلة التاريخية لأحداث المجتمع التي تهتم بها الحركة وتعبّر عن وجهة النظر القيمية للحدث من أجل الحصول على منطلق ثقافي .

هذه الرؤية العقائدية تقوم بجمع وتوحيد الجماهير على شكل حركة اجتماعية بواسطة كشف الممارسات الاجتماعية والسياسية الخاطئة التي تمثل أوجه التعسف والظلم والقلق والاضطراب وطموحات وآمال وأهداف أفراد المجتمع .

باختصار شديد تقوم العقيدة بإدانة النظام الاجتماعي القائم وتقديم مجموعة أفكار دفاعية تخدم أهدافها وتضع نمطاً من المعتقدات السياسية وتحدد طموحات إنسانية لتكون بمثابة سكة حديد تسير عليها الثورة لتصل إلى أهدافها المرجوة .

بيد أن هذه العقائد الثورية عادةً ما يتم استغلالها من قبل حامليها يرفعوها في جميع المناسبات السياسية والوطنية لكنها في أغلب الأحيان لا يستمر أصحابها أو المدّعين بها بتطبيقها بل ينحرفوا عنها ويهملوها وهذا ما شاهدناه أبان حكم البعثيين والاشتراكيين الناصريين وأصحاب النظرية العالمي القذافية وعند حملة العقيدة الماركسية والشيوعية إذ ميعوها وذوبوها فبقت حبراً على ورق وأحياناً كانت واجهة للتكسب غير المشروع لكل الأفاقين والمتزلفين والعقائديين الزائفين غير الصادقين بل المزعمين .

ومن هذا المنطلق جاء الشباب العربي حملاً شعاراته الرمزية المعبّرة عن تعايش مرير وبؤس جماعي وعذاب روحي وتهميش موقعي واستغلال نفوذي واستبعاد قسري وتجريد وجودي للهوية الشبابية ، فكانت هذه الشعارات آخذة مكان العقيدة الثورية التي كانت الثورات الاجتماعية في القرون الماضية تأتي بها . أنها (الشعارات) البديل للعقيدة لا بسبب عدم تبلورها عندهم بل لأنها تمثل وتخدم فئة أو شريحة اجتماعية وسياسية معينة . بينما ما جاء به الشباب العربي من شعارات جمعية وإنسانية تهم الأغلبية الساحقة ويطالب بها الجميع ويعترف بها الأجنبي والوطني لأنها نابعة من الحس الإنساني والفكر الرشيد والعدالة الاجتماعية في تحقيق حقوقها وواجباتها دون مفاضلة طرف على الآخر لأنها تمثل الموازنة الإنسانية الحقة وليست مزيفة أو آنية ظرفية بل استشرافية تقدمية لا ورائية أو ما ورائية (ميتافيزيقية) أو طوبائية مثالية إنما

واقعية تقدمية لا يستطيع أن يستغلها لصالحه أو يفرغها عن محتواها أو يبتزها ولا يقدر أحد أن يجبرها لصالح فئة خاصة أو لمنطقة محدده أو لمذهب معين بل مراقبة من قبل الجميع في أكثر من مرحلة تاريخية تطورية أقول أنها ترمي التنوع والوئام والحيوية في حركتها والتجانس في أهدافها .

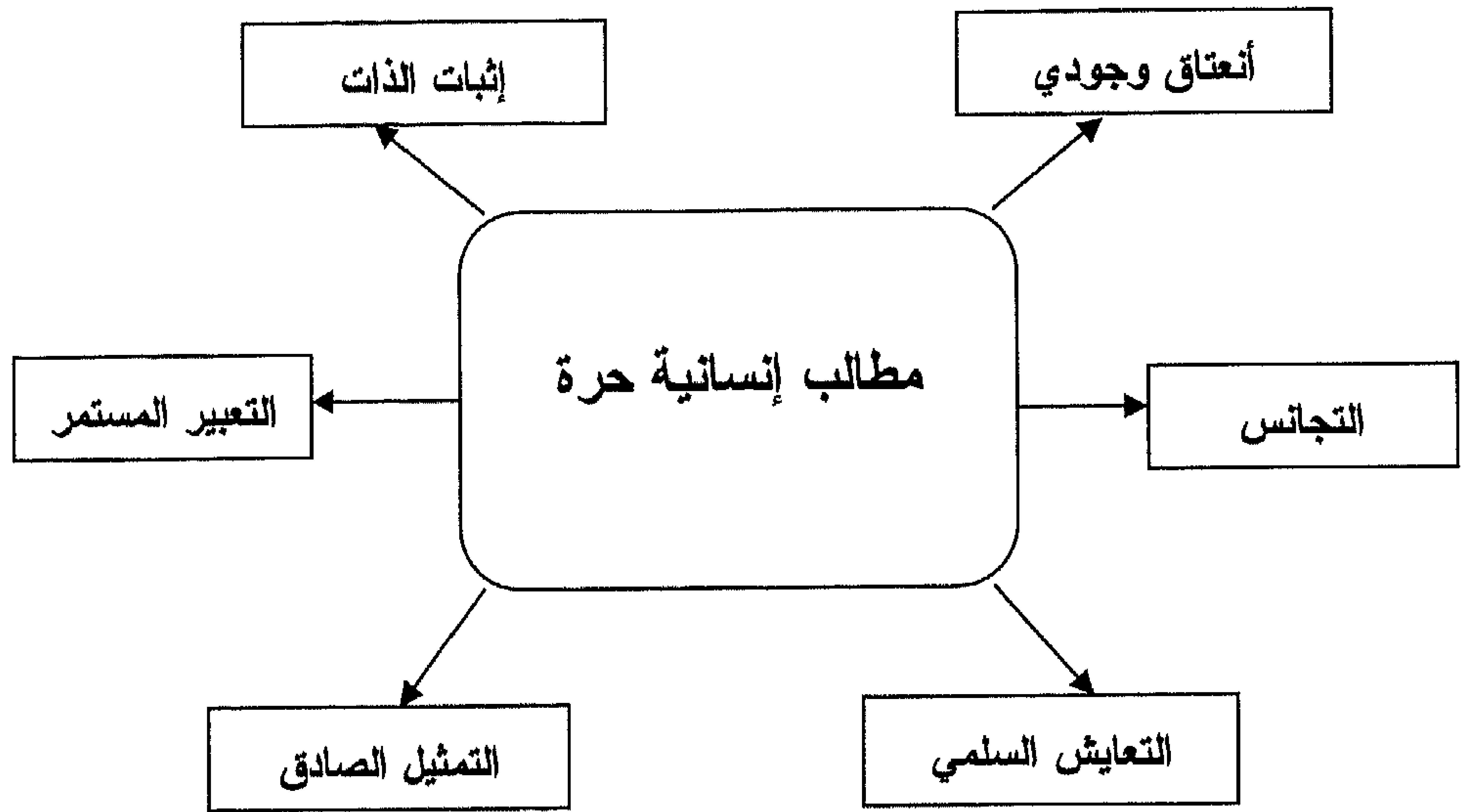
أن سياق الحديث يلزمني أن لا أنسى عصر الايدولوجيات في أوربا أبان العصور الوسطى التي حطمت أساسيات التنظيم الإقطاعي آنذاك . ديدني في هذا الطرح هو تحديد الشعارات الرمزية التي رفعها الشباب العربي لتميزها عما طرحه كلٍ من المنظرين الأمريكان في علم الاجتماع أمثال لويس كوسر وروبرت فردريك وآلفن كولدنر الذين أكدوا على مصطلح (الاختزال الأيديولوجي)(كان هذا الطرح عام 1970)إذ عنوا فيه " تحويل الإستراتيجية الفكرية والنظرية من النظرة الشاملة إلى الجزئية ومعالجة المعضلات والمشكلات الإنسانية إلى إشكاليات جزئية تخص شرائح اجتماعية صغيرة الحجم تواجه اعتلالات اجتماعية ظرفية تحول الإنسان إلى أرقام توضع في جداول إحصائية لا تعبّر عن المشاعر الإنسانية والأحاسيس البشرية بل مجرد جزء من تقنية متطورة بعيدة عن وجود الإنسان الفكري والثقافي والإنساني .

يميط هذا الاستطراد اللثام عن حقيقة الشباب العربي مفادها بأنه لم تكن له ايدولوجيا خاصة به بل " مطالب إنسانية حرة " تمثل تحوّل في إستراتيجية العربي المعاصر ذات الأبعاد الشاملة [لا الفئوية ولا الجزئية ولا الظرفية] المحترمة للمشاعر الإنسانية والأحاسيس البشرية والثمينة للوجود الإنساني والفكري والثقافي . أقول : لا تمثل الاختزال الفكري .

إلا أن هذه المطالب الإنسانية الحرة تقترب من تحديد عالم الاجتماع الأمريكي رينهارد بندكس الذي أكد على التنوع والتعدد الثقافي المعبّر عن حرية الفكر والتفكير. بذات الوقت ترادف ما طرحه عالم الاجتماع الأمريكي إيرك هوفر عندما طرح مصطلح العقائدي الصادق الذي عنى به المعتنق لعقيدة تتضمن قيماً

ومواقف ومعتقدات مؤمناً بها معبّرة عن وضعه الاجتماعي ، أعني أن الشباب العربي الثائر مّثلَّ ويمثل العقائدي الصادق لا الزائف (على الرغم من أنه لا يمتلك عقيدة ثورية بل يحمل مطالب إنسانية حرة) وهذه حالة كريمه وراقية لأن المجتمع العربي قبل الحكم الشمولي كان يغص ويعج بالعقائد بين الزائفين في العراق ومصر وتونس وسوريا واليمن وسوريا .

أنظر شكل رقم- 1- يوضح واقعية الشباب العربي الثائر ومطالبة الإنسانية (التي تقابل العقيدة الثورية في القرون المنصرمة)



شكل رقم – 1 –

يحسن بنا أن نشير في هذا الموطن إلى أن الشباب العربي بعد أن عبّر عن مطالبه الإنسانية الحرة أكتشف هويته لأول مرّة في تاريخ الشباب العربي واتضحت له طاقاته الخلاقة وإرادته السلمية وعثر على الوئام والانسجام بين الطوائف الدينية والمذاهب الفكرية وعرف ما بناه الطوطم العربي من دعائم وقواعد سياسية وأجهزة أمنية لحمايته وتشديد سلطته وقلاعها وهيبتها خلال أربعة عقود ونيف هدموها (الشباب العربي الثائر) وحطموها بدون أسلحة خلال أيام معدودة وبالذات في تونس

ومصر دون الحاجة إلى اختراقها ومحاربتها بالسلاح بل التضامن الشعبي السلمي وهذه حالة فريدة من نوعها في تاريخ الثورات والتغيير وليس من خلال إيديولوجيات ولا قيادات كارزماتيكية كما حصل في تاريخ المجتمعات .

6 / ث – شعارات وهتافات الشباب العربي

من أجل استجلاء عناصر المطالب الإنسانية الحرة البديلة للإيديولوجية الثورية المستخدمة في ثورات القرون المنصرمة سأعرض بعضاً من هذه الشعارات والهتافات التي كان يطلقها حضّار جمهور الحشد الفاعل في ثورته في البلاد العربية ، ومن ثم نحاول تحليلها اجتماعياً من خلال دلالاتها الرمزية لأنها تعبّر عن بواطن الأمور والأحداث ومعانات استمرت لعدة عقود من الزمن من قبل جيلٍ واعٍ للحرية تواقٍ لها ومفعم بالطاقة الحيوية المتزاوجة مع الثقافة الالكترونية المطلة على الثقافات الغربية الحرة ، وعندما حصل الإلهام الثوري في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عبّر الشباب بشكل جماهيري وليس فردي لِيُسَمع صوته ويؤكد على دوره في التغيير لا في الخنوع والإذلال والتوسل لكي يُبرز هويته الذاتية الشبابية بشكل فعال ومؤثر .

من بين الشعارات التي رفعها هي :

1- أرحل
2- الشعب يريد التغيير
3- الشعب يطالب بإسقاط النظام
4- الحرية والكرامة مطلبنا
5- حل البرلمان (مجلس الشعب)
6- إلغاء حالة وقانون الطوارئ
7- حل الحكومة
8- أما أن تغيروا أو تتغيروا

9- أرفع راسك فوق أنت مصري

10- حرية وعدالة بدون نذالة

أما هتافاتهم فكانت ما يلي :

1- غلّي السكر وغلّي الزيت بكرة نبيع عفش البيت
2- يا حرية فينك فينك الطوارئ بينا وبينك
3- الحياة بقت مرّة عايزين حياة حرّه
4- ثورة مصر جاية جاية بالعدالة والحرية
5- يا بو دبورة ونسر وكاب أحنا أخواتك مش إرهاب
6- يا الله ويا جبار أنصرنا على بشار
7- يا للعار يا للعار ألّلي يحكم بالنار
8- مدنية مدنية لا دينية و لا عسكرية
9- نموت نموت ويحيا الوطن

نلاحظ على هذه الشعارات والهتافات الجماهيرية أنها تركز وتؤكد على تغيير النظام السياسي (من خلال ترحيل الحاكم وحل الحكومة والبرلمان) وإلغاء الحكم المتعسف والظالم المستند على قانون الطوارئ الذي لم يشرعه الشعب بل فرض عليهم من قبل الحاكم العربي ونظامه المتكلس والفاسد في سياسته وإدارته والمتشعب في طغيانه والمتنوع في نهبه لثروة البلد والشعب وجند المجردين من الكفاءات والمهارات لخدمة سلطانه وأفرغ المؤسسات العسكرية من كوادرها المؤهلة والمتخصصة بعناصر غير مؤهلة بل مواليه له لحمايته وليس لحماية الوطن والشعب ووظف الأجهزة الأمنية للتجسس على جميع المواطنين لتصنيفهم إلى موالين له وغير موالين والمعارضين له والمنشقين عنه ، وحرّف تنشئة الناشئة لجعلها مواليه له شخصياً ليحولهم إلى قطيع من الغنم يعرفوا سوى الراعي الذي يرعى بهم ويتصدق عليهم من خيرات بلدهم .

إن سياق الحديث يلزمني أن أقول بأن هذه الشعارات تطالب بالحرية التعبيرية والإعلامية وعدم تقيدها لأن المجتمع العربي في تطور [ولو ببطء مقنن] إلا أن النفس البشرية والطبيعية الإنسانية ولدت حرّه وتريد أن تبقى هكذا، ومع وجود القنوات الفضائية والحاسوب والانترنت والفيس بوك والتويتر استطاع مستخدميها الإطلاع على كنوز المعلومات المعاصرة التي منعت عليهم من قبل الحاكم العربي الأمر الذي جعلهم يشعرون بأنهم معزولين عن العالم الحر ومكبلين ومضطهدين وأن حكمهم ليس بالوطني (كما يدعي) ويصرح لهم بل سلب حريتهم الفكرية والتعبيرية والنقد الموضوعي والبناء ، وحرمهم أيضاً من حقوقهم المدنية ، وبالغ في تحميلهم لواجباتهم نحو الوطن والدين والقومية ، وقضم مبادئها الأخلاقية ، وبخس كرامتهم الإنسانية وشوه صورتهم الجميلة ، وطرد المبدعين الذين لا يخضعون له ويعلنوا ولائهم له (أي طردهم من بلدهم - هجرة أو لجوء -) واستقطب أصحاب النفوس الذليلة والمنحدرين من أوساط اجتماعية متدنية واللذين لا يملكون الأهلية الثقافية والعلمية والفاشلين في حياتهم المدرسية والمهنية لمنحهم المواقع المؤسسية المتقدمة والقيادية ليكونوا قادة أجهزته الرقابية والعقابية على المواطنين . ومع وجود هذه الفئات الطفيلية اجتماعياً ومؤسسياً استطاع الحاكم العربي أن يزرع بذور الفساد المخطط له والهادف إليه . أما غرضه من ذلك فهو فرض أوامره التسلطية العابثة والهدامة بسهولة دون معارضة بل مؤيده ومعززة لسلطته النرجسية التي تخدم توسع مداها وقطرها على أكبر مساحة اجتماعية . ومن هنا استطاع الحاكم العربي أن يرعرع وينمي فساده في المجتمع العربي .

مأوانا في هذا التأويل هو القول بأن ذلك الإفساد الرئاسي يرجع إلى تفكيره وخياله ومنطقه الذي لا يعرف غيره . أقول أنه لا يملك عقلية بناءة ووطنية لخدمة كافة المجتمع ولا يدرك مساوئ حكمه ولا يتعاطف مع الشرائح البائسة والفقيرة والأحياء العشوائية على الرغم من رفعّه لشعارات وطنية وقومية ودينية ، أنما يقولها فقط للاستهلاك المحلي .

وعندما يشاهد العالم الغربي هذه الممارسات التي تمارس على المجتمع العربي المقهور والمسير كالغنم فأنه لا يحترمه ولا يحترم حكامه لأنهم لا يعيشوا عيشه كريمة وإنسانية محترمة ، لذلك وجدنا حكام الدول القوية تملي أملاءاتها على الحكام العرب بأملاءات جائرة ومبتزة وقاسية وهم بدورهم يلبوها صاغرين لفقر ثقافتهم الدولية وسياستهم العالمية واحتقارهم لشعبهم وإهدارهم لثروات بلدهم . بذات الوقت عندما يستجيب الحكام العرب للقوى العالمية المتنفذة فأنهم يحصلوا على رضاهم وقبولهم كحكام خنوعين وسذج لا يملكون الذكاء والفطنة ، وكانت هذه الحالة (المخجلة) أكبر وأوسع العقبات التي أعاقت تقدم المجتمع العربي فمنعته من الدخول في عالم القرن الحادي والعشرين .

لكن بعد أن حصل مقداح الثورة الشبابية ، رفعت الجماهير الشبابية شعارها الأول بأنها تريد التغيير كمطلب أول ومعقول لأنه يعرف العالم الخارجي بأنه يعيش خارج حدود التغيير بسبب خضوعه لحكم طاغي ومحجم لكل حركة جماهيرية أو فكرية . ومن ثم رفع الشباب العربي شعار " إلغاء قانون الطوارئ" الذي كان الأداة المستخدمة من قبل الحاكم في التحجيم والتكبيل والتكميم ، بعدها رفع شعار " حل البرلمان " الذي تم تزوير انتخابات أعضاءه من قبل أجهزة الدولة فلم يكن ممثلاً شعبياً لأن أعضاءه تم تعينهم من قبل الحاكم وزمره ، ومن ثم رفع شعار " حل الحكومة " بسبب فسادها ومؤزراتها لسياسة الحاكم وابتعادها عن الإصلاح ولقربها من ابتزاز وسرقة قوة الشعب ونهب خيراته . عندها رفع شعار (أرحل) مشير بذلك مطالبة رئيس الحكم بالتنحي ومغادرة الحكم . وهنا تدخل الجيش التونسي والمصري في مساندة وتأييد مطاليب الجماهير العربية فأجبر الحاكمين (بن علي ومبارك) بالتنحي من سدة الحكم أي إخضاعه لمطالب الشعب وتركه للسلطة عندها رفع شعار " أرفع رأسك أنت مصري " هذا الشعار له دلالاته الكبيرة في نفوس المصريين لأن الحاكم ودنسً كرامتهم وتجنى على حقوقهم وسلب حريتهم الطبيعية التي وهبها الله لهم .

هذا على صعيد الشعارات المرفوعة ، أما على صعيد الهتافات الصوتية المسموعة والمرئية فقد كانت تصرخ بأعلى أصواتها منددة بغلاء المعيشة الذي كان سببه نهب أموال الدولة بشكل علني ودون محاسبة ومساءلة جدية ومسئولة . ثم تبعتها هتافات المطالبة بالحرية المتناغمة مع شعاراتهم (كتبت على لافتات مرفوعة) التي كانت مسلوبة منهم ومزروع مكانها كوابيس الخوف والذعر والخنوع والاسترقاق وقد جاء هتاف الجمهور الشبابي مدوي بتذكير رجال الأمن بأنهم ليسوا بإرهابيين بل مواطنين مثلهم يطالبوا بحريتهم وعتقهم من قيود الحاكم ونظامه الفاسد ويريدوا حقوقهم ويدافعوا عن شرعيتهم ضد الفاسدين والمفسدين وحرامية السلطة الحاكمة .

إنها أصوات وطنية مقهورة ومظلومة ومستلبة ترفض الاستمرار بالاسترقاق والاستبعاد في عصر الحرية والانفتاح العالمي . فإذا كان آبائهم رضخوا لهذا الاسترقاق والاستعباد فقد كان بسبب شراسة نظام الحكم وأجهزته القمعية وعدم وجود ظروف مشجعة على ذلك لكن عصر الشباب غير عصر آبائهم لأنه يمتلك قنوات معلوماتية واتصالية سريعة وفورية يستطيع (الشباب) أن يستخدم طاقاته المتدفقة والنابضة بالحيوية والكفاءة المتنامية وهذا يساعد على عدم الرضوخ للسلطة الجائرة كما رضخ آبائهم بل يثوروا طالما هناك تأييد عالمي لحركة التحرر والحرية والدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي .

صفوة القول ، إن هذه الشعارات والهتافات هي مختزلات فلسفية مفلتره بشكل نقي وصافي تترجم معانات واستلاب واستبعاد واسترقاق المجتمع العربي من قبل حكامه (الوطنين) الذين لا يعرفوا معاناة شعوبهم بل يعرفوا كيف يضطهدهم ويستبعدهم ولا يفهموا مطاليب مجتمعهم لأنهم يتفننوا في قمعهم وإقصائهم ، ولا يعترفوا بكرامة مواطنيهم لأنهم يغالوا بتدنيسها ، ولا يستوعبوا حقوقهم الإنسانية يبالغوا في تحميلهم لواجباتهم الوطنية ولا يحبوا الاستماع للرأي الآخر لأنهم مغرورين ببلادة أذهانهم .

ديدني من هذا الطرح والقول هو أن الحاكم العربي : يحب ذاته ويكره الأخر، يجب تجميع الثروة ويمقت الفقراء ، ويحب القوة لأنه ضعيف في داخله ، ويحب المديح لأنه لا يعرف سوى المداحّين ويحب الأغبياء لأنه أكثر غباءً منهم ويحب المنافقين لأنه يحتاجهم في مشاريعهم التسلطية ، ويحب الاحتيال لأنه غير قادر على الاستواء ويحب الاغتصاب لأنه جبان ومارق ويحب الكذب لأنه لا يعرف الصدق ويحب الخلود في الحياة لأنه يخشى الموت ويحب نفسه لأنه لا يحب سواها .

وعلى هدى ما سبق نضيف إلى ما سبق الهتافات الجماهيرية التي كان يطلقها الحضّار ...... منها :

واحد واحد واحد ...... الشعب السوري واحد ...

يعبّر عن الوحدة الوطنية الشعبية التي فتتها الطوطم إلى طوائف دينية وعرقية وحزبية وإقليمية من أجل تسهيل سيطرته على المجتمع .

ما منحبك ما منحبك أرحل عنا أنت وحزبك

يشير هذا الهتاف إلى أن الطوطم فرض نفسه على الشعب من خلال حزبه الأوحد وأجهزته الأمنية فصوّر للناس من خلال إعلامه المضلل والمشوه ومنافقيه ومداهنيه من الشعراء والإعلاميين والمرتزقة من المتعلمين بأنه القائد الملهم والمنقذ والرمز والمخلّص للوطن والشعب . لكن على الرغم من ذلك فقد أيقن وأدرك الشعب بأن رحيل الطوطم حالة ضرورية وصريحة وأن حزبه كان أسوء منه في التمثيل الشعبي كان جهازاً أمنياً من الدرجة السادسة وما قام به الطوطم وحزبه جعل الشعب وبالذات الشباب الواعي والثائر لا يريده حاكماً عليه ولا يحبه .

بالروح بالدم نفديك يا كرامة

يدل هذا الهتاف الجماهيري على استمرار الطوطم بإهدار وتدنيس كرامة العربي وإذلاله وجعله مرعوباً منه ومن أجهزته يخشى السلطة ومرهب نفسياً يشك في

كل من لا يعرفه حق المعرفة وليس له الحق في الاستماع إلى الرأي الآخر سوى رأي الطوطم ولا حق له بالتعبير عن هويته وشخصيته الذاتية لأنه تمّ طمسها من قبل الطوطمي فأهدرت كرامته وسلبتها منه. لذا نجده يفدي نفسه في سبيل كرامته بعد أن طفح الكيل عنده وبلغ السيل الزبى بعد أن شاهد الثورات العربية تتفجر الواحدة تلو الأخرى ضد جبروت الطوطم .

الشعب يريد إسقاط النظام

لأول مرة في تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر يصرّح العربي بهذا الشعار لا لكونه غير واعياً بفساد النظام الحاكم وتسلطه بل بسبب قمعه المستمر وتصفيته من الوجود ، ولما شاهد نتائج الثورات في أوربا الشرقية عام 1989 وهبوب نسيم الثورات الديمقراطية في مجتمعات أخرى جعل الشباب العربي يتحول إلى مارد يخرج من الصندوق ويهدم جدار الخوف ويسقط قلاع القمع وإسقاط النظام المتكلس والمتحجر والمتجبر في حكمه على الدهماء لأنهم لم يبقوا كما كانوا عليه بل تحولوا إلى نمور وأسود خارجين من أقفاصهم الحديدة ليعيشوا في محيط حر . لذلك لم يرفع الشباب العربي شعارات طوبائية مثالية وخيالية ورومانسية كما كانت الأحزاب السياسية العربية في الحقب التاريخية المنصرمة وفي ثوراتها السابقة مثل الوحدة العربية والاشتراكية ويا عمال العرب اتحدوا لأن مثل هذه الشعارات تم رفعها ولم يتم تنفيذها بعد الثورة من هذا اتجه الشباب العربي المعاصر إلى المطالبة بالتغيير الداخلي بدءً بالحاكم ومروراً بالتمثيل الشعبي والدستور والحزب الحاكم وانتهاءً بالأجهزة الأمنية ومحاربة الفساد بكل أشكاله وألوانه .

سورية ويس الشعب السوري ما بينذل

يعبر هذا الهتاف عن سقوط الطوطم العربي من عقول ووعي العربي قبل سقوطه على الأرض ويوضح أيضاً (هذا الهتاف) انكشاف طبيعة العداء الذي يكنه الطوطم العربي لحقوق شعبه ويكشف أيضاً كسر حاجز الخوف وإصرار الطوطم

على استخدام القوة وزج الجيش في معركة خاسرة ويشير كذلك إلى اعتماد الطوطم على الحلول الأمنية .

استناداً إلى منطق ومصطلحات علم الاجتماع نلاحظ على جميع شعارات وهتافات الشعب العربي وبالذات الشباب الثائر والواعي أنها من نوع القريبة المدى (مايكروية) أي تلك التي تعبّر عن مشاكل داخلية ونسقية وفساد مؤسسي وتسلط أمني وتوريث رئاسي وإلغاء حالة الطوارئ ولم يطالب بشعارات بعيدة المدى (ماكروية) مثل الوحدة العربية أو الإمبراطورية الإسلامية أو الاشتراكية وسواها .

وتعني أيضاً (هذه الشعارات) المعاناة والمأساة التي يعيشها شعب مضطهد ومسلوب الإرادة معبراً عن فلسفته الجديدة في الحكم على أسس عادلة ومتوازنة واحترام حقوق الإنسان العربي وعدم هدر كرامته . بمعنى أنه ثائر ليس فقط على نظام الحكم بل على التعامل معه بأخلاقية إنسانية تحترم وجوده وتتعامل معه كمواطن له حقوق مثلما له واجبات وهذا يقابل العقيدة الثورية التي كانت ترفعها الثورات السابقة في تاريخ المجتمعات . أقول أن الشباب العربي لم يثق بالعقيدة الثورية لأنها طوبائية ولم ينفذها حاصليها لعدة أسباب منها لكونها تمثل أحلام تدغدغ مشاعر الدهماء ترفع من أجل التأييد الشعبي ولأنها عسيرة المنال فضلاً عن إهمالها من قبل أصحابها وانشغالهم بنهب ثروات البلاد والاستمتاع بالسلطة . كل ذلك جعل الشباب العربي يعزف عنها ويرفع شعارات تعبّر عن حاجاته الملحة والمعاشية والإنسانية بدلاً من الأهداف الفارغة والرنانة .

لا أريد أن أبرح من هذا الموضوع ما لم أوضح حقيقة مفادها أن ثورة الشباب العربي انطلقت لأنه أدرك أن حقوقه كإنسان غير مدركة من قبل الطوطم وسدنته ، وأن قيمته كإنسان لا قيمة لها عند الطوطم وسدنته الذين لا يعبروا أية اهتمام ورعاية وعناية وجدية وحقيقية في جميع المجالات بل بشكل صوري ولفظي ولم يقدّروا كرامته بل ذلوها لدرجة أن من بين الشعارات التي رفعها الشباب المصري يقول (أرفع

رأسك فوق أنت مصري) أو (عربي) هذا الشعار يقول أو يشير إلى رد الفعل السلبي لهدر كرامته من قبل المسئولين بالتعامل معهم أو مع آبائهم من استخدام عبارات لا حاجة لقولها مثل : نعم سيدي [لا من باب المجاملة الأرستقراطية بل من باب الخنوع والانصياع] ثم أمرك سيدي عندما يطلب مراجع لأحد المسئولين الكبار في دوائر الدولة وعليه أن يتلفظ بهذه الألفاظ الذليلة لكي تسير معاملته في القنوات البيروقراطية دون إعاقة مقصودة من قبل المسئول . ثم تأمر بيك أو أمرك باشا أو كلامك أوامر ، أو تحت أمرك يا بيه وإحنا خدامينك يا بيه وأنت تأمر . جميعها عبارات تدل على الاسترقاق والاستعباد وهذا يشير إلى أن لا الطوطم ولا حكومته متحملة مسئولية رعايه المواطنين الذين تحكمهم . أما العمل على رفاهيتهم فهذا أمر غير معروف في قاموس وجدول أعمال الطوطم وسدنته بل الوارد هو تضييق الخناق عليهم وابتزازهم واستغلالهم مادياً ومعنوياً وكأنهم (الطوطم وسدنته) متعطشين لاسترقاق المواطنين .

أن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل أن هذه الشعارات والمطالب الحرّه للشباب العربي توضح تهميش الشعور بالمواطنة والتعامل معها على أنها شعور من الدرجة الثالثة عند كل مواطن الذي استحل محلها الولاء والفداء للطوطم ثم يأتي الشعور الثاني الذي يكون الولاء للحزب الحاكم الأوحد الذي بدوره يطيع حاكمه الطوطم . والملاحظ أيضاً على هذه الشعارات وجود استغلال الأغنياء والأثرياء للفقراء وابتزاز المتنفذين في أجهزة الطوطم للمواطنين المغلوب على أمرهم .

وعلى الجملة فان الشعارات التي رفعها شباب الثورة لها دلالاتها العميقة في حياة الناس العامة والخاصة معبرة عن الخنق التعبيري والإزهاق المعنوي والتجويع التمثيلي في الحياة السياسية والاقتصادية والحرمان التثاقفي [أي الاحتكاك مع الثقافات العالمية المعاصرة والتفاعل معها واكتساب الخبرات منها] والتخدير السرابي بالعيش في متاهات المدينة الفاضلة والرتابة في التأييد المطلق للطوطم والخنوع لسدنته والتكلس النسقي في السياسة والتمثيل الشعبي المزيف والاستغلال الاقتصادي والمعاشي لعامة الشعب والابتزاز باسم الوطن والوطنية . كل ذلك دفع الشباب أن يثور لأول مرة فر حياة

المجتمع العربي الحديث ويقول هذه الشعارات بعد أن طل على العالم الغربي من أو عبر النوافذ الالكترونية وعرف ما لا يعرفه واكتشف القهر والإذلال والاستغلال والتعسف الذي مورس عليه فكانت هذه النوافذ خير منبه للعقل الجمعي المسالم والغير مؤدلج بعقيدة سياسية بل هدم جدار الخوف وكسر قيود الاستعباد والاسترقاق الذي فرضه الحاكم الوطني باسم الوطن والوطنية والقومية والدين .

6 / ج - عواقب الثورة

بعد إسقاط النظام السياسي الذي يمثل العمود الفقري لكل أنساق البناء الاجتماعي [النسق العسكري والأمني والاقتصادي والتربوي والاجتماعي والطبي وسواها] يعني ذلك تأثر هذه الأنساق سلباً بعد إسقاطه لأنه أخذ مساحة زمنية ليست بالقصيرة في بنائه وإرسائه وجعل الأنساق البنائية تحت إرادته وحكمه . وقد جند له أنصار ومؤيدين وأتباع مستفيدين من حكمه ونفوذه ووضع برامج اقتصادية وسياسية وعسكرية لحمايته . بتعبير آخر إسقاط النظام الحاكم يتبعه ويعقبه طرد وإخراج وإحالة معظم – أن لم يكن جميع – أعوانه ومجنديه ومنتفعيه وجلاوزته من دوائرهم التابعة له . هذا الإسقاط يوّلد وهناً في هذه الأنساق وضعفاً في إدارة البلاد وزوال جماعات محسوبة على النظام الساقط وبروز جماعات جديدة كانت معادية للنظام السابق ومعارضة له .هذا الإسقاط يعني حرمان فئات سياسية واجتماعية وعرفية وطائفية من الاستمرار في سلطاتها ونفوذها والاستيلاء على ثرواتها وحرمانها من الاستمرار في أعمالها التي كانت مناطة بها ، لكنها لا تسكت أو تخنع أو تستسلم بل تحاول أن تجمع قواها لمحاربة الثورة التي أسقطت حكمهم وحجزت ثرواتهم وأزاحتهم من مناصبهم . مثل هذه الاقصاءات لا تجعلهم يسكتوا أو لا يتحركوا ضد الثوار والثورة ، إذ يقوموا بتطيير إشاعات مغرضة ومعادية للثورة ورجالها ، أو يقوموا بثورة مضادة مع أرباك حالة الأمن من ترويع الناس الآمنين لكي يجعلوهم ينفرون من الثورة

ويتمنون رجوع النظام السابق ، ولا يتركوا مناشط الأسواق التجارية بل يعملوا على أخفاء العديد من سلعها المطلوبة من عامة الناس في أوقات احتياجها مع رفع أسعار سلع أخرى . فضلاً عن وجود تركة كبيرة من الديون على الحكومة السابقة وإشعال فتيل الفتنة المذهبية والدينية والعرقية والإقليمية .

هذا من جانب ومن جانب أخر تحصل انشقاقات وخلافات بين رجال الثورة أنفسهم فيما يخص بناء النظام الجديد وموقفهم من رجال العهد البائد ، هل يتم الاستفادة من خدماتهم وخبراتهم أم يتم إقصائهم ؟ وموقفهم من العناصر الانتهازية سياسياً ومهنياً ذات مصالح شخصية وفئوية وبالذات من المتحولين (من حزب إلى أخر أي من الحزب الحاكم الأسبق إلى أحد الأحزاب التي تشكلت بعد الثورة أو مع الثوار أنفسهم) وتقع خلافات حول أشغال المناصب السيادية والقيادية هل حسب المحاصصة أو استناداً إلى الصلات القرابية من رجال الثورة؟ ولا غرو من ظهور تيارات متطرفة عند بعض رجال الثورة وأخرى معتدلة عند البعض الأخر .

باختصار شديد ، آيتي في هذا الصدد القول بأن أية جماعة ثورية أسقطت نظاماً سياسياً معيناً تواجه نوعين رئيسيين من العواقب تقف مناهضة لمسيرتها وهي :

1- عواقب قصيرة الأمد مثل التطرف السياسي وإشغال المناصب الرسمية القيادية من قبل أشخاص أكفاء وذوي خبرة وكيفية علاج آثار الفساد السياسي والمالي والإداري والديون المالية التي ورثتها الثورة عن النظام البائد والفقر والجهل والأمية والانفلات الأمني والفوضى التعبيرية .
2- عواقب طويلة الأجل مثل السياسات الإنمائية وتطبيق الحرية والعدالة والديمقراطية والتمثيل الشعبي ومعالجة أسكان الفقراء .

لكن هناك عقبة مؤلمة عندما تحصل حرب أهلية تقع بين أنصار الثورة وقوى الحكم الساقط يمكن تسمية هذه الحرب بحرب الدفاع عن المصالح الفئوية وليست الوطنية أنما تغلف بغلاف الوطنية والوطن أو القومية أو الطائفية الدينية لكنه في

الأصل هي حرب حول الاستحواذ على السلطة التي أخذت من البعض مع الذين استحوذوا عليها بالقوة .

إن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل حالة مفادها عندما يتم إسقاط النظام الحاكم تبرز حركات سياسية لم تكن ظاهرة قبل الثورة وأن قسماً منها محضوراً وعندما تظهر على الساحة السياسية يحصل تنافس وصراع فيما بينها من أجل استحلال الصدارة في العمل الحزبي والاستحواذ على مناصب حكومية لصالح أعضائها . ولم تكن للوطنية والإخلاص بالعمل هدفاً أو دافعاً في ذلك وغالباً ما تكون بعض هذه الحركات السياسية لها نفوذ عسكري لدرجة أنها تستطيع أن تستمر في معاداتها ومحاربتها للحكومة الجديدة وأخرى تستلم معونة مالية من دولة أخرى أو تلك الدولة تدعم خطها في النضال السياسي وهذا ما حصل بعد الثورة الروسية إذ جاءت قوى من دول أوربا الغربية لمساعدة النظام القديم ، الملاحظة الأخرى التي تمثل عواقب الثورة هي أنها تقاوم تحت اسم المطالبة بالحرية وعادةً ما تنجح عندما يكون هناك كبت وقمع وكبح وإذلال وإعدامات واعتقالات للمواطنين ومراقبة المطبوعات والتجسس على الاتصالات الهاتفية ، وإزاء هذه الحالة المتناقضة بين المطالبين بالحرية والقامعين لها تُمارس أشد وأقسى أساليب العنف ضد المطالبين بالحرية تستخدم فيها الأسلحة الخفيفة والثقيلة ، ومثل هذا العنف يطلق عليه مصطلح " الإرهاب الحكومي أو الرسمي " وهناك إرهاب ثوري revolutionary terror الذي يمارسه الثوار (العنف المنظم) ضد رجال الحكم البائد وأنصاره وقواته يستخدمون السجن والاعتقال والإعدام ومصادرة الأموال والأملاك والتهجير من أجل إخضاعهم للسلطة الجديدة وإذعانهم لهم وهذا ما حصل بعد الثورة الفرنسية عام 1789 التي أعدمت العديد من أنصار الحكم البائد أمام الجماهير . لكن ممارسة السلطة بعد الثورة مباشرة تختلف عن ممارستها بعد سنتين من وقوعها وذلك بسبب استقرار الأوضاع وتصفية العديد من الظواهر وإزالة العديد من العوائق والحوائل المتطرفة والمعارضة فضلاً عن وضوح رؤى جديدة لرجال الثورة واستجلاء الفضاءات التي كانت غامضة عليهم علاوة على أدراك

رجال الثورة بعدم جدوى التطرف في تطبيق برامجها التي كانت ترفعها وهنا تظهر مقاومة ضد الثورة تصدر أما من جانب الداعمين للنظام البائد ، أو من جماعات منشقة عن رجال الثورة . [Giddens , 1994 , p.633] .

وفي هذا الصدد يضيف عاطف الغمري ويقول أن عواقب الثورة تنتج عن أوضاع معينة نابعة من ظروف الدولة ويكون من ضمنها على سبيل المثال :

1- انشغال شركاء صنع الثورة في صراعات على حساب بقية الشركاء خاصة إذا لم يكونوا أصلاً فريقاً واحداً متجانساً .
2- تربص كوادر احتياطية مدربة من النظام السابق وأجهزته الأمنية لتوجيه ضربات مضادة من داخل جيوب غير مرئية تنفيذ لخطط أُعدت مسبقاً للتعامل مع مثل هذا الموقف الجديد ، وتتركز أولى ضرباتهم على إثارة فوضى أمنية .
3- عدم وجود قيادة واحدة متفق عليها ومسلّم بالقيادة تمسك بزمام توجيه حركة الثورة نحو أهدافها .

وبالقياس على ما جرى في أعقاب ثورة 25 يناير في مصر وما ظهر على السطح من خلافات بين الذين قادوا الحركة المجتمعية إلى الثورة وبين من لحقوا بهم لاحقاً مؤيدين وتبادل التصريحات والتصريحات المضادة يستمد طاقته من بعض أو كل هذه الأسباب .

لكن يضاف إلى ذلك سبب أخر فيما يتعلق بالحالة المصرية وهو تأثير الصدمة الثقافية لو صح هذا التعبير لمفاجأة حدوث الثورة في توقيت لم يكن هو المتوقع رغم وجود اقتناع عام بأنها سوف تحدث يوماً ما وكان وقع هذه الصدمة شديداً بين من لم تكن له أيد مباشرة في أطلاق الثورة في 25 يناير وكان من نتائج هذه الصدمة الثقافية أمران : أولهما إحساس مجموعات من خارج دائرة صنع الثورة أنها كانت مكبلة بقيود الخوف من النظام أو باختيار قطاع منها ممالاة للنظام إما طلباً للسلامة أو للحصول على مزايا . وكانت النتيجة عقب ثبوت نجاح الثورة حدوث اندفاع إلى مطالب وسلوكيات تصب في

بركة فوضى ما بعد الثورة وكان رد الفعل لسنوات الحجر على حركتها هو الذي يجرفها إلى هذا السلوك .

الأمر الثاني ، أن الصدمة أدت إلى تناثر معتقدات كانت من طول زمن تثبيتها في الأذهان قد تحكمت في التفكير والسلوك لدى البعض ممن أستقر في ذهنهم أن عليهم طاعة ما يأمر به النظام وكأنه قدر مقدر عليهم . هذه العناصر كانت تتفاعل مع بعضها وتحول الساحة السياسية إلى معترك الصراعات بين أطراف كانت مواقفها تتسم بالقوة . وكان يفترض منطقاً وعقلاً أن تضل حريصة على وحدة مواقفها وأن تنحى جانباً الحسابات الذاتية لأن الثورة ما زالت تسير بقوة الدفع الأولى وهي مرحلة سياسية انتقالية مرحلة تحقيق أهداف الثورة . هذا الصراع يديره البعض من منطلقات لا علاقة لها بالعملية السياسية المرحلي الراهن ولا بما هو مأمول لاستقرار مصر ومستقبلها ومصلحتها العليا . [جريدة الأهرام 29 يونيو 2011]

هناك حالة أخرى تعبّر عن عواقب الثورة بعد سقوط النظام الشمولي مباشرةً بعد أن سلب من المجتمع حريته وحقه الطبيعي وما شاهدناه بعد سقوطه في الدول الأوربية – الشرقية والاتحاد السوفيتي والعراق وتونس ومصر مثل :

1- تأسيس عشرات الأحزاب السياسية غير المتكافئة تنظيمياً والمتنوعة فكرياً.
2- صدور مئات من الصحف المرخصة .
3- تشكيل تجمعات شعبية عديدة ومتنوعة .
4- إصدار لوائح دستورية غير ناضجة .
5- ارتفاع معدلات السرقة والسطو على المحلات التجارية والتزوير والنصب والاحتيال .

وبالوقت ذاته تبرز متطلبات مشروعة تعبّر عن النقص والافتقار الذي كان مفقوداً في ظل سيادة النظام الشمولي (مثل الحاسوب والتلفون المحمول وجهاز الفاكس والقنوات الفضائية والهواتف المتعددة الأغراض) والكتابة الحرة التي تطالب بالحرية الفردية وحقوق الإنسان والديمقراطية في الانتخابات والعدالة والمساواة ووضع

أسس تربوية وعلمية بناءة لبناء نسق تربوي جديد . ووضع مفردات جديدة لمفهوم السعادة والأمن والاستقرار والضمان الاجتماعي وتحجيم تأثيرات العلائق القرابية والإقليمية في أجهزة السلطة وإحلال العلائق الموضوعية محلها في المؤسسات ومكاتب الدولة والاستفادة من الأطر أو الكوادر المتخصصة في مواقعها التخصصية واحترام مؤهلاتهم المهنية والإدارية والعلمية ووضع دستور وضعي لحكم البلد وإلغاء التعليمات والأوامر العرفية والمزاجية والطارئة التي يصدرها رموز النظام البائد .

إن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل مرئيات علماء الاجتماع لعواقب الثورة المتمثلة بالتفكيكات المصاحبة لكل ثورة بغض النظر عن نوعها وأهدافها وزمانها وهي :

1- **حقوق ملكية** : إذ تهدر وتستحوذ على العديد من ملكيات رموز النظام السابق وغالباً ما يتم الاستيلاء عليها أو تخريبها أو نهبها دون حساب أو يتم وضع اليد عليها ومصادرتها فتحصل فوضى في نظام حقوق الملكية ويستولي رجال الثورة على بعض ممتلكات الدولة مستغلين مواقعهم وسلطانهم وعدم محاسبتهم وقتل أصحابهم دون مطالبتهم بها أو بقيمتها وهذا تفكيك للملكية وعادةً لا يحاسبه ضمير الرمز الثوري عندما يستولي على أملاك رجال النظام القديم وغالباً ما يندس بين هؤلاء هذه الرموز عدد من اللصوص والنصابين والمفسدين أخلاقياً للحصول على بعض أملاك رجال السلطة القديمة .

الملفت للانتباه في هذا الخصوص اختلال الموازين الأخلاقية والاعتبارية أبان الثورة الأمر الذي يؤول الوصول إلى انتقام الفقير من الغني ويسلبه ماله ويتطاول العامل على رب العمل ويطالب بمطالب ليست من حقه وينتقم الفلاح من الإقطاعي ليأخذ أكثر مما يستحق أو يستولي على أملاك الإقطاعي فتحصل فوضى يتعسر على الثورة منعها لأنها هي أيضاً تقوم بذلك وكأنه تنافس الفقراء والفلاحين والعمال ورموز الثورة على الكسب غير المشروع ونهب وسلب ما كانوا محرومين منه والموجود عند الأغنياء وأصحاب المواقع العليا مستغلين حالة الفوضى العارمة التي خلقتها الثورة للنهش في

جسد المجتمع وتفكيك أكبر قدر ممكن من التنظيم القديم للملكية وباتوا هؤلاء يمثلون طبقة جديدة منتفعة من وجود التغيرات التي أحدثتها الثورة وإزاء ذلك فأن التدرج الاجتماعي القديم ينهار وينبني مكانه تدرجاً اجتماعياً مبنياً على ملكية مسروقة ومواقع مستحوذ عليها ونفوذ مطلق لا يمتلك المعايير والقيم الخاصة بالملكية بل يمتلك القوة والتسلط والقمع والإرهاب .

2- **الانفلات الجنسي** : إذا كانت الآداب العامة والقيم الدينية والتقاليد العرفية تنظم العلاقات الجنسية بين الأفراد فأنه بعد الاندلاع الثورة يحصل اضطراب في ميزان القوى فيستغل أصحاب النفوذ والحكم مواقعهم في المعاشرات الجنسية من النساء وبغض النظر عن كونهم من أسر النظام القديم أو الجديد وما هو محرم يبات محللاً على الرغم من معرفتهم بأن هذا العمل خسيس وغير لائق خلقياً ودينياً إلا أنهم يمارسوه . فبعد الثورة الروسية فتحت الثورة المجال لعيش الرجل مع المرأة معاً دون حاجة لعقد زواج أو أقامة مراسيم دينية . وحللت الثورة الإجهاض والطلاق بعدما كانا محرمين قبل الثورة الروسية وانفلتت الضوابط الأسرية . وحصل نفس الشيء مع الثورة الصينية ، بل اعتبرت الحب الرومانسي يمثل حالة برجوازية وأن العلاقة الجنسية تمثل الانتماء الحزبي الصادق ولا داعي لعقد الزواج وأن الرجل في العمل والمكتب والمدرسة له الحق بالمعاشرة الجنسية مع زميلته في العمل حسب رغبتهما . هذا الانفلات الجنسي حصل مباشرة بعد الثورة الصينية [Elliott and Merrill , 1961,p. 69]

3- **الصراع مع الكنيسة** : جميع مبادئ وأهداف الثورة الفرنسية والروسية والصينية كانت متعارضة مع هيمنة الكنيسة وسيطرتها على المجتمع لأنه لا يمكن أن تكون قوتان في المجتمع واحد ، بل يجب أن تتغلب أحدى القوى على الأخرى وكان ذلك من حصة الثورة إذ حجمت من قوة وسيطرة الكنيسة ومنعت أنشطتها في التحكم والسيطرة على الناس لأنهما يختلفان في العقيدة والمبادئ لأن الكنسية كانت تعزز وتؤيد المعايير القديمة التي كان النظام السابق يعتمدها وينضبط

بضوابطها . ولما كانت الثورة تطرح معاييراً وقيماً جديدة جلّها علمانية تتعارض مع الدينية فإن التفكك الديني أصاب الكنيسة فضلاً عن حث الثورة على حب الناس على أساس العقيدة السياسية وليس على أساس العقيدة الدينية وتشجع أيضاً على كره كل من يعادي مبادئ الثورة .

4- **رخص الحياة البشرية** : أمام تطبيق المبادئ الثورية لا تساوي الحياة البشرية . إذ يكون السجن والتعذيب والإعدام والقتل السري والاغتيال وسيلة الثورة الوحيدة لكل من يقف أمام تنفيذ وتحقيق مآربها ومصالحها. وفي خضم هذه الحالة التي يستغلها العديد من الناس لأخذ الثأر والانتقام من خصومهم بحجة الدفاع عن حقوق ومبادئ الثورة أو لكونه من أصدقاء أو أقرباء رموز ورجال النظام البائد أو لكونه لا يتعاطف مع الفلاحين والعمال أو لأنه لا يؤمن بمبادئ الثورة والحزب والقائد معنى ذلك أن القيمة الإنسانية لها وجود أبان اندلاع الثورة وحتى بعدها بسنين وهذا شكل آخر من عقبات الثورة [Elliott and Merrill , 1961 , p. 699]

إن أهمية الولوج في هذا الموضوع (عواقب الثورة) يتعين عليَّ أن أذكر حقيقة تفتيت أنساق بنائية عن طريق الثورة يعني تغير النظام الشمولي المتصلب المشحون بأجهزة أمنية متدربة ومتمرسة تملك تقنيات تجسسية الكترونية بشرية وتبذل أموالاً طائلة في أدائها لا لخدمة الوطن والمواطنين بل لحماية الطوطم ونظامه يؤدي بدون شك إلى حدوث فراغات في الوظائف المؤسسية والتنظيمية الجوهرية في الأنساق السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والمالية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فوضى متعددة الاتجاهات والمواقع ليس من السهل إعادة بنائها بوقت قصير وكفاءة عالية وجهد قليل . وإزاء هذا الأمر العصيب يتم استغلاله من قبل الانتهازيين والمتحولين والوصوليين والبلطجية (الشبيحة) والمارقين عن القانون والمتضررين من نجاح الثورة والأفاقين فيضعوا العصا في عجلة الثورة ويعيقوها ويستفادوا من الفوضى التي حدثت فتزداد حالات الانتقام والثأر والسلب والنهب والسطو والاغتصاب . أي يحصل اعتلال وظيفي Dysfunction (الذي يعني نشاطاً اجتماعياً أو مؤسسياً قد اعتل عمله المهني عندما

أعاق أو عطل أحد آثارها أو تبعياتها أعمال نشاطات اجتماعية أخرى أو مؤسسات أخرى ونشاط معين قد يكون لديه اعتلالاً وظيفياً من نشاط آخر) في المؤسسات النسقية وتعطل في بعض مناشط الحياة اليومية وتعرقل في حركة المواصلات وضعف في السيطرة الأمنية وابتزاز التجار واستغلالهم للمستهلكين وتطيير إشاعات مغرضة وكاذبة بشكل يومي . لكن هذه الحالات لا تستمر إلى الأبد بل يتم توقيفها ومنعها بعد أن يتم تحقيق الأمن والأمان وهذا يحتاج إلى قرارات صارمة وصريحة في تنفيذها .

لا أريد أن أبرح من هذا الموضوع ما لم أبلغ هدفي من شرح التحولات الكبرى التي تحدثها الثورة أي كأعقاب حصلت بسببها . فالتحول الذي حصل في بناء المجتمع العربي من المتصلب إلى المرن أدى إلى :

1- الوظائف الاجتماعية لكل نسق بنائي .
2- الفعل الاجتماعي Social action
3- الصراع الاجتماعي Social conflict من الهدام إلى البناء
4- التبادل الاجتماعي Social exchange
5- التفاعل الاجتماعي Social interaction
6- الضوابط الاجتماعية Social control
7- في الفلسفة الإعلامية من الرسمية – الحكومية إلى الجماهيرية – الشعبية ومن الأرتزاق إلى الموضوعية ومن التضليل إلى الواقعية ومن المقيدة إلى الحرة .
8- من التأويل القدري إلى التحليل المنطقي والعقلاني .
9- من الاعتمادية على الحكومة في العيش إلى الاستقلالية في كسب العيش.
10- يمسي النظام الشمولي أطاراً مرجعياً سلبياً Negative Refrance Frame يتم استخدام ممارسته كمحك بعدم الاقتداء بها (أي بممارستها) بل يكون فيها أو مثالاً سيئاً بعدم القيام بأي تصرف كان يقوم به . بتعبير آخر تكون محاكاة عكسية لما كان يقوم به النظام الشمولي (مثل المحسوبية وقمع وإفساد وكل شيء لا يخدم المصلحة العامة) .

يعني التحول الأول الأداء النسقي المتخصص في أحد مناحي الحياة الاجتماعية . إذ كان قبل التحول يؤدي لصالح الطوطم ونظامه الشمولي الفئوي بعيداً عن المصلحة العامة وخدمة المجتمع ودفعه نحو التقدم العلمي وتفاعله مع مستجدات العصر الاقتصادية والثقافية والتقنية وإرقاء مستوى العيش والرفاهية المجتمعية إلى وظائف نسقية تخدم مصالح المجتمع بالدرجة الأساس وليس الحاكم وتحقق أهداف نسقية متناسجة مع أهداف باقي الأنساق دون استغلالها المقطعي لا تخضع لقوانين عرفية وعشوائية وشخصية وظرفية بل تخضع للقانون الوضعي ودستور يسنه الشعب ومحاسبة كل مسئول عن مدى تنفيذ صلاحيات منصبه التي يضعها النسق نفسه مع وجود قنوات نسقية مباشرة توصل عامة الناس بقيادة النسق دون توسط شخصي وخضوعها .

أما التحول الثاني الذي يصيب الفعل الاجتماعي أي السلوك الاجتماعية للفرد فأنه يتبلور من خلال الوظائف المتحولة الجديدة الذي يعكس صراحته وليس مداهنته وعدم خوفه من الأجهزة الأمنية القامعة ، يطالب بحقه لا يُطالب فقط بواجباته بعدما كان خنوعاً ومذلولاً ومحتقراً ومغتصباً ومستلباً في حقوقه في المواطنة رافعاً رأسه عالياً لا مطأطئا رأسه للسيد والباشا والبيك والأفندي والرئيس ، يتكلم بجرأة وصراحة لا يتوسل أو يرتجي للحاكم أو الأعضاء لأن الحاكم قبل الثورة وجِدَ لخدمة سلطته وليس لخدمة المواطن بل المواطن موجود لخدمة الحاكم وأذانبه ولأن وظيفة الأنساق الجديدة وجدت لتحقيق عيشه الكريم بعدما كانت وظائف الأنساق البنائية المتصلبة تركز وتؤكد على عيشه الذليل والبائس والمستغل . بتعبير سوسيولوجي كان فعل الفرد العربي قبل ثورته الشبابية ملجوماً بلجام النظام الشمولي . أي مقنن حسب أجهزة النسق المحوري (الأمن والاستخبارات والحرس الجمهوري والحزب الحاكم) تستهلك التنظيمات المحورية مشاعره لخدمتها وتكون مواضيع حديثه مع الآخرين ملقّنه من قبل الطوطم وزمره المختارة أي مصبوغة بلون الطوطم . لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الزمنية في

تصرفه ويكون أفاقاً وانتهازياً ، يتغنى بأهداف سرابية ، لا يعترف بفشله ويهول نجاحه البسيط . أما بعد الثورة فبات فعله الاجتماعي خاضعاً لأرادته وأهدافه ولا يسمح للتنظيمات الرسمية استغلاله ، وصريح وواضح في مرئياته ويتحدث مع الآخرين بعناوين متعددة ومعاصرة آخذاً بعين الاعتبار التطورات الزمنية في تصرفه مستشرفاً المستقبل في حركته وتفاعله ميالاً للتفاؤل أكثر من التشاؤم مفضلاً عمله على العلاقات الاجتماعية قابلاً بالفشل والنجاح (أي واقعي) أقول يكون فعله الاجتماعي منسقاً ومتحرراً من اللجام الذي فرضه عليه الطوطم وزمره المختارة .

فلا غرو من القول يمسي النظام الشمولي وحكم الطوطم أطاراً مرجعياً سلبياً يتم استخدام ممارساته كمحك بعدم الاقتداء به (أي عدم ممارسته) بل يكون منبهاً أو مثالاً سيئاً بعدم القيام بأي تصرف كان يقوم به . بتعبير آخر تكون محاكاة عكسية لما كان يقوم به النظام الطوطمي [مثل المحسوبية وقمع وفساد وإفساد وكل شيء لا يخدم المصلحة العامة] .

وإذا دلفنا إلى مدار الصراع الاجتماعي نجد فيه كفاحاً ضد تبعيات وآثار نظام الطوطم الشمولي التي كرسها طيلة عقود من حكمه المركزي الفاسد والأحادي والفردي المذل لكرامة المواطن والسالب للحريات المدنية والمتسلط بأجهزته الأمنية المتشعبة المهام والقسرية لحقوق المواطنة أي كفاح متعدد الجوانب [الاقتصادية والسياسية والأمنية والتربوية والصحية والإعلامية] في إصلاحاته المتشعبة والشائكة . أي جهود تحتاج إلى كوادر وأطر ذات عقلية بناءّة ومصلّحة وهذه مهمة شاقة وجريئة لأنه ما تم هدمه وإفساده في عقود من الزمن لا يتم إصلاحه بفترة وجيزة إذ أن البناء يكون مكلفاً وشاقاً أكثر وأغلى من الهدم والإفساد لا سيما وأنه (أي البناء) يحتاج إلى عقول أكثر مما يحتاج إلى أيدي ماهرة ونظيفة وإلى أصحاب عامة وليست خاصة وإلى أمناء في الأداء وليس أمناء في الولاء . فالصراع هنا يحصل مع الزمن والتخلف والمطامع الشخصية وأصحاب الفرص الانتهازية

وبقايا المعايير الأخلاقية المتدنية التي وضعها النظام البائد . أي صراع من أجل الإنشاء والتأسيس الذي يتطلب جهداً وصبراً وكفاءة وإخلاصا في العمل . بمعنى صراعاً يتخذ من الإطار المرجعي السابق محكاً مذكراً ومنبهاً في شق طرقه وبناء عمائره وأبراجه الجديدة [أي محكاً لكي لا يقع بنفس الأخطاء التي ثار عليها بسبب خنقه للحريات الفردية] . أعني صراعاً يستخدم المحاسبة لكل مقصّر في عمله وكل مستغلاً لمنصبه وصراعاً مع المحسوبية والمركزية في اتخاذ القرارات العامة من أجل تمأسس مؤسسات نسقية تحقق أهدافاً جمعية لا فئوية أو فردية . صراعاً مع الماضي من أجل الدخول إلى عالم المستقبل . صراعاً مع الركود من أجل الديمومة الحيوية في الحياة الاجتماعية . صراعاً مع الذات من أجل تحقيق نكرانها . صراعاً مع الأتكالية لكي يتم الاعتماد على النفس ، صراعاً مع الهروب من المسئولية حتى يتم اللحاق بحركة التقدم . هذه الصراعات تحتاج إلى أفراد مؤمنة بالتغيير لابتغاء مستقبل زاهر . عناصر تقبل بالتضحية من أجل كسب الوقت والحصول على مستوى رفيع المستوى في عيشها ويحتاج إلى أشخاص يتعاونون في صراعهم مع الماضي البغيض والأليم . وهنا يمسي قاعدة رصينة في بناء مستقبل جديد لا يُشيد على انقاضه أو ركاماته بل بمواد إنشائية جديدة وعصرية تتلاءم مع التغيير السريع في حركته ونموه وتقدمه . على أن نتذكر أن صعاب وكلفة ومعارضي هذه الصراعات يكونوا متنوعين ومتعددين لا يعجبهم ولا يخدمهم هذه الأنواع من الصراعات وإزاء ذلك تنفتح جبهة جديدة ومضافة إلى جبهات الصراع البناء .

أما فيما يخص التحول الذي يعكس التبادل الاجتماعي فإنه يعكس التبادل المادي المحسوب والمخطط الذي يحصل بين قادة التغيير ومتطلبات الصراع البنّاء . بمعنى الابتعاد عن سياسة التبذير في ثروة البلاد المادية والبشرية بل الحساب الدقيق بين الخسارة والربح في معادلة البناء التي لا يمكن أن تكون على حساب المصلحة العامة لصالح أصحاب القرار أو المتنفذين في السلطة فكلفة البناء يجب

أن يقابلها ربحاً ملموساً لمؤسسات النسق البنائي وليس الفئوي أو هدر أموال الدولة في مشاريع سرابية لا تخدم الجيل الحالي . بمعنى الدخول في معادلة التبادل إذا كان الربح مساوي أو يزيد على كلفة المشروع على أن يلمس الجيل منافع الكلفة بشكل مباشر وليس غير مباشر من أجل رفاهية أفراد المجتمع .

ليس هذا فحسب بل يحصل تحول في التفاعلات الاجتماعية المتمثلة في التأثير والتأثر بين السلطة والمجتمع وليس التأثر السلطوي فقط أي أن تكون هناك موافقة أو رفض إزاء تفاعل السلطة مع المجالس الشعبية والبلدية لا يحصل أن يصدر أيه قرار مؤسسي ما لم يخضع لقرار مجلسي أو مؤسسي بعدما كان القرار فوقي وشخصي .

أن ما حققته ثورات الشباب العربي هو تغيير النظام السياسي ومؤسساته الأسنادية المتمثلة في الأجهزة الأمنية الرئاسية وأمن الدولة والاستخبارية والأمن الخاص وأمن الحزب الحاكم ومجلس الشعب والحكومة والحرس الجمهوري والحزب الحاكم . أي تهديم نظام ومؤسسات أستغرق بنائها وتطويرها وأدائها في فنون وظائفها القمعية والأفسادية لمدة عقود من الزمن [أقلها ثلاثة عقود وأكثرها أربعة عقود] وهذا يعني أن هذا النظام ومؤسساته الأسنادية أنشأت كوادر وأطر مهنية وصلت إلى درجة الاحتراف في خبرتها الميدانية والتخطيطية في تدجين المواطنين بدون استثناء لخدمة رأس النظام بالدرجة الأساس بواسطة العنف الجسدي والفكري واستزراع حالة الرهاب الاجتماعي Social phobia عند الجميع . هذا العنف والاستزراع الذي قامت به الأجهزة الأمنية لم يّشعر أعضائها ومجنديها ومرتزقتها (البلطجية) بأنهم يتعاملون مع مواطنين مثلهم لهم الحق في العيش الكريم والحرية السياسية ، إلا أن ومع استمرار هذه الحالة لفترة طويلة من الوقت أصاب المجتمع العربي حالة الجمود السياسي وتفكك بنائي في مؤسساته فغاب الدستور وفقد التنوع الحزبي وعوملت الأقليات معاملة الأجانب وتقنن الإعلام ليصبح إعلام الرئيس وسياسته القمعة والفاسدة ومارس الحكم وأفراد أسرته ومقربيه أنشطة

اقتصادية تدر أرباحاً طائلة لهم وحرم أفراد الشعب من هذه الممارسة إلا بعد أن يقدموا نسبة عالية من أرباح مشاريعهم التي يريدون ممارستها بدلاً من أن تشجعهم وتقدم لهم التسهيلات والمعونات المالية والإجرائية .

بتوضيح أكثر استخدام النظام العربي الطاغي سياسة إخضاع الشرائح الاجتماعية لأرادته وسلطته وكل من يخالف ذلك فهو خائن ومتآمر وعميل للأجنبي ومعادي للوطن والثورة والحزب الحاكم التابع للرئيس . أي وصمة بوصمة تشوه وطنيته لكي يستبعد من الأنشطة الوطنية ، بعدها يتم استبعاده مهنياً هو وأفراد أسرته وأقاربه حتى لو كانوا من أصحاب المؤهلات والكفاءات والمهارات العلمية أو المهنية وهذه خسارة مهنية بنائية يخسرها البلد والمجتمع – إذا أراد التقدم والتطور – أو يميل النظام إلى ابتزازه تحت ضغوط وصمة قريبة (قريبة الموصم) بقبول أداء أعمال فاسدة في مجال الإعلام أو الاقتصاد أو التجارة أو الوظيفة المهنية وإلا يُعامل مثلما تم معاملة قريبة الموصوم وهذه أحدى وسائل الإفساد التي يقوم بها أجهزة الأمن الخاضعة للحاكم العربي .

ومع عزل المجتمع العربي على العالم الغربي المتمدن والمتطور وتجويع المواطنين بإبقاء مداخيل الموظفين ثابتة دون تغيير أو زيادة مع استخدام الحكومة سياسة البطاقات التموينية بحجة غلاء المعيشة لكي تجعل المواطنين معتمدين على عطاءات الحكومة وإشغالهم بالبحث عن قوت العيش الأساسية أرضخت المجتمع بالانكباب على كسب أولويات رزقه المعاشي وهذا إذلال وإفقار العربي لجعله بائساً لا يستطيع أن يتنعم بنعم الحياة المرفهة وإذا أراد ذلك فما عليه سوى الانخراط في أنشطة التجارة غير المشروعة بالمخدرات والجنس أو الفساد الإداري والمالي (رشوة أو تزوير أو اختلاس وسواها) .

ولكن عندما أحدثت الثورة هدم أو إسقاط هذا النظام الفاسد ومؤسساته الأسنادية من خلال ترحيل أعضائها الفاعلين والناشطين والمنافقين فإن ذلك يعني

تطلب بناء نظام سياسي جديد ومجلس شعب جديد وجيش يحمي الوطن لا الحاكم وأجهزة أمنية تحمي وتخدم الشعب فحسب . أقول أن الثورة في هذه المرحلة وهذا الظرف بحاجة إلى كوادر وأطر مهنية محترفة ومعروفة بالنزاهة والشفافية والمواطنة الصادقة ومؤمنة بالعدالة الاجتماعية تستطيع أن تمنح الحرية التعبيرية لكل الأفراد وهذه مهمة متنوعة الاختصاصات وصعبة التطبيق لأن مثل هذه الخصائص البناءة لم تؤهل في عصر ما قبل التغيير ولم يسمح لها بأن تكون ذلك لكنها تملك فقط الحماس الوطني الحق وهذا وحده غير كافٍ لأن الذين كانوا من قبلهم تم تنشئتهم على مسئولية القمع والإجراءات الفاسدة ولقنوا بأن هذا يمثل العمل الوطني طالما يخدم مصلحة الرئيس الحاكم . فالوطنية في هذا السياق تعني مفهوم يتم تفسيره حسب الظروف الراهنة إذ كان مفهوم الوطنية أبان حكم الطاغية يعني تأييد الحاكم ودعمه وعدم مخالفته ، وهذا هو المستحب (وطنياً وسياسياً) والذي لا يقوم بذلك فأن عمله مستهجناً ، لكن بعد التغيير أمسى المستحب مستهجناً وأضحى المستهجن مستحباً وهذا يتطلب أعداد غفيرة من أصحاب الخبرة المهنية والكفاءة الوطنية في إدارة النظام السياسي الجديد الذي يتطلب حرية التعبير والتنوع السياسي وتطبيق الدستور (المعطل) وإلغاء قانون الطوارئ والموازنة بين الحقوق والواجبات وعدم التحيز والتعصب العرقي والديني والطائفي واعتبار هذه الطوائف والأقليات أجانب في بلدهم الشرعي . لكن هذه الأعداد المتخصصة غير متوفرة ولا يمكن توفيرها في وقت قصير . ومعنى ذلك هناك احتياج مهني وظيفي وليس احتياج بشري وإزاء هذا الاحتياج الملّح والنادر يحصل ما يلي :

1- تضرر أصحاب المصالح الخاصة ممن كانوا مستفيدين من انتشار الفساد والقمع والأفقار والبطالة والتجهيل والتهجير والتربح الذي كان يقوم به النظام الحاكم ومؤسساته الأسنادية له . وأمام هذا التضرر فإنه يتحولوا إلى مناهضين لثورة التغيير لفظاً ونشاطاً وموقفاً وعنفاً .

2- اجتثاث رجال الحكم في الرئاسة والحكومة ومجلس الشعب والجيش والأجهزة الأمنية وإحلال رجال محلهم يعني ما يلي :

أ- تنصيب أفراد لا يملكوا الخبرة المهنية في العمل الجمعي والمؤسسي والديمقراطي لأنهم منعوا منها من قبل أجهزة النظام الحاكم البائد .

ب- وقوع أخطاء كبيرة وكثيرة بسبب الافتقار المهني للحكام الجدد وهذا يولد تذمر الناس وتشكيهم وترحّمهم على الماضي الذي كان يعمل بحرفية ومهنية تقبل الرشوة والاختلاس والتزوير .

جـ حصول خلافات فردية بين المتبوئين الجدد للمناصب من أجل التكسب الأكثر والخضوع للنزاعات الذاتية على حساب المصلحة العامة .

3- سوف لن يسكت المتهمين بالفساد والذين تمت محاربتهم وإبعادهم عن الأسواق التجارية والصناعية بل سوف يضروا باقتصاد البلد نكايةً بالثورة . مثال على ذلك رجال الأعمال الكبار المنتفعين من فساد النظام الحاكم البائد عندما وجهت الثورة ضربة كبيرة لهم في وقت واحد فأن ذلك أدى إلى إصابة اقتصاد البلد بالركود ويؤثر سلباً على المواطنين الأمر الذي يتطلب من رجال الثورة تكثيف جهودهم الاقتصادية والصناعية لتغطية هذا الركود من أجل إحلال أنشطة تجارية استحلالية تعكس وجه الثورة المشرق .

4- عدم خضوع رجال الدولة والأمن الذين تم تسريحهم من مناصبهم أو الذين تم تقييد مسئولياتهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي بل يثيروا الشغب والمشاكل المهنية والأمنية بين صفوف الناس الذين يعانون من مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي والمعاشي والدراسي ليجندوا هؤلاء في حشود معادية لثورة التغيير . وقد وجدنا مثل هذه الحالة بعد سقوط أنظمة الحكم في تونس ومصر إذ تم تحريك البلطجية لإثارة الفزع في نفوس المناطق السكنية الآمنة ونهب المحلات التجارية وحصل أيضاً حرق الملفات السرية في مديرية جهاز أمن الدولة في مصر لإزالتها ولإثارة

القلق والاضطراب في المجتمع المصري الأمر الذي دعى المواطنين من الشباب حماية وحراسة الأحياء السكنية من البلطجية ومتابعة ومراقبة مديرية جهاز أمن الدولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من ملفات سرية ومهمة من أيدي ضباط الأمن السابق .

5- تحول العديد من الانتهازيين الذين انضموا للحزب الحاكم أبان الحكم السابق بدوافع المصلحة الذاتية حيث تحولوا إلى تكتلات سياسية مستحدثة وجديدة من أجل الاستمرار في نشاطهم الانتهازي وهنا تستشري حالة الشخصية الانتهازية التي تركض وراء مصلحتها وليس مصلحة المجتمع وهذا يعني تدني أخلاقي في الشخصية الوطنية لا يُراد استمراره في العهد الجديد .

6- ولما كان العديد من أفراد الأجهزة الأمنية وأمن الدولة والخاص والحرس الجمهوري قد جُبّلَ على العمل خارج حدود القانون لمدة أربعة عقود من الزمن – على الأقل – فإن ذلك يعني أنهم تنشئوا على المروق في أعمالهم وعندما يتم اجتثاثهم من المؤسسات الأمنية فأن ذلك يعني إنهاء نفوذهم وهيبتهم واعتبارهم الزائف الذي كانوا يمارسوه أبان الحكم البائد الأمر الذي يدفعهم إلى العمل مع عصابات تخريبية وتدميرية وابتزازية سواء عملوا لحسابهم الخاص أو الحساب من يدفع لهم من قبيل إشاعة الفوضى وزعزعة ثقة الشعب بالثورة تتساوى مع عمل البلطجية ، وهم ليسوا بالعدد القليل . مثل هذه الحالة تُشغل وتعيق مهمة رجال الثورة وتدخلهم من أنشطة جانبية غير بناءة لأنها من الأعمال والمهام التشويشية والإلهائية . وهذا يعني أن مسئولية رجال الثورة لا تسير في طرق معبدة بل وعرة تحتاج إلى شقها بنفسها وتعبيدها وهذه الحالة تمثل أحدى الطرق الوعرة أمام التغيير.

7- حصول احتجاجات فئوية مدبرة من قبل الذين كانوا منتفعين ومتنعمين بمؤازرة النظام السابق لفترة طويلة من الزمن إذ حصل مثل هذا الاحتجاج في أعقاب إحالة عدد من ضباط الأمن بمحافظة الإسكندرية للتحقيق معهم في جرائم قتل

المتظاهرين إذ نظم زملائهم اعتصاماً أمام مديرية الأمن ولجوء ما يشبه العصيان المنظم حيث أخليت أقسام ونقاط الشرطة والمحاكم إلا من أعداد قليلة وذلك بهدف الضغط على الجيش . مثل هذه الاحتجاجات المدبرة مسبقاً يكون القصد منها تعطيل العمل المنتج وإشاعة الفوضى والاضطراب بين الناس الذي لا يخدم رجال الثورة وهم في حالة بناء جديد مشرق .

8- بسبب حصول الانفتاح المفاجئ الذي حققته ثورة التغيير وعدم تعوّد ومعايشة الجماهير العربية على هذا النوع من الانفتاح طيلة أربعة عقود من الوقت أو أكثر من ذلك يتم مطالبه بالعديد من الاحتياجات التي كانت محرومة منها والتي غالباً ما تعكس اختلاط المطالب الاجتماعية بالاقتصادية والسياسية الأمر الذي يعّسر مهمة رجال الثورة في ترتيب أولويات البناء الذي غالباً ما يتم استغلال هذه المهمة البنائية المتشعبة الاحتياجات والمعقدة التنفيذية وبالذات أمام خبرات شابة جديدٌ عليها مثل هذه المواجهات والمسئوليات الجسام وإزاء هذه الوضعية الحرجة يحصل استغلالها من قبل :

أ – رجال النظام السابق .

ب – المنتفعين من ذلك النظام والمتضررين من النظام الجديد .

ت – الانتهازيين الذين استودلهم النظام البائد .

وإزاء ذلك فأنه مهما كان جهد رجال الثورة ومثابرتهم على معالجة تراكم متكدس من الأعباء المعاشية فأنه لا يمكن انجازه خلال فترة وجيزة وهذا ما يتم استغلاله ضدها من قبل الفئات التي حكمت وتضررت من ترحيلها من سدة الحكم الذي بالتالي يحصل ارتباك في العمل البناء وتسرع في الإنجاز الذي لا يفي غرض الجميع . نعود لنقول بأن تكاليف البناء أغلى بكثير من تكاليف التهديم وذلك راجع إلى :

1- احتياج متعدد الأنواع (مادي وعلمي وسياسي وثقافي وأمني وعسكري) في البناء الجديد .

2- احتياج البناء الجديد على مواد بنائية عصرية تتناسب طرداً مع أسلوب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنفتحة على تيارات الحداثة والمعاصرة المعولمة .

3- الاحتياج إلى مهندسين وعمال مهرة في بناء الريازة المعمارية في السياسة والاقتصاد والأمن والجيش . أعني أصحاب المهارة والدراية والتجديد في رسم خريطة البناء وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة التي كانت مستخدمة في بناء الريازة المعمارية السابقة .

4- عدم استخدام أصحاب الخبرة القديمة في البناء الجديد لأنهم لا يعرفوا متطلبات واحتياجات العصر الجديد الذي يخدم ويغذي مقومات جيل الشباب لأنهم (أي أصحاب الخبرة القديمة) لا يمتلكوا العقلية الشبابية والطموح النابع من المتغيرات الآتية من الخارج ولم يعانوا ما عانوه الشباب أنما يملكوا خبرة معتمدة على الخزين القديم ومستمرين في مواصلة البناء القديم الذي لا يقبل به جيل يريد أن يبني له بناء يعبّر عن ذوقه واحتياجه وتفكيره وأرادته وهويته مثل هذه المطاليب لا يفهمها معماري النظام القديم لأنهم أبناء عصرهم الذي أنهار وسقط وولى .

5- عند وجود مثل هذه الحالات الملحة والاضطرارية مع شحة الموارد البنائية وندرة الأيدي الماهرة والعقول المخططة يتطفل العديد من أصحاب المصالح الخارجية (من خارج الوطن العربي) بتقديم المشورات والنصائح التي تخدم مصالحهم وليس مصلحة الوطن سواء كانت هذه تدخلات إقليمية أو دولية . وهذا يؤثر على مجريات الأحداث والبناء الثوري يطلق البعض على هذه الممارسات التي أوردناها أنفاً بـ (الثورة المضادة) في الواقع هذه التسمية لا تنطبق على ما يحصل لأن الثورة تعني التغيير الجذري وما قام ويقوم به هؤلاء المتضررين والمرحلين لا يمثل الثورة بل إعاقتها وتعطيلها وتشويهها لمنعها من الوصول إلى أهدافها المرسومة من قبلها فضلاً عن وجود بعض الانعكاسات تمثل حالة القلق التي تنتاب الجميع من ضبابية المرحلة لهذه الأسباب لا نسميها بالثورة المضادة لأنها لم تؤدي هذه المعوقات إلى ردة إلى الخلف ولا تراجع عن تحقيق أهداف الثورة .

6- إن المعارضين والمناهضين لثورة الشباب العربي هم ليسوا من الشريحة الشبابية بل من الجيل المتقدم بالسن الذي تنشأ على الجمود السياسي والشحة الاقتصادية والإعلام المقنن لعدة عقود من الزمن ، والآن بعد الثورة واجهه حرية إعلامية وتعبيرية وهذا وحده سبب له الانزعاج والقلق في معلوماته ومرئياته للأحداث التي تقع حوله ويشاهد التنوع السلعي في الملبس والمأكل والأثاث المنزلي والتجديد فيه الأمر الذي جعله محتاراً في اختيار أحدها لأنه تنشأ على وجود سلعة واحدة لو أثنين لكل نوع مختار من قبل الحكومة ليس له الحق في الاختيار لعدم وجودها وهذا يسبب له قلقاً في الاختيار ومستوى متدني في ذوقه لأن الأخير كان مقنناً ومحدداً من قبل الحكومة لدرجة أنها جعلت مواطنيها يتقبلون ذوق المشرفين على المؤسسات الاقتصادية الحكومية دون تردد لعدم وجود غيرها كذلك بالنسبة للحرية السياسية والفكرية وما ينشر في صحفها المتعددة والمتنوعة التي تخلق عنده تشوشات في اطلاعاته وانقباضاً في مرئياته وتلعثماً في منطقة لأنه لم يعيش حالة التنوع السياسي بل الجمود والاستكانة لا يعرف إلا نمطاً واحداً من النظام وقالباً واحداً وضيقاً من الفكر والعبارات المتكررة تعكس المنطق القديم الماضوي الذي لا يتساوق مع التطورات المتنوعة والمتسابقة في سرعتها .

7- مجابهة معارضة من قبل الأفراد التقليديين الذين يجدون الماضي والتاريخ والتراث القديم ويحنون إليه ويمجدوه أي أصحاب المدرسة التقليدية القديمة والمتشددين في الدين أمثال السلفيين الذين لا يروق لهم التجديد والتغيير وقد شاهدناهم في المنوفية (مصر) عندما أقدوا السلفيين المتشددين على حرق بعض المزارات والأضرحة التي يزورها الناس في تلك المناطق الشعبية والقروية . موقفهم هذا لا ولم يتسبب بمعاداتهم لمبادئ ثورة التغيير فقط بل لأنهم منتمين إلى الماضي ويعيشوا في عبقه وفي ظل الحرية التعبيرية التي أفرزتها ثورة الشباب ينتهز مثل هذه الفئات هذه الحرية لخلق الفتن والتخريب والرافضين لكل تجديد أو لكل من يخالفهم في الرأي . مثل هذه الممارسات المستغلة تثير القلق والاضطراب اجتماعياً والنقد الإعلامي

واستخدامها من قبل المتضررين وغير المنتفعين في تغيير الثورة لجعلها مشكلة يصطادوا فيها صيدهم أو يضعوا عقبة كأداء أمام طريق مسيرة الثورة وهي في حالة البناء الجديد .

8- وجود فئات في المجتمع العربي لا تهتم بالتغيير وما يؤول إليه هؤلاء هم من قاطني الأرياف والبوادي والصحارى لأن رياح التغيير أثرت بهم بشكل بسيط على عكس أهل المدينة من المتعلمين والمثقفين . وهذا أيضاً يشكل عبئاً وعقبة أمام مسيرة الثورة في بنائها الجديد .

9- مجابهة إعلامي السلطة البائدة وأقلامهم وأصواتهم وعقولهم ممن انتفعوا من عسل السلطة وتكسبوا بمكاسبه المادية والمعنوية لقاء تسخيرهم لتزويق وجه النظام الحالك والدميم .أي أنهم وعاظ السلطان ومنافقيه ومزوري حقيقته أمام المواطنين ليضللوهم بتغذية معلوماتهم عبر رسائل إعلامية وفكرية كاذبة ومحرفة ومبالغ بها لا تنطلي إلا في مرحلة الحكم الشمولي صاحب الرأس الواحد والحزب الأوحد المدعم والمعزز والمسند بأجهزة أمنية باعت شرف مهنتها للحاكم ورهنت ضميرها لدراهم السلطان وحولت نوازعها الإنسانية للتثعلب والتأرنب (أي للمكر والاحتيال والهروب بسرعة أمام الأحداث الإنسانية التي تخدم المصلحة العامة) مثل هؤلاء الأفراد سوف لن يستكنوا بل سوف يستغلوا أخطاء الثورة أو تذمر المنتصرين منها أو المتضررين من عملية التغيير وآثارها على الفئات كانت منتفعة من النظام القديم لتعلن معاداتها للثورة وتشهر بأخطائها والافتراء عليها وهذا ما يسبب التشويش على مسيرة الثورة وفتح أبواب الإشاعات المغرضة التي تسيء إلى مسيرة الثورة وتتضافر مع إفرازات المتضررين من برامج الثورة الجديدة لتقف صفاً واحداً لتغيير مسار الثورة أو إلى نكوصها أو إلى تجميد برامجها الإصلاحية والإنمائية أو لشق صفوف رجال الثورة لكي يسهل عليها إفشالها في تنوير المجتمع . ومن نافلة القول بأن كل ثورة تغيير تواجه مثل هذه المناوءات الاجتماعية ومن إصلاحاتها ولأن المجتمع لا يتكون من طيف اجتماعي واحد ولا من طائفة دينية واحدة ولا من طبقة اقتصادية

واحدة أو حزب سياسي واحد بل التعددية المتنوعة في الطبقات والطوائف والأحزاب والأديان الأمر الذي يجعل من شباب التغيير الذين لا يملكون خبرة الحكم القيادي المؤسسي (السياسية والعسكرية والأمنية) بسبب منعهم من قبل النظام البائد ولا توجد خبرة في مواجهة عدة مشاكل (سياسية وأمنية ومعاشية وغذائية ودولية) مرة واحدة فأن ذلك يؤدي إلى إرباكهم في العمل والوقوع في أخطاء وتأخر في الأداء الذي يتم استغلاله من قبل تلك الفئات التي لا يعجبها التغيير ولا يصب في مصلحتها وبذا نستطيع القول بأن التغيير بقدر ما هو جميل ومطلوب بإلحاح ويبعث على التجديد والانفتاح فأنه يواجه مشاكل وعقبات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف وهي:

أ- عملية هدم وإزالة النظام والمؤسسات ألمسانده له تفرز أعداء للثورة يملكون الخبرة والدراية في الحكم إنما من النوع الفاسد والمخرب وهذا يعني أنهم سوف يتفننون في تحريف ما تريد بناءه الثورة .

ب- مواجهة أصحاب ذوي المصالح المتضررة التي سببت لها الثورة حرمان ما كانت تنتفع منه من خلال وجود فاسدين ومفسدين أمثال التجار ورجال الأعمال والصناعيين والمرتزقة والبلطجية .

ت- مواجهة نقص في الخبرة السياسية والأمنية .

ث- مواجهة الطامعين بالسلطة من خارج البلد وإثارة الشغب والفتنة والتفرقة بين صفوف الناس .

ج- مواجهة سراق الثورة من قبل العسكريين أو الأحزاب السياسية التي كانت تناهض الحكم البائد لكنها لم تستطع ولما نجح شباب الثورة بثورتهم وبات التغيير قائماً والحاكم الطاغي زائلاً والباب مفتوح أمامهم لاستغلال الفرصة لسرقة الثورة منهم باسم الوطنية والنضال في مراحل سابقة وباسم عدم وجود عقيدة عند ثورة الشباب وفقدان الخبرة السياسية عندهم .

لا جرم إذن من القول بأن مهام التغيير بعد الثورة أجسم وأثقل عبئاً وذلك بسبب تراكم وتكدس التخريب والإفساد الذي قام به النظام السابق في جميع المجالات الحياتية وليس السياسية فقط مثل المدارس والجامعات والتجارة والصناعة والجيش والأمن والإعلام استمر هذا التخريب والإفساد لمدة أربعة عقود من الزمن دّرب فيها ونشأ أعداداً كبيرة من التجار الغشاشين ورجال الأعمال الفاسدين والصناعيين المحتكرين والإعلاميين ورجال أمن لا يخدمون الشعب بل ذلوه واحتقروه . جميعهم جعلوا من المواطن العربي فرداً خنوعاً ومنصاعاً للحاكم ومرهوباً من أمنه ومقنن في ثقافته ومعرفته وذوقه وفنه وأدبه ومتخلف في أعماله وجاهل فيما هو موجود من برامج ونظريات ومناهج في العلوم المعرفية ويتمنطق بمنطق متعثر عفى عليه الزمن لأنه منع وحرّم وقيد من كل طلب يغذي معرفته وعقله ولغته فأمسى أبن الماضي وليس أبن عصره وهذه أكبر جريمة قام بها الحاكم العربي ومسانديه في البرلمان والحكومة والأجهزة الأمنية . أنها أكثر جرماً من سرقته لأموال الدولة فضلاً عن عدم عدالته في موازنة الحقوق بالواجبات . علاوة على جوره في الحكم على المواطنين وعدم احتكامه على دستور يحكم به بل يعتمد على قانون الطوارئ – العرفي الذي يتصرف به الحاكم حسب مشيئته . أي يكون القتل أبسط العقوبات ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة ثاني العقوبات وهكذا أنه أسلوب تجهيلي وقمعي واضطهادي وتفقيري سرى لمدة عقود من الزمن اشترى فيها ذمم ضعاف النفوس من المواطنين والمنحدرين من أوساط اجتماعية متدنية وأسر مفككة ومن أصحاب السوابق والفاشلين في الدراسة ومن الذين يعتمدون في تعاملهم على القوة الجسدية في اغتصابهم للأموال والأملاك . بتعبير آخر ، خرّجَ الحاكم من جامعته آلاف الخريجين في اختصاصات إفسادية وتعذيبية وتفقيرية وتخريبية ليقوموا بعد تخرجهم بإفساد القائمين على المؤسسات الحكومية وتخريب أخلاق الناس القويمة وتفقير الشعب في الأسواق الاقتصادية وتجميد الحياة السياسية وتضليل الرأي العام والحد من تطلعاتهم وطموحاتهم . جميع هذه الحالات نعدها من أعمال مقاومة ثورة التغيير تعمل أما على تغيير مسارها عن

أهدافها التي رسمتها لنفسها وبالتالي تتحول إلى نظام فردي بسبب عجزها بالإصلاح والاستمرار بالتغيير ، وأما بالسطو عليها من قبل الحرامية الجدد للسلطة الذين يضموا بعضاً من العناصر القديمة في النظام البائد مع بعض أعضاء النظام الجديد (أي حكومة مؤتلفة) لإدارة سدة الحكم . كل ذلك يحصل بسبب مقاومة التغيير المتعددة والمتنوعة وعدم كفاءة القائمين على تسيير مهام الثورة في البناء وفقدان الخبرة السياسية وإلى عجزهم المادي والمهني في الاستمرار بالبناء الجديد ، وشحة العناصر البنائية للبناء الجديد مع وجود جيش من الأميين الذي خلفه النظام السابق لا يعي الظروف القاهرة التي تواجه رجال الثورة فيتحول إلى جمهور جائع يطالب بمصادر عيشه المتنامية وينقلب من تيار لآخر بسبب جهله وسذاجته وعدم قدرة الثورة على انتشاله من براثن التيارات المصلحية والانتهازية بالسياسة .

بعد أن قدمنا التبعيات السلبية للثورة والتي تظهر بعد تغيير النظام السياسي بسبب تضرر مصالحهم التي كانت مشبعه منه ندلف إلى تصنيف الثورات التي أحدثت تغييراً في النظام السياسي لكنها لم تستطيع أن تبني نظاماً سياسياً أفضل من الذي أزالته بل تحولت إلى أسوء منه وذلك راجع إلى حداثة الثوار في خبرتهم بالحكم السياسي وإلى تلاطم الأحداث المتضاربة والمتناقضة التي أحاطت وواجهت النظام الجديد وإلى أطماع القائمين على الثورة بالاستحواذ على المناصب السيادية والقيادية والمتميزة وهم لا يملكون الكفاءة المؤهلة لهم ، وإلى تفرد بعض رجال الثورة بالقيادة وإقصاء أو تصفية رفاقهم لكي يفضي لهم جو العمل وحدهم أو لعدم وضوح مرئياتهم للطريق الذي يسيروا فيه علاوة على كثافة المشاكل والتبعيات التي تركها النظام السابق بعد إزالته وإلى تأثيرات العقبات والإشاعات التي يطيرها رجال النظام السابق والمنتفعين منهم . فمثلاً ثورة 14 من تموز 1958 في العراق أسقطت النظام الملكي لكنها لم تستطع الاستمرار بالحكم لأنه كان رجال الثورة عسكريين ليس لديهم خبرة في الحكم المدني مع وجود تركه كبيرة ومتنوعة من الفقر الجهل والإقطاع والبطالة وتفرد وانشقاق رجال الثورة بين شخصيين الأمر الذي أدى إلى تحولها إلى حكومة فئوية

لخدمة الحاكم العسكري الجاهل بأمور الحاكم ثم حصلت ثورة البعث عليه بعد خمسة أعوام رافعة شعار الوحدة والحرية والاشتراكية فغيرت النظام العسكري بنظام حزبي ثم حصل انقلاب عليه من قبل عسكري واستمر هذا الحكم عدة سنوات ثم عاد حزب البعث إلى الحكم بانقلاب عسكري لكن رجال الانقلاب بعد فترة وجيزة حصل انشقاق بينهم واستفرد بالحكم شخص واحد تحت غطاء واحد تحت غطاء حزب البعث العربي الاشتراكي واستمر هذا الحكم أكثر من عقدين من الزمن ولم يحقق الحرية والوحدة العربية ولا الوطنية ولا الاشتراكية بل حقق الطغيان والاستبداد والحكم الشمولي واخضع المجتمع العراقي لأجهزه بوليسية قاهرة وأدخل البلد في حروب إقليمية لا داعي لها ضيع فيها ثروة العراق وأكثر من مليون عراقي فضلاً عن اغتصاب الحرية التعبيرية والفكرية والإعلامية وتفضل أهل قريته (العوجه) في تكريت على كافة أبناء العراقيين . ومن المزيد من الأمثلة على هذا الانزلاق الثوري قدمت ليلى تكلا (باحثة اجتماعية مصريه) عدة أمثلة على هذا الموضوع مثل الثورة الفرنسية التي جاءت لرفع الظلم وتحقيق المساواة إذ كان شعارها (الحرية ، العدل ، المساواة) لكنها ارتكبت من الأخطاء والجرائم ما جعل ميرابو وروبسبير أشد خطراً من لويس السادس عشر . إذ ساد الظلم الذي أتى من الإنفراد بالحكم فاتجهت إلى تخوين كل من يمكن أن يكون عدواً للثورة وإرسالهم إلى المشانق والحكم عليه بالقتل دون محاكمة عادلة ولم تحقق الثورة أهدافها إلا بعد أن قضت على الفوضى واستتب الأمن ثم الثورة البلشفية التي جاءت للقضاء على تسلط الأباطرة ثم أصبحت نقيض ما قامت من أجله ، تكونت مراكز السلطة التي قامت بالقهر والتعذيب والاغتيال فكانت أشد قسوة من طبقة النبلاء التي جاءت لإزاحتهم فانطبق عليها مبدأ الثورة تأكل نفسها ، وبعد تجربة طويلة انحسرت بأهداف فئوية وفردية . ثم كاسترو الذي قام بثورة ضد الإقطاع والظلم والفساد تحول بعد استلامه للسلطة إلى دكتاتور في نظام شمولي مع أنه جاء بحديث عن المشاركة الديمقراطية . كذلك حارب جورج بوش العراق وآثار شعبه أي شعب العراق على حاكمه من أجل تشكيل حكومة ديمقراطية

فظلت البلاد بلا حكومة لفترة من الزمن وأصبحت مسرحاً لجرائم الاغتيالات والقتل والدمار . ونظيف إلى ما طرحته تكلا ثورة القذافي في ليبيا الذي قام بثورة عام 1969 منادياً بالقومية العربية (الناصرية) والوحدة العربية ورفع بأن العدالة الاجتماعية والسياسية لا تتحقق إلا بـ (ديمقراطية الشعب) المسماة بالنظرية الثالثة (تميزاً لها عن النظامين الرأسمالي والشيوعي) التي سطرها في كتابه الأخضر الذي صار دستوراً للبلاد ورسم شكلاً فريداً لنظام الحكم وصار بموجبه اسم ليبيا على الشكل التالي (الجماهيرية العربية الليبية الديمقراطية الاشتراكية الشعبية) لكنه حكم ليبيا بالنار والحديد ومصادرة الحريات وفرق بين القبائل الليبية وحوّل الجيش إلى كتائب لحمايته وحماية أسرته وأقاربه ونسج شبكة أمنية استخباراتية محكمة قيّد فيها كافة أفراد الشعب الليبي ثم في نهاية الأمر عندما أنتفض الشباب الليبي عليه في شهر فبراير عام 2011 قصفهم بالمدافع الثقيلة والدبابات والراجمات وتابعهم وطاردهم بيت بيت وزنقة زنقة وشارع شارع (كما صرح به) فتحولت الثورة الليبية إلى عدوة الشعب وسارقه وموارده وخيراته وقاتله لكل من يعارض الأخ القائد استمرت هذه الحالة لأكثر من أربعة عقود من الزمن.

لكن هناك ثورات نجحت في تحقيق أهدافها التي رفعتها عند قيامها بالثورة مثل الثورة الأمريكية من أجل الاستقلال وثورة البرتغال التي أطاحت بالدكتاتور سلازال واستهلت مرحلة جادة في التنمية والديمقراطية التي قام بها الجيش ثم ترك الساحة السياسية للشعب الذي أثبت جدارته . ثم الثورة الأسبانية التي حققت نهضتها لأسباب منها شعار الثورة كان دعنا نطوي ما مضى ونبدأ صفحة جديدة لا تقوم على التخريب والانقسام والتشفي والانتقام إنما على التعاون والتماسك وعدم السماح بشق الصفوف من أجل التنمية والصلح العام وبذلك انضمت أسبانيا خلال عشرة سنوات إلى الاتحاد الأوربي بعد أن استوفت جميع شروطه الاقتصادية والسياسية والإنسانية بما يشمل حقوق الإنسان . وهناك الثورة الشاملة التي قام بها كمال أتاتورك في تركيا

الذي جعل من الرجل المريض دولة مدنية مستقلة عصرية وجمهورية ديمقراطية تزدهر مع الأيام .

هناك مرئية طرحها السيد ياسين في جريدة الأهرام بتاريخ 17 / 3 / 2011 اسماها ثلاثية الثورة قال فيها " أصبحت ثورة 25 يناير بعد نجاحها المشهود في إسقاط النظام السلطوي المصري في فترة لم تتجاوز أسبوعين هي العامل الرئيس الحاسم في إعادة بناء النظام السياسي في مصر . تحقيقاً لأهداف التحول الديمقراطي ونعني الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية . وتفكيك النظام السلطوي المصري عملية بالغة التعقيد تحتاج إلى منهج وأضح محدد المعالم وإلى بصيرة نفاذه قادرة على التميز الواضح بين ثلاثية الثورة بإبعادها الزمنية الثلاثة ونعني الماضي والحاضر والمستقبل . وأكبر المخاطر على الثورة هو إلا يتم بشكل متوازن تقسيم الجهد الثوري والذي تحول لكي يصبح جهداً مجتمعياً تشارك في إنجازه كل الأطياف السياسية والفئات الاجتماعية . ونعني بذلك على وجه التحديد أنه لا ينبغي توجيه طاقات الثورة لتصفية الحساب مع الماضي مع أهميته القصوى وإهمال تحديات الحاضر وتأجيل التفكير في أفاق المستقبل والوقع أن تصفية الحساب مع الماضي ينبغي بالاستعانة مع خبرات الدول الأخرى التي انتقلت من السلطوية إلى الديمقراطية ألا تؤدي في النهاية إلى تفكيك الدولة ذاتها "

يجدر بنا أن ندقق النظر فيما طرحه السيد ياسين لأنه يمثل المطالبة بجهد دقيق وجدي وحريص وكثيف من قبل أصحاب الدراية والخبرة في إدارة الأزمات والبناء الرصين والموضوعي والعادل لا المصلحي أو الانتهازي أو الثأري وعدم الغرق في تصفية حسابات الماضي مع رجال السلطة الساقطة لأن عملية البناء تحتاج إلى تأسيس قواعد رصينة ومتينة وعادلة ومستمرة في بناء أنساق الهيكل الاجتماعي بدء بالنسق السياسي ومروراً بالأمني والعسكري والاقتصادي وانتهاءً بالنسق التربوي . لأن ما تم بناءه خلال عقود أربعة في عهد مبارك ساد فيه فساد واعتلالات تنظيمية وإدائية وأخلاقية يحتاج إلى كفاءات قادرة على بناء أسس قويمة لا هشه وعادلة لا فئوية ومنصفة لا منتقمة تأخذ في مرئياتها مستقبل النسق لا على أساس ردود فعل سلبية من الماضي لأن الحاضر

يتطلب المصلحة العامة واحترام المواطنة وعدم التركيز على جانب واحد وإهمال الجوانب الأخرى وهذا يتطلب من الشباب العربي الثائر الإصرار على رفض المعايير القديمة التي تماهى معها الجيل القديم من أجل إرساء معايير جديدة تتساوق مع طاقاته الطموحة والحيوية والمتفائلة وهذا يعتمد على درجة تعايشه مع إيقاعات الحياة اليومية ومستلزماتها ومخاطرها . لأن المتغيرات الجديدة والمقاومة والمعارضة لا تتماشى مع المعايير والقيم التقليدية السالفة بل تعيق فعلها وتحجم حيويتها . أما إذا تم الاستعانة ببعض عناصر السلطة الساقطة من أجل إرضاء الجيل القديم أو من باب الاستفادة من خبراتها فأن ذلك يسيء لحركته التقدمية . أقول ضرورة عدم الاعتماد على الخبرة التي كان يعتبرها فاسدة مثل اعتماده على المحاصصة الفئوية أو الحزبية ولعلاقات القرابية للمسئولين أو الانتماءات الطائفية أو المعارضة الانتقامية فإذا حصل ذلك فسوف يحصل تفكيكاً لأسس بنائهم الجديد أو تشويهاً له مؤثر على متانته ووظيفته . أقول هذا لأنه صادر من ملاحظتنا لما حصل للعديد من الثورات في التاريخ الاجتماعي الذي واجهت معارضات من فئات انتهازية ومصلحيه وطفيلية تريد أن تجني ما أنجزته الثورة من تغيير في النسق السياسي والسلطوي [الذي يمثل انجازاً قربانياً باهظاً وجسيماً] فيحصل انتكاساً في مجرى الثورة ومنهجها .

إذن مهمة الشباب العربي الثوري ضرورة انطوائها على التشييد قبل تصفية الحسابات من رجال السلطة الساقطة والاستفادة من جميع الكفاءات الوطنية القادرة على البناء آخذاً بعين الاعتبار مستقبل الثورة لا الانكفاء على سلبيات الماضي لسلطة بائدة (وهنا لا أعني عدم محاسبتهم أو معاقبتهم بل عدم التوقف عندهم والانشغال بعبثهم) وإن يركزوا على منح الحرية التعبيرية والأداء المهني والمساواة في التعامل مع المواطنين دون الخضوع للنظام والسلطة الأبوية التي كانت سائدة في الحقب الماضية . أي النظر إلى رئيس السلطة أو الوزراء أو رؤساء المؤسسات الرسمية على أنهم أصحاب كلمة الفصل والآمرين الناهين وهم أصحاب القرار والسلطة وكلمتهم هي العليا وكلمة غيرهم هي السفلى وبالذات في الأمور الكبرى والتقريرية التي هي من

اختصاص ومصلحة الجميع وليس لرئيس السلطة لأنها مسئولية الجميع وليس لهم الحق في إسكات أو قمع أصوات وتفكير أفراد المؤسسة . أقول التركيز على إعلان الرأي الصريح أمام الجميع حيال كل المواضيع التي تهم المصلحة العامة سواء كان هذا الرأي مناقضاً لآراء رئيس السلطة أم لا .

ولا ننسى أن نقول بأن الشباب العربي الثائر يمتلك نفوذاً شعبياً مؤثراً لكنه غير قانوني في حين يمتلك الجيش نفوذاً رسمياً وقانونياً إلا أن تأثير نفوذ الشباب وهذه ثنائية نفوذية تظهر بعد كل اندلاع ثورة تمثل حالة حيوية فيها على الرغم من سلبيتها الصراعية التي تحدث بين الفينة والأخرى .

ثم هناك ثنائية نفوذية أخرى ظهرت بعد اندلاع ثورة الشباب العربي وهي حماس واندفاع وتطرف بعض الثوار مقابل المعتدلين منهم ينتهي هذا الصراع بانتصار المتطرفين على المعتدلين مثل هذه الأوضاع لا تشجع على العودة لبداية الثورة وإقامة ثورة جديدة ، وإزاء ذلك يتوقف رفع الشعارات التاريخية التي كانت مرفوعة قبل اندلاع الثورة .

إضافة إلى هذه الثنائيات التي تبرز بعد كل ثورة فأن هناك العديد من الظواهر المغرضة والمتعسفة والمعيقة لتقدم الثورة في بنائها للأنساق البنائية التي تريد تشيدها مكان التي هدمتها مثل :

1- إثارة مطالب مبالغ فيها تفوق القدرة على تحقيقها من قبل المناوئين والمتضررين ورجال النظام الساقط والفاسدين والمفسدين .
2- إثارة مطالب من قبل المناوئين والمتضررين من التغيير الثوري يراد منها تحقيق هذه المطالب فوراً .
3- تزايد وتفاقم التجمعات والمطالب العشوائية .
4- التشكيك فيما بعد يمكن تحقيقه .
5- ما حصل في مصر بعد نجاح الثورة ، فتح السجون وسحب ورجال الشرطة وتعطيل الإنتاج وانتشار جرائم البلطجية وحرق مبنى أمن الدولة وغلق الجامعات والمدارس

واستمرار منع البورصة في عملها وإشعال نيران الفتنة الطائفية بين الأقباط والمسلمين . كل ذلك بهدف خلق انفلات أمني وتحويل حياة المواطنين إلى خوف واكتئاب بما يجعلهم يتشككوا في فوائد وإيجابات التغيير الثوري .

6- بسبب عدم العيش في أجواء ديمقراطية وممارستها بشكل شفاف وكما يجب يؤدي ذلك إلى سوء استخدامها بحيث تصل إلى صدامات فئوية وتعصبات قبلية أو إقليمية أو طائفية تبعث على الفوضى وانفلات أمني غير متوقع .

7- تطيير شائعات مغرضة تعمل بسرعة فائقة توجه مسار حركتها أغراض مبيته ومعادية تخلق البلبة في الرأي العام .

8- فوضى في المطالب الفئوية لا تراعي أولويات الوطن والثورة وإمكاناتها وظروفها بل ترفع سقف مطالبها على نحو مستمر .

9- خضوع غير مبرر لمزايدات الشارع السياسي الذي تحكمه مجاهيل عديدة تفتقد الحد الأدنى من الوفاق الوطني .

وقبل أن ننصرف عن هذا الموضوع حرّي بنا أن نشير إلى هل الثورة نعمة أم نقمة على الطوطم العربي ؟ في الواقع هي نعمة على المطالبين بها والثائرين على الطوطم وحكمه وسدنته لأنهم حرموا من ممارسة الحرية والعدالة والتمثيل الشعبي والحقوق الوطنية بل عاشوا في عالم مليء بالخوف والرهاب النفسي والاجتماعي لذا تكون الثورة على النظام الاستبدادي واستبداله بعدم الاستبدادي يعني ذلك نعمة . لكنها نقمة على الأفراد الذين كانوا متنعمين بعسل سلطة الطوطم والمتحكمين بحكمه والمتعسفين بتعسفه والمستفيدين من فساده أو إفساده. فحصل ما كان مستحسناً عندهم أضحى مستهجناً وما كان مستهجناً عندهم أمسى مستهجناً عند غيرهم من أفراد المجتمع الذين ثاروا على حكم الطوطم .

الفصل السابع

عقل الثورة

الفصل السابع

عقل الثورة

7 / أ – الشباب العربي

قبل الولوج إلى موضوع هوية الشباب العربي علينا أن نسال لماذا ثار الشباب العربي وليس غيرهم من الشرائح العمرية أو ألتركيبه السكانية ؟ طرحنا هذا السؤال لأن الشباب العربي يشكل ثلثي السكان العربي وهي أعلى نسبة للشباب في العالم . أي لا توجد هذه النسبة في المجتمعات الأخرى مثل أمريكيا أو كندا أو اليابان أو أية دولة أوربية . هذا المقطع السكاني يفرض على النسق البنائي السياسي والاقتصادي مستلزمات وحاجات ومناشط خاصة بهم يستوجب من هذين النسقين الأخذ بها وتلبيتها وبدون ذلك فأن هذا الثقل البشري المتصف بالحيوية المتنامية سوف يفرض نفسه بنفسه لأن مرحلته العمرية تمتلك رغبة عارمة نحو التغيير والتجديد وممارسته بشغف لكي تكون لديه خبرة فيها ولا يعيش خارجها أو بعيداً عنها ولا يريد أن يستورث خبرات أجداده التي لا تتناسب مع المرحلة التطورية التي يعيشوها لأنها تخضع لمؤثرات تقانية لم تعرفها أجياله السابقة مثل الأجهزة الالكترونية الخاصة بالمعلومات والاتصالات الفورية التي عرفتّهم على أنماط عيش مغايرة لنمط عيشهم المقولبة والمغلقة .

هذا من جانب ومن جانب آخر [أي إضافة إلى ثقلهم السكاني الكبير] كانوا عاطلين عن العمل . أي قوة بشرية قادرة على العمل والمشاركة في العمليات الإنتاجية ومتعلمة في مؤسسات جامعية متخصصة إلا أنها لا تجد عمل تكشف عن كفاءتها وطاقاتها ولم تحصل على مصدر رزق تعيش منه ولا تستطيع أن تتزوج وتؤسس أسرة خاصة بها . بتعبير سوسيولوجي هذه القوة البشرية تعيش متجردة من روابطها المهنية

والإنتاجية والاجتماعية فباتت عالة وعبئ على أسرتها ومجتمعها المحلي والعام . ومع استمرار هذه الحالة لعقود من الزمن أمست متذمرة ومستاءة ومحبطة ومتشائمة في عيشها وقلقة على مستقبلها .

آيتي مما تقدم أن الشباب يمثل نسبة عالية من سكان المجتمع العربي لا يريدوا أن يتم استبعادهم عن الحياة التمثيلية الشعبية والإسهام في بناء مجتمعهم ويعيشوا بحرية تعبيرية دون استغلالهم أو إنكار وجودهم . بتعبير ثاني يريدوا أن يحيوا حياة طبيعية معبرين عن طموحهم وأهدافهم الإنساني والبشري لا سيما وأن حجمهم السكاني يشكل نسبة عالية بل لا يريد أن يكونوا مستهلكين ومعتمدين على الغير بل منتجين ومعتمدين على أنفسهم في الأداء الدوري (الدور الاجتماعي للشباب) لإثبات هويته الاجتماعية ويرفضوا أن يكونوا أموات على قيد الحياة (مثل جيل آبائهم الذين تم استغلالهم واستبعادهم من الحياة الشعبية) أي أنهم كانوا على قيد الحياة لكن ليس لديهم دور حيوي بنائي وإنمائي في الحياة أسميتهم (أموات لكنهم على قيد الحياة) .

ولتأكيد هذه الرؤية نقدم دراسة قامت بها مؤسسة أمريكية خاصة بالبحوث الاجتماعية أسمها جالوب Gallup اشتركت مع مؤسسة الدوحة في دراسة مواقف الشباب العربي ممن تتراوح أعمارهم بين 15 – 29 سنة في عشرين بلد عربي من بينهم الصومال وكان ذلك في شهر تموز من عام 2011 فكانت من أحدى نتائجها أن السبب الرئيس لثورة الشباب العربي يكمن في بطالتهم عن العمل وعدم إسهامهم بالعمليات الإنتاجية الاقتصادية في بلدهم وعدم شعورهم بأن كرامتهم محترمة من قبل النظام الحاكم التي يستحقها كل إنسان . فضلاً عن الظلم والجور وعدم العدالة المعتمة من قبل نظام الحكم أمام الرأي العام العالمي والمحلي . ثم ركزت هذه الدراسة على الثمان سنوات الأخيرة من حكم الأنظمة العربية الساقطة التي وجدت فيها هبوط سريع في النمو الاقتصادي في كل من تونس ومصر الذي وسع الهوة والفجوة بين الفقراء والأغنياء وبين أصحاب القرار والرعية . وأن 30٪ من الأفراد المشمولين في هذا المسح الاجتماعي قالوا بأنهم يرغبوا بالهجرة الأبدية من بلادهم لكي يعيشوا عيشة كريمة

ويكسبوا رزقهم بعرق جبينهم لأن العمل في بلادهم لا يتم إلا بالواسطة والشفاعة عند أصحاب القرار وهذا إذلال لكرامتهم [**Error! Hyperlink reference not valid.** national conversation/comment]

هذه الصفات لأكبر مقطع سكاني في المجتمع العربي شكلت مقداحاً سريع الاشتعال إذا واجهه شرارة أو ومضة تلهب تذمره واستياءه ، فضلاً عن غلاء مستوى العيش وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية . كل ذلك شكل بركاناً مهيئاً للانفجار في أية لحظة تتوفر في ظل إهمال حكومات الطوطم لهذا المقطع السكاني الكبير المستبعد سياسياً وإنتاجيا وإنكاراً وجوده في النسيج الاجتماعي فبقى عاطلاً وجائعاً ومحروماً وهو صاحب الوزن الكبير سكانياً والمالك للحيوية والموهبة والطاقة إلا أنه مقموع وممنوع عليه ممارسة نشاطه ومراقب في سلوكه وتفكيره وحريته التعبيرية .

إذن يمكن تشبيه ثلثي سكان المجتمع العربي كان (قبل الثورة) عباره عن مستودع من البارود أو بركاناً جاهز للثوران .

لذلك عندما حصلت حادثة البوعزيزي (شاب تونسي عمره 26 عاماً) وأحرق نفسه تعبيراً عن رفضه للإهانة من الشرطية ومنعه من ممارسة عمله كبائع خضراوات متجول ألهب هذا المستودع البارودي في مجتمعه وباقي المجتمعات العربية الأخرى مستمداً ومستمراً كل يوم وفي معظم المدن العربية .

زبدة الكلام في هذا الحدث المزلزل والمفكك لأبنية النظم العربية تستطيع أن نصنف فعله كالآتي :

مخرجات النظام الشمولي The Output Totalitarian أو نتاج أو مردود سياسة النظام الشمولي الاستبدادي هي :

1- الجور والظلم والاستبداد الرسمي – الحكومي المعلن والمستتر .
2- الفجوة الاقتصادية الكبيرة بين المغتنين والمفقرين .

3- الهوة السياسية الواسعة بين أصحاب القرار والرعية .
4- الفساد السياسي والاقتصادي والمالي في المؤسسات الحكومية .
5- تقنين ومراقبة الحريات الفردية والتعبيرية .
6- الحكم البوليسي المتشعب في جميع شعاب المجتمع .
7- استمرار حكم الطوطم لجعله وراثياً وسرمدياً .

هذه المخرجات الشمولية الاستبدادية والظالمة أفرزت منتجات تجريدية جردت – بشكل خاص – أكبر مقطع سكاني في المجتمع العربي إلا وهو الشباب الذي بات:

1- عاطل عن العمل .
2- غير مساهم في العمليات الإنتاجية .
3- غير قادر على تحقيق دوره الاجتماعي الذي أفقده مكانته الاجتماعية على التدرج الاجتماعي واستبعده من النسيج الاجتماعي أي أمسى مغترباً في بلده ومستلباً في عيشه ومهاناً في اعتباره الاجتماعي .
4- عالة على أسرته ومجتمعه المحلي والعام .

ومن نافلة القول أن هذه الحالة استمرت أربعة عقود من الزمن التي أنفذت صبر الشباب وفاقت في معاناته الاحتمالية . لكن مع توافر قنوات تعبيرية الكترونية فورية (التي لم تكن متوفرة عند الأجيال الماضية جعلت هذا الجيل المكون من ثلثي سكان المجتمع ومختزن لكافة أنواع البارود أن يتفجر على شكل ثورة ضد النظام الشمولي (الطوطم وسدنته) لكي يزيل مخرجاته ويقضي على أفرازاته التي جردته من كل خواص دوره كشباب . أنظر شكل رقم - 1 - يوضح كيف أن النظام الشمولي ستولد ثورة ضده من خلال مخرجاته وافرازاتها .

النظام الشمولي ← مخرجاته ← إفرازاتها ← نتائجها الثورة ضد النظام الشمولي .

وهنا نستطيع أن نقول بأن النظام الاستبدادي جنى على نفسه عندما أهمل حاجات طبيعية ومستلزمات دورية لمقطع سكاني يمثل ثلثي المجتمع وأهتم بنفسه وحكمه متصوراً بأن القوة والجبروت والقهر والإقهار والافتقار تطيل من عمر حكمه . الصح هو إذا أراد أي نظام أن يستمر في حكمه أن يحقق مطالب شعبه وأن يطبق العدالة الاجتماعية بين فئاته وأن لا يطيل في حكمه ليجعله سرمدياً ووراثياً لأن متغيرات حركة التغيير لا تقبل ولا تنسجم مع ذلك لأن لكل مرحلة تطورية تحتاج إلى عقلية تواقة للتغيير ومرنة في حكمها واحترام الرأي الأخر وغير ذلك فأن السلطة والثروة لا تدوم للمتمسك بها بالقوة بل الذي يحكم من أجل شعبه بصدق لا من أجل النزعة النرجسية في التسلط وحب المال .

ومن نافلة القول إن التظاهرات الجماهيرية العربية ضمت التنظيمات الشبابية والحركات اليسارية والجماعات العمالية والأحزاب السياسية والجماعات الإسلامية وكانت المساجد الأماكن الوحيدة للاجتماع في بلدان تمنع التجمعات الشعبية . جدير بذكره أن الشباب لم ينتظموا تحت أسم الإسلام بل أرادوا وطالبوا بالديمقراطية وإنهاء الفساد وترحيل الطاغية ومحاسبة المرتشين وأعتبر الشباب النقابات العمالية القديمة والجماعات اليسارية كانت بطيئة في نشاطها وغير فاعلة وأن النت عمل على تسريع تشكيل تنظيماتهم السياسية [http://www.worldpulse.com] أنه يمثل شريحة عمرية تضم الذكور والإناث من الطلاب والعاطلين عن العمل يشتركون بقاسم مشترك واحد وهو لغة تخاطب خاصة بهم تعبّر عن إدراكهم لأوضاعهم وأوضاع المجتمع تختلف عن لغة جيل المعمرين (المتقدمين بالسن) تختلف في مفرداتها اللغوية ومصطلحاتها إذ لها نبرة رافضة للقوالب النمطية السائدة في مجتمعهم تنمو نحو التغيير وليس الاستكانة والتشبث بمعايير الماضي التي أرساها الأموات للأجيال القادمة بعدها. يريد الشباب وضع معايير تخدم طموحاتهم وإبداعاتهم الخاصة بهم لا يميلوا للإصلاح بقدر ما يميل للتغيير لأنه لا يريد ترقيع أو تزويق أو تجميل الأوجه التي لا تصور حياتهم المتجددة بل يريدوا رسم خارطة لتشييد أسس تعبّر عن هندستهم المعمارية

في العالم الاجتماعي . بمعنى أنه ليس جيل يرفض من أجل الرفض بل الرفض من أجل بناء مقومات اجتماعية جديدة تتناسب مع مسيرته في الحياة الاجتماعية التي يحبها وهذا بدوره يحدد ملامح ثقافته الفرعية sub-culture التي تميز وضعه الاجتماعي والثقافي على التراتب التدريجي في مجتمعه الذي يختلف عن باقي الشرائح العمرية وبالذات الشريحة الأكبر سناً منه مستخدماً مفردات لغوية ذات معاني شبابية معاصرة متضمنة فواعل التغيير والتجديد [Douglas , 1972 , p. 2] أنه لا يريد إرساء معايير وقيم ثقافية مبتكرة من قبله متفاعلة مع إيقاعات الحياة النابضة ومقترنة مع التطورات الدائرة في العالم الحر والمتقدم .

هذا من جانب ومن جانب أخر لما كان الشباب الذي يمثل مرحلة عمرية متحركة متنامية لا مستكنة ويتمتع بصفة جسمية ونفسية حيوية ويعيش أوقات زمنية فارغة غير مشغولة في برامج التنمية والإنشاء ولا يؤخذ بيده أو لا يجد فرص للعمل من أجل كسب الرزق وتنمية مهاراته العقلية والثقافية والاجتماعية فأن ذلك يخلق عنده شعور يتصف باليأس والملل والاضطراب النفسي والاغتراب وهو يعيش في رحم مجتمعه بذات الوقت يشاهد التقرحات الاجتماعية [المحسوبية والفساد المالي والإداري والسياسي والابتزاز والشلليّه في النظام السياسي والاستغلال الفئوي والطائفي والعنف السياسي والأمني والقهر والاستبداد] المتنامية ، وهو يمثل ثلثي حجم السكان (عدداً) لا دور له في الأنشطة المنتجة والبناءة في مجتمعه الذي بدوره لا يمنحه هذا مكانة اجتماعية متميزة أو فعالة في النسيج الاجتماعي ولا في التدرج الهرمي الاجتماعي وأن وجدت فهي في قاعه وهذا يعني أنه لا وجود لصوته إذا صرخ أو نادى . كل ذلك يجعله شاعراً بأنه مواطن من الدرجة الأخيرة (المهملة أو المنسية أو المزرية أو المزدري منها) وسهل الاتهام والاضطهاد والتهديد والقمع ولا يوجد أحد من يدافع عنه أو يوضح حاله الاقتصادي والاجتماعي المزري والبائس .

جميع هذه الظروف الاجتماعية تجعله رافض لثقافة المجتمع الموروثة من الأجيال السالفة لأنها تمثل قوالب معيارية مقيدة لحريته وطموحه ومرئياته فينحو نحو شريحته

العمرية التي تتفهم وضعه المضطهد والغنى في طاقاته والنابض في حيويته ومهارته وإبداعاته لكنه فقير في تعبيره عن هذا الغنى المخنوق والموءود .

وإزاء هذه الحالة المتناقضة والمتراوحة بين الحيوية النابضة والوأد الجمعي يكون أمام الشباب مسارين بارزين وهما :

1- أما الجنوح والانحراف عن الأنماط الثقافية الجامدة الموروثة عن الأجيال السالفة فيمسي مجرماً تعاقبه قوانين المجتمع لأنه لم يجد أماكن له في سوق العمل أو انتشال الأجهزة الرسمية له واستثمار طاقته في البناء والتنمية .
2- أو الثورة على النظام الحاكم المهين الخانق لحيويته النابضة والمطالبة بتحرير المجتمع من الظلم والفساد والاضطهاد .

لكن المسار الثاني لا يتحقق بسرعة وبوقت قصير لأن إحكام الأجهزة الأمنية للنظام الحاكم يكون محكماً وشرساً وقوياً ومتوغلاً في جميع خلايا الجسد الاجتماعي لحماية رئيس النظام الحاكم فقط وإقصاء كل شاب يريد أن يطالب بمساهمته في بناء المجتمع.

ولما كان الشباب لا يملك الأسلحة النارية والعسكرية فإن موقفه من نظام الحكم لا يكون متطرفاً بل مسالماً غير مسلحاً عسكرياً إنما مسلحاً بوعي متوقد وذكاء فطري غير خاضع لعقيدة (إيديولوجية)سياسية أو طائفية ولا يقبل التوجيه والإثارة والتحفيز من جهة غير شبابية .

ومع طول فترة الاستبداد الحكومي والعنف الرسمي والمؤسسي وانتشار الفساد السياسي والمالي والإداري وتفشي المحسوبية الأسرية والإقليمية لعقود من الزمن [في حالة المجتمع العربي التي تراوحت بين ثلاثة وأربعة عقود من الزمن] .

جميع هذه الظروف الشاذة التي أحاطت بالشريحة الشبابية العربية في الربع الأخير من القرن العشرين ولغاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تكاثرت الأحداث

القامعة وتوسعت الظواهر الفاسدة وتنوعت المحسوبية كل ذلك أضعف جهاز المناعة في جسد المجتمع العربي .

لكن أتت الأجهزة الالكترونية السريعة في اتصالاتها واستخدمت القنوات الفضائية في نقل الأحداث السياسية والاجتماعية بسرعة فائقة وتم انتشار استخدام التواصل الاجتماعي والانترنت والمحمول وآلات التصوير التلفونية ، كل ذلك فتح قنوات ذكية وسريعة بين الشباب العربي لتناول وتداول المعانات التي يعانوها من أنظمة الحكم المستغلة لكل ثروات بلادهم واستغلال التجارة لربحهم المالي على حساب نوعيتها الفاسدة والتربح لبعض رموز النظام الحاكم بدون حساب ومحاسبة ودون وجود مساءلة أو محاسبة من قبل الأجهزة الأمنية أو القضائية بل رؤساء هذه الأجهزة الذين يسرقون قوت الشعب باسم الدولة ويتعسفون بأحكامهم وإلقاء القبض العشوائي على المعارضين والمواطنين من الشباب الذين يريدون من صوتهم أن يرتفع ليصل إلى العالم الخارجي وعندما ينتفضوا (الشباب) تبعث الأجهزة الأمنية رجال من الأمن مرتدين ملابس مدنية لكي لا يحتج النظام الدولي على التعامل القمعي مع المواطنين (الأمم المتحدة وأمريكا وبريطانيا وفرنسا) .

فكانت بداية الثورات الشبابية من مدن غير العاصمة مثل درعا وسيدي بوزيد وبنغازي وتعز وعدن والإسماعيلية تعبّر عن مطاليبها في الساحة العامة داخل العاصمة (ساحة التغيير وميدان التحرير وساحة جمال عبد الناصر) في مسيرات مليونية حاسمة في مطاليبها دون التنازل عن أية مطلب أو مساومة مع رئيس النظام الحاكم .

أما موقف الأنظمة العربية المستبدة والدكتاتورية تجاه ثورة الشباب فقد كانت تنازلات متسارعة من قبل النظام مثل :

1- إلغاء قانون الطوارئ
2- تخفيض أسعار بعض السلع الاستهلاكية
3- زيادة في رواتب موظفي الدولة

4- تقليل نسبة من ضرائب الدولة
5- تقديم المزيد من التأمين الصحي للمواطنين
6- فتح فرص عمل للعاطلين عن العمل
7- رفع حصة ، أي زيادة حصة الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة
8- رفض التمديد والتوريث لأبناء الرئيس ، إذ أقسم الرئيس صالح في اجتماع عام بأنه سيكتفي بمدة رئاسته الباقية وكذلك حسني مبارك .
9- الأفراج عن بعض السياسيين المحكومين .
10- منح الجنسية السورية للأكراد

السؤال الذي يطرح نفسه الآن لماذا تذكر وانتبه الحكام العرب إلى مثل هذه الإصلاحات ؟ أين كانوا قبل ثورة الشباب ؟ أنهم يتهموا البطانة التي حولهم بتقديم المشورات والأخبار المضللة لكن هذا كذب وتهرب لأنهم لا يستشيروا أية فرد حول نهبهم واستغلالهم وقمعهم بل البطانة نفسها تقلدهم بذلك .

ولكي نجول طرداً مع ما تقدم نعرض تفجيرات الثورة على الشارع العام ..... إذ :

1- فتحت الأبواب أمام الأفراد بالمساهم في بناء نظام جديد والإسهام في إبداعاته الباحثة عن الحرية والمساواة والتعبير عن هويته الوطنية .
2- سلطت الضياء على المواطنين بأنهم أصبحوا أحراراً ومتساوين في الحقوق والواجبات بعدما استبعدهم واضطهدهم النظام السابق الجائر .
3- هدم نظام سياسي منغلق على نفسه وعازلاً المجتمع الذي يحكمه عن المجتمعات المتقدمة والمتطورة لتبني نظاماً جديداً متفتحاً ومتفاعلاً مع الأخر يستقبل المتغيرات المعاصرة لكي ينعش روح المجتمع لتحيا لا لتخنق .
4- القناة الواسعة والطويلة لتحرير حيوية الشباب كقاعدة ثورية لتحريك باقي الشرائح الاجتماعية في بناء النظام الاجتماعي الجديد المتصف بالديمومة والمشاركة الجماعية والقيادة الممثلة والاحتكام للدستور وإلغاء حالة الطوارئ .

5- استبعاد أصحاب النزعة الأنانية في الحكم (الرئيس وأسرته) وجعلها فترة محدودة وخاضعة للدستور وعدم السماح لهم بالتسلط على المؤسسات الرسمية .
6- لم تملك بناءً منظماً يعبر عن تسلسل رموزها الموقعية وأدوات قيادية مستقرة وقيم كفاحية متجذرة في ثورتهم بل تفتقر إلى مواضيع إستراتيجية ثابتة .
7- لم يكن لدى الشباب العربي قائداً يحمل صفات المصلح الاجتماعي أو النبي الشعبي مالكاً صورة مثالية أو الخطيب الجريء الذي يتكلم عن الظلم والتعسف والاستغلال .
8- لم تكن لديهم قاعدة هيكلية بل كان عندهم رموز حصيفة تتعامل مع الجمهور في حياته اليومية .
9- شعارات تعكس استياء الناس وسخطهم لما تمارسه السلطة الحاكمة وطوطمها وترفع مطاليبها الإصلاحية والثورية في الترحيل والإسقاط والإلغاء وهي ليست طوبائية مثالية وخيالية بل ميدانية معاشة تمثل الإطار النظري للثورة حسب تسمية جورج سوريل .

هذه الشعارات تمثل عقيدة ثورة الشباب المعبرة عن رؤيتهم لما هو سائد وطموحهم المراد تجمع بين الحياة المأساوية التي عاشوها ونظرتهم المتفائلة عن المستقبل والإفصاح عن وجود قاعدة اجتماعية (شريحة شبابية) في هذه الحركة.

لا جرم من القول بأن هذه القاعدة الاجتماعية (الشباب) جذبت جميع المتذمرين والمعارضين ، استقطبهم في حركتها الجماهيرية التي وسعت محيطها القاعدي فجمعت الشباب والمثقفين والأقليات الدينية والعرقية والمستبعدين من أحزاب المعارضة قمعتهم في حركتها الجماهيرية للتعبير عن سخطهم واستيائهم من الطوطم وسدنته (الحاكم وزمرته وجلاوزته) ونظامه الجاثم على صدورهم لأربعة عقود من الزمن ليعبروا عن شعورهم الوطني ووجودهم الإنساني وهويتهم الوطنية ومشاركتهم في المعايشة الجماهيرية والتمثيل الشعبي واحترام أرائهم في حل مشاكلهم التي يعيشوها ويواجهوها و من خلال ذلك فأنهم يمكن تسميتهم بأصحاب العقيدة الصادقة أو العقائديين

الصادقين أو المؤمنين بعقيدتهم [حسب تسمية إيرك هوفر الذي أوضح هذا النوع من العقائديين الذين يشعرون بالظلم والذعر والاستبعاد والاغتراب] مترجمين ذلك على مشاعرهم الساخطة والمستاءة من الوضع الاجتماعي المزري السائد الأمر الذي يجعلهم متحمسين في مشاعرهم ومندفعين في مطاليبهم عبر اشتراكهم مع القاعدة الشبابية في ثورتهم السلمية .

هذه العقيدة عبارة عن شعارات تعكس الأوضاع الميدانية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الفاسدة والظالمة والقاهره والعابثة في حياة أفراد المجتمع وليس العقيدة الفلسفية المثالية والسرابية التي تطالب بحياة خالية من الطبقات الاقتصادية والاشتراكية والوحدة العربية التي تم رفعها من قبل الثورات العربية التي اندلعت بعد منتصف القرن العشرين التي بقت شعاراتها هلامية لم تطبق من قبل رافعيها والداعين لها والمدّعين بها فكانت مجرد تخدير لحيوية الشعب العربي ودغدغة أحلامه وإثارة ماضيه المجيد . [بتعبير أخر ضحك على الذقون واستغفال رخيص لشعب عاطفي متماهي مع ماضيه كثر من حاضرة] .

ومن أجل استجلاء أكثر عما تقدم بعد أن قدمنا أطلاله عاجله على الشريحة الشبابية فأن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل موضوع ثورة الدور الشبابي ضد الثالوث الإعاقي إذ أن حركة الشباب الثورية انتفضت لكي تواصل صوتها للأخر من أجل أن يتم سماع صوتها ومشاهدته على أرض الواقع وبالذات الطوطم وزمره المختارة (سدنته أو بطانته) الذين كتموا صوتها لعدة عقود من الزمن . ونحن كباحثين اجتماعيين لا نستغرب من انتفاضة وثورة هذه الحركة الشبابية لأن لكل فرد في المجتمع له مكانة اجتماعية خارج أسرته وله دور اجتماعي يعكس مكانته داخل المجتمع . ولما كانت مهمشة ومستبعدة من الحياة الشعبية والتمثيلية والمهنية فأن ذلك يعني أن دوره الاجتماعي تباعاً مهمشاً ومستبعداً وبالتالي فأن وجوده داخل النسيج الاجتماعي ليس له مكانا ودوراً وأهمية . هذا الاستكار السلطوي يجعله أن يطالب بممارسة دوره لأخذ مكانته في النسيج الاجتماعي الذي يعيش فيه . هذه الحالة مشابهة لحالة دور المرأة في

المجتمع الإنساني عندما كان دور الرجل مهيمن على النسيج الاجتماعي التي استمرت عدة عقود إلا أنها كافحت وتحدت عالم الرجل لكي تثبت مكانتها ودورها في النسيج الاجتماعي وحققت ما كانت تصبوا إليه وتعاركت مع ما كان مفروضاً عليها سواء كان هذا مفروضاً من المجتمع أو من تقاليده الموروثة فيما يخفي دور المرأة في المجتمع لأنها تريد تغيير دورها ومكانتها للأفضل والأكثر حيوية وفاعلية معترضة على عدم المساواة بينها وبين الرجل فظهرت في عالم الأدب والشعر والعلم والثورة والإبداع والحركات المضادة للعبودية مما أجبر عالم الرجل بالاعتراف بكفاءتها ومهارتها وحيويتها في العمل والبناء علماً بأن الجهل والفقر والتعصب ضدها وليس معها ومع ذلك استطاعت التغلب عليها وإعلان ثورة ضدها ومن خلال كفاحها وتحديها الجمعي والثقافي استطاعت أيضاً أن تغيير وجهة نظر الرجل نحوها والاعتراف بجدارتها .

صدر كتاب عام 2006 عن دار نشر بريطانية تدعى مردوخ يحمل أو يتضمن خمسون شخصية نسَويّة في العالم وعبر التاريخ يوضح كفاح وتحدي المرأة من أجل تغيير صورتها في عالم الرجل والمجتمع ودورها ومكانتها الاجتماعية أمثال:

1- كليوبترا من 69 قبل الميلاد لغاية 30 قبل الميلاد التي حكمت مصر ووقفت ضد توسع الإمبراطورية الرومانية .

2- بيناظير بوتو (باكستانية)

أول امرأة مسلمة حكمت في العصر الحديث التي حاولت تحسين وتطوير ظروف المرأة والمستوى المتدني للشعب الباكستاني .

3- سيمون دي بيوفور (فرنسية) 1908 – 1986

إنها أعظم فيلسوفه في القرن العشرين اشتهرت في مؤلفها الموسوم (الجنس الثاني) الذي حللت فيه التطور المنسق والمنظم للمرأة عبر التاريخ .

4- إيفا بيرون (أرجنتينية) 1919 – 1952

الزوجة الثانية للرئيس جوان بيرون رئيس الأرجنتين التي كانت المدافعة بحرص على الفقراء في بلدها.

5- ماركريت تاتشر (بريطانية) 1925 - إنها أول امرأة تحصل على منصب رئيس الوزراء في بريطانيا التي نظمت وطورت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بريطانيا لقبت بالمرأة الحديدية بسبب تصميمها وأدائها القيادي .

6- الأم تريزا (ألبانية) 1910 – 1997

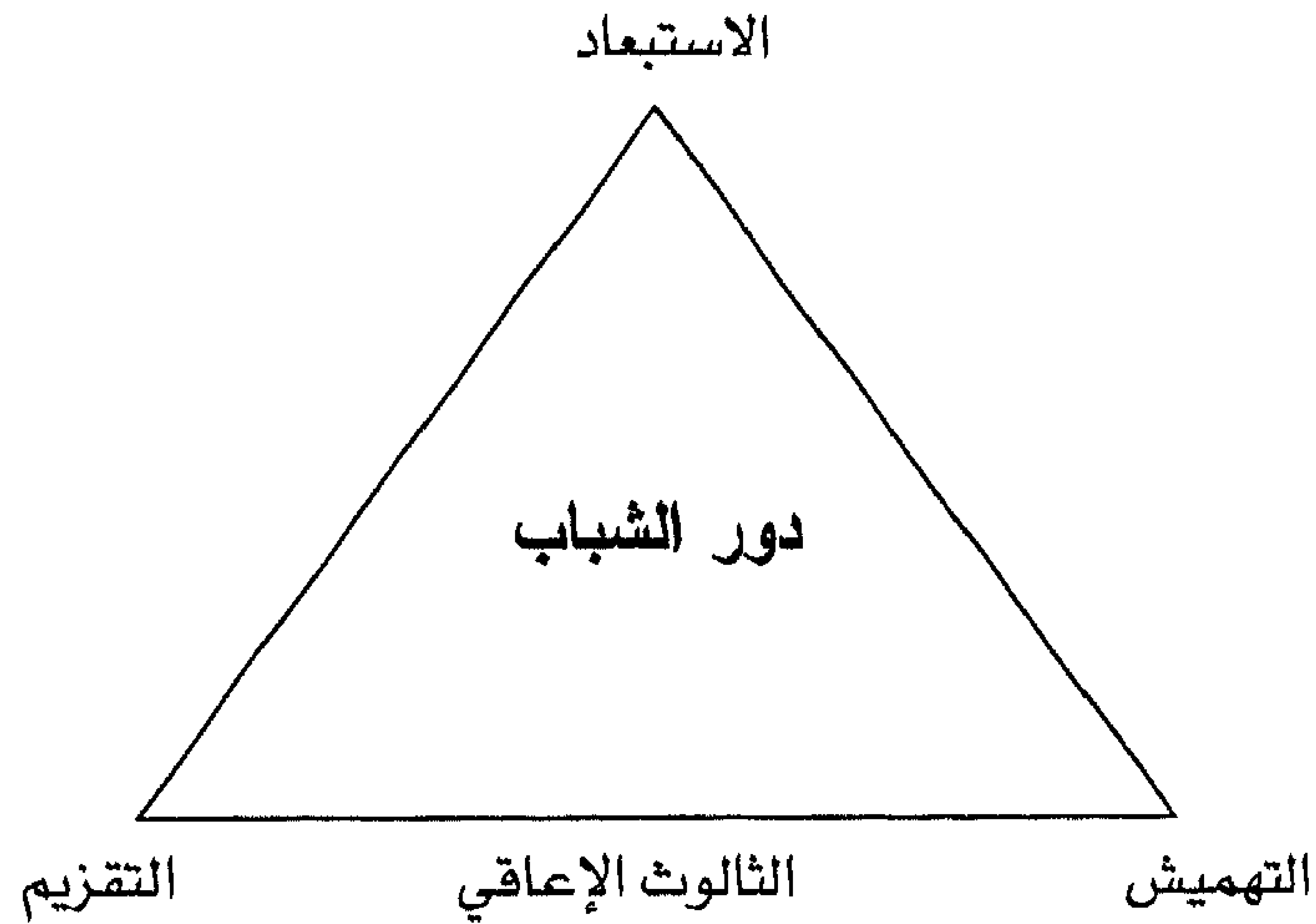
اشتهرت في أعمالها الخيرية للفقراء في كلكتا – الهند وخدمت الفقراء في جميع أنحاء العالم وحصلت على جائزة نوبل للسلام عام 1979

7- ماري كيوري (بولندية) 1867 – 1979

التي اكتشفت الراديوم الذي أحدث ثورة في عالم الطب وكانت أول امرأة تحصل على جائزة نوبل (Murdoch 2006)

هذه النماذج من النساء اللواتي استطعن أن يحققن نجاحاً في الحياة العلمية والاجتماعية استطعن أن يغيّرن نظرة الرجل نحو المرأة فكان هذا الكفاح بمثابة ثورة على الدور التقليدي المرسوم لهن من قبل ثقافتهن الاجتماعية فكسبن النجاح وحصل التغيير لصالحهن إذ أن نجاحهن في الإبداع العلمي والاجتماعي وصل إلى عالم الرجل وتم الاعتراف به .

الحالة مشابهة لثورة الشباب العربي الذي كان مضطهداً من قبل الطوطم وزمره المختارة ومن النسيج الشمولي الذي استبعد دوره في الحياة السياسية والاجتماعية وهذا مخالف لطبيعة الحياة الاجتماعية لأنه يعطل جزء من عناصره البشرية الأمر الذي أدى إلى ثورته السلمية والمطالبة بحقوقه المدنية التي أقرها المجتمع له وحرمه منها الطوطم وزمره المختاره (أو سدنته أو بطانته) فطالب بالتغيير وإلغاء قانون الطوارئ وإسقاط النظام الشمولي لكي يحصل على مكانته في الحياة العامة والمشاركة في البناء من أجل أن يشعر بمواطنته لا بعبوديته وباستقلاله لا بإذلاله ، بحريته لا باسترقاقه ، بإبداعه لا بتنميطه فحقق ذلك في تونس ومصر واستمر الشباب العربي يطالب بهذه المطاليب في ليبيا واليمن وسوريا وسوف يحصل عليها لأنها مطالب مشروعة . أنظر الشكل رقم – 1 –



شكل رقم – 1 – يوضح الثالوث الإعاقي للشباب العربي في مجتمعه

وعلى هدى ما سبق نؤكد بأن لكل فرد مكانه ودور اجتماعي في النسيج الاجتماعي (الأسري والمدرسي والرفقي والمهني والجيري والنادي والحزبي والطائفي والديني والفرق الرياضية وسواها) وعندما يتم تهميش أية دور في أية خلية من خلايا النسيج الاجتماعي يصبح خلل في وظيفة تلك الخلية ويتعثر أدائها ويهّفت بريقها وتتوهن علاقتها بالخلايا الاجتماعية المكونة للنسيج الاجتماعي وعندما عمد الطوطم العربي تقزيم دوره في المدرسة والجامعة في أداء دوره في انتخابات ممثليه في نواديه وتهميش دوره في الحياة الإنتاجية الرئيسية وجعلها في الخدمية فقط واستبعاده عن الحياة السياسية والتمثيلية الشعبية كل ذلك جعل من مكانته الاجتماعية واهنة جداً (على الرغم من تنامي طموحه وتوقه للمساهمة في العمل والبناء) ومع استمرار هذا الثالوث الإعاقي لأنشطة عنصر من العناصر الديموغرافية لعدة عقود جعله يثور ضد كل من فرض هذا الثالوث الإعاقي على وجوده في خلايا النسيج الاجتماعي وهذا تحصيل حاصل ومتوقع ويجب أن يحصل لكي تنتعش خلايا النسيج وينمو المجتمع نمواً طبيعياً وإلا فأنه سوف يحصل تمرداً أو انتفاضة أو ثورة والحالة تحصل

لدور المرأة في خلايا المجتمع أو دور المثقف أو دور الأم (عند استحلال الشغالة محل دورها الأسري في التنشئة الأسرية كما هو الحال في المجتمع الخليجي) .

بتعبير اصطلاحي أخر أنها ثورة الدور الاجتماعي ضد الثالوث الإعاقي المفروض عليه من قبل الطوطم وزمره المختارة (سدنته) بعملهم هذا عطّلوا مناشط حياة دور حيوي منسوج في النسيج الاجتماعي العربي ونشطّوا مناشط حياة دور التجار ورجال الأعمال والأمن والحزب الحاكم . هذا التحيّز في تنشيط أدوار على حساب دور أخر له وجود وحضور في معظم خلايا النسيج الاجتماعي يؤدي إلى خلل واضح في خلايا النسيج يصل فيما بعد إلى التمرد أو الانتفاضة أو الثورة لا سيما وأن نسبة الشباب في الديموغرافية العربية تشكل نسبة كبرى وهذا يؤدي إلى تغيير في ميزان القوى الديموغرافية والسياسية لأن الثروة ليست كل شيء وفي كل وقت وفي كل مكان بل الجنس البشري هو الأصل وأن الثروة وسيلة لإدامة النظام مؤقتاً إنما الشباب هم العنصر الحيوي لإدامة النظام أبداً وليس مؤقتاً .

وقبل أن ننصرف من هذا الموضوع ومن باب الإغناء والإفاضة نشير إلى القول عن ثورة الشباب بأنها

ثورة الضمير (الأنا) ضد الـ (هو) الطوطم

ثورة النحن (الشباب) ضد الـ (هم) الزمر المختارة

ثورة الجماهير ضد الـ (الفئوية)

ثورة المحيط المهمش ضد المركز المستحوذ

ثورة المستبعَدين ضد المستبعِدين

ثورة المستغلين ضد المستغِلين

ثورة المواطنين ضد المستوطنين

ثورة المسالمين ضد المعتدين

ثورة المستلبين ضد المسلبين

ثورة الواعين ضد المغفلين

ثورة المتعطشين للحرية ضد المجففين للحرية

ثورة الإرادة الحرة ضد المصلحة الفئوية

ثورة الحركة الدائبة ضد السكون الثابت

ثورة الطبيعة البشرية ضد الغريزة في الحكم والتملك

ثورة الحقوق المدنية ضد الواجبات التسلطية

ثورة الكرامة ضد الإذلال والمهانة

ثورة الوفاء للوطن والمواطنة ضد الغدر والاغتيال

نلاحظ على واقع ثورة الشباب العربي أنها تؤكد وتركز على حقوق مشروعة تعكس الوجود الإنساني الذي يعيش في عصر التقدم السريع والتغيير المستمر والتطور المتكافئ والانفتاح المحتك مع الأخر والتثاقف والتفاعل والاستعارات الثقافية والحضارية التي تتعارض مع سياسة الطوطم العربي المتعبقة بالفردية النرجسية والخلود السلطوي والتسرمد الاستغلالي مستغلاً الوطن والدين وخيرات الوطن لتعميق حكمه في تربة خصبة صالحة لزراعة الثمار الطيبة (المجتمع العربي) تقبل أن تستنبت ببذور تزهو بوجودها على سطحها وترويها بمائها الجوفي وتتشمس بشمسها المشرقة وتتعبق بهوائها النقي . إلا أن الطوطم لم يكن ذلك بل كان المدمر والمستنزف لمقومات التربة العربية الخصبة والخالية من الملوحة والبعيدة عن التصّحر فما سمحت لنفسها أن تتحول إلى تربة بور غير صالحة للزراعة فانقلبت عليه (الشباب العربي) وجرفته بمياهها الغزيرة وأبعدته عن إقليمها وحدودها (وكان هذا الانقلاب الثوري واعياً ومتعطشاً للحرية يريد الحركة والاستمرار بها لكي يفي بهذه التربة التواقة للحياة والعيش بدون استقلال وعبث وتخريب تريد أن تغذي الجميع وتروي الكل وتشبع الذين يحرثونها ويزرعونها ويعتنوا بها ويخصبونها لكي تبقى معطاء لا جرد ولا بور) وهذا ما حصل من صراع بين الشباب العربي الذي أن يعبّر عن ذاته (الأنا) وهويته (النحن) ووطنيته الجماهيرية مؤكداً على خصوبته في الإنتاج وخدمة المجتمع وإزالة الاستبعاد والاستغلال لنسيج خلايا جديدة تحبك

نسيجاً اجتماعياً جديداً في خامته ورائعاً في رونقه ومتيناً في سمكه ومديماً في وظيفته الحمائية .

جدير بذكره في هذا السياق إلى أن ثورة الشباب لم تتفجر بشكل مفاجئ ولم تحدث عبر صراعات متراكمة بل برزت بشكل هادئ وسلمي وجمعي معبرة عن عدم قبول ورفض عقلاني لا وجداني للممارسات الفاسدة والظالمة والقاهر لأنساق بنائية شمولية طال عمرها وساد فسادها وأمتد طغيانها وتعجرف قادتها واستقوت بسلطانها واستأثرت بنفوذها فتوهنت بوجودها وانحرفت بوظيفتها في نموها وتعثرت في مسيرتها وتشوهت في صورتها وابتعدت عن أهدافها المؤسسية وبسبب وعي الشباب العربي الذي أخذ منحاً جديداً وعصرياً ومتفاعلاً مع المجتمع الافتراضي الالكتروني أكثر من تفاعله مع ما جرى للأجيال السابقة في مجتمعه استطاع أن ينهض بجرأة صادقة وكفاءة رشيدة وعقلانية علمية لا تراثية واقعية لا ما ورائية (ميتافيزيقية) جوهرها التطبيق لا الأحلام المثالية والوعود المرتجئة لذلك لم تنتظر ظهور عقيدة تصارع من قبل عقائديين ومنظرين لتستخدمها قاعدة بل كانت (عقيدتهم) عبارة عن مطاليب واقعية نابعة من معاناتهم التي عاشوها في ظل حكم الطوطم العربي لا تعكس المديات البعيدة الأفاق أو المديات السرابية بل إرساء أنماط نسقية لبناء اجتماعي مرن في بنائه ومفتوح في نموه ومتكافل في وظائفه وعصري في ريازته .

7- ب- ثقافته الفرعية

تنشأ وتبرز الثقافة الفرعية في المجتمعات المتقدمة والمتطورة وليست التقليدية والمحافظة لأن الأولى تهتم بالشريحة الشبابية وتعتني بالتنمية مهاراتها واهتماماتها . الملاحظ على الشباب في هذه المجتمعات أن علاقات الشباب تكون أولية (غير رسمية) قائمة على المودة والمحبة والاحترام المتبادلة مهتمة بالمواقع التي ترتادها والتي

تقدم لها الخدمات والأنشطة المحببة لها (أولهم) لذا نجدهم يميلوا نحو التضامن الداخلي والابتعاد عن الأشخاص الكبار الذين يقدموا لهم الإرشادات والتوجيهات والانتقادات والنصائح وينسحبون من المؤسسات والجماعات التي تقوم بتنشئة الراشدين لذلك نراها تهرب منهم وتمارس مناشطها وفعالياتها بكل سر وكتمان وتحجب عليهم أفعالها ومرئياتها ومعتقداتها لكنهم بذات الوقت يجاملون رموز المجتمع وكباره وأعيانه من خلال تعبيرهم عن احترامهم لهم والإعجاب بهم والثناء عليهم بأسلوب ودي وأخلاقي رفيع المستوى . بذات الوقت يخفون عليهم أسرارهم وأفكارهم لأنهم يتفون بالعمق الباطني لعدم كشف أسرارهم للكبار لأن الكتمان والسرية من أحد القيم العالية في ثقافتهم الفرعية [Matza , D , 1964 ,p.p. 43-45]

في الواقع تمثل مرحلة الشباب فترة مرحلية تبدأ بعد مرحلة الطفولة وتنتهي قبل بدء مرحلة الرشد والنضج يحددها المجتمع حسب ثقافته الاجتماعية. وهناك مجتمعات تحتفل احتفالاً طقسياً عند دخول المرحلة الشبابية وغالباً ما يكون عمره عشرون عاماً . أما مكانة الشباب في المجتمع فأنها تكون غير مستقلة بذاتها معتمدة على أسرتها اقتصادياً واجتماعياً ولها ميزات خاصة بها لا يحمّلها المجتمع مسئوليات أسرية أو مجتمعية . أما شخصيته فأنها تتصف بالتردد والرومانسية والتعبير والولع بالقراءة والتمرد (يأخذ التمرد أشكال الجنوح والتطرف أو البوهيمية أي لا تقيم وزناً للأعراف والقواعد الاجتماعية) .

ومن باب الأغناء والإفاضة والتحديد الدقيق نقول أن الثقافة الفرعية للشباب موجودة بوضوح وتميز في المجتمعات المتحضرة والصناعية والمعلوماتية أكثر بكثير مما هي في المجتمعات التقليدية والمحافظة التي تكون فيها مندمجة مع ثقافة المجتمع العامة . أعني على عكس المجتمعات المتحضرة والصناعية والمعلوماتية التي تكون متفرعة من الثقافة الاجتماعية العامة وليست مندمجة مع الثقافة العامة . أقصد أن أبعادها معلومة في جوهرها وهيئتها وشكلها لا يشوبها اختلاط مشوش مع معايير وأهداف الثقافة العامة حيث لديها معايير وقواعد وقيم خاصة بهم تضبطه وتوجه سلوك أفراد

يافعين وطموحين ومجددين ومتفاعلين مع إيقاعات الحياة الاجتماعية اليومية تعكس استجابات مبدعة وخلاقة لمتغيرات ومحركات الحياة العصرية التي يعيشوها .

لذلك لا نجد انعزال الشباب في المدن الحضرية الحديثة وذلك راجع إلى استجاباتهم السريعة والهادفة للمتغيرات الجاذبة لمعاييرهم المستجدة والمتجددة على نقيض ما هو حاصل عند المتقدمين بالسن وهذا يشير إلى أن (الشباب) غير منفصلين عن أو متحررين من شريحتهم الشبابية أو المجتمع العام لكنهم منفصلين عن عالم الراشدين . جيمس كولمان (عالم اجتماع أمريكي متخصص بدراسة مجتمع المراهقين) يقول بأن الشريحة الشبابية منفصلة بالكامل وبشكل جدي عن النسق الثقافي الاجتماعي المتسلط عليه من قبل الراشدين والموجه من قبلهم لكنها مرتبطة جزئياً بالمجتمع العام . وإزاء هذه الحقيقة فأننا لا نستغرب إذا حصل تمرداً أو تظاهراً يقوم به الشباب ضد تسلط أو هيمنة صادرة من غير شريحتهم وبالذات من الراشدين لأنهم (الشباب) يريدوا أن يؤكدوا على هويتهم الشخصية في عالم الشباب ليقولوا بأنهم متميزين وعندهم خصوصية خاصة لهم وعلى الآخرين أن يحترموا هذه الهوية . أن هذا الاعتراف والاحترام بهوية ووجود الشباب من قبل الآخرين (الراشدين) يعني عندهم الشيء الكثير والكثير لأنه يعطيهم تميزاً جاداً وواضحاً يعزز صورتهم وهويتهم في النسيج الاجتماعي والتدرج الهرمي والتركيبة السكانية [Ryan , B . 1969, p.p. 387 - 388]

وهذا هو مطلب الشباب العربي الذي تم إبعاده وعزله عن المشهد السياسي والمشاركة البرلمانية والشعبية والبلدية وذلك لكونهم لا يمثلوا قوة اقتصادية في النسق الاقتصادي أو السوق التجاري ولا يملكوا قوة ضاغطة في سوق العمل لأن أغلبهم من الطلبة أو العاطلين عن العمل فضلاً عن كونهم مستبعدين عن الحياة الاجتماعية والإعلامية والإنتاجية ومع وجود فضاءات معلوماتية استطاع الشباب العربي من خلال إتقانه التعامل مع أدوات الاتصال الحديث (المدونات والفيس بوك

والتويتر) أن يضرب بضربة واحدة الأنظمة العربية المتكلسة والمتعسفة التي لا تعرف ولا تفهم التغيير بل تجيد الدوران حول نفسها ومنغلقة على محيطها تخشى الانفتاح على العالم الأخر لأنها لا تفهمه ولا يعترف هو بها لأنه لا يمثل روح العصر الحالي بل العصر البالي الذي ولى وتوفى .

أن أهمية الولوج في هذا الموضوع يجعلنا أن نعرج إلى تظاهرات الشباب العربي في ثورته التي اتصفت بالسلمية لأن أفرادها لم يحملوا الأسلحة النارية أو الحادة الجارحة ولم يتصرفوا تصرفاً عدوانياً لا مع أفراد الأجهزة الأمنية أو البنايات الحكومية أو ميدان التحرير أو ساحة التغيير أو ساحة جمال عبد الناصر حيث كان تصرفهم يعبّر عن السلوك المتناغم والمنسجم وكأنه سلوك واحد صادر من منبع واحد أو شخص واحد لذا فأن هذا النوع من السلوك الجمعي يدعى في أدبيات علم الاجتماع بالسلوك الجمعي الرتيب Routine collective action لأنه يتبع أنماطاً ثابتة وموحدة للسلوك في مؤسسات بيروقراطية تقوم بإجراءات تكرر سلوكها باستمرار .

في حين السلوك الجمعي غير الرتيب يكون الأفراد المنخرطين فيه فاقدين فرديتهم وقراراتهم الشخصية لأنها منصهرة في بودقة الجمهور الذي هم فيه ، فيكون عنيفاً في سلوكه ولفظه مثل جمهور الشغب والجمهور الهائج أو القطيع من المواشي الهائجة أكثر من عمليات اجتماعية بنائية [Brym , 2010 , p.p. 428- 429] تظاهرات منسقة ومتساوقة ومنسجمة ومتناغمة في سلوكها الجمعي الذي يدل على وضوح هدف المتظاهرين وقناعتهم بدواعي انخراطهم في التظاهر وإصرارهم على تحقيق مطلبهم الواضح والصريح وعدم المساومة عليه أو التخلي وهو الشعب يريد التغيير ، الشعب يريد إسقاط النظام ، الشعب يريد الحرية والكرامة ، هذه الشعارات كانت القاسم المشترك الأعظم في جميع ثورات الشباب العربي لذا ينطبق عليه مصطلح السلوك الجمعي الرتيب لأنه غير منفعّل ولا مضطرب ولم يمارس العنف والعدوان على رجال الشرطة الذين اعتدوا عليهم ومارسوا العنف معهم .

7/ت – مقداح الثورة

يذكر ويقول لنا تاريخ المجتمعات القديمة والحديثة أن الثورة تحصل في مسيرة المجتمعات يقوم بها الجيش أو العمال او الجياع أو الحزب السياسي المعارض من أجل تغيير نظام الحكم ومنع الظلم والتعسف والاستبداد أو تغيير التدرج الطبقي وسواه . إلا أن أحداث الجماهير العربية المتمثلة بالشباب اليافع قالت لنا غير ذلك إذ عبّرت عن وجود عقلية مغلقة لا تعرف غير القمع والاستبداد ونهب أموال البلد والناس لا تعترف بوجود جيل يحمل عقلية متفتحة وواعية تواقة للتعبير عن تفكيرها الجدي والمثابر والبناء (وهي عقلية الشباب) وما بين هاتين العقليتين عقلية الحاكم القامع والناهب وعقلية الشاب النابه المتفتحة ، عقلية تمَّ تضيقها وإجبارها على تقبل النمط الواحد في الرؤية والمنطق المتكرر في جميع تفاعلاته مع متغيرات الحياة المتنوعة لتجبل على كل التغيرات الأحادية التي يحدثها الحاكم الأوحد فيكون تقبلها لها تقبلاً بغيضاً ومنافقاً . أي تقبل الأغلبية عناصر التغيير المقنن المصب في معين مصلحة الحاكم وأسرته وأقاربه ومداهنيه وجلاوزته وحزبه الأوحد الحاكم في البلد بالقسر والقوة والإلزام والرشوة من قبل الأقلية الحاكمة يتم فيها فرض قوانين مثل قانون الطوارئ والعرفي وتجارب وشعارات تخدم رموز الحكم فقط وتجبر الأغلبية الساحقة على الإذعان لها وتبنيها قسراً التي لا تخدم ولا تنفع المواطن العادي مثل : تأميم أو مصادرة الممتلكات الخاصة ومنع الحريات العامة والخاصة وتزوير الانتخابات الشعبية والتمثيل المؤسسي والتغاضي عن الحقوق العامة وإجبار المواطنين على القيام بواجباتهم لخدمة مصالح وهيبة الحاكم على حساب مصالحهم وفرض نمط أحادي الاتجاه في الثقافة العامة وفي التعليم المدرسي والتنشئة السياسية ومصادرة حرية الرأي الآخر أو التعبير عنه ومعاملة المواطنين ممن لا ينتمون إلى الحكم الشمولي أو سياسة الحاكم الأوحد على أنهم مواطنين من الدرجة الثالثة أو

الرابعة ومثل هذه الموانع والمصادرات والتحريمات والمحاربات تجعل الأغلبية يذعنون لها ويتقبلونها بمقت وبغضاء فيتساوقون مع هذا التغيير الدائري الجبري على مضض . وإزاء هذه الحالة المقيتة نستطيع أن نقول أنه تغيير قهري ضد التغيير الطبيعي أو المعاكس للطبيعة البشرية لأن هذا التقبل لم يتحقق إلا من خلال آليتين قسريتين يمارسها النظام الحاكم المتجبر وهما :

أ- زراعة الرهاب الاجتماعي Social phobia الذي يعني رصد سلوك وتفكير الأغلبية المحكومة في حديثها وعلاقاتها على مدار الساعة واليوم فإذا بدا أي شيء من أفرادها ضد الحاكم أو زمرته أو جلاوزته فأنه يعاقب أشد العقاب وكذا الحال مع أفراد أسرته وهنا يكون الفرد العربي مهزوماً داخلياً وخائفاً ممن حوله يشك بهم ويعدهم وكلاء للأجهزة الأمنية الحكومية وعليه أن يبدي ولاءه لهذه الأجهزة وللنظام ورموزه على مرّ الزمن وإزاء ذلك تبدأ المعاناة من خوف دائم في مواجهة الآخرين تتحول فيما بعد (وبعد مرور عقود من فترة حكم الحاكم العربي على المجتمع العربي) إلى شعور مقموع ومخمود يهدد تفكيره الحر ويردع موضوعيته الحقة وشفافيته الطبيعية وتحت هذا الشعور الخانق يعيش الفرد العربي حالة من الرهاب الاجتماعي الأمر الذي يجعله مغلوب على أمره ومقهوراً ويائساً في معنويته وانسيابياً في تفكيره خالياً من الرؤية النقدية الحقة للأوضاع المزرية التي تحيط به أو التي يعيش ويتعايش معها .

ب- أللجم المزدوج : الذي يعني تكتيم العربي من قبل أجهزة النظام العربي المغلق والأحادي الاتجاه بضوابط صارمة وقاسية وجامدة لكي يفكر العربي ويتفاعل ويتعالق ويسير حسب خط الحاكم الذي رسمه للأغلبية الصامته . هذا هو أللجم الرسمي . أما أللجم الأخر فهو العرفي المتضمن كلام الناس ووصهم وحسدهم ونميمتهم ، أنها ضوابط تحملها الثقافة الاجتماعية العربية التقليدية الموروثة التي لا تتجدد أو تزول تلقائياً . هذين أللجامين (الرسمي والعرفي) لا ولم يسمحا للفرد العربي أن يُعبّر عن كينونته وتفكيره وخيالاته وحتى أحلامه فيغدو

مكبلاً بها ومعوقاً سلوكياً وتفكيرياً في العديد من مواقفه التي تتطلب منه أن يتصرف كإنسان له حرية في العيش والتفكير والعشرة وهذا بدوره يلَجم مبادراته الإبداعية الحرة والمستقلة عن النمط الرسمي .

ت- الاستعمار الداخلي : Internal colonialism الذي يشير إلى سيطرة أقلية صغيرة (قرية أو ناحية أو قضاء أو بلدة) داخل القطر العربي على باقي الأقاليم أو المحافظات القطرية وعادةً ما تكون الأقلية الحاكمة في أقليم واحد يستأثرون بالسلطة والنفوذ والثروة فيستغلون اقتصاديات كافة الأقاليم لصالحهم فقط ويسخرونها لإثرائهم وتسلطهم (مثل مدينة تكريت التي ولد فيها وعاش صدام حسين ومدينة المنوفية التي ولد فيها حسني مبارك ومدينة حمام سوسة التي عاش فيها زين العابدين بن علي ومدينة المنوفية التي عاش فيها أنور السادات ومدينة سرت التي عاش فيها القذافي ومدينة قرداحة التي ولد فيها بشار الأسد ومدينة الحديدة التي ولد فيها وعاش فيها علي عبد الله صالح .

وغالباً ما يكون أفراد الأقاليم المستغلة من قبل النظام العربي الحاكم مستبعدين عن المواقع الاجتماعية والسياسية والمؤسسية البارزة واللامعة وحتى من الاعتبارات الراقية والمتميزة .

هذه المؤثرات الاجتماعية طبعت جيل على أطباع حاكمها وتفكيرها محبوساً في زنزانة تفكير حاكمها لا يتبنى سوى مبادرات وأكاذيب ووعود رئيس بلده بذات الوقت لا يستطيع أن يتخلى عن ما تم تجبيله عليه من قبل مؤسسات نظام حكمه فأضحى تفكيره يكرر ما يملي عليه من مؤسسات حاكمه ويردد شعاراته الفارغة والرنانة والحالمة والموعودة مخموراً بخمرة المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) التي وعد بها نظامه الحاكم . استمرت هذه الحالة في المجتمع العربي عقود من الزمن فبلدت تفكير الأغلبية الصامته الذي أدى إلى عقم تفكيرهم في الخلق والإبداع والاختراع وهذا من أعتى العوائق التي خلفّت أعاقت تقدم المجتمع العربي في مسايرة روح العصر فلم ينجب (المجتمع العربي) مبدعين في الأدب والعلم والاجتماع والمعرفة والنقد والطب والهندسة

والتكنولوجيا بل أنجب مكررين لثقافة المورثات التي تحمل أمراضها الوراثية (أشبه بالزواج من أقارب الدرجة الأولى التي تحمل معه أمراض الأسرة البيولوجية وقصر أعمار أفرادها وولادة أطفال يحملون نفس الصفات الوراثية القرابية ليس فيها تنوعاً وحسناً وبهاءً في جمال خلقه . أي صفات خلقية متشابهة في سماتها البيولوجية والجينية لا تجديد فيها) بسبب إبعادها عن التطورات العلمية والمعرفية في العوالم غير العربية والعوالم الغربية إذ صورها النظام المنغلق على نفسه بأنها معادية وهدامة ومتآمرة ومفسدة للعقول والأخلاق مستندين بذلك على استخدام الموروث الشعبي في تسخير تفكيره المغلق والمتحجر الذي لا ولم يعرف العالم الحر .

إذن أمام هذه المتغيرات الاجتماعية المؤثرة استولدت الأنظمة العربية التي سادت أربعة عقود من الزمن في حكمها جيل نجحت – بالقوة – بتقنين تفكيره وتكتيم أفواهه وتعطيل مبادراته وقمع حركاته الأمر الذي جعله يفكر بفكر الحاكم ويهتف بحياته ويرفع شعاراته لدرجة أنه يرى هذا الحاكم هو المنقذ له والمدافع عنه والمحقق مصالحه ومعبّر عن آماله وأحلامه .

لا أريد أن ابرح عن هذا الطرح ما لم أختزل علاقة الحاكم العربي (المرحّل) بالجيل الذي عاصره وستحكمه لكي أصورها من زاوية عقلية وليست علائقية : يمثل الطرف الأول ، عقلية الحاكم وأزلامه وحاشيته وجلاوزته .... عقلية مستحوذ على نظام الحكم ، قامعة لجماهير غير أتباعه ، مستقطبة لأقاربها وأبناء قريتها ، منغلقة على نفسها لا تعرف الانفتاح (أشبه بالعصابة الإجرامية gang) مُطلّقة العلاقة الشرعية بينها وبين عقلية الجيل الذي طبعته بطبائعها واستبدادها وبليدة في تفكيرها ومتقلبة في قراراتها وضيقة في مرئياتها وسطحية في تحليلها وساذجة في شؤون مجتمعها واستعلائية في علاقاتها .

ويمثل الطرف الثاني : عقلية الجماهير التي تم تدجينها وعقمها (إخصائها)تفكر بخنوع وانصياع وذل (بسبب المتغيرات الثلاثة التي ذكرتها آنفاً) استمرت هذه العلاقة

في المجتمع العربي لمدة أربعة عقود ونيف لا يخاف الحاكم فيها من الجيش لأنه أختار قادته من بين أفراد أسرته وأقاربه وأبناء بلدته أو طائفته الدينية ليكونوا حماة له ومدافعين عنه وأجتث وقمع وهجّر كل الفئات والأقليات التي لا تتماهى مع حكمه أو مع شخصه أو مع طائفته أو أبناء بلدته لذلك أطمأن من مكامن الخطر الذي يتوقع منه مهاجمته وترحيله من حكمه أو اخذ ثروته التي نهبها من أموال الناس والثروة الوطنية لكنه لم ينتبه (الحاكم العربي المخلوع والمرحّل) إلى الجيل الثاني الذي أنجبه الجيل الأول وتم تدجينه وعقمه (أي إخصائه لجيل الآباء) الذي أبى أن يكون مصيره مثل مصير والده فأراد أن يوقف هذا المشهد المهين وغير المقبول في عصر العولمة والانفتاح والتعامل الحر والمفتوح من كافة أفراد العالم بدون رقيب ليكون أحد أفراد المجتمع الافتراضي العالمي .

لا ننسى أن نشير في هذا الموطن إلى أنه كانت هناك محاولات عديدة في المجتمع العربي من حدوث حركات سياسية فئوية معارضة للنظم العربية المستحوذة والمستبدة إلا أنها كانت تقمع بالقوة وتصادر مبادئها فلم تتوفق في إحداث التغيير أبان العقود الأربعة السالفة .

لكن الذي حصل فجأةً وبشكل غير متوقع ومخطط له من قبل الجيل الثاني في المجتمع العربي وتحديداً في المجتمع التونسي يوم الجمعة 17 ديسمبر من عام 2010 عندما قام شاب تونسي يدعى محمد البوعزيزي وهو من حملة الشهادات الجامعية العاطل عن العمل بإضرام النار في جسده احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بو زيد لعربة يبيع عليها الفاكهة والخضار . رفضت سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق شرطية قامت بصفعه أمام الملأ أدى ذلك إلى اندلاع مواجهات بين مئات من الشبان في منطقة سيدي بو زيد وولاية القصرين مع قوات الأمن يوم السبت 18 ديسمبر 2010 مظاهرة للتضامن مع البو عزيزي والاحتجاج على ارتفاع نسبة البطالة و التهميش والإقصاء في هذه الولاية الداخلية وانتهت الاحتجاجات باعتقال عشرات وتحطيم بعض المنشآت العامة وتوسعت دائرة الاحتجاجات بولاية سيدي بو زيد

لتنتقل الحركة الاحتجاجية من مركز الولاية إلى البلدات والمدن المجاورة كالمكناسي والرقاب وسيدي علي بن عون ومنزل بوزيان حيث خرج السكان في مسيرات حاشدة للمطالبة بالعمل وحقوق المواطنة والمساواة في الفرص والتنمية وقد تطورت الأحداث بشكل متسارع وارتفعت الاحتجاجات لتأخذ طابع سياسي ومطالبة الشعب بتنحي الرئيس بن علي عن منصبه وبالحريات ومحاسبة العابثين بالأموال العامة والتحقيق بقضايا الفساد . وكان هذا هو مقداح ثورة الشباب التونسي . فلم يكن مقداح الثورة من الجيش ولا من المعارضة الحزبية ولا من الجيل الأول من التونسيين بل من أبناء الجيل الأول الذي رفض مهانة كرامته ولا يقبل باستبعاده المهني والسياسي مطالباً بإصرار لمشاركته في الأنشطة الإنتاجية رافضاً أن يكون مواطناً من الدرجة الثالثة أو الرابعة بل محارباً لاغترابه في مجتمعه ليؤكد على تحقيق هويته وكينونته الوطنية وكفاءته ومهارته وتفكيره الحر .

إن حادثة البوعزيزي كانت مقداحاً لإشعال غضب الشباب المدرك للغبن الذي أصاب جيل أبيه وواعٍ بالاغتراب الذي عاشه والده والظلم الذي مسّهُ والحرمان الذي فرض عليه وجدار الخوف الذي بناه الحاكم بينه وبين المواطنين ، كل ذلك استولد عدم ثقة جيل الشباب بالحاكم ونظامه وعدم الاطمئنان منه وعدم تصديقه لوعوده الكاذبة والسرابية ولقناعته بأن الحاكم العربي لا يعرف ولا يفهم سوى القمع والقتل والسجن ولا واعٍ بثقافة الحوار ولا يتقبل الرأي الأخر أو كل من يعارضه . في نظره هؤلاء خونة للوطن وعملاء للأجنبي ومُصدراً للفتنة الطائفية . أنه لا يعرف سوى هذه الاتهامات لكل من يختلف معه لأنه لا يمتلك العقلية المتفتحة والمُصلِحه لأنها (أي عقليته) منغلقة على نفسها لا تستطيع أن تفكر بحرية وانفتاح على مجريات العالم السريعة في التغيير ولصالح العقلية الرشيدة والمرنة والمنظمة والمتفاعلة مع الآخر والعالم الخارجي فيلجئ (الحاكم) إلى رشوة الجيل الأول بتقديم زيادة بسطة في رواتب الموظفين وتخفيض ضريبة الدخل وتقليل أسعار بعض السلع الاستهلاكية لكنه لم يفكر بالحوار مع الجيل الثاني أو المعارض له ولم يفتح حرية الإعلام ولم يطلق سراح

المعتقلين السياسيين ولم يعفي عن المنفيين من البلد ولم يلغي قيود السفر على الناشطين السياسيين ولم يقبل المشاركة بالسلطة ولم يحدّث الأجهزة الأمنية لجعلها حامية للمواطن بدلاً من حاميه له ولأفراد أسرته لأنه لا يفهم إذ جُبّل على العنف والعدوان والإرهاب الرسمي على كل مواطن يطالب بحقه في المواطنة أو محاسبته على ظلمه واحتكاره للسلطة واستغلال ثروة البلاد لصالحه لأنه يرى نفسه بأنه خالد في حكمه وسرمدي في وجوده وأبدي في سلطانه .

نضرب مثلاً على ما قام به الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الذي قام بتقديم تنازلات لإصلاح ما يعتقد بأنه سوف يسعف ثورة الشباب التونسي ضده إذ قام بـ :

1- إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية .
2- تقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحملها المتظاهرون .
3- أعلن عزمه على عدم الترشيح للانتخابات الرئاسية لعام 2014
4- تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضاً طفيفاً

هذه في الواقع ترميمات طفيفة لا تستطيع أن تبني نظاماً جديداً لأن ما خربه زين العابدين بن علي طيلة حكمه كانت بقبضة من حديد طيلة 23 سنة لا يمكن تجديده بهذه الوعود الكلامية والتخفيضات الطفيفة للسلع الاستهلاكية لأن المشكلة الكبرى بل المعضلة تكمن في الحاكم شخصه وعقله ونظام حكمه الطاغي وأجهزته القمعية المتعددة وسياسته الاقتصادية والاجتماعية المستغلِة والمستبدة وجدار الخوف الشاهق الذي بنته أجهزته المتفننة في ترويع أبناء البلد وتعطيل مشاركتهم في البناء وسلبهم حريتهم التعبيرية والفكرية . أنها عقلية لا تعرف التحضر والتمدن ولا الحوار بل الاستعلاء والاستكبار والإذلال والسلب والنهب . أي يعرف كافة أنواع الأجرام المعاصر وهذا يعني أنه لا يعرف و لا يصلح أن يكون مصلحاً وطنياً أو عاقلاً رشيداً وبنّاءً يرقي بمستوى حياة حرة ومرفهة لأبناء شعبه .

والحالة ذاتها مع بشار الأسد إذ بعد أن ثار الشعب السوري عليه في عدة مدن وضواحي وقرى ومع ضغوط المجتمع الدولي عليه وعلى تعسفه وقمعه للمحتجين على حكمه وقتله العديد من المتظاهرين أعلن على بعض القرارات البسيطة وليست الجوهرية مثل :

1- تسهيل مهمة الحصول على جواز سفر وعدم اعتقال القادمين من المعارضين المقيمين في الخارج .
2- فتح كلية العلوم في القنيطرة ودرعا .
3- إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين .

لكنه لم يقيل وزير الداخلية ولم يمنع الجيش من قتله للمتظاهرين ولم يفتح حوار مفتوح وعلني مع المحتجين ولم يصادر أموال أفراد أسرته بل نبهت من المال العام والخاص ولم يحارب الفساد المالي والإداري . أي كان يفكر بسذاجة وصرامة مع المعارضين لحكمه ويتعامل معهم بالبطش والقتل بل كان يفتعل أحداث شغب (من قبل أجهزته الأمنية) ليتهم المعارضة بها أنها أساليب إجرامية يقوم بها رئيس الحكومة ونظامه الأمني ضد شعبه المدجّن .

7 / ث – جمهور الحشد الفاعل Acting Crowd

بادئ ذي بدء علينا أن نحدد السلوك الجمعي للشباب العربي الذي ثار على استحواذ عائلة الحاكم على نظام الحكم في الدول العربية وتجريده من كل المسئوليات النسقية والبنائية والوطنية والقومية والإنسانية وتجيرها لخدمة السلطان وأسرته وثروتهما ونفوذهما مقترنة مع انتقاء مجندين لخدمتهم ينحدروا من أوساط اجتماعية وثقافية متدنية وفاشلين في عملهم ومنحطين في المعايير الأخلاقية أي نكرة اجتماعياً ومهنياً وأخلاقياً .

الحشد لا يعني مجموعة أفراد ولا يساوي مجموع سلوكهم بل هو سلوك بلورته تراكم أحداث سياسية قاهرة وطاغية وتكدس مفاسد فاضحة وتكثف جائر للتسلط وتكاثر عنيف الأجهزة الأمنية لصالح الحاكم وتكتم قاتم على مثالب المجندين والمرتزقة والجلاوزة ومنافقي النظام الحاكم وتكبيل حريات التعبير وتقييد الإعلام الحر وتقويض المبادئ الأخلاقية القويمة وتقوية العنف السلطوي وعلى أقهار الذات العربية وتقطيع النضال الحركي . هذه الأحداث المتعددة والمتراكمة جعلت من الشباب العربي أن يخرج إلى الشوارع والميادين ليعبّر عن الكف عن هذه الممارسات أللإنسانية واللاحضارية التي طال أمدها عدة عقود من الزمن وترحيل رأس النظام وتغيير نظامه بنظام ممثل للشعب بعيداً عن التزوير والفساد. هذا الجمهور الحاشد لم يكن حضّاره (أفراده) على صلة قرابية فيما بينهم بل جمعتهم هذه الاستجابة للمحفزات والمثيرات المنحرفة عن المصلحة العامة وبناء الوطن واحترام الحقوق المدنية ليحققوا التغيير . أقول أنه جمهور حاشد بمحض مصلحة المجتمع وإنهاء تدمير البلد من قبل السلطة الحاكمة وبناء نظام جديد يستطيع أن يعيش في حركة التطورات السريعة التي يعيشها العالم اليوم ولكي لا يبقى عائماً خارج حدود التاريخ. يشغل بال حضّار هذا الجمهور العربي هدف واضح وهو التغيير والبناء الذي لا يتحقق إلا من خلال ترحيل رأس النظام وأفراد أسرته ومجنديه ومرتزقته ومنافقيه وجلاوزته . باختصار شديد نعني بالجمهور الحاشد الفاعل احتشاد حضّار مستجيبين لأحداث قاهرة مركزين اهتمامهم على مواضيع وأحداث وأهداف تقع خارج قضاياه ومصالحه الخاصة .

فهو إذن لا يمثل جمهور الهوس الحماسي Craze لأنه لم يحتشد حضّاره استجابة لهلع مذكور فاستجابوا له بشكل مهتاج لا يتدخل فيه ولا يتحكم به عقل الحضّار ، ولا يمثل أيضاً الرعاع أو الغوغاء Mob الذي يتألف من حضّار يملكون العاطفة الجياشة والمتأججه في ممارسة السلوك العنفي لإيذاء الآخرين وتخريب الممتلكات العامة والخاصة . ولا يمثل كذلك الحشد المشاغب Riot الذي يسلك حضّاره سلوكاً عنيفاً في تظاهره ويهجمون على رجال الأمن والممتلكات ويخربونها أو يحرقونها

ويكون عنفهم في أغلب الأحيان عشوائياً ومؤذياً ومدمراً . وقد شاهدنا حضّار الحشد العربي حيث كانوا مسالمين غير مسلحين معبرين عن مطاليبهم بعيداً عن الاهتياج والانفعال المتأجج بل بأسلوب متحضر لدرجة ألهم رموز المجتمع الأمريكي والأوربي بسلوكه الجمعي الفاعل والمنضبط والسلمي (أمثال هؤلاء الرموز الغربية أوباما وبعض من وزراء بريطانيا وفرنسا) .

إذا أردنا أن نغرف من إيقاعات الجماهيرية التي سادت العالم العربي أبان العقد الأول والثاني من القرن الحالي فيما يخص السلوك الجمعي لحضّار الحشد الشبابي الذي تظاهر واحتشد في الميادين والساحات العامة للتعبير Express عن أهدافهم الجمعية لا الفردية من أجل تحقيقها عبر احتجاجهم واعتراضهم ومعارضتهم للممارسات الجانحة والمنحرفة عن المصلحة العامة وخدمة المجتمع والاستئثار بالسلطة ونهب ثروات البلد والمجتمع والتعسف السلطوي وابتزاز المواطنين والاستبعاد الاجتماعي والسياسي ذلك من أجل تغيير النظام السياسي وليس لعلاج مشكلة واحدة أو إصلاح برنامج اقتصادي أو سياسي أو إداري لأنه متضمن معنىً باطناً Inward يقلق ويوتر ويؤلم هؤلاء الأفراد لأنه يتعارض مع طموحهم وتفكيرهم وعيشهم لذا تكون هذه التظاهرة الحاشدة عباره عن متنفس لحيرتهم وقلقهم الذي يؤرقهم في الحياة ويعترض مسيرتهم نحو مستقبلهم وتعطيهم أحدى صور المشاركة في إبداء الرأي – على الأقل – في تقرير مصيرهم المعاشي والوجودي في النسيج الاجتماعي ويمثل المبادرة الاجتماعية .

وإزاء هذا التعبير الجمعي المتناغم في مطاليبه ومعاناته ومشاعره ومراداته ما هي سوى بداية لتشكيل حركة اجتماعية حيوية تهدف التغيير للصلح العام وهنا تمسي التظاهر إحدى صور الإرضاء في التعبير الجمعي وأرقاء الروح المعنوية وإذكاء التفاعل الفكري والتبادل الاجتماعي بين الحضّار المتظاهر وفتح بوادر الثقافة البناء الجمعي لا الفئوي ومراقبة ومحاسبة المنحرفين والجانحين عن خدمة المصلحة العامة كوقاية من الاستفراد بالسلطة والاستثراء غير المشروع واسترقاء البسطاء واستبعاد الفقراء .

هذا السلوك الجمعي التعبيري للشباب العربي الثائر يرفض الإصلاح المنفعل والظرفي لذلك رفض القرارات التي صدرت عن النظام الحاكم لترقيع النسيج الاجتماعي الذي مزقه طيلة حكمه الذي ساد عدة عقود من الزمن بحيث ترقيعه هذا لا ينفع أو يحبك هذا النسيج الممزق والبالي لذا طالب الرئيس بالرحيل وإزالة حكومته ونظامه السياسي بالكامل من أجل إرساء ركائز نسقية بنائية رصينه لنسيج اجتماعي جديد يحتوي على كافة الأطياف الاجتماعية وليس أسرة واحدة مستحوذة على سدة الحكم مستبعده جميع أطياف المجتمع (باستثناء منافقيه ومرتزقته وجلاوزته) أقول شباب يرفض التعديل والترقيع والتزويق والوعود السرابية لأنها لا تشفي الأمراض المزمنة التي ستولدتها السلطة ومصالحها الفئوية ولا تشفي التقرحات المنتشرة في الجسد الاجتماعي العربي . بتعبير آخر يريد (الشباب) ثورة تغير جذري لنظام طاغي ومستبد لأنه يمثل الاستعمار الوطني (أن جاز التعبير) .

لا جرم من القول عن ثورة الشباب العربي بأنها تمثل سلوكاً إنبعاثياً إحيائياً لمنح الحياة الجديدة أو أنها تعبّر عن العزم revital الجديد في معنوية المستلبين والمضطهدين والمقهورين من قبل النظام الحاكم الذي أجهض ميلاد عزم الشباب ووأد انبعاثه منذ وصوله لسدة الحكم واستمر على هذا المنوال طيلة أربعة عقود من الزمن مما أدى ذلك إلى ظهور حالة اسميها بـ (أحياء لكنهم في ذمة الخلود) أي جيل تم تعويقه نفسياً وروحياً وفكرياً من خلال تدجينه من قبل جلاوزة الأجهزة القمعية التي أنشأها الحاكم العربي [جهاز أمن الدولة ، الحرس الجمهوري ، الأمن الرئاسي ، الأمن العام وأمن الحزب الحاكم والأمن العام والبلطجية] فضلاً عن الضوابط العرفية والدينية التي يستخدمها ويستغلها الحاكم لدعم حكمه الجائر وإبقاء المجتمع على خنوعه له من خلال هذه الضوابط العرفية البالية التي لا تتماشى وتتعايش مع روح العصر [مثل الوصم الاجتماعي والتشهير الاجتماعي واستغلال المعايير القبلية البالية والمقيدة للتنور الفكري والمعتِمة للمرئية المتفتحة بأسم العرف القبلي والمعتقدات الدينية المغالية والمحرّفة لمبادئ الدين الأصيلة وتوظيفها لخدمة مآربه ومصالحه الذاتية] .

لذا وجدنا هذه الثورة العربية للشباب مناصره ومؤيده من قبل الإصلاحيين والحركات المدافعة عن حقوق الإنسان في العالم الغربي والعربي ومؤازرتها لهم وبالذات مناصرتهم في استئصال الطغاة واسترجاع ثرواتهم التي نهبوها من قوت الشعب العربي وخيرات الوطن العربي ومن مداخيل الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم (أي أهداف الثورة) في تغيير قواعد البناء الاجتماعي العربي .

الملاحظ على ثورة الشباب العربي أنها انطلقت من الإصلاح في البداية ومن ثم تحولت إلى المطالبه بالتغيير الكلي والجذري وذلك راجع إلى القبضة الفولاذية التي قبضت على حياة الناس لفترة طويلة خنقت أنفاسهم وأرعبت حياتهم ، لكن عندما وجدوا التأييد القوي والمناصر لهم من باقي شرائح المجتمع طالبوا بالتغيير ومن بعدها بالرحيل لرئيس النظام الجائر والخائر من الداخل ، ومن هذا المنطلق أدرك الشباب العربي أنه بدأ يفصح عن هويته الجديدة التي كانت مطموسة من قبل نظام الحكم وزادت حيويته وانتفاضته عندما صرح جيل آبائهم بأنه لم يستطع أن يقوم به ما قام به أبنائه ولم تكن لديه آنذاك الأجهزة الاتصالية الالكترونية السريعة التي يملكها في هذا العصر ولم تكن القوى الدولية مناصرة لهذه الحركات – في ظل العولمة – كما هي عليه الآن ولم تكن القنوات الفضائية التي تنقل الحدث (صورة وصوت)بشكل فوري التي لا تستطيع أجهزة النظام الإعلامية والأمنية من كبحها وتكتيم أصواتها (لكنها كانت تُكذب الخبر وتشوه الحقيقة) إلا أن تعدد وتنوع هذه القنوات الدولية أكثر دقة في إعطاء المعلومة وأصدق عطاءً في تنوير العالم وأفضل أسلوب في الوصول إلى كبد الحدث . ولا ننسى إن جيل الشباب استطاع أن يوظف طاقات الانترنت والحاسوب لخدمة مجتمعه العام ضد الحاكم الطاغي ومنافقيه ومرتزقته وجلاوزته وبلطجيته لإيقاف عنف السلطة وإرهابها وهذا ما أدهش وأجفل الحاكم وحراميته فحاول أن يرشي هذا الجيل بزيادة رواتب الموظفين (آباءه) وتقليل نسبة الضرائب على مداخيلهم وطرح وعود كاذبة مثل بأنه سوف يبني آلاف الشقق السكنية للشباب ويوفر آلاف الفرص من العمل لهم سواها . هذه هي عقلية الحاكم العربي وحراميته لا يعرف

غيرها ولا يستوعب أو يدرك إشراك الشباب في العملية الإنتاجية والتمثيلية في مجالس ومؤسسات الدولة ولا يسمح للرأي الآخر ولا يريد أن يبرز أمامه منافس ومعارض ومحاسب ومقاضي . بمعنى آخر أنه لا يريد قيوداً من أية جهة تقييد سلطته وثروته المالية وعقاراته . يقول بيترم سروكن (علم اجتماع من أصل روسي) في هذا الخصوص بأن الثورة غالباً ما تهدف إلى تغيير البناء الاجتماعي بالكامل (النظام السياسي والاقتصادي والتربوي والعسكري والأمني) وهذا ما تريده ثورة الشباب العربي لا تريد تغيير النظام السياسي فقط بل ثورة كلية Total revolution يعني ثورة من أجل التغيير وليس الإصلاح وليس القفز على السلطة وسرقة سدة الحكم . أقول إزالة الطغيان بكامل رموزه واجتثاث جلاوزته وعتاته ومجرميه وإدانتهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم . واسترجاع ثروات البلاد المنهوبة من قبل الحاكم وأسرته وأقاربه وأفراد أسرته وأفراد حزبه الأوحد الحاكم وتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستبعاد الديني والطائفي والعرقي والإقليمي والحزبي الذي يمارسه الحاكم العربي وجلاوزته وتطبيق الحرية الفردية والإعلامية في التعبير والتفكير واحترام الفرد العربي كإنسان أولاً ومواطن ثانياً له حقوق مثلما له واجبات . كل ذلك يمنح الفرد العربي كرامته التي أهدرها الحاكم العربي المتفرد بحكمه والمتجاوز في سلطته والمتعسف في أوامره والفج في تفكيره والأفلج في منطقه والمضحك في تبريره والأحمق في انفعالاته والمنحرف في مشاعره والنرجسي في مرئياته . جميع ذلك يجعله متصوراً أنه سرمدي في حكمه وخالد في عمره ومحكماً في قبضته (على الشعب) وحر في امتلاك ما يريد امتلاكه لكنه لم يفقه بأن جميع هذه الممارسات القيادية المنحرفة واستمرارها لمدة عقود من الزمن سوف تبلور حمماً بركانية متجمرة بحرارتها يقذفها بركان الثورة لتحرق كل ما هو موجود حوله وهذا ما حصل في تونس ومصر واليمن وليبيا وسلطنة عُمان وسوريا . إلا أن هذه الحمم البركانية تحتاج إلى من يقدمها fire steel لكي يتم قذفها خارج البركان وتحرق كل ما يجاوره وحصل هذا في تونس عندما أحرق نفسه الشاب التونسي محمد البوعزيزي يوم 17 / 12 / 2010 الذي أدى إلى اندلاع مواجهات بين

فئات من الشباب في سيدي بوزيد وولاية القصرين مع قوات الأمن يوم 18 / 12 / 2010 مظاهرات للتضامن مع البوعزيزي ومن هنا اشتعلت ثورات الشباب العربي واندلع الإلهام الثوري العربي . فالثورة التونسية ألهمت الثورة المصرية والأخيرة ألهمت الثورة اليمنية ومدت وغذت الأخيرة إلهاماً للثورة الليبية وهذه بدورها ألهمت الثورة في المغرب وهذه بدورها ألهمت الثورة في الأردن وبالتالي في سوريا وعمان والبحرين والعراق . بتعبير أخر أن اندلاع الثورة في تونس ألهب فتيل الثورة في مصر ، وثورتي تونس ومصر ألهبتا وألهمتا الثورة في اليمن والثورات الثلاثة قدمت دروساً ثورياً للشباب الليبي وحصلت خبرة ثورية رائدة للشباب بالإقتداء بها من قبل البحرين وسوريا والمغرب والأردن والجزائر وعُمان . أشبه بكرة الثلج عندما تتدحرج من قمة الجبل إلى قاعه تلف حولها الكثير من الثلج أو أنها أشبه بقطع لعبة الدومنيو ، عندما تسقط واحدة تؤثر على سقوطه الثانية والثالثة تسقط الرابعة وبقية قطع اللعبة .

7 / ج- ضحايا وقرابين الثورة

لكل ثورة ضحاياها وقرابينها من البشر يمثل الأول الأفراد الذين وقفوا ضد أهداف الثورة ووسائل تغييرها لكنها سحقتهم وأبعدتهم من طريقها فباتوا ضحايا ، ويمثل الثاني الأفراد الذين قدموا أرواحهم فداءً لنجاح الثورة فأمسوا قرابين لها . وفي عصرنا الحالي ومع الأحداث الجذرية الكبرى التي حصلت في العقدين الأول والثاني من هذا القرن هي ثورة الشباب العربي ضد الطغاة التي لم تبدأ من تحرك الجيش أو الحزب السياسي لأنهما مرتهنان به (أي بالطاغية) لا يستطيعا التحرك ضد والانقلاب عليه إنما هناك أحداث فردية حصلت في مصر وتونس فجرت الدفين المخزون في صدور وعقول الشباب المتوقد والواعي والجموح والمسلوب الهوية والمقطوع من النسيج الاجتماعي وهما حادثة (مقتل خالد سعيد)الشاب المصري من الإسكندرية أسمه خالد محمد سعيد صبحي قاسم في الثامنة والعشرين من العمر كان جالساً في كافيه

للانترنت اسمها (سيبرنت) في شارع بوباسنت في منطقة كليوباترا بالإسكندرية دخل أثنين من مخبري سدي جابر وطلبوا من الحاضرين بطاقاتهم الشخصية وفتشوهم بالقوة بحجة قانون الطوارئ الموجود في مصر منذ عام 1981 ولما اعترض خالد على طريقة التفتيش وطريقة تعامل المخبرين معه رفض أن يتم تفتيشه . فانهلا عليه ضرباً وأخرجوه من المقهى لكنهم ضلوا يضربوه حتى فقد الوعي لكنهم حسبوا أنه يمثل عليهم فاستمروا بالضرب إلى أن مات بين أيديهم وكان ذلك أمام العديد من شهود العيان في منطقة سيدي جابر وقد أثار موته إدانة عالمية ومحلية كما أثار احتجاجات علنية في الإسكندرية والقاهرة قام بها نشطاء حقوق الإنسان في مصر والذين اتهموا الشرطة المصرية باستمرار ممارستها بالتعذيب في ظل حالة الطوارئ ووصف حافظ أبو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان خالد سعيد قتيل الإسكندرية بـ (شهيد قانون الطوارئ) مؤكداً أن هذا القانون المشبوه الذي تم فرضه منذ عام 1981 يعطي الحق لأفراد الأمن التصرف كما يشاءون مع من يشتبه فيهم [ويكبيديا 11 / 5 / 32]

أن مقتل الشاب الإسكندراني خالد سعيد بتاريخ 6 يونيو 2010 يعد أول قرباناً لثورة الشباب العربي لأنه رفض أسلوب تفتيشية بدون أذن من النيابة وعده (خالد) هذا تدخلاً سافراً في حقه الشخصي ووجوده في مقهى للانترنت . وبالذات عند استخدامه النت الذي يمثل نافذة على معرفة الأحداث العالمية والاتصال مع الشباب في العالم الغربي وتبادل الآراء والأفكار معبراً عن هويته الشخصية بمجرد قيامه بهذا التواصل الحر تم إقحام خصوصيته من قبل مخبرين وهو في هذه الحالة المتناقضة بين الحرية التعبيرية الذي يمارسها عبر الانترنت مع التدخل الصارخ في استخدامه للانترنت وطلب بطاقة أثبات هويته وهو شاب في سن الثامنة والعشرين الذي يعتز بخصوصيته واحترام رأيه . هذا التدخل القسري في الشؤون الشخصية لا يقبلها الجيل الجديد المتعرف على الشخصية المستقلة في المجتمع الغربي الأمر الذي جعله ممتنعاً ومعترضاً على هذا الأسلوب القمعي من مخبرين الشرطة .

إنها حالة طبيعية لشاب متعلم ومتحضر لكنها شاذة في نظر المخبرين جهلة متدربين على قمع الشباب المتعلم يعتز بحقوقه الإنسانية أنه تناقض واضح بين جيل متنور وواعي وعناصر لاجمة ومقيدة للطموح والتثقف تنافر بين جيل يريد الاستقلال الشخصي واحترام ذاته وأجهزة ترجع عقليتها إلى عصر صهر الفرد بالبودقة الشمولية التابعة للحاكم (الطوطم) .

لذلك عندما وقعت هذه الحادثة أمام العديد من شهود العيان تم استنكارها من قبل الجيل المتنور والمثقف والواعي لأنه ضد استقلالهم الشخصي أيضاً الذي حرك اعتراضهم على هذا التدخل والإلجام والتقييد فحصلت إدانات جماهيرية مصرية وعالمية لهذا العمل المتوحش مع شاب متعلم لم يخالف القوانين الوضعية ولم يعتدي على أحد بالضرب بل تم الاعتداء عليه وهو في صيرورة التعلم العصري إلى أن مات بين أيدي مخبري الشرطة . هذا التصرف أللإنساني أثار وقدح اعتراض الشباب المصري والعربي والعالمي والخروج باحتجاجات علنية في الإسكندرية والقاهرة قام بها نشطاء حقوق الإنسان في مصر واعتبره شهيد قانون الطوارئ ونعده نحن من زاوية المعايير الاجتماعية " قرباناً " لثورة الشباب العربي التي تفاعلت مع هذا الحدث ضد قانون الطوارئ الذي طالبت الثورة بإلغائه وهذا ما حدث .

قربان الثورة الأول

من الحالات المثيرة للانتباه والملاحظ على ما جرى من ثورات وانتفاضات جماهيرية حاشدة ضمت الشباب العربي الواعي التي بدأت في نهاية العقد الأول من هذا القرن وتحديداً بدأ يوم 18 / 12 / 2010 في تونس وبداية العقد الثاني من نفس القرن حالة انتحار فردية عبّرت عن درجة اليأس الحاد التي أصابت شرائح واسعة من المجتمعات العربية على البطالة والقمع المطلق والفساد السياسي والاقتصادي والإداري العلني والصارخ .

بدئها شاب تونسي يدعى محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده بتاريخ 17 ديسمبر 2010 تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها ومن ثم قيام شرطية بصفعه أمام الملأ وقالت له Degage أي أرحل. توفى بوعزيزي يوم الثلاثاء الموافق 18 يناير 2011 نتيجة الحروق . أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما حدث لهذا الشاب واعترضاً على أوضاع البطلة وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم . ومن هنا بدأت ثورة الشباب التونسي التي ألهمت ثورات الشباب في كافة الأقطار العربية [مصر واليمن وليبيا وسوريا] التي تعاني من نفس المعاناة في حق المواطنة ومصادرة الحرية التعبيرية والقمع المتنوع في إشكاله ونهب الأموال العامة وتجميد الحياة السياسية وأخذ عملات على جميع المشاريع التجارية والحكومية المراد إقامتها والتربح غير المشروع والتوريث الرئاسي وفصل السلطة عن الدولة وعنف وإرهاب السلطة للشعب وتحويله – بالقهر والحرمان والتجويع والاستبعاد – إلى قطيع من الأنعام تراقبها ذئاب كاسرة وثعالب ماكرة .

ثم حصلت حالات إحراق الذات – الانتحار – في الجزائر ومصر والمغرب والسودان وموريتانيا . الانتحار Suicide في هذه الحالة عنت احتراق الذات مفضلاً (الانتحار) الموت على البقاء على قيد الحياة وكرامته مهدورة وذاته مذلولة ومحرومة من العيش الكريم والعمل بشرف .

تحليلنا لحالة محمد البوعزيزي هو شاب خريج جامعة لم يستطع الحصول على عمل طبقاً لمؤهلاته الجامعية أراد أن يعيش بطريقة أخرى وهي بائع متجول على عربة متنقلة لكن الشرطية منعته من ذلك وصفعته أمام الملأ وهنا أنجرحت كرامته كرجل عربي لا يقبل أن يُضرب أو يصفع من امرأة – حتى لو كانت شرطية – أمام الملأ . عندها اندمجت نوازع كرامته كشاب خريج جامعة ويعمل بائع متجول حُرم من ممارسة تخصصه مع نوازع أهانته من امرأة وأمام الناس ثم طردته من مكان بيعه . أندمج هذين النازعين مع نازع وعيه المتوقد لما يدور حوله من فساد وعنف سلطوي ،

كل ذلك دفع بالبوعزيزي لأن يثأر من أللجم المزدوج الذي لجم به من قبل السلطة الحكومية بضربته وأهانته أمام الناس وعدم تشغيله كخريج جامعة فأراد أن يخرج من هذا أللجم المزدوج ليغادر عالم أللجم الذي يعيش فيه . هذا على صعيد التحليل النفسي والاجتماعي لحالة البوعزيزي .

أما على الصعيد السياسي فإنه عبّر عن استيائه وامتعاضه من عالم يعج بالفساد السياسي والاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي وعنف وإرهاب السلطة التونسية الحاكمة الذي يعاني منه جميع الشباب التونسي الملجوم بلجم مزدوج (سياسي واقتصادي) هذه الحالة جعلتني أن أقول عن البوعزيزي بأنه (قرباناً) فدى نفسه ليعبّر عن معاناته النفسية والمعاشية والاجتماعية المقهورة والمقموعة من قبل عنف السلطة وإرهابها الذي بات هذا القربان منبهاً مشرفاً ومحركاً كريماً للملايين من الشباب العربي الذين يحملون نفس المعاناة أن يثوروا ضد الطغاة وجلاوزتهم فقلده العديد من الشباب العربي المقهورين والمقموعين ليصبحوا قرابين ثورة ضد الحكم الاستبدادي المتجبر والمتحجر ساد مجتمعهم أربعة عقود من الزمن [حصل هذا في الجزائر ومصر والسودان والمغرب وموريتانيا] .

إن ما أقدم عليه البوعزيزي لا يمثل أنواع الانتحار الذي طرحه إميل دوركهايم (عالم اجتماع فرنسي قديم) لأن انتحاره لم يكن لا معياري الذي يتولد عن النقض الكبير في فاعلية الضوابط الاجتماعية على السلوك الفردي ، ولم يكن أنانياً الذي يعكس المستأثر بالأمور والمعجب بذاته وعدم شعوره بالانتماء الميكانيكي لمجتمعه بل العضوي الذي يمنحه الحركة والانتقال من جماعة إلى أخرى بسهولة وعدم التفاني في سبيلها بل تحقيق مآربه وغاياته الذاتية أكثر من الأهداف الاجتماعية لدرجة أنه يعيش شبه معزول عن باقي أفراد المجتمع ، ولم يعكس أيضاً الانتحار ألإيثاري الذي يعني الانتحار في سبيل محبة الغير أو الولاء أو التفاني في سبيله . مثل هذا النوع من الانتحار يحدث في المجتمعات المتصفة بالتضامن والتماسك الاجتماعي بين أفرادها بحيث

يكونوا منحدرين قلباً وقالباً وكأنهم جسد واحد في سلوكهم وتفكيرهم وطموحهم [العمر . 2001 . ص .ص. 273- 275]

لكننا نستطيع أن نسمي انتحار البوعزيزي بالانتحار " المعياري " لأنه تولد (انتحاره) عن أللجم الكبير والمزدوج من قبل الضوابط السياسية الجائرة والاقتصادية الفاسدة على سلوكه وسلوك كل شاب تونسي .

بتوضيح أدق أنه لم يحصل على وظيفة مهنية تتناسب مع مؤهلاته الجامعية بسبب المحسوبية والفساد الإداري في النسق السياسي والإداري وهو لا يملكها (ضغط البطالة) هذا الضغط هدد أمنه النفسي والمعاشي فاستولد عنده القلق والاضطرابات المصحوب بالمجاعة البطيئة . فالبطالة والفقر بلورا عنده فقدان الأمن النفسي والاجتماعي والمعاشي . أضف إلى ذلك إهانته من قبل شرطية ولّد ذلك عنده زلزلة معاييره القيمية الخاصة برجولته ، وما زاد الطين بلّه حدوث ذلك أمام الملأ الأمر الذي جعله يشعر بأن الموت أفضل من عيشه وهو مُهان وفي بؤس وحرمان وشقاء واستبعاد اجتماعي واحتقار سلطوي وعدم تقدير لمؤهلاته الجامعية هذه الحال تقول لنا أيضاً أن البوعزيزي لم يكن منفصلاً عن الوجود الاجتماعي التونسي الذي يعج بالفساد والجمود السياسي والمحسوبية والعنف والإرهاب الحكومي على المواطنين بل يعيش في وسطه متفاعلاً مع إيقاعات عناصره الاجتماعية والثقافية والبيئية . ولما كان هو شاباً في مقتبل العمر فأن هذا يُعد متغيراً مساعداً بالأقدام على الانتحار لأن عمر الشاب اليافع يكون حافزاً على التفكير بالانتحار عندما يواجه مشاكل عديدة ومتنوعة تحيط به أكثر بكثير من المتقدم بالسن وعند الذكور أكثر من الإناث علاوة على عدم إشغاله مكانة مهنية مرموقة بل بائع متجول وهو الخريج الجامعي لذا فأنه سوف لا يخسر شيء إذا أقدم على الانتحار على الأقل سوف يتخلص من الضغوط المسلط عليه والتعاسة التي هو فيها .

ولا مرية من الإشارة إلى أن المجتمع التونسي يعيش حالة ركود اقتصادي ويتصف ببطالة واسعة النطاق بين الشباب المتعلم وأن الأنشطة الاقتصادية مقتصرة فقط على أفراد الأسرة الحاكمة وأقاربها وجلاوزتها . هذه الصور البشعة والقبيحة جعلت من وعي البوعزيزي ينفعل فيها ويتفاعل معها وعكساً ورفضاً .

وإزاء ذلك أضحى الانتحار عنده يمثل الخلاص الأمثل من ضغوط أللجم المزدوج (السياسي والاقتصادي) الذي لّجمه نظام الطوطم التونسي على التونسيين لكي يهرب من هذه الظروف القاسية والقاهرة المتضمنة الحرمان من حق المواطنة . كل ذلك يجعلنا القول بأن البوعزيزي كان مرتبطاً ارتباطاً ميكانيكياً مع المجتمع التونسي ومع القوى المحجمة لحركته والسالبة لحرية مواطنته . لذا نستطيع أن نسمي انتحاره بالانتحار (المعياري) لأنه عبّر عن رفضه بقوة وبشكل صارخ تدنيس معاييره القيمية العربية المؤكدة على الرجولة والكرامة والآباء والشمم وسلب توقه للعيش بحرية تعبيرية وتهديد أمنه . ولما كان انتحاره معبراً عن رفضه للعنف والظلم والفساد وعدم العدالة والاستبعاد وحصل استجابة جماهيرية واسعة النطاق من الشباب التونسي التي أحدثت ثورة غيرّت النظام السياسي أي أسقطته ورحلّت رئيسه الفاسد (طوطم تونس) نعده قرباناً للثورة لأنه أوقد شرارة الثورة التونسية والعربية وقلده العديد من أشقائه العرب في مصر والمغرب والجزائر والسودان وموريتانيا أعجاباً بإقدامه وتعبيره الوطني والسياسي ، فحصلَّ بجدارة فائقة على تسميته بالقربان الأول لثورة الشباب العربي .

7 / د- وسيلة حشده جماهيرياً

تبلور عقل الثورة من استخدام الشباب العربي للفيس بوك والتويتر وقنوات بث فيديو على اليويتوب والمواقع الإخبارية والمدونات وغيرها من قنوات بث ونشر المحتوى على الانترنت في التوظيف السياسي حسب المحاور التالية :

1- التخطيط والتنسيق : إذ استخدم الشباب الانترنت كبنية تحتية لإطلاق ونشر الدعوة إلى مسيرة 25 يناير والتنسيق فيما بينهم من حيث الاتفاق على الموعد ومسيرات المسيرة ونقطة التجمع في ميدان التحرير . وفي هذا المسار لجأ الشباب إلى كل من المدونات والتعليقات على الأخبار داخل المواقع الإخبارية كخيار أساسي في نشر الدعوة ثم تزايد الاعتماد على الفيس بوك بعد ذلك .

2- التجنيد والحشد : حيث زاد توظيف الانترنت في هذا المسار بعد يوم 18 وبلغ الذروة أيام 23 و24 وصباح 25 وتصدّر المشهد الفيس بوك وتويتر وتراجعت قليلاً المدونات وتعليقات الأخبار . وقد أثبتت أحداث 25 يناير وما بعده أنه كانت هناك براعة في استخدام الانترنت كوسيلة من وسائل التنظيم والحشد الجماهيري من خلال ما يتيحه الانترنت من إمكانات للتواصل اللحظي كغرف دردشة وبث الرسائل الالكترونية الفورية .

3- التشبيك والترابط : إذ أظهرت براعة الشباب في إدخال الانترنت كوسيط مهم وحيوي في بناء نوع المسيرة ولجئوا في ذلك إلى التوظيف المتزامن لقنوات نشر المحتوى المختلفة معاً في توقيت واحد حيث كانت الرسائل تتداول عبر الفيس بوك وتعليقات الأخبار والمنتديات ورسائل تويتر الأمر الذي مكن الأعداد الهائل من المستخدمين المنضوين كأعضاء في هذه القنوات من الحفاظ على الاتصالات مع بعضها البعض ومع أعضاء المجموعات والصفحات والقنوات الأخرى المساندة فنجح الشباب في إدارة أنشطتهم بأسلوب لا مركزي عبر الانترنت والتنسيق بينها أفقياً بصورة متشابكة مترابطة وهنا قام الانترنت بما يمكن أن نطلق عليه الجهاز العصبي الرقمي للتشبيك والربط بين المشاركين .

4- إدارة الفعاليات الميدانية : برز هذا المسار بصورة واضحة يوم 25 يناير وتصدره موقع تويتر المشهد متفوقاً على غيره بمراحل لكونه القناة الأبرز التي بإمكانها توفير اتصالات ميدانية وشبكية في وقت واحد أثناء المسيرة ذاتها .

5- التنقيب في المعلومات : قام الشباب بجهود محمومة وفي كل الاتجاهات بحثاً عن المعلومات التي تدعم وجهة نظرهم وتبرر الدعوة إلى الخروج في مسيرة 25 وخلال الفترة من 1 إلى 25 يناير تراكم لدى مجموعة الفيس بوك والمدونات وغيرها كماً كبيراً من المعلومات المتعلقة بأوضاع مصر الصعبة والممارسات الخاطئة لحكامها ومسئوليها وأحوال شعبها ومعاناته . وفي هذه المرحلة برزت أفلام يوتيوب كواحدة من القنوات التي شهدت زيادة كبيرة ويكفي أن نعلم أنم يوتيوب استقبل من يوم 25 يناير حوالي 12500 لقطة فيديو جديدة من مصر

نفهم إذن أن هذه الوسيلة كانت تمثل الجهاز العصبي الرقمي الذي قام بالتواصل اللحظي بين كافة الشباب المصري والعربي وتغذيتهم بأحدث المعلومات المتعلقة بالأحداث الساخنة وحثهم وحشدهم على التجمهر والخروج بمسيرة كبرى من ميدان التحرير . وكانت هذه أحدث الوسائل المحشده للشباب التي تختلف تماماً عن الأساليب التقليدية التي كانت تستخدم في الثورات السابقة (في الوطن العربي أو خارجه) نستطيع أن نسمّي هذه الوسيلة بالمستحدثة بسبب حداثتها وحذاقة توظيفها ونجاح أدائها .

وعلى الجملة ، لعبت التكنولوجيا الحديثة دوراً رئيسياً في تفعيل الحركات الثورية، الوليدة حيث أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي الفرصة للثوار بالتواصل وتبادل المعلومات والتعرف على القادة المحتملين بيد أن حسم تلك الثورات في نهاية المطاف هو نزول الجماهير إلى الشوارع والميادين ومخاطرتها بحياتها ضد قوات الأمن والبلطجية والشبيحة .

هذا ولا بد بعد هذا الاستطراد أن نشير إلى أنه لم يعد هناك حاجة إلى مكان سري لاجتماع الثوار يدعى بـ (الوكر) يختفي فيه الثوار عن أعين رجال الأمن ولا توجد كلمة السّر يعرفها فقط منفذي خطة الثورة ولا يوجد حلف يقسم عليه رجال

الثورة بعدم الإفصاح عن مبادئ وأسرار الثورة ولا توجد أيضاً مخابئ للأسلحة التي يستخدمها الثوار لأن ثورتهم سلمية ولا هناك بيان رقم واحد ولا توجد حاجة إلى الاستيلاء على مبنى الإذاعة والتلفزيون لإذاعة البيان الأول .

جميع هذه الوسائل والأساليب لم تعد يستخدمها أو حاجة إلى استخدامها في ثورة الشباب ذات الاستخدام التقني في الاتصالات الحديثة والمتطورة والفورية متناغمة مع روح العصر التقني يطلّع عليها كل العالم بشكل فوري ولم تعد هناك قنوات اتصالية بشرية – فميّه – تنطوي على السريات والمكتومات وساعة الصفر . وكانت هذه سر نجاح وتطور تظاهرات الشباب أعجبت العالم المتطور بأدائها السلمي و أصدمت الحكام الطغاة وأربكت سياساتهم الداخلية فلم يستطيعوا التحكم في ثورة هؤلاء الشباب الذين أذلتهم واستكبرت عليهم أجهزة الحاكم العربي لكن بأسلوبهم السلمي والحضاري استطاعوا أن يرحلّوا أقوى واعتى عتاة الحكام العرب .

7 / خ- آليات تواصله

اعتمدت ثورة 25 يناير وما بعدها من الناحية المعلوماتية حالة من حالات التواصل الرقمي التي تشكلت عبر الشبكة العنكبوتية ثم وجدت طريقها إلى الشوارع والميادين ، والحالة ذاتها في ثورة الشباب التونسي والليبي واليمني والسوري .

آيتنا هنا القول بأن التواصل الإنساني الرقمي تعد ظاهرة تعود جذورها إلى النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي حينما تجاوزت الشبكة مرحلة تبادل البيانات بين طرفين أو عدة أطراف تعمل وفق إطار مؤسسي داخل منشأة أو هيئة أو أكثر ومغلق على أصحابها ومستخدميها ويحدد لكل منهم صلاحيات بعينها وانتقلت لمرحلة إنشاء قنوات لتبادل معلومات وأفكار وأراء بين أطراف لا يحكمها إطار مؤسسي ليس بينها من علاقة سوى الاستخدام المشترك للشبكة ومواردها المفتوحة للجميع .

أستمر هذا التطور ، وبدأت تظهر أشكال من التواصل الإنساني لتشمل تبادل المعلومات والرأي والنقاشات على فترات متباعدة زمنياً . بمعنى أن الأدوات والتكنولوجيات المستخدمة كانت – على سبيل المثال – تجعل من المحتم على من يطرح رأياً ويبعث بمعلومات أو مشاركة في قضية ما يحتدم حولها جدل أن ينتظر لفترة ربما تطول الساعات أو أيام حتى يتصرف على ردود وملاحظات واتجاهات الآخرين حيال ما يطرحه وبالتالي كان التواصل في مجمله يجري ببطء .

ومع مرور الوقت راحت هذه الأدوات والتكنولوجيات تتطور وتتسع فمن الناحية الأدائية بدأت تنتقل من الأدوات التي تحقق تواصلاً بطيئاً إلى الأدوات التي تحقق تواصلاً سريعاً وصل الآن إلى ذروته بحدوث التواصل اللحظي أو الفوري كما أصبحت تتسم بمزيد من السهولة في الاستخدام ورخص التكلفة حتى بات باستطاعة أي شخص استخدامها بمجرد اكتساب بعض المهارات البسيطة التي يمكنه الحصول عليها بالتدريب والتعلم الذاتي من ناحية الانتشار والجماهيرية انفتحت على مجالات جديدة وانتقلت من التخصصية إلى العموم ومن دائرة المعلوماتية المنغلقة على أصحابها والمهتمين بها إلى رحابة عالم السياسة والأدب والثقافة والفن والاجتماع والترفيه والعقيدة وسواها .

حدث بعد ذلك سباق عالمي محموم لوضع الأسس اللازمة لتحقيق التلاحم والاندماج أو التمازج بين كل من شبكات المعلومات بكل أدواتها وأجهزتها وبنيتها التحتية والبرمجيات المعقدة القابعة في أقبية المؤسسات والشركات والالكترونيات والشرائح الدقيقة المبثوثة في ربوع العالم في صورة أجهزة وآلات وأدوات بالمصانع والمنازل والمباني وأحياناً في رقاب الكلاب والبقر وعلى فروع الشجر ليتحقق في النهاية إطار يسمح للجميع بالعمل المشترك التي يكمل بعضه البعض .

ومع التباشير الأولى للقرن الجديد كانت هذه التطورات قد جعلت إنتاج وتداول وتوزيع وتوظيف المعلومات تنتقل من مراكز اتخاذ القرارات العليا للمجتمع لتقف على

الأرصفة والميادين والمقاهي والنوادي والشواطئ والأرائك في غرف الاستقبال بالمنازل فبدأ يعرف بالأنشطة القائمة على تكنولوجية (الويكي) أي الأنشطة القائمة على التعاون والعمل المشترك والبناء من أسفل في سلسلة أفقية كالخط المستقيم وليس الهرم الذي يأخذ شكل المثلث ذي القاعدة العريضة والقمة المدببة التي تتسع لفرد واحد .

وفي هذه السلسلة الأفقية يتساوى الجميع ويتشابكون بصورة ليس فيها طبقة فوق أخرى بل ينتظمون جنباً إلى جنب في امتداد لا نهائي من الأفراد والأشياء التي تتعاون وتتناغم معاً لتصل إلى فعل مشترك عبر الأداء السريع الذي يعمل فيه الجميع بندية واحترام ويتعارفون ويتشاركون ويمتلكون حرية مطلقة في التعبير ويمتلكون فيه وسائل سريعة لقياس الآراء وصنع القرارات بصورة تشاركية كاملة وفي الآونة الأخيرة شكلت الشبكات الاجتماعية والمدونات والقوائم البريدية والمواقع والمنتديات التي تعمل بأدوات الجيل الثاني للويب البنية التحتية لأنشطة الويكي .

وحينما بدأت أنشطة الويكي تنتشر على الانترنت عام 2004 ثم نضجت أكثر بعد ظهور الشبكات الاجتماعية في عام 2006 كان المجتمع المصري على موعد مع القدر . حيث قام الشباب يقطف هذه الثمار وبدأ يستخدم ويوظف هذه الأدوات من حيث انتهى الآخرون فظهرت في البداية موجات متلاحقة من البحث عن الترفيه والجنس والأغاني لكن الإرث الحضاري العميق لدى الشعب المصري استطاع أن يرشد هذه الموجة ويستخرج من تحت ركامها توجهات عظيمة القيمة عميقة الأثر فتشكلت نواة للتعبير عن الرأي عبر الشبكة وعبر المدونات السياسية ثم سرعان ما تركزت بعد ذلك في مجموعات وصفحات على الفيس بوك وحسابات على تويتر وغيرهما . ارتفع التوظيف السياسي للشبكة إلى أقصى مستوى له بعدها تشكلت مجموعات شبكية عريضة النطاق تضم في عضويتها مئات آلاف من الشباب وعملت بأنشطة الويكي في نشر الأفكار ثم الحشد والتخطيط واتخاذ القرارات وانتهاءً بالتنفيذ والمتابعة والتوثيق .

إن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل السؤال الملح القائل لماذا أتجه الشباب العربي إلى تنظيمات الشبكية ولم يتجه نحو التنظيمات الاجتماعية العربية لحركات وتيارات وأحزاب وطنية ؟ جوابي على هذا السؤال هو أن التنظيمات الاجتماعية العربية الوطنية تتصف بالصفات التالية :

1- حرية التعبير فيها مقننة .
2- فرض شروط فئوية على الانتماء لها .
3- حجم المشاركة فيها يخضع لشروط مقيدة .
4- يخضع تواصلها لإجراءات بيروقراطية مطولة ومملة .
5- لا تساوي بين حقوق وواجبات المنتمين إليها .
6- اعتمادها على التراتب العمودي في موقعها .
7- تطلب الخلفية التاريخية والسيرة الذاتية لكل من يريد الانتماء إليها .
8- لا تثمن ولا تعترف بشكل موضوعي لمساهمة أعضائها في مناشطها .
9- طمس روح الجماعة وإعلاء الفردانية .
10- تؤكد على الإيثار ونكران الذات من أجل الكل .
11- تركز على التماهي المتماثل مع أهداف التنظيم وعدم معارضته .
12- لا تسمح لأي عضو أن يعمل بشكل مستقل داخل محيطه بل مع الكل
13- أن يكون العضو فيها تابعاً لقيادته

في حين اتسمت التنظيمات الشبكية المستندة على أنشطة الفيس بوك على ما يلي:

1- لا قيود على حرية التعبير .
2- لا شروط للانضمام لأي نشاط أو مجموعة أو تنظيم أو صفحة أو مغادرتها والانفصال عنها .
3- لا قيود أو شروط على مستوى ونوعية حجم المشاركة .

4- اعتماد تام على آليات التواصل أللحظي الجماعي – كاستطلاعات الرأي الالكترونية والتصويت الفردي – لاعتماد أي قرارات أو خطوات في أي قضية في أي وقت وبمنتهى السرعة بمشاركة الجميع .

5- مساواة كبيرة في الحقوق والواجبات وتوزيع الأدوار بالنسبة لجميع الأعضاء بدءً من مجرد التعبير عن الرأي وانتهاءً باتخاذ المواقف والقرارات .

6- اعتماد مطلق على التنظيم الشبكي الأفقي الذي يوفر شعوراً بالندية والمساواة والاحترام بين كل الأعضاء المشاركين .

7- الحرية الكاملة في كشف أو أخفاء شخصية العضو أو المشاركة سواء بصورة كلية أو جزئية دون أن يرتب ذلك أي نوع من التأثير على احترام أو فعالية العضو ومن ثم كانت الغالبية الساحقة من الأعضاء في كل التنظيمات لا تعرف شيئاً عن بعضها البعض بصورة شخصية .

8- تقدير واحترام كامل لأي مساهمة أو أي جهد مهما صغر أو كبر متتالياً أو متقطعاً .

9- إعلاء الفكرة والقيمة والإبداع وروح الجماعة على الأشخاص حتى لو كانوا منشئو المجموعة أو النشاط ومنظميه لأنهم في النهاية أفراد متساوون الآخرين .

في ضوء هذه السمات يمسي من يقبل الانخراط في أنشطة في أنشطة الويكي التعاونية التشاركية خاصة في المجال السياسي والجماهيري يكون في الغالب :

1- مؤمن بالحرية ويمارس الانفتاح والعطاء مع الآخرين .

2- يمتلك ذهناً مبدعاً لا تابعاً

3- يقبل بالمخاطر ويستطيع المثابرة .

4- يسعى لتحقيق قيمة مضافة حقيقية .

5- يفضل التعامل بندية واستقلال مع الآخرين .

6- يحرص على الفعل والإضافة ويرفض الانصياع والملاحقة .

7- ينطلق من الانتصار للذات والثقة بالنفس .

8- يمتلك ثقافة المقاومة الإيجابية لا الاستسلام أمام عقل الآخرين .

وهكذا فإن من تحركوا ونظموا 25 يناير واستمروا حتى انتصار الثورة هم نتاج مرحلة التواصل أللحظي وتكنولوجيا الويكي التي تقوم على البناء من أسفل بصورة عريضة والتشبيك الأفقي المكون من طبقة عريضة ويقف جميع أفرادها على قدم المساواة مع بعضهم البعض من حيث المشاركة والفعل والتنظيم . وهذا بالضبط هو سر عدم وجود قيادة لهؤلاء لأنهم أفرز لمنهجية تختلف جذرياً عن نموذج العمل الهرمي الرأسي الذي يضم عدة مستويات تنتهي برأس أو قيادة .

وإذا ما تعاملنا مع الثورة باعتبارها اعتمدت على أنشطة الويكي الشبابية بسماتها السابقة فيمكننا القول أن التخطيط لها كان جماعياً والتنفيذ جماعياً ولذلك لم تكن الثورة عفوية ولم تكن مفاجئة بل كانت نذرها وإرهاصاتها واضحة [جمال محمد غيطاس 15 / 2 / 2011 جريدة الأهرام]

هذا ولا بد لي بعد هذا الاستطراد أن أقول أن ما قام به الشباب العربي وساندته مجاميع الشباب هو يمثل إجراء عالم افتراضي للثورة حيث حشد مليوني متظاهر ومؤيد على الشبكة العنكبوتية وكان بعدها الانتقال إلى شارع جامعة الدول العربية وشبرا والمطرية وميدان التحرير الذي تحول إلى ميدان الشهداء . استخدم المجتمع الافتراضي القنوات التالية في اتصالاته وتواصلاته :

1- الانترنت
2- الفيس بوك
3- التويتر
4- اليوتيوب
5- محركات البحث مثل جوجل وأخواتها . كلها وسائل ناقلة مثلها تماماً مثل وسائل الإعلام النمطية والتقليدية

في الواقع هذه القنوات الاتصالية تعد من الوسائل الجديدة لأنها وليدة هذا العصر صنع مجتمعاً جديداً تحول فيه المواطن العادي إلى لاعب سياسي في عالم الإعلام ونقل المعلومات التي ظهرت في أيديه صحافة المدونات وصحافة الناس وصحافة الوسائط المتعددة والمراسلات التي لا تعرف الرقابة . لكن تبقى ثورة الكمبيوتر محصورة في إنها وسيلة ناقلة مثل وسائل الإعلام الأخرى والوسائل بشكل عام ليس في مقدورها ولا استطاعتها أن تصنع ثورة وأن كان من الممكن أن تساعد على لعب دور فيها أو حتى تأجيجها . فالثورات تصنعها مرتكزات على ارض الواقع وقد تكون مرتكزات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو كلها معاً فتصنع الثورة المكتملة وهو ما حدث في مصر الآن فليس في مقدور الفيس بوك أو الشبكة العنكبوتية صنع ثورة ما لم تكن الظروف القائمة حبلى بكل مقومات الثورة بدليل أن الدول الغربية والديمقراطية العالمية أياً كان موقعها لا تشهد يومياً ثورة الفيس بوك بفعل وسائل الاتصال الحديثة لكونها نظماً مستقرة .

ومن نافلة القول أن نشير إلى أن هذه القنوات الاتصالية تمثل الوعاء الضخم الحاوي على تراث الإنسانية الذي يتزايد رواده وأعضاء من كل مشرب كل يوم بمتوالي هندسية مئات الآلاف يتضمنون كل يوم فتضاف بهم إلى احتياطي وعقول جديدة تحمل أفكاراً جديدة . هذا المنتدى العالمي الضخم يقدم خدمات لجميع الناس [رجل الدولة والقائد العسكري والعالم والصحافي والمهني وربة المنزل وعمال الصيانة وشحاذي الطرقات] ثم أن تلك العقول أصبحت لها قدرة على الارتباط التنظيمي عبر شبكات ما تفتأ أن تتنوع وتتبسط وتتفتح يستخدمها جميع الناس ولم يعد متاحاً لعقول البشر أن تسبح في فضاء لا متناه من العلوم والمعارف فحسب بل أصبح بإمكانها أن تكون عقلاً واحداً ضخماً يفكر في آن واحد عقلاً ليس كالحاسوب لا يفعل شيئاً سوى أن يطيع أوامر مبرمجة بل أنه عقل واحد ضخم يمتلك الاستقلالية والإرادة والقدرة على اتخاذ القرار . ظلت هذه التطورات تجري توازٍ بعيداً عن إدراك النظام السياسي والحكومات بخيالها المتواضع مع ازدياد التعليم ونمو الطبقة الوسطى بشبابها وطموحاتها المخزونة

من ناحية وانفجار الوعي والتطلع المسنود بقوة التقانة الحديثة من ناحية أخرى حلف قاتل بين قوة الشباب وقوة العقل .

بتعبير ثاني ، أن ثورة الشباب لم تخلقها الأجهزة الالكترونية في الاتصالات والمعلومات بل كانت أداة وقناة للاتصالات السريعة ولتبادل المعلومات والأخبار والقرارات لأن الثورة تؤكد على ما يلي :

1- وجود العنصر البشري الذي يمتلك هدفاً مشتركاً في التغيير .
2- أن يمارس نشاطه على أرض الواقع .
3- أن تكون هناك أحداث تتطلب التغيير

ومن خلال استخدام القنوات الاتصالية تم تحالف قوة الشباب العقلية مع قوة القنوات الشبكية . ومن هذا التحالف اتسمت ثورة الشباب العربي بالتمييز والفرادة في إلهام الأجيال العربية وغير العربية القادمة بهذا التميز المتفوق على كافة النهوج الثورية التقليدية مثل الانقلابات العسكرية أو الصراعات الطبقية أو الحرب الأهلية التي يذهب ضحيتها آلاف الأفراد .

7 / د – سلطته [الخامسة]

في هذا النوع كتب حجاج نايل في جريدة الأهرام بتاريخ 27 / 3 / 2011 قال فيه " أن ثورة الشباب الخلاقة في 25 يناير اعتمدت على الطبقة الوسطى بعد انهيارها بفعل السياسات الاقتصادية المجحفة التي كانت تحكم البلاد واعتمدت أيضاً على التكنولوجيا التي لم ترد لها أي حسابات في الايدولوجيات السياسية والدينية التقليدية التي كانت تعتمد المطالب الاجتماعية والبروليتاريا كمحرك رئيس للثورات . لكن الأمور سارت في اتجاه معاكس تماماً من حيث الطبقة الفاعلة ومحتوى ومضمون الشعارات وانعكس ذلك عملياً في التحاق المطالب الاجتماعية بمؤخرة الثورة المصرية

وهي على وشك النجاح والانتصار . الحقيقة ليس هناك في ثورة يناير العظيمة ما يمكن تأويله على نحو يؤكد ضلوع أي القوى السياسية التقليدية في هذا التحرك الشعبي الواسع بما في ذلك جماعة الأخوان المسلمين وما لديها في قدرات تنظيمية وأموال وذلك بسبب تحلل معظم هذه القوى وذوبانها في النظام السياسي السابق كجزء لا يتجزأ من هذا النظام منذ تأسيسها والأشراف عليها في منتصف سبعينات القرن الماضي وظلت أحزاب فوقية لم تكتسب أي قواعد جماهيرية طوال تلك الفترة وربما كان تلك القيود الصارمة التي فرضت على المجتمع المصري بفعل القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون الطوارئ أو بسبب الجمود الفكري والتنظيمي والصراعات والانشقاقات التي سيطرت على هذه القوى . ناهيك عن تعاظم دورها ولمعان بريق فضاءاتها في ظل الفساد والمنهجي المؤطر باستبداد قانوني وتشريعي حيث قدمت الجماعة نفسها باعتبارها المنقذ والمخلص من جحيم الفساد والاستبداد المتحكمين في الدولة المصرية في العقود الأخيرة ومن ثم يجب التأكيد على أن جماعة الأخوان لم يكن لها صوت متمايز في الثورة المصرية بقدر الذي استطاعت الإرادة الجماهيرية أن تعتبر نفسها هي بذاتها المنقذ والمخلص ولا تحتاج إلى طليعة سياسية أو دينية وربما تؤكد الدراسات المستقبلية أن تأثير هذه الجماعة في أجواء مفتوحة من الديمقراطية والشفافية سيظل محدوداً وسط زخم القوى السياسية والمدنية التي تشارك في صناعة هذا المستقبل وتتبنى شعارات لا تمييزية على أسس دينية ومن ثم نقد لكثير من هذه القوى دينية وسياسية وعدم ادعائها بأنها المحرك أو احد المحركات لهذه الثورة " .

لا أريد أن ابرح هذا الموضوع ما لم أبلغ تحليلي له إذ أن من محاسن وإيجابيات ثورة الشباب هي أن عناصرها من العناصر الشبابية غير المؤدلجة وليس لها خبرة في التنظيم السياسي لا التقليدي ولا المعاصر ولم تتحلل أو تذوب في النظام السياسي الساقط ولم تكن من أصحاب المواقع الفوقية في المجتمع بل هي من المواقع التحتية في المجتمع إلا أنها تملك القاعدة الجماهيرية والشعبية فقط أي ليس لها رصيد سياسي ولا نفوذ سلطوي في الأنساق البنائية لكن لها وجود في الهرم السكاني المصري والتونسي

والسوري والليبي واليمني بل لم يكن لها بريق فضائي في ظل الفساد المنهجي المؤطر بالاستبداد السلطوي ولم يكن لها دور في الحياة الاجتماعية ولم يسمح لها بتأكيد هويتها . إلا أنها تشاهد وتراقب صور الظلم والاستبداد والفساد السياسي والمالي والإداري والاستبعاد الاجتماعي وليس لها دور في العمل النقابي في أجواء مغلقة في وجه الديمقراطية والشفافية . كل ذلك جعل من الشباب التميز عن باقي التنظيمات الحزبية والسياسية التي عملت في ظل الأجواء الخالية من الشفافية والديمقراطية والعدالة والمساواة التي يكون عملها بعد الثورة متقلب ومضطرب لأنها لم تتعود على الحياة والفضاءات والأجواء المفتوحة على الديمقراطية والمساواة والحرية إنما هي (الشريحة الشبابية) تعمل لأول مرة في حياتها في جو خالي من الاضطهاد والاستبداد والظلم . وإزاء ذلك سوف يكون عملها جديد ومباشر ومفتوح لأن شعاراتها تعكس المساواة والتغيير والحرية والمواطنة والكرامة بعيداً عن التحيز الطائفي أو الديني أو العقائدي (ألإيديولوجي) وما يؤكد قولنا هذا أن ثورة الشباب قوبلت بتأييد من معظم أبناء الطبقة الوسطى بعد تم استبعادها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فضلاً عن تأييد شباب العالم الحر في الغرب وحكوماتهم . لذلك فهي ليست بثورة تقليدية ولا عسكرية لم يحركها سوى ضميرها الحي أي ضمير شبابها ومواطنتهم المخنوقة وحريتهم المقيدة وفكرهم المتوقد واعتمادهم على تكنولوجية الاتصالات الالكترونية في تواصلهم من أجل الأنعتاق والتحرر من الخنق والتقييد والاضطهاد الحكومي وينفكوا من أللجم المزدوج (أللجم الحكومي و أللجم التقليدي المعرفي المتمثل بالسلطة الأبوية) ويكونوا أحياءاً وهم على قيد الحياة لا أحياءً في ذمة الخلود وهم على قيد الحياة . استمرت هذه الحالة أملجمة عدة عقود من الزمن هادفين أللحاق بالركب العالمي الذي يعيش بحرية تعبيرية وارتواء معرفي لمارسة دورهم في الحياة الوطنية واثبات هويتهم القومية مثلهم مثل أي مواطن في المجتمعات المتقدمة بذات الوقت ليشعروا بأنهم عناصر بناءة لا مهمشة ولا مستبعدة أو مغتربة .

وإزاء هذه الوضعية الفريدة اللاتقليدية نستطيع القول بأن الحركات السياسية والأحزاب العقائدية التي سادت الساحة السياسية المصرية والعربية لم تستطع ولم تفسح لها المجال القيام بثورة شاملة ضد نظام حكم طاغي ومستبد وصاحب قيود صارمة فرضها الطوطم بفعل قوانينه الاستثنائية (الطوارئ) التي سببت جموداً فكرياً وانشقاقات داخلية في هذه التنظيمات الحزبية . وهذا ليس تعصباً ضد هذه الأحزاب (كفاية والوفد والجماعة وما سواها) إنما الفضاء السياسي الذي كانت تعمل فيه كان محكوم عليه بالاستبداد والقمع والعنف والقوانين العرفية لم تعش ولم تتعود على العمل في فضاءات خالية من هذه التعسفات والاستبدادات إلا إذا غيرت وطورت استراتيجياتها وتتبنى شعارات تعكس العدالة والمساواة في حق المواطنة لأن العمل في مرحلة أو فترة حره لا يكن نفسه في مرحلة أو فترة مقيدة ، وأن الكفاح من أجل الحرية والعدالة يختلف عن الكفاح من أجل التنمية ، وحتى العمل من أجل التغيير لا يشبه العمل من أجل البناء ، كذلك العمل في ظل الاستبعاد لا يعبّر كل التعبير عن العمل من أجل التضامن والتكافل . لهذه الأسباب نقول بأن ثورة الشباب الخالية من الانتماء الحزبي والأفكار العقائدية والعيش الفوقي هي الشريحة العمرية المناسبة للتغيير الشامل الذي يتطلب عدم التعصب والتحيز والانتقام الثأري لأنها ستعمل بعقلية مفتوحة ونقية ليس لها تصورات وقرارات ما ورائية أو ورائية بل استشراقية ومستقبلية .

7 / ذ – ثقافة سلطته

نشير بهذا المصطلح إلى أفكار ومعتقدات وقواعد ومعايير وقيم الشريحة الشبابية المتفرعة من الثقافة الاجتماعية العربية في عكسها لحيوية مرئياتهم وتفهم المتنامي في تبني المؤشرات المستجدة التي تتضمنها حركات التغيير لبلورة مواقف جدية وحدية وصلبة (غير متطرفة) ومسالمة نحو تراكمات متعددة ومتنوعة ومتكلسة ضد حقوق المواطنه من قبل النظام السياسي الحاكم (رئيسه وأفراد أسرته ومنافقيه وجلاوزته)

المستغلين قوت المواطنين والسالبين حرياتهم والناهبين لثرواتهم وثروة بلدهم والواهبين هذه الثروات لغيرهم . لذا أسمينا قوة الشباب العربي بالسلطة الخامسة التي تأتي بعد سلطة الإعلام والقضاء والتنفيذ والتشريع . بتعبير آخر نقصد بثقافة السلطة الخامسة " الثقافة الفرعية للشباب العربي " هي سلطة جديدة ظهرت في مجتمعنا العربي أحداث الثورات المتتالية في العديد من الأقطار العربية أبان العقدين الأول والثاني من هذا القرن التي لم يسبق لهذه السلطة الظهور في المجتمع العربي في العصور السابقة . هذه السلطة آلت إلى وعبرت عن :

1- سلميتها .
2- عدم أدلجتها
3- انسجام عناصرها .
4- عدم فوضويتها .
5- سرعة حراكها .
6- عدم ثقتها برجال النظام الحاكم السابق .
7- لا تقبل التسويف والمماطلة لأنها جدية في مرئياتها وقراراتها .
8- تعشق الأنعتاق من قيود الماضي المكبلة لجموحهم المتنامي .
9- تحترم الرأي الأخر .
10- تهمها ممارسة دورها الوطني والمؤسسي لتؤكد على هويتها الوطنية التي أُهملت طيلة حياتها من قبل النظام الحاكم بسبب عدم خبرتها في إدارة شئون المؤسسات الحكومية وكان هذا في صالح الشباب لأنها لم يتم تدريبها وتنشئتها على فنون وضروب فساد تلك الرموز الحكومية الفاسدة إلا أنها مطلعة عليه وتعاني منه فلا تريد أن تكون جزءً منه بل عازمة على الاستقلال والاختلاف عنه . لذلك ثارت عليه بكل صدق وجرأة وإصرار وتحدي لكي تزيله من وجودها الذي أخذ مساحة زمنية أمدها أربعة عقود من الزمن ألغى وجود أبيها من الحياة الحرة والكريمة والنزيهة فحولتها إلى ضحية مجروحة وخنوعة ومضطهدة ومقيدة

ومستلبة الذي انتهى الأمر بترحيل حاكم النظام وإسقاط نظامه وإزاحة أفراد أسرته ومنافقيه وجلاوزته . لذلك فأن جيل الشباب العربي المعاصر يستحق أن نسميه بـ(السلطة الخامسة) وهذا لا يعني أن الشباب كأفراد أسقطوا النظام الطاغي بل ثقافتهم الشبابية المتفرعة من الثقافة الاجتماعية العربية العامة هي التي تنازعت وتصارعت مع حكام طغاة ومستبدين وقاهرين وماكرين ولصوص ومستغلين النواميس والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية العربية والإسلامية في إخضاع المواطنين ، منتقين أفضل وأذكى المنافقين والمداهنين لمساعدتهم في القهر والمكر والفساد والإفساد ، ومستقطبين أقوى الجلاوزة وأكثرهم عنفاً وإرهاباً وقسوة في بسط نفوذهم وقهرهم وحكمهم . وعلى الجملة فأن ثقافة الشباب الحرة والمستقلة والغير مدنسة ولا ملوثة من قبل ملوثات الفئة الحاكمة المتضمنة الخداع والكذب وهضم حقوق المواطنين لفترة طويلة من الوقت (أربعة عقود من الزمن) قامت بالتمرد rebellion عليهم أي rebellious وحسب نظرية روبرت مورتن [عالم اجتماع أمريكي معاصر 1910 ......؟] يعني أن الشباب العربي المعاصر رفض السياسة الحاكمة ومعاييرها الجائرة وظلمها وسلبها لحرية التعبير واغتصابها للحقوق المدنية ونهبها لثروات البلد وإبعاد دور الشباب في الإسهام الوطني وتهميش مستقبله في البناء ، لكي يحل محلها معايير ومقاييس وقيم مدنية عادلة بديلة لما وصفها الحاكم العربي سواء كان ذلك على صعيد الوسائل المؤسسية أو الأهداف الثقافية لكي يعكس خصوصية ثقافته الفرعية وتغيير الأنساق البنائية (السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضائي والتربوي) بمعنى آخر التحدي السافر والمعلن والقاصد لتغيير النظام الحاكم المحوري والمتصلب والمستحوذ على باقي أنساق البناء الاجتماعي العربي . إنها سلطة حقيقية تتمثل في مجموع الطاقة البشرية المدنية الموجهة لتحقيق أهداف مؤثرة ومغيره .

وتتشكل (السلطة الخامسة) من استثمار طاقة الجهد البشري لجميع قوى المجتمع المدني من غير السلطات الأربع للضغوط وإرغام السلطات الأربعة للسير في مسار الشباب وباقي الفئات السكانية لأنها قادرة على التواصل والاتصال والانسجام دونما اجتماع لكنها تسعى للإجماع والتوحد وأنها غير مقيدة بإطار ولائي عقائدي أو حزب رسمي ، لذا فأن من أهم أدوات التغيير وآليات الحراك المدني الشعبي القدرة على إيجاد مجتمع مدني قوي وقادر على التواصل وتجميع نفسه نحو غايات وأهداف وإن أي فرد أو جماعة أو مؤسسة يمكنها أن تخلق لنفسها حراكاً مدنياً باستجلاب قوى المجتمع وتنظيمها في إطار الفكر والقيم والوعي دونما إطار رسمي .

وميزة هذه القوة أنها تملك الإرادة وفضاء الحركة والحماس الخالي من العقد السياسية والعقائدية والعرقية والطائفية والحزبية والطبقية والإقليمية والمفاضلة الجنسية التي جسدتها أخطاء الحكام العرب ، أنها لا تملك سوى الانتماء لوطنها ولمجموعات صنعتها عبر مزيج من العلاقات والتواصل الالكتروني على الرغم من اختلاف المسافات الجغرافية المترامية الأطراف والأمزجة . إن أكبر دافع لحراك الشباب هو الشعور بضغط ضياع الهوية والكرامة الإنسانية والبطالة والاستبداد والرغبة في العيش الكريم والحرية ومبدأ تكافؤ الفرص .

ومن خلال هذه الدوافع القيمية الراقية المتجردة من النوازع الذاتية والشخصية والمؤمنة بالمصلحة العامة لا الخاصة والثقة بالنفس والاعتزاز بها والاعتماد على الإرادة الذاتية المستقلة عن الاعتماد على الغير والمنفتحة على الآخر والمتفاعلة معه إيجابياً تريد أن تجعلها (هذه القيم) هي المنظم الأول لسلوكهم وطموحهم فتبنتها بعد أن تخلت عن القيم التقليدية الموروثة من الأجيال السالفة والمنتهية في وجودها وذلك لعدم مساعدتهم في تفاعلهم مع الآخر والانفتاح عليه وتقيدها لحريتهم الجموحة والمتجددة ولتحجيم إراداتهم الذاتية . كل ذلك جعل من الشباب العربي أن يتخلى عن القيم الموروثة والبائدة وتبني قيماً جديدة هم قاموا بتكوين معاييرها وقواعدها لكي يستطيعوا بناء مجتمع متجدد في قواعده ومعاييره وقيمه الاجتماعية في تنظيم تفاعلاتهم وعلاقاتهم .

هذا ولا بد لي بعد هذا الاستطراد أن أشير في هذا السياق إلى الحجم السكاني للشباب العربي في الوقت الراهن الذي يمثل 66٪ من عدد السكان ويبلغ عدد الفئات العمرية بين [15 – 29 عاماً] في عام 2009 أي هناك 113 مليون شاب عربي [مجلة المجتمع الكويتية عدد 1942] أما حجم الشباب العربي المصري حسب التعداد الأخير الذي أُجري في عام 2006 فأنه بلغ ممن كانوا في المرحلة العمرية من 15 – 30 عاماً صاروا الآن بين 20 – 35 نحو مليون ويضاف إليهم عشرة ملايين بين 15 – 20 عاماً هذا فضلاً عن نحو 27 مليون تحت سن الخامسة عشر وهذه قاعدة بشرية هائلة تتضمن مخزون بشري ينبئ بأن أعداد الشباب يمثلون قوة سكانية مؤثرة [جريدة الأهرام بتاريخ 1 / 2 / 2011] لا ريب أذن من القول بأن حجم الشريحة الشبابية في السكان العربي يجب أن لا يستهان به في التخطيط والتنفيذ لأنها شريحة عمرية تضم الذكور والإناث ، الطلاب والعاطلين عن العمل يشتركون بقاسم مشترك واحد وهو لغة تخاطب خاصة بهم تعبّر عن إدراكهم لأوضاعهم وأوضاع المجتمع تختلف عن لغة الجيل المتقدم بالسن (الشيوخ) تختلف في مفرداتها اللغوية ذات نبرة رافضة للقوالب النمطية السائدة في مجتمعهم تنحو نحو التغيير لا تعرف الاستكانة والتشبث بمعايير الماضي التي أرساها الأموات للأجيال الآتية بعدهم . تريد وضع أو إرساء معايير تشبع طموحهم وإبداعهم الخاص بها ، لا تميل للإصلاح بقدر ما تميل للتغيير لأنها لا تريد ترقيع أو تزويق أو تجميل الأوجه التي لا تصور حياتها المتجددة بل تريد أن ترسم بنفسها خارطة لتأسيس بناء يعبّر عن هندستها المعمارية في العالم الاجتماعي و بمعنى أنها لا تمثل جيل رافض من أجل الرفض من أجل التجديد في البناء لكي يتناسب مع مسيرتها في الحياة الاجتماعية التي تحيّها وهذا بدوره يحدد ملامح ثقافتها الفرعية Subculture التي تميز وضعها الاجتماعي والثقافي على التراتب التدرجي في مجتمعها الذي يختلف عن باقي الشرائح العمرية وبالذات الشريحة الأكبر منها سناً مستخدمة مفردات لغوية ذات معاني شبابية معاصرة متضمنة فواعل التغيير والتجديد [Douglas , 1972 , p . 21] أنها لا تريد أن تتبنى أنماطاً ثقافية جاهزة وموروثة عن الأجيال السالفة بل تريد إرساء

ومعايير وقيم ثقافية مبتكرة من قبلها متفاعلة مع إيقاعات الحياة النابضة ومقترنة مع التطورات الدائرة في العالم الحر والمتقدم .

هذا من جانب ومن جانب آخر ، لما كان الشباب يمثل مرحلة عمرية متحركة ومتنامية ويتمتع بصفة جسمية ونفسية حيوية ويعيشوا أوقات زمنية فارغة غير مشغولة في برامج التنمية والإنشاء ولا يؤخذ بيدهم ولا يجدوا فرصاً للعمل من أجل كسب الرزق وتنمية مهارتهم العقلية والثقافية والاجتماعية فإن ذلك يخلق عندهم شعور يتصف باليأس والملل والاضطراب النفسي والاغتراب وهم يعيشوا في رحم مجتمعهم بذات الوقت يشاهدوا التقرحات الاجتماعية [المحسوبية والفساد السياسي والإداري والمالي والابتزاز والنفاق والاستغلال الفئوي والطائفي والعنف السياسي والأمني والقهر والاستبداد] المتنامية وهم يمثلوا ثلثي حجم السكان (عدداً) ولا دور لهم في الأنشطة المنتجة والبناءة في مجتمعهم الذي بدوره لا يمنحهم هذا مكانة اجتماعية في النسيج الاجتماعي ولا موقع على التدرج الهرمي الاجتماعي وأن وجدت فأنها تكون في قاعه وهذا يعني أنه لا وجود لصوتهم عندما يصرخوا أو ينادوا . كل ذلك يجعلهم يشعروا بأنهم مواطنين من الدرجة الأخيرة (المهملة أو المنسية أو المزدري بها) وسهلة الاتهام والاضطهاد والتهديد والقمع ولا يوجد أحد من يدافع عنهم أو يوضح حالهم الاقتصادي البائس ولكي نجول طرداً مع ما تقدم نقول أن المجتمعات المتقدمة والمتطورة تهتم بثقافة الشباب على عكس المجتمعات التقليدية والمحافظة التي تهمل هذه الثقافة بل في الواقع تستهجنها وتعيبها وتعدها منحرفة عن الثقافة الاجتماعية العامة وهذا ما حصل في المجتمع العربي من قبل السلطة الحاكمة ومؤسساتها الرسمية والأمنية التي كانت تقمعها وتعدها حالة شاذة يجب أن تطمس وتمحى من الوجود في النسيج الاجتماعي وهذا بدوره أدى إلى غليان الشباب العربي وثورته على هذه الممارسات القامعة والناكرة لحقهم الثقافي . من الملاحظ على أبناء الثقافة الفرعية للشباب في المجتمعات المتقدمة والمتطورة والمتحضرة سلوكياً أن علاقات شبابها تكون من نوع الأولية (غير الرسمية) قائمة على المودة والاحترام المتبادل ومهتمة بالمواقع والأماكن التي ترتادها والتي تقدم

الخدمات والأنشطة المحببة لها .لذا يميل الشباب نحو التضامن الداخلي والابتعاد عن الأشخاص الكبار الذين يقدمون لهم الأشراف والإرشاد والتوجيهات والانتقادات والنصح وينسحبون من الجماعات والمؤسسات التي تقوم بتنشئة الراشدين لذلك نراهم يهربون منهم ليمارسوا نشاطهم وفعالياتهم بكل سر وكتمان لحجب أفعالهم ومرئياتهم ومعتقداتهم عن الأكبر منهم سناً . لكنهم بذات الوقت يجاملوا رموز المجتمع وكباره وأعيانه من خلال تعبيرهم عن احترامهم لهم والإعجاب بهم والثناء عليهم بأسلوب ودي وأخلاقي رفيع المستوى بعين الوقت يخفون عليهم أسرارهم وأفكارهم لأنهم يتصفون بالعمق الداخلي في عدم كشف أسرارهم للكبار لأن الكتمان والسرية من أحد القيم العالية في ثقافتهم الفرعية [Matza , 1964 , p.p. 210 – 211]

جميع هذه الظروف الاجتماعية تجعلهم رافضين لثقافة المجتمع الموروثة من الأجيال السالفة لأنها تمثل قوالب معيارية مقيدة لحريتهم وطموحهم ومرئياتهم فيجنحوا نحو شريحتهم العمرية التي تتفهم وضعهم المضطهد والغني بطاقته الحيوية والماهر في إبداعاته والفقير في التعبير عن هذا الغنى المخنوق أو الموءود .

7/ ر. الاقتداء والتفاعل مع الثورة الشبابية

تبدأ عملية التعلم بالاقتداء imitation وتبدأ عملية التفاعل interaction بالتأثير والتأثر بين المتفاعلين وكلاهما [الاقتداء والتفاعل] يحصلا بين المنسجمين والمتصارعين على السواء وعند المتشابهين والمختلفين معاً عندما يعيشا في محيط اجتماعي واحد ويمثلا نظاماً سياسياً منمطاً ويحملا مشاكل وأمراض اجتماعية مزمنة ومستوطنة وإذا حصل تبايناً بينهما فأنه يكون بالدرجة لا بالنوع ، وإذا وقع تفاوتاً عندهما فهو أيضاً بالدرجة لا بالنوع وكلاهما يخضعان لعدة متغيرات مؤثرة فيهما تؤثر على سرعة ودرجة اقتدائها وتفاعلهما وهي : 1- العمر 2- الدخل 3 – المستوى المعاشي 4- الوعي 5- حجم الأسرة

حديثي هنا عن المجتمع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا التي ثارت على حكامها في فترة زمنية محدودة لا تتجاوز الثلاثة شهور . الملاحظ على هذه المجتمعات العربية وحكامها تشابهاً كبيراً بينهما في نوع الحكم وطبيعة المجتمع . من زاوية نوع الحكم فأنه يتصف :

1- بالفردي والأسري
2- بالشمولي
3- بالحكم الأبدي
4- مصادرة الحريات الفردية والفكرية والإعلامية
5- غياب التعددية الحزبية والمعارضة السياسية
6- فساد المؤسسات السياسية والإدارية والمالية
7- منغلق على نفسه ولا يحترم الرأي الأخر
8- تنشئة الناشئة على الفداء في سبيل الحاكم وليس الوطن
9- الأجهزة الأمنية والاستخبارية الخاصة والعامة مخصصة لأمن الحاكم وليس لخدمة الشعب .
10- عدم إدراك الحاكم العربي لظلمه وتسلطه على أفراد المجتمع .
11- لا يحمل أفكاراً إنسانية وحضارية بل تسلطية وآمره .
12- اعتماده على قانون الطوارئ .
13- نظاماً ضبطياً أمنياً إرهابياً .
14- يمتلك جهاز دعائي فعال ومضلل وكاذب وأحادي الرؤية
15- يتمتع بسيطرة مركزية على حافة المناشط الاقتصادية .

هذا على صعيد الحاكم العربي ، أما على صعيد المجتمع العربي فأنه على الرغم في تقسيمه إلى بلدان مستقلة إلا أنه يحمل صفات طبعتها سياسة الحاكم العربي (الطوطم) منها ما يلي :

1- تصلب البناء الاجتماعي
2- استحواذ النسق السياسي على باقي البناء
3- تفرد الفرد الحاكم على النسق السياسي وباقي الأنساق البنائية
4- ذيوع وانتشار معايير الفساد الأخلاقي والإداري والمالي
5- استبعاد الشباب من المشاركة التعبيرية والإنتاجية
6- تغليب السلوك العنفي والإرهابي في إدارة شؤون البلد
7- انتشار المحسوبية والرشوة بين معظم الأجهزة الأمنية والقضائية والتربوية
8- مجالس نيابية وشعبية مزورة
9- ظهور طبقة اقتصادية شرهة في نهبها لاقتصاد البلد تابعة للحاكم وأفراد أسرته ومواليه
10- تم إخراس أغلبية المجتمع عما تشاهد من ظلم وجور وإفساد ونهب وسرقة وتجني
11- مصادرة الحريات التعبيرية
12- أقلية حاكمة مستأثرة بالسلطة وحولها مجاميع من المنافقين تمّ اختيارهم بناءً على خنوعهم وتذللهم وانصياعهم للحاكم مقابل منحه لهم هبات من العمولات والمقاولات والمناصب الحكومية والتجارية المربحة
13- معزول ثقافياً وعلمياً عما يدور في محيطات العالم
14- غياب التنوع الفكري والعلمي والفني في المنطق والذوق والحرية والسعادة بسبب قولبة الطوطم العربي حياتهم بقالبه الأحادي والمتفرد والمنعزل والمتخلف عن روح العصر والمستكن في مربع واحد لا يتحرك باتجاه الأعلى بل نحو الأطراف الأفقية التي هي من مستواه
15- تمييع القيم الموروثة التراثية واستحلال معايير آنية تخدم أغراضه المستجدة والشخصية

16- يمثل حالة السكون المتحرك إذ أن الحكم الشمولي يقيد حركته ويريد منه البقاء في مرحلته القديمة والتقليدية إلا أن المؤثر المادي (التقني والعلمي) يحرك سكونه لأن المادة لا تعرف السكون بدل الديمومة والحيوية فيحصل نوع من التصارع بينهما ينتهي بهم الأمر بغلبة المادة على الركود المدعوم من قبل النظام الشمولي المنغلق على نفسه .

17- تغليب المعايير المنافقة والمداهنة لأرقاء أخلاقيات متدنية مثل الطفيلية والمرتزقة والوصولية بل المعايير والقيم التي كانت سائدة مثل الآباء والشمم والكرامة والوفاء

18- عدم وجود مجالس وسطية نزيهة وشفافة تحاسب الحاكم وتراقب قراراته وأفعاله ولا حتى أفراد أسرته وسياسية وزرائه ورجال أمنه وجيشه .

نعود ثانية إلى عنوان موضوعنا عن التشابهات الاجتماعية والسياسية بين المجتمعات العربية الخمسة [التونسية والمصرية والليبية واليمنية والسورية] لنوضح قواعد الاقتداء والتفاعل بينهم .

نبدأ بمتغير العمر : عندما اندلعت الثورة التونسية بتاريخ 18 / ديسمبر / 2010 بقيادة شبابها وليس من قبل الأحزاب السياسية أو الجيش أو المعارضة السياسية بل من شريحة عمرية شبابية تواقه للتغير والخروج من الطوق الحديدي الذي ضربه النظام الحاكم عليها وعدم الرضوخ لعزلتها المفروضة عليها من بوابة القرية الالكترونية الذكية . وبعد عشرة أيام من سقوط النظام التونسي من قبل الشباب التونسي وبعد دعوات أطلقها نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت تظاهر الشباب المصري في 25 / يناير / 2011 مطالبين بالإصلاح ثم برحيل النظام وعلى نفس الشاكلة مستفيدين هذه المرة من نجاح الثورتين ، في البحرين خيم محتجون مناهضون للحكومة في دوار اللؤلؤة بعدما دفعوا شرطة مكافحة الشغب إلى الهرب محققين انتصاراً كبيراً ودعا ولي العهد في البحرين إلى الحوار مع المعارضة التي قدمت مطالبها والتي تتمثل في تغير النظام إلى ملكية دستورية وإطلاق الحريات العامة . وفي الجزائر

منعت قوات مكافحة الشغب نحو خمسمائة متظاهر من السير عبر وسط المدينة . أما في الكويت فقد أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على متظاهرين من فئة البدون يطالبون بالحصول على الجنسية وانطلقت الثورة الليبية في 17 / فبراير / 2011 من قبل الشباب الليبي مطالبين بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي . وبالتزامن مع اندلاع الثورة الليبية كان عدد من المدن اليمنية الكبرى تغلي من تحت حكم الرئيس علي عبد الله صالح قام بها الشباب اليمني . وفي سوريا وفي الجزائر وعُمان والمغرب ثار الشباب العربي فيها .

حصلت هذه الثورات المتتالية في هذه الأقطار العربية بسبب تشابه الأنظمة الشمولية التي تحكمها وبسبب ما آلت إليه هذه الأنظمة من عزلة وظلم ومصادرة للحريات والحقوق وذيوع الفساد والنهب والسرقة وطول مدة حكم الحاكم وتحويل المجتمع العربي إلى مزرعة يملك ما فيها وما عليها ومن يعمل فيها يعامل الجميع على أنهم دواب أو أنعام يفعل بها ما يشاء ولا يبقي أية سلطة سوى سلطته ولا حكماً غير حكمه غربّهم في مجتمعهم ومزق نسيجهم الاجتماعي فاستبدل بنسيجه هو المتألف من نوع واحد ولون واحد من الخيوط . وإزاء هذه المقاربات والمشابهات التي ستولدها الحاكم العربي (الطوطم) استجابت لمتغيرات الاقتداء (غير المتفاعل) بين هذه المجتمعات العربية الخمسة. فانتفضت وثارت الواحدة تلو الأخرى بسبب تشابه ظروفها [في الحكم الشمولي وطول مدته واستبداده وفساده وعنفه وإرهابه وانغلاقه وتدنيس الكرامة وتجريح آبائهم وشممها]. وعبر هذا الاقتداء بين الشباب العربي ألهمت ثوراته الواحدة للأخرى وعززت كل منهما للأخرى فنجحت ثوراتها وتم ترحيل طوطمها وأفراد أسرهم وزبانيتهم ومرتزقتهم .

ومن نافلة القول أن هذا الاقتداء بين الشباب العربي في ثورتهم السلمية والوطنية عبرت عن خطتهم وذكائهم اللماح وطموحهم الوقاد وإحساسهم الناضج ووعيهم المتفتح والشفاف والسلوك السوي اللاعنفي .

بيد أن اقتداء حكام هذه البلدان العربية (مبارك والقذافي وصالح والأسد) الواحد للأخر في معالجة الثورات التي انتفضت ضد حكم المستبد من خلال استدراكات آنية وسريعة مثل زيادة أجور رواتب الموظفين ، إقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة ، إنهاء حالة الطوارئ ، إصدار مراسيم بتنظيم حق التظاهرات السلمية للمواطنين بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية واعتبار جميع ضحايا الثورة شهداء للوطن جميعهم قالوا هذا وأعلنوه على الملأ . السؤال الذي ينطرح في هذا السياق هو أين كان الحاكم العربي قبل ثورة الشباب ؟ ولماذا لم يصدر هذه المراسيم قبل ذلك ؟ لأنه لا يمكن إصلاح نظامه الاستبدادي بشكل تدريجي أو من خلال تقديم تنازلات واستدراكات .

إن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل سؤالاً مفاده : عندما حصل ما حصل لزين العابدين بن علي وقدم تنازلات وإصلاحات فورية وجزئية ومرحلية ولم تنفع وكانت نهايته الترحيل من حكمه ولم تمضي إلا أياماً معدودة وحصلت نفس الحالة في مصر فقام حسني مبارك بتقليد ومحاكاة أو اقتداء بابن علي في مواجته ثورة الشباب وانتهى به الأمر بالترحيل والحالة ذاتها مع القذافي الذي منح رواتب وعلاوة مالية للجيش والموظفين ووعد بمعالجة البطالة والإسكان لكل المواطنين . مرة ثانية أين كان القذافي قبل ثورة الشباب الليبي ؟ لماذا لم يقدم هذه الخدمات والإصلاحات مثل ذلك ؟ ألم يكن هذا اعترافاً بأنه كان مستبداً على شعبه ؟ والحالة ذاتها مع علي عبد الله صالح الذي أكد على عدم رغبته في الترشيح للانتخابات الرئاسية المقبلة أو توريث السلطة لأقربائه [نفس التصريح قام به حسني مبارك] وأصدر صالح توجيهاته للجهات الأمنية بعدم التعرض للمحتجين ووجه بتشكيل لجنة حوار برئاسة رئيس الوزراء من أجل الحوار مع الشباب وسماع مطالبهم . إي اقتداء خطوة بخطوة والحالة ذاتها مع الأسد الذي ألغى قانون الطوارئ والمحكمة العسكرية والحكومة وبعض المحافظين . لكن إذا قارنا اقتداء الحكام بعضهم البعض واقتداء الشباب العربي بعضهم البعض نرى أن الاقتداء الأول كان غبياً بشكل واضح لأن مبارك شاهد بعينه ماذا حصل لبن

علي بعد أن قدم تنازلات واستدراكات وإصلاحات آنية ولم تنفع لأن إصلاح النظام المستبد والطاغي لا يتم تدريجياً ومعاشياً لأن حرية الناس لا تعالج بزيادة الرواتب والقوانين العسكرية لا تحل من قبل تبديل حقائب وزارية وبالنهاية تم ترحيله واقتدى باقي الحكام العرب بما قام به بن علي ومبارك والنهاية هي هي وهذا الاقتداء الأعمى عند هؤلاء الحكام العرب يرجع إلى انغلاق تفكيرهم بسبب مشيهم على وتيرة واحدة وهي الاستبداد والعنف وعدم الاعتراف بالأخر ونمطية مرئياتهم وتفكيرهم الذي يعكس الأحادية المتفردة والمنعزلة على نفسها لفترة طويلة من الزمن أخذت أربعة عقود لم تعرف التنوع والتعدد والانفتاح .

هذا من جانب ومن جانب أخر كان هؤلاء الحكام حريصين كل الحرص على بقائها بالسلطة إلى حين وفاتهم وتوريثهم لأحد من أبنائهم وعدم التخلي عنها فضلاً على حرصهم على المحافظة على ثروتهم التي نهبوها من ميزانية الدولة والمقاولات والعمولات والعقارات . لذلك فهي لا تتردد بتقبل كل أفراد المجتمع في سبيل بقائها بالسلطة والحفاظ على ثرواتها وبسبب كبر سنهم وتبلد تفكيرهم الذي لا يخرج عن نمط الاستبداد والقمع والعنف والإرهاب وعدم احترامها للرأي الأخر قلدت واقتدت الواحدة للأخرى بدون تفكير مثال على ذلك : أقال الأسد وزارة وشكل وزارة جديدة تختلف أقنعة الوجوه فيها لكنها تتوافق في المضمون والمحتوى مقلداً بذلك بن علي في تونس عندما كلف (بن علي) الاقتصادي محمد الغنوشي بتشكيل حكومة جديدة مبقياً على معظم رموز النظام البائد فيها . وسار على الخطى ذاتها نظام حسني مبارك في مصر عندما كلف وزير الطيران أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة جاءت بشخصيات فاسدة من النظام نفسه . ثم ألغى الجميع قانون الطوارئ ورفعوا من رواتب الموظفين وقللوا من نسبة ضريبة الدخل و أوعدوا ببناء المساكن للفقراء وألغوا المحاكم العسكرية والعرفية . كل ذلك يجعلنا أن نقول بأن جميع حاكم العرب يعرفوا جيداً بأنهم كانوا يحكموا شعبهم بقسوة وظلم وخارج حدود القانون ويعرفون أيضاً بأن هناك عاطلين عن العمل بأعداد هائلة عبر حكمهم الفاسد لم يلتفتوا إليهم وثبت أيضاً

بأنهم لا يعرفوا الشخصيات الوطنية المخلصة بل فقط يعرفوا الموالية لهم بفسادها لأنهم (أي الحكام) هم الذين ستولدوهم وبرمجوهم على الفساد ودربوهم على أيديهم وعندما واجهوا الثورة ومطالباتها بالتغيير ذهبوا إلى ترقيع إفسادهم الغائر في عقود أربعة الذي تكدس ومتكلس .

مقاربة أخرى بين الحكام العرب الذين هرموا فبات تفكيرهم غير قادر على التفكير الخلاق والمبدع ولا يساعد عمرهم المتقدم بالسن بتحبيذ التغيير بل التقييد بالماضي والمحافظ عليه لأنهم لا يملكوا العقلية المتفتحة والتواقة للطموح لكي يقبلوا التغيير إذن التغيير يحتاج إلى عناصر شابة تفهم روح عصره ومتطلباته المستجدة وحيويته الدائبة علاوة على أن عقول الحكام في الأصل ومنذ البداية مبرمجة على نمط واحد من التفكير والتحليل (أي البرنامج الضيق والمتسطح) لدرجة أنهم كلما كانوا يواجهوا معارضة لآرائهم أو مواقفهم يوصموه بالمعادي والعميل والمخرب وسواها من النعّوت السلبية. وهذا ما سمعناه وشاهدناه وقرأناه في تصاريح وخطب الحكام العرب عندما اندلعت ثورة الشباب في بلدانهم إذ قالوا بأن هناك مؤامرة خارجية عليهم وإن هناك جماعة من المندسين وعصابات مخربة ومسلحة مجهولة الهوية وتصريح أخر صرح بأن الأصوليين من الإسلاميين وراء هذه الثورات . هذا هو جل تفكير الحكام العرب لأنه لا يستطيع قراءة الواقع في عصر الانفتاح والتواصل الفوري بل تعامل مع مطالب الثوار بعقلية قديمة وفجة كان يستعملها قبل أربعين عاماً عندما لم يكن هناك تواصل فوري الكتروني بين الشعوب . وكأنه يتكلم مع قطيع من الغنم يكذب عليهم ويوعدهم بوعود براقة وجميلة . هذا الأسلوب كان يستخدمه الطوطم العربي قبل عقود من الزمن معتبراً شعبه قطيع من الأغنام أو الأنعام لكن الآن تحول هذا القطيع إلى خلايا من النحل الطائر الحر والمنتج للعسل لا يقبل إعاقته وسرقة عسله ، فبقى الحكام العرب يقلد بعضهم بعضاً مستمرين في وعودهم الكاذبة وإصلاحاتهم الترقيعية لا تعالج ما خربوه ودمروه ودنسوه وكسروه في الأنساق البنائية والقيم الأخلاقية والتنشئة السياسية والمدرسية .

وعلى الجملة نستطيع أن نقول بأن الشباب العربي ألتزم بقواعد الاقتداء والتفاعل بعضه من بعض لأن ظروفهم السياسية والمدنية المتصفة بالاغتراب وسلب الحريات والاستبعاد والقمع والتنصت على خصوصياته الشخصية من قبل أجهزة الحاكم " الوطني " جعلتهم يقتدي بوعي في خروجه للشارع ومطالبته بحقوق وطنية وإنسانيته بشكل تدريجي ومبرمج إذ بدأ بمطالبته بالحرية والكرامة والديمقراطية والإصلاح بعدها طالب بالتغيير ثم خطى خطوة أخرى بالمطالبة فطالب بتغير الحكومة وبإلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وحل مجلس الشعب والبرلمان وتلاها بمطالبة التعددية الحزبية وحل الحزب الحاكم ثم طالب بعد ذلك بإسقاط النظام وبالأخير طالب بترحيل الرئيس ..... هذا التدرج في المطالب كان ذكياً لأنه لم يفاجئ النظام الحاكم المستبد بإسقاطه وترحيله مباشرةً بل بدأ بالحرية التعبيرية وصون كرامته واحترام الديمقراطية ثم دلف إلى تعبيره عن محاسبة المفسدين والفاسدين في أجهزة الدولة بعدها بإلغاء قانون الطوارئ وهكذا لكي لا يستفز الطوطم لأنهم (أي الشباب) يعرفوا بأن أجهزة الطوطم سوف تستخدم العنف والقتل معهم وبالذات عندما طالبوا بإسقاط الحكومة والحزب الحاكم والطوطم ذاته . هذا الاقتداء الواعي والمبرمج كان يتم من خلال التواصل عبر القرية الالكترونية الذكية إذ كانت القناة الواسعة في تحقيق اقتدائهم فيما بينهم وتفاعلهم مع الطوطم فكسبوا تأييد ودعم أنظمة العالم الحر الذي استنكر استخدام العنف معهم من قبل أجهزة الطوطم فنجحوا في ثورتهم .

أما الحكام العرب (الطواطم) فقد اقتدوا أيضاً بعضهم ببعض إنما بسبب تقدم عمرهم المجبول على التفكير النمطي الضيق والمسطح وأساليبه العنفية والإرهابية وأكاذيبه ووعوده وعدم تعودهم على السماع للصوت الأخر (المعارض له) لم يستطيعوا إخراج نفسهم من المأزق الكبير الذي شيدوه لهم طيلة مدة حكمهم فلجأوا إلى تقليد بعضهم البعض في مواجهة ثورة الشباب ولأنهم كانوا يقلدوا بعضهم البعض في حكمهم لرعاياهم طيلة عقود من الزمن ونجحوا بذلك إلا أن تحجر تفكيرهم المتعود على أسلوب واحد في مواجهة الأزمات الشعبية جعلهم يستمروا في اقتدائهم فيما بينهم

على الرغم من أنهم شاهدوا ترحيل بن علي ومبارك إلا أنهم لم يتعضوا بل زادوا في قمعهم وقتلهم للمحتجين فألبوا العالم عليهم وتفاقمت الاضطرابات والاحتجاجات والمعارضات المحلية والإقليمية ضدهم فقصروا من مدة حكمهم وعجلوا في ترحيل أنفسهم . الملاحظ على الطواطم العربية وهي في أواخر أيامها قبل الترحيل كانوا يستجيبوا لمطاليب الشباب ويعترفوا بها ويقدموا رشاوى للشعب لأنه الأسلوب الوحيد الذي يعرفوه في ترضية الأخر ولأنه هو يمارسه مع معارضيه في الخارج ويشتري ذمم السياسيين والإعلاميين بها ولأنه هو يقبل ويطالب بالرشوة لكي ينفذ مطالب يطلب منه أنه أسلوب تعاملي واطئ وقذر لا يصلح بالتعامل مع الجماهير ولا مع جيل لم يمارس الرشاوى ولا تسمح أخلاقيته له بذلك .

إن سياق الحديث يلزمني أن لا أغفل موضوع التفاعل الذي حصل في بداية تأثير الطوطم وسلطته وأجهزته وحزبه ونظامه الحاكم على المجتمع العربي ولم يكن للأخير (المجتمع العربي) أيه تأثير عليه بل تأثر به مرغماً وعلى مضض. أي حصل تأثير من جانب واحد ولم يكن من الطرفين (الحاكم والمحكوم) لذا لا نعد هذا تفاعلاً لأنه يمثل التأثير فقط وليس التأثير والتأثر . لكن بعد أن ثار الشباب العربي وقدّم مطاليبه في الإصلاح وإلغاء قانون الطوارئ ومحاربة الفساد وإقالة الحكومة وسواها حصل التأثير والتأثر (أي التفاعل بين الحاكم والمحكوم). وهنا نستطيع أن نقول بأن ثورتهم جاءت شاملة في كل مدن البلاد وكانت سلمية وشفافة كسبت من خلالها تأييد الجميع بما فيها القوات المسلحة والطوطم نفسه (في نهاية المطاف) لتلك المطاليب . وهنا نستطيع أن نقول إن الطوطم استجاب لتأثير الشباب وبهذه الاستجابة حصل تأثير وتأثر بين الطوطم والشباب . استمر الطوطم في تأثيره الأحادي على الرعية لأربعة عقود من الزمن ولم تستطع الرعية التأثير عليه فلم يكن ذلك تفاعلاً لكن استطاع الشباب العربي أن يؤثر فيه خلال أيام معدودة وبعد تفاعله معهم رحل وانتهى التفاعل وهذا يشير إلى أن البقاء للأصلح وليس للأقوى أعني أصلاح الشباب أدى إلى سقوط الأقوى الذي مارس قواه ونفوذه الحديدي والمنتشر في جميع خلايا الجسد العربي

لأربعة عقود إلا أنه لم يستمر كما أراد ويريد الطوطم الذي كان يطمح بالخلود والحكم السرمدي ولكونه غير صالح في وجوده سقط خلال أيام قليلة . والملاحظ أيضاً أن اقتداء الشباب بعضهم لبعض في ثورتهم لم تكن بالقوة أو بالعنف بل بتراكم الاحتقانات وتفشي التقرحات الاجتماعية ومن خلال وعيهم فيه حصل اقتداء واعي فيما بينهم .

لا جرم ولا مندوحة من تقديم استخلاصات لقواعد الاقتداء مستوحاة من ثورة الشباب العربي وهي :

1- كلما كان عمر المقتدي حيوياً ومتوهجاً مال للاقتداء
2- كلما كان المقتدي محتاجاً لخبرات ناجحة ومشابهة لمعاناة احتياجيه جنح للاقتداء
3- كلما كان المقتدي واعياً بمشاكله السياسية والاجتماعية مال لاقتداء بالمقتدى به يمثل نجاحه في معالجة مشاكله السياسية والاجتماعية
4- نجاح المقتدى به في صورة إثبات هويته الشخصية وذاته الإنسانية يجذب الكثير بالاقتداء به
5- تنميط التفكير بنمط واحد لفترة طويلة من الزمن لا تحفز صاحبه الاقتداء بغيره
6- لا يحصل الاقتداء عن طريق التفاعل الأحادي
7- يحصل التفاعل من خلال التأثير والتأثر بين الطرفين المتفاعلين وليس من طرف واحد .
8- كلما تقدم عمر المقتدي قلت سرعة اقتدائه بالمقتدى .

لقد أجملت فيما تقدم بعض أوجه الاقتداء داخل المجتمع العربي إلا أن هناك اقتداءات من خارجه إعجاباً بما أنجزته الاحتجاجات والتظاهرات في تغيير في سياسة الحكم في بلدانها . أي أن الثورة العربية ألهمت باقي شعوب العالم التي تعاني من ظلم

وجور وفساد حكامها أمثال أذربيجان التي أولع احتجاج شعبها شاب في العقد الثاني من عمره مسيرة سلمية أسماها بيوم الغيض . كذلك ظهرت تظاهرات في ألبانيا طالب شبابها بانتخابات جديدة . ثم في روسيا طالبت جماهير شبابها رئيس وزرائها بالاستقالة بسبب فساد وزرائه الذين أسموهم بالحرامية . وفي الصين خرج آلاف منهم في تظاهرات جماهيرية اعتراضاً منهم على الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية [http://www.worldpulse.com] وشهدت ساحة ميدان الباستيل بوسط باريس احتشاد مئات من المتظاهرين الفرنسيين احتجاجاً على تدني مستوى المعيشة وسياسة الدولة الرأسمالية وازدياد قضايا الفساد المالي فضلاً عن ظاهرة الانحرافات غير الأخلاقية التي تصيب رموز السياسة من قوى اليمين الحاكم أو اليسار المعارض . واحتل الميدان ما يزيد على 500 شخص وأعلن المنظمون الإقامة في الميدان وقرروا نصب خيام فيه على غرار ميدان التحرير بالقاهرة وكذلك ما يحدث في إسبانيا حالياً (في شهر مايو 2011) لولا أن قوات الأمن تدخلت بالقوة والغاز المسيل للدموع حتى تمكنت من تفرقة المعتصمين الذين تعمدوا الإبقاء في الميدان لعرقلة المرور وشل حركة العاصمة وجاء احتجاج المتظاهرين في المرتبة الأولى على مضي النظام في مساندة الرأسماليين على حساب الطبقة الكادحة وعلى خطط خصخصة مؤسسات الدولة بالإضافة إلى تراجع القوة الشرائية للفرنسيين نظراً لتدني مستوى الأجور مقارنة بالأسعار والإيجارات المرتفعة . كما رفع المتظاهرون لافتات غضب ضد فساد رموز النخبة السياسية وفضائحهم التي فاحت أكثر من مرة في وزارات الدولة .

أما في اليونان فقد شهد أكبر مظاهرة ضمن سلسلة من المظاهرات الليلية التي شهدتها اليونان خلال شهي مايو من عام 2011 أحتشد ما يقارب من مائة ألف من اليونانيين في أحد الميادين الواقعة بوسط العاصمة أثنا في احتجاج غير حزبي تنديداً بالساسة الذين يحكمون البلاد .

وفي أسبانيا تعد عشرات الآلاف من المتظاهرين في ميدان باب الشمس بورتال ديل سول الشهير بالعاصمة مدريد بمواصلة احتجاجهم والحفاظ على خيمهم المنصوبة في الميدان دون تحديد موعد محدد لإنهائها (صحيفة الأهرام 31 مايو 2011)

نلاحظ هذه البلدان الغربية [أسبانيا ، اليونان ، فرنسا ، الصين ، روسيا ، ألبانيا وأذربيجان] أن شبابها لم يعانوا مثلما عان الشباب العربي من قهر واستبداد واستبعاد واغتراب وبطالة بل بسبب وجود فساد عند ساستها . لم يتظاهروا قبل ثورة الشباب العربي بل أن جرأة وثقة الشباب العربي بإرادته وتصميمه على التغيير بل وبإيمانه بأن إرادته وتصميمه أقوى من الدبابات والمدافع والتدخل الأجنبي والأجهزة الأمنية المسلحة في تغيير أنظمتهم قام الشباب الغربي بالاقتداء بهم في التعّبير عن إصلاح أنظمة حكمهم وإزالة الفساد من مؤسساتهم وهذه ميزة لامعة سطع بها الشباب العربي المعاصر وأثبت بأنه لا يمثل قطيعاً من الغنم أو أنه أمي وغير واعٍ بما يحصل ويدور في أفلاك الأنظمة السياسية وهذا ما يدعوا الجيل العربي المعاصر لأن يتباهى بوعي شبابه وبإرادته الصميمة والفاعلة المتسمة بالسلوك المتمدن والمتحضر والمؤمن بالتغيير والرافض للجمود والمحب للحرية والعمل الجاد والإنتاج المثمر الذي حرمه منها طواطمه المستبدين الذين عوده على التماهي مع الماضي واللهو العابث والجمود الفكري وعدم الانطلاق نحو أفاق رحبة وطموح مفتوح لكي لا يعي بما هو فيه الذي صنعه له الطوطم .

7 / ز- تأثيراتها الجانبية

لا جدال في أن لكل ثورة أهدافاً ترمي تحقيقها وهي تغيير ما هو متكلس أو متحجر أو يقاوم نواميس الحياة الاجتماعية المستمرة في التغيير والتطور والتقدم وذلك لأن الوجود الاجتماعي قائم على التغيير وعندما يحصل توقف فيها فأن القوى الاجتماعية تتصارع معها لكي تستطيع أن تستمر في العيش . أنه قانون الطبيعة الاجتماعية والبشرية وعندما يتحقق التغيير الذي تقوم به الثورة تحصل تداعيات جانبية

(كرد فعل) بسبب ارتباط العديد من هذه الجوانب – التي لم تكن من ضمن أهداف الثورة – تستجيب لفعل الثورة توقاً ورغبةً في ذلك حتى لو كان ذلك مخالفاً للأنماط النسقية القائمة في البناء الاجتماعي ، أي يحصل تأثير جانبي للثورة على المناحي القريبة من أهدافها التي رسمتها وقد يكون هذا التأثير سلبياً وأخر إيجابياً لأن التغير لا يعني فقط استمرار النمو الطبيعي بل يعني أيضاً قلب المعادلات الاجتماعية المستقرة وتغيير وظائفها التي كانت تقوم بها كاستجابة لمؤثرات الثورة حتى تستطيع مواكبة التغيير وتسير في خطاها وتساهم في وظيفتها وتشارك في دفعها لبلوغ مراميها التي تخدم نجاحها .

وفي هذا الباب سوف نعرض جملة نماذج من التأثيرات الجانبية المستجيبة لثورة الشباب العربي التي ساهمت في إحداث تغيرات نسقية قائمة في البناء الاجتماعي العربي أبرزها وأقواها وأغربها هو ما نسميه في علم الاجتماع المعاصر بالتنشئة الراجعة Reverse Socialization التي تعني تحول المتلقي في التنشئة إلى مُرسل لها أو يعني تحويل المُنشئ إلى منشأ في عملية التنشئة الاجتماعية وهذا ما يحصل في حالات التحولات الاجتماعية السريعة بحيث لا يستطيع المُنشئ القيام بواجباته التنشيئية لأنها تنسجم مع التطورات السريعة التي لم يألفها فيتحول المنشئ إلى منشأ والمنشأ إلى منشئ .فالبنت العصرية العربية – على سبيل المثال لا الحصر – تعلم والدتها إذا كانت ربة بيت وأمية تقليدية فنون الطبخ الحديثة وكيفية إعداد الأكلات الغربية والجديدة وتنظيم أثاث وفنون الزينة الحديثة والالتزام بالشروط الصحية وتعريفها بالمناطق الجغرافية في العالم . وهنا تصبح الأم مستقبلة لا مرسله ، وموجَهه لا موجهه في الأسرة . وفي الريف العربي يعلم الابن والده كيف يستخدم الأسمدة الكيماوية في الزراعة أو كيف يقود التراكتور في الحقل ويعلمه كذلك كيف يسوّق الغلات الزراعية إلى المدينة مع تجار السوق ويطلعه على مضاربات ومماحكات تجارة الغلات في المدينة فيكسب أساليب جديدة في التسوق والبيع لم يكن يعرفها من قبل .

وكذا الحال مع استخدام الحاسوب والانترنت والهاتف المحمول إذ بات الأبناء يعلّمون والديهم كيفية استخدامها في الاتصالات والحصول على معلومات وأخبار عصرية في اختصاصات عديدة والحالة ذاتها مع استخدام الهاتف المحمول . جميع هذه الأمثلة تعكس التنشئة التي يُعلّم الأبناء (بعدما كانوا متلقين لأساليب تنشئة والديهم) والديهم طرقاً وأساليب وأفكاراً لا تعكس جيلهم بل جيل الأبناء وطموحهم ومصالحهم وتكون جديدة على والديهم ولم يكتسبوها أو يتعلموها من والديهم . وبسبب التطورات التكنولوجية السريعة تطلب الأمر أن يتعلموها من أبنائهم وهنا ترجع التنشئة من الأبناء إلى الأبوين لذا سميت بالتنشئة الراجعة (وأحياناً بالتنشئة المعكوسة) وهذه حالة طبيعية تواجه كل جيل تحدث بسبب التطورات والتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والعلمية فكل جيل يكون بعد ولادته (مستلماً) للتنشئة وبعد نضجه وتأسيسه للأسرة وإنجابه للأبناء يتحول إلى (مرسل) للتنشئة وفي نهاية عمره أو قبل ذلك يتحول إلى (مستلم) للتنشئة [العمر . 2004 . ص . 75]

بعد هذا الاستطراد عن مفهوم التنشئة الراجعة ندلف إلى مدار جيل الشباب العربي (الذي كان مستلما) لتربية والديه لعناصر ثقافة المجتمع العربي – لغة ودين وأعراف وعادات ومعايير وقيم – أضحى مُرسلاً في عملية التغيير السياسي والاجتماعي والأخلاقي . أي أن ثورة الشباب العربي حوّلت المنشئ (الأبوين) إلى منشأ والمنشأ (الأبناء) إلى منشئ . بتعبير أخر حولت الثورة المرسل إلى مستلم والمستلم إلى مرسل . واعتبرنا هذا التحول أحد صور التأثيرات الجانبية لثورة الشباب العربي لأنها لم تكن من أحد أهدافها الرئيسية ولا الثانوية لكنها استجابت لقوى تأثير الثورة في التغيير لتدفع بها نحو الأمام وهذا بعد انقلاباً في معادلة التنشئة الأسرية والاجتماعية بيد أنها حالة صحية وليست مرضية (باثولوجية) . إنما الذي حصل ليس في محيط الأسرة ولا في محيط المجتمع المحلي بل في محيط المجتمع الأكبر (المجتمع العربي – التونسي والمصري واليمني والليبي والسوري والمغربي والعراقي) مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين . وقد اعترف جيل الآباء بهذا الانقلاب في التنشئة وعدوه تنشئة راجعة

وكان هذا على لسان الكاتب المصري سامي متولي في جريدة الأهرام بتاريخ 11 / 2 / 2011 إذ قال " شكراً لشباب مصر لأنهم استطاعوا أن يحققوا لبلدهم ما لم يستطع أن يحققه جيلنا على الرغم من أن جيلنا كان يطالب بما طالبوا فيه أبنائنا لكننا لم نستطع أن نفرض إرادتنا كما فرضه أبنائنا الواعين والصلبين على عكس ما لم يتوقعه أحد فشكراً لانفجار غضبكم الشعبي يا أبنائنا في شوارع وميادين القاهرة الكبرى ومحافظات الجمهورية . شكراً لدعوتكم لإسقاط رموز النظام والحكومة وشكراً لغضبكم من ارتفاع الأسعار والبطالة وهتافاتكم المعادية للنظام والحكومة ومطالبتكم بتحسين الأوضاع المعيشية والمزيد من الحرية والقضاء على البطالة والفساد ولتحقيق الحياة الكريمة الآمنة ، شكراً لكم للمطالبة بإلغاء قانون الطوارئ وحل المجالس النيابية وإجراء انتخابات حرة نزيهة وتشكيل حكومة انتقالية وتعديل قانون الانتخابات والحد الأدنى للأمور ومحاربة الفساد وإعادة توزيع الثروة وتنفيذ الأحكام واستقرار الأوضاع " .

ثم عزز هذا الأسلوب الرجع في التنشئة الكتب المصري رجب البنا في جريدة الأهرام بتاريخ 13 / 2 / 2011 حيث قال " يجب الاعتراف بأن الشباب في مصر أكثر وعياً وإخلاصا من جيل الآباء فهم أبناء عصر جديد لم يدرك الآباء طبيعته ولم يفهموا الرسائل التي كانت تعبّر عن الروح الجديدة التي كانت تسري في المجتمع المصري وينظر إليها المسئولون على أنها أحلام أو ربما أوهام الشباب . ثم يضيف الكاتب رجب البنا ليوضح ويؤكد ما قام به المنشئ الجديد (الشباب العربي) بعدها كان منشأ أو المرسل بعدما كان مستلماً في صيرورة التنشئة محدداً بذلك اعترافات جيل الآباء أو الجيل الذي تم تطبيعه بطابع الحكم الشمولي الفردي الذي عطل فيه طموحه وإرادته وحريته وأسلوبه في التعبير فبات مشلول الفكر ومكمم الصوت ومجبر على الصبر وتصديق الوعود الكاذبة وعدم التفكير بمستقبله ومستقبل بلده فأصبح مستسلماً للقدر ويا أساً ومغترباً لا يعي ما يدور حوله وإذا وعيّ فلا قدرة له على التصريح بما يعي وإذا صرح بذلك يُقمع بشراسة بشعة لا تحصل إلا للحيوانات المريضة . وهذه الدروس

والعبر التي قدمتها ثورة الشباب العربي في مجال التأثير الجانبي التي كان جيل الآباء بأمس الحاجة لها وهي :

1- لم يمارس المثقفين دورهم في التغير والإصلاح إذ أعطانا الشباب دروساً كنا في حاجة إليها فقد كنا في حاجة إليها فقد نراهن على المثقفين ليقودوا التغيير والإصلاح وليعلموا الشباب الوطنية والانتماء ولم نفهم الرسائل التي كانت تأتينا طوال سنوات ماضية من شباب جديد في مصر أكثر وطنية وإخلاص وأكثر وعياً ودراية بما في العالم من ثورات الحرية والعدل وأكثر إرادة وقوة على المبادرة وقيادة التغيير والإصلاح وليس لدى المثقفين الآن إلا أن يسيروا خلفهم .

2- الفعل بدل الكلام

كنا نكتب ونقول كلاماً كثيراً عن ضرورة التغيير لكن الشباب كانوا يدركون أن وقت الكلام انتهى مع نفاذ الصبر وأن وقت العمل قد حان وأن عليهم أن يقوموا بما عجزت النخبة القيام به ومن الآن فأن زمن التصريحات قد انتهى إلا أن أزمة الثقة تعمقت ولم يعد الكلام مجدياً .

3- التعبير الحضاري عن الرأي

إن الشباب يعلمنا في هذه الأيام كيف يكون التعبير عن الرأي بأسلوب حضاري راق لم تحدث خلاله تخريب واحدة ولا حالة تحرش واحدة وثبت خطأ الظن بأن الشباب المصري ينقصه الحس السياسي والوعي بحقائق الأمور التي كانت تجري في الخفاء وثبت أيضاً أن الشباب لديه شجاعة حتى في مواجهة الرصاص وقنابل الغاز وخراطيم المياه والعصي المكهربة وجحافل البلطجية الهمجية .

4- عدم احتكار القدرة على التفكير في مصلحة البلد إذ أثبت الشباب بأنه ليس من حق أحد أن يحتكر الحق والقدرة على التفكير في مصلحة البلد ومستقبله وإن هناك كتلة ضخمة في أنحاء البلد تشعر وتفكر وترفض ،ان كانت صامته انتظاراً لتحقيق الوعود بالتغيير.

5- للصبر حدود

لقد أثبت الشباب بأن للصمت والانتظار والصبر نهاية وعلى الذين رفضوا الاستماع إليهم أو تعالوا عليهم وقللوا من قيمة مشاعرهم وأحلامهم ، عليهم أن يدركوا الحقيقة اليوم .

6- أمكانية تحقيق الإصلاح

تعلمنا من الشباب أن خطوات كثيرة للإصلاح كنا نظن أنها تحتاج إلى عشرات السنين لكي تتحقق أمكن تحقيقها في أيام معدودات والبقية تأتي .

7- لا للغرور

علمنا الشباب كذلك أنهم لم يقعوا في دائرة الغرور بما حققوه من إنجازات كانت تبدو مستحيلة أو بعيدة المنال وأنهم ليسوا جيل المظاهرات والاعتصامات فقط بل قادرين على الحوار بوعي ونضج ظهر ذلك في أحاديثهم وحواراتهم وأثبتوا خطأ الذين قالوا إن هذا الشباب يعرف ما يرفضونه ولا يعرف ماذا يمكن عمله ، فقد أثبتوا أن لديهم رؤية واضحة للإصلاح والمستقبل لبلدهم ،

لا مرية بعد ذلك من القول عما تقدم بأنه اعتراف وتثمين لجيل الآباء (المنشأ والمستلم) لما قام به جيل الأبناء – الشباب – من تنشئة مرسلة لإنجازات لم يُسمح لجيل الآباء القيام بها لا لأنهم (الآباء) يفقدوا المقدرة على ذلك بل لأن آليات مقدرتهم سلبت منهم عنوة من قبل الحاكم وأجهزته الأمنية الشرسة في أداء عملها المنوط إليها في تطبيعهم على ما يريد ويرغب به الحاكم الأوحد من خنوع وإذلال وسلب حريات وتجهيل وتفكير وتقبل كل ما يكذب عليهم ووعدهم وليس لحمايتهم أو الدفاع عنهم

وإزاء هذه الحالة اللا إنسانية واللاحضارية ومع تعرف الشباب على العالم الغربي المتطور من خلال الأجهزة الالكترونية والاتصالية والمعلوماتية بادر استخدام مقدرته

العلمية والتقنية ليثور على نظام جائر وطاغي وأجهزة استخباراتية وأمن الدولة فقاوم عنف السلطة وإرهابها دون اعتماده على أحزاب المعارضة والمثقفين والعسكر ولم يقتدي بتجارب الثورات السابقة التي حدثت في بلده أو بلدان أخرى فاستخدم الأسلوب الحضاري الراقي المحاور والمتروي والمتمدن من عدم الانصياع لما جرى لجيل والده من سلب حريته وحقوقه واستغلاله واسترقاقه وتكميم تعبيره وطمس هويته الوطنية والإنسانية خلال العقود الزمنية الأربعة الماضية مطالباً ومعبراً عن أخذ حريته وحقوقه بنفسه وعدم استرقاقه وتكميمه مؤكداً بذلك على هويته الوطنية الحرة . بهذا الأسلوب أكد جيل الشباب العربي للجيل الذي سبقه (جيل الآباء) بأنه استطاع ان يحقق ما لم يحققه آبائه من خلال دقه للأجراس ورفع صوته بأعلى ما لديه من قوة شبابية لكي يوقظ الغافلين وينبه الواهنين .

إذن لا جرم من القول بأن ما قام به جيل الشباب العربي هو يمثل تنشئة راجعة التي لا تحصل إلا إذا كان جيل الشباب واعٍ ومدرك لما يحصل من فساد وظلم ومظالم وقهر وإذلال ويمتلك القدرة على التعبّير عن وعيه بأسلوب يتماشى مع روح العصر بإلية حادة وسريعة الفعل تفوق آليات الأجيال الماضية لكي يستطيع تغيير النظام الحاكم الذي يمتلك القوة والثرة والإعلام وجيش من المرتزقة والبلطجية جميعها يستخدمها في عنفه وإرهابه للشعب الذي يحكمه وهذا ما شاهدناه في عنف السلطة التونسية أبان حكم زين العابدين بن علي وعنف السلطة المصرية أبان حكم حسني مبارك وعنف السلطة اليمنية بأن حكم علي بن عبد الله صالح وعنف السلطة الليبية أبان حكم القذافي وعنف السلطة السورية أبان حكم بشار الأسد وعنف السلطة العراقية أبان حكم الطلباني .

وأنه ليس من المضحك والمبكي بل من المعلوم بأن هؤلاء الحكام الغير متنورين والغير واعين والمغرورين بحكم السلطة لا توجد قوة داخلية وطنية تحد وتحجم غرورهم ووحشيتهم وعنفهم أو وجود عناصر وطنية مخلصة تنبههم وتنورهم بوعي الشباب المتنور

. ويقول لهم أن لا يخاطبوا العالم الغربي بنفس المنطق والأفكار والوعود التي يخاطبوا به مواطنيهم الذين طبعوهم بطبائع الاستبداد والكذب مثل :

- وجود مؤامرة تحاك ضدهم
- هناك فتته طائفية تريد تفتيت الكتلة الوطنية
- إذا تم ترحيلهم فأن الفوضى الجماهيرية سوف تضرب أطنابها
- إن حصل ترحيلهم فأن المتشددين الإسلاميين (أمثال القاعدة وأخوان المسلمين) سوف يستولوا على حكم البلاد ويرجع المجتمع إلى عصر الظلمات .
- إن العالم الغربي طامع بخيراته الطبيعية .
- هناك حرب صليبية بينهم وبين العالم الغربي .
- سوف يسود العنف والإرهاب وتدمير ممتلكات البلد بعد ترحيلهم .

جميع هذه الفزاعات التي استخدمها الحكام العرب المرحلين الذي سوف يتم ترحيلهم . هذه هي عقلية الحكام العرب التي لا توجد عندهم غيرها ولم يّطلعوا على ما يجري من تغيرات جذرية في العالم وذلك بسبب ضمور تفكيرهم الموروث الذي لا يقبل النمو والتطور ونرجسيتهم في عشق السلطة وعدم التخلي عنها إلا عن طريق القوة الرافضة بالكامل . أي عقلية تواجه العالم وتحاكيه بعقلية فجة وساذجة كما تحاكي مواطنيها لا تعرف الفارق الشاسع بينهما (حضارياً وتقانياً ومعلوماتياً وتنظيمياً ومجتمعياً وعقلياً) لذا فأنهم جنوا على أنفسهم لما قاموا به من سطو وقتل وسرقة واستحواذ على الأموال العامة والخاصة أنهم مجرموا السلطة مارسوا العنف والإرهاب مع مواطنيهم أكثر مما مارسه الأخير معهم ، إنهم فعلاً رؤساء في الاحتيال وزعماء في الإجرام المنظم وحكام في العنف والإرهاب وقادة في الأكاذيب والوعود وأباطرة في الاستحواذ على المال العام ونجوم لامعة في أجهزتهم الإعلامية وعمالقة في صورها . بذات الوقت أنهم .

- أقزام أمام الأحداث المحلية والدولية
- خنوعين أمام الدول الكبرى والعظمى ومنصاعين لها
- من أصحاب الاحتجاجات الخاصة في عمليات التنمية
- أذلاء أمام غضب الجماهير إذ قدموا لهم تنازلات الواحدة تلو الأخرى لإرضائهم ولو مؤقتاً (جماهير الثورة الشبابية) .
- منبوذين ومشردين لا أحد يقبل لجوئهم بعد ترحيلهم .
- مارقين للقانون الدولي .
- منحرفين عن الطبيعة البشرية .
- جبناء يحتمون وراء أجهزته البطشية والبلطجية .
- قبيحي الخلقة والأخلاق يلجئوا إلى المنافقين من المثقفين والمداهنين لتجميل خلقهم وأخلاقهم .
- أغبياء في تفكيرهم وبلدان في أحاسيسهم .
- كرماء في حمقهم وبخلاء في حلمهم

أخيراً نختتم هذه الصورة لنقول بأن جيل الأبناء المنشئ لم يخف من عنف السلطة لأنه صاحب إرادة ورسالة وموقف من تراكمات العقود الأربعة السالفة المليئة بالتناقضات والعقبات أمام مسيرة مجتمعهم فنجحوا في إزالة بناة هذه التراكمات المعيقة لتقدم مجتمعهم وتحويلها إلى ركامات غير صالحة للبناء الجديد وأن لديهم الثقة والجرأة في بناء أنساق جديدة تليق بحيويتهم وطموحهم ومرئياتهم مستفيدين من سلبيات وسيئات حكم الحاكم الأوحد والحزب الشكلي والأمن السلطوي والإعلام المضلل والكاذب أنها مسئولية متعددة الجوانب والاتجاهات لذلك فأنها جسيمة لا يستطيع أحد أن يتحملها سوى الشباب .

بداية المشاركة الحقيقية للمرأة في الحياة الحزبية

إن ثورة 25 يناير كانت بداية فجر جديد للمشاركة الحقيقية للمرأة المصرية في الحياة الحزبية إذ ترأست الدكتورة عصمت الميرغني الحزب الاجتماعي الحر (تحت التأسيس) وكان من نشاطه إرسال قافلة محملة بمواد البناء إلى قرية أطفيح للمساهمة في بناء كنيسة الشهيدين ومحاولة إزالة الاحتقان التي تولدت بين مسلمي ومسيحي هذه القرية ثم أسس الحزب الاجتماعي الحر جمعية (بنت مصر) لرعاية اليتامى من الأطفال الذين وجدوا الملاذ والحماية فيما توفره له هذه الجمعية من أسباب الحياة الكريمة [جريدة الأهرام بتاريخ 13 / 3 / 2011]

7 / س - دروسها

لفرادة ثورة الشباب العربي في أسلوبها السلمي والغير تقليدي والمسبوق في المجتمع العربي القديم والحديث نستطيع أن نستخلص العبر منها ، لكن قبل أن نبدأ بتقديم هذه الدروس البليغة نشير إلى أن هناك ثورات عالمية مشابهة لثورة الشباب العربي وهي :

1- ثورة الألمان على سور برلين .
2- ثورة الشباب الفرنسي عام 1967 التي أدت إلى عزل الزعيم الفرنسي الأسطوري شارل ديغول .
3- ثورة غاندي التي قادت الشعب الهندي إلى طريق العدالة

أما دروس الثورة العربية فهي :

1- أن الحاكم لا يحميه إلا شعبه وليس قوات أمنه أو أفراد أسرته أو حزبه الاصطناعي .
2- عدالة الحاكم تنجيه من الرحيل

3- أن الجيوش والأحزاب والزعامات السياسية لم تعد تتصدر الساحة السياسية وتلغي كل شيء وتحكم أية شيء .

4- تستطيع الثورة الشعبية تغيير نظام الحاكم من خلال تكنولوجية العصر كأهم وسائل التغيير . حيث كانت تمثل قنوات صارخة وفورية في وجه مستخدمي الأسلحة النارية والثقيلة .

5- أن التصفية الجسدية لقيادات المعارضة السياسية لا تعيقها من الاستمرار بمواقفها المعارضة ولا تمنع من ظهور قيادات جديدة تتعامل بأسلوب أكثر حداثة وعصرية وقوة فاعلة من الخارج .

6- الثورة لا تستورد ولا تصّدر . أي لا يتم استقدامها من الخارج ولا تُقدم للآخرين خارج البلد لأنها وليدة معاناة وتضحيات ومثيرات جماهيرية مقموعة ومعادية للطبيعة البشرية والحقوق الإنسانية على نقيض الانقلاب العسكري أو سطو النخب بعضها للبعض .

هذه الدروس التاريخية موادها التعليمية هي أن تكون التعددية زينتها ، والمواطنة الحقة ممارستها ، وتداول السلطة بنزاهة وشفافية ديدنها وشعارها تكافؤ الفرص في الوصول والتخصص وسيلتها للارتقاء والمحافظة على الثوابت والأخلاق والعلاقات العربية الصافية سيرتها . وإذا لن تتحقق هذه المواد المبدئية فأن ثورة الشباب سوف تبقى مستمرة ولا تسمح للثورات المضادة من غير معينها .

ماذا طالبت السلطة الخامسة ؟

8 / أ - التغيير

8 / ب – إلغاء قانون وحالة الطوارئ

8 / ت – رحيل الرئيس

8 / ث – مجتمعاً مدنياً

لأنها كانت

8 / جـ - مغتربة في مجتمعها

8 / حـ - مهمشة في مواطنتها

الفصل الثامن

ماذا طالبت السلطة الخامسة؟

نقصد بالسلطة الخامسة شباب الثورة العربية الذي كان واعياً بما يقوم به الطوطم العربي وزمره المختارة من فساد وظلم ونهب وإذلال وقهر وتعسف على أفراد المجتمع وثروة البلد ولما كان يمتلك (الشباب) طاقة حيوية متدفقة ومتثورة ومنفتحة تواقة للتغيير وعاشقة للتطوير ، فهو إذن أكثر جرأة وإقداما على مواجهة الظلم والفساد بثقة عالية معتمداً على حيويته واندفاعه عن التغيير ، فرفع مطاليب تحقق شبابيته المتوثبة والمتعطشة والمقدامة في عيش يتناسب مع طموحه ونبوغه وتوقده لكي لا يبقى مغترباً في مجتمعه ولا مهمشاً في مواطنته أي تحقيق هويته الإنسانية والوطنية ولأجل الوصول إلى هذا الهدف الوجودي طالب بإزالة العوائق التي تعيق حمل هويته مثل إلغاء قانون وحالة الطوارئ ورحيل الطوطم وتطبيق المجتمع المدني وممارسة الحرية الفردية والتعبيرية ودفع عجلة التغيير الثقافي والاجتماعي أي تغيير مسار الحراك الاجتماعي من الأفقي إلى العمودي وفتح المسارات أمام الأفراد في الصعود على التدرج الاجتماعي واستحلال الأداء محل الولاء في التعيين والعمل (أي الأداء أولاً وأخيراً) وتحمل المسئولية والانفتاح على العالم الخارجي ومحاسبة المفسدين ومعاقبتهم . باختصار شديد تبديل نظام الحكم وتطبيق الدستور وإلغاء الاستبعاد الشعبي والديني وعدم عسكرة المجتمع وسواها . هذه هي زبدة مطاليب الشباب العربي الثائر (السلطة الخامسة) .

8/1- التغيير

لأن التغيير سنّة الحياة التي لا تتوقف بشكل نهائي لأنها متفاعلة مع الأحداث القريبة منها والبعيدة عنها والوقائع المستوطنة فيها والمحيطة بها وأن استكنت فإن استكانتها موقته ولفترة محدودة لكي لا تستكن في جميع جوانبها بل بعضاً منها يستمر بالتغيير والبقية الباقية تتعثر وأخرى تصاب بالركود . فإذا أضعفت عناصرها أو غادرت مواقعها فإن الموت سيكون مصيرها ويعيد البعض الأخر نشاطه من خلال كوادر جديدة . كل ذلك كان يخضع لعامل الزمن الذي لا يعرف التوقف أيضاً . إذن هناك حياة نابضة بالحركة وبالديمومة لتحيى وتنمو .

استهلالي هذا ينعكس على مكونات الأنساق البنائية جميعها دون استثناء لكن ليس جميعها تتغير وتنمو بنفس السرعة والنضج لأن قسماً منها يكون بطيئاً جداً في تغيير مثل النسق الديني بسبب محافظته وقدسياته على عكس النسق الاقتصادي الذي يكون سريعاً في تغييره وتبدله لأنه يخضع لمضاربات السوق والمؤثرات الخارجية الدولية بسبب ارتباطه بها ولأن المادة (الثروة والمال) سريعة الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية (العرض والطلب والحاجة) لذا فأنه (ألنسق الاقتصادي) يكون دائماً محوراً فاعلاً في التأثير على سرعة تغيير الأنساق البنائية الأخرى بما فيها النسق السياسي . لذلك يكون التجار ورجال الأعمال في المجتمع هم الذين يملكوا نفوذاً اقتصادياً مؤثراً على باقي الفئات الاجتماعية . لذلك حاول الطوطم العربي استقطابهم وجعلهم أحد عناصر سدنته وزرع أبنائه وأقربائه بينهم لكي يستطيع أن يتحكم باقتصاد البلد ولا يسمح لهم بالتحكم أو التلاعب بسياسته أو تهديد موقعه القيادي بل يقدم لهم المكافئات والهبات المالية أو المشاريع الإنشائية والعقارية والتجارية والصفقات والعمولات كما دعموا وساندوا سياسته فتحصل منفعة متبادلة فيما بين الطوطم والتجار ورجال الأعمال والمال

وقبل كلاهما بأن يكونوا في صف واحد وقبول الأخير أن يكون من سدنة الطوطم ويقبل الطوطم به كسادن له . وهنا لا يكون دوراً ولا مكانةً للشباب في هذا التبادل المنفعي بل هم ضحايا لها (أي ضحايا الطوطم وسدنته) مستبعدين عن الحصول على عمل منتج في العملية الإنتاجية لأنهم مستهلكين لذا يريد التجار ورجال المال والأعمال إبقائهم على استهلاكهم لما ينتجوه من منتج فاسد ومعطوب أو منتهية صلاحيته هذه الحالة كانت من دواعي الشباب وميلهم نحو تغير هذه المنفعة المتبادلة الفاسدة التي تؤثر عليهم سلباً طيلة مرحلة شبابهم . بيد أن هذه الحالة تبقى كما هي طالما الطوطم العربي وصيغته الرئاسية غير دستورية ولا يوجد قانون وضعي يحدد صلاحيته ومسئولياته ولا توجد جهة شعبية برلمانية نزيهة وممثلة للشعب تواجهه بقصوره الرئاسي ومحاسبة أفراد سدنته . لذا وجدنا أول ما طالب به الشباب هو توزيعاً جديداً للنفوذ داخل النسق السياسي ، فطالبوا بنظام دستوري يقتضي بإحداث تحول جذري في بنية النظام الحاكم من خلالا الانتقال من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني . أي تغيير داخل الصيغة الرئاسية ذاتها . بمعنى توزيعاً جديداً للنفوذ داخل النظام السياسي الحاكم بحيث يصبح البرلمان المنتخب بطريقة التمثيل النسبي غير المقيد مع كفالة حرية التمثيل السياسي لغير المنتمين للتنظيمات السياسية الذين يسمون بالمستقلين وتنبثق من البرلمان حكومة وزارة أو مجلس وزراء يمثل القوى ذات الثقل الأكبر في الهيئة النيابية في أشكال يفرضها الواقع المتغير لبناء القوة السياسية في المجتمع العربي وتصبح الحكومة المنبثقة من البرلمان مسئولة أمامه مسئولية جماعية ومسئولية فردية . كذلك يحق للبرلمان سحب الثقة من الحكومة كلها أو بعض أعضائها ومساءلتها مسائلة جدية من باب أُولى كما يمكن بموافقة البرلمان أجراء انتخابات مبكرة حينما يفقد البرلمان نفسه مبرر وجوده .

معنى ذلك يريد الشباب تغيير الحكومة الحاكمة والمنصّبين من قبل الطوطم ومجيء حكومة منتخبة من البرلمان ممثل له وله الحق في سحب الثقة من الحكومة أو

من بعض من أعضائها ومساءلتها مسائلة جدية عن استغلالهم المالي لشرائح المجتمع الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود .

وإزاء ذلك يستطيع الشباب أن يفك الحصار الاقتصادي المضروب حوله والمقيد لحريته ولرزقه ، من هذا الباب أي من باب المسألة الشعبية عن طريق برلمان ممثل غير مزور يكون له الحق في مساءلة ومحاسبة كل فاسد يسيء للمجتمع بغض النظر عن موقعه الهرمي ونفوذه المالي والسياسي ومن هذه الزاوية يرى الشباب العربي باستطاعته تغيير النظام السياسي والاقتصادي الذي خنقه اقتصادياً وإنسانياً طيلة عقود أربعة من الزمن . هذين النظامين الذين تزوجا زواجاً مصلحياً كان على حساب مصلحة الشباب العربي .

إن سياق الحديث عن مطالب الشباب العربي بالتغيير يلزمني أن أتناول موضوع آخر يعكس مطاليبهم إلا وهو رئيس الدولة (الطوطم) الذي استحوذ على السلطة وكافة الأنساق البنائية وجيرها لخدمته وخدمة سلطانه المطلق وتزوير الانتخابات الرئاسية وتوسيع محيط حكمه من الحكومة إلى الاقتصاد ثم التعليم وتلاه الأدب والفن بعدها العاصمة وما تضم من شبكات طرق وعمائر وأبراج وساحات وقاعات وبنايات تحمل أسمه وكأنها ملكاً خاصاً به بل حتى وصل امتداد استحواذه على أحاديث وأفكار وكتابات الأفراد وعلاقاتهم الزوجية داخل غرف النوم . كل ذلك يعمله الطوطم لتعظيم أسمه وسيطرته وعشقه للحكم وتنمية ثروته المطلقة فتحول إلى حاكم ليس له شرعية لأنه أغتصب حقوق شعبه وسلب حريتهم وصادر كرامتهم وحبس أنفساهم وقتل بعضهم داخل سجونه وخارجها في الشوارع الميادين [شاهدنا ذلك في ثورات الشباب في كل من تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا] لأنه يرى نفسه بأنه المطلق وإزاء ذلك طالب الشباب العربي بأن يكون رئيس الدولة الجديد رمزاً للسيادة وتصبح سلطاته دستورية منحصرة في تولي اختصاصات ذات طابع تنسيقي لتشغيل مكونات الآلة الدستورية الجديدة . هذا المطلب التغيري لم يعجب الطوطم العربي لأنه كَرسَ جل وقته وجهده وأجهزته لأن يكون حاكماً خالداً سرمدياً ومطلقاً ذا

صلاحيات مفتوحة لا تنحصر في التنسيق لمكونات الماكنة الحكومية لأنه هو الذي استقدم عناصر الماكنة الحكومية والسياسية والاقتصادية ممن كانوا نكرات وغير معروفين بل من مستويات متدنية ليست لديهم إمكانيات وكفاءات وخبرات للمناصب التي تم تسليمها لهم من قبل الطوطم لأن وظيفتهم التي تم إسنادها هي دعم الطوطم وتنفيذه أوامره العشوائية والتسلطية والفردية وليس المصلحة العامة. وفي هذه الوضعية برز الفساد وعشعش وتنامى وفقس دون حساب ومساءلة من جهة ممثلة الشعب بل مساءلة وعقاب من قبل الطوطم نفسه عندما يقصروا في خنوعهم وانصياعهم وإذعانهم له .

إذن هذه الحالة طالب بها الشباب العربي في ثورته ضد النظام الطوطمي . ومن نافلة القول في هذا السياق مطالبة الشباب بفصل الأحزاب السياسية عن جهاز الدولة . لأن الحزب الحاكم الأوحد الذي شكله الطوطم أو استلمه من حاكم عربي قبله كان الغرض تمرير قراراته من خلاله ولتعزيز سلطاته الحمقاء والفاسدة . هذا المطلب تم الإعلان عنه لكي تستطيع الأحزاب السياسية الحرة أن تراقب وتحاسب أجهزة الدولة لا لخدمة أعضائها بل لكي لا تجنح أو تنحرف عن مسئولياتها الجمعية وخدمتها للمجتمع ، ودفعها للتغيير وليس للتسكين أو الإعاقة . أقول عن هذا المطلب للتغيير جاء كرد فعل مضاد لإدماج الحزب الأوحد الحاكم بنظام الطوطم ذاته وجعله مجرد تجمع بشري صوري لا يمثل فئات الشعب وأنه وصل إلى القبة الزرقاء عن طريق أو من خلال التزوير والرشوة والخنوع والانصياع لرئيس الدولة ولأجهزته الأمنية فحوله إلى مجلس شعبي يمثل البور الاجتماعي Social wild أي الفاسد والمفسد ليس له نسق في وظيفته الأدائية.

ويحسن بنا أن نطرح في هذا الموطن حقيقة مطالبة الشباب بالتغيير كان في جوهره بناء الحياة السياسية بطريقة تكفل حرية تمثيل الإرادة الشعبية تنظيماً لكي تكون هذه الحياة نزيهة وشفافه تحترم حرية تمثيل إرادة الأفراد دون تمييز أو تعصب أو استبعاد .

لقد أجملت فيما تقدم بعض المطالب الشبابية في التغيير وأجبت على السؤال الذي مفاده : لماذا طالب الشباب العربي الثائر بالتغيير ؟ . في الواقع إن مفتاح هذه المطالب تعبّر عن فقدان وعثور الشباب العربي على جوانب تمثل جزءً من وجوده الإنساني والاجتماعي ثم اكتشافه وإدراكه لمتغيرات اكتسابها من مبتكرات روح العصر وهي في حالة فقدانه . فهو كان يفتقد ممارسة دوره الاجتماعي خارج أسرته ومدرسته أي في الحرية التعبيرية والمساهمة الإنتاجية في الماكنة الاقتصادية واحترام رأيه في التعبير عن رأيه في الوطن والحكومة والسياسة لأنه يمثل مقطعاً كبيراً في الحجم السكاني .

بمعنى أنه يريد أن يستخدم هويته الاجتماعية ليس في الهرم السكاني بل في الهرم السياسي والاقتصادي وبسبب شعوره وإدراكه بذلك ومع وجود منافذ الكترونية عصرية سمحت له مشاهدة ومعرفة العديد من مجريات الحياة العصرية في المجتمع الغربي عندها اكتشف كفاءته ولوذعيته (عبقريته) التي أوقدت روح النقد عنده بعد مقارنته بين وضعه في مجتمع شمولي ووضع الشباب في العوالم الحرة والديمقراطية . هذا الإيقاد دفعه إلى المطالبة بنيله لحقوقه الوطنية والإنسانية وإدراك أيضاً إن النظام الذي يخضع له لم يتغير في أسلوب حكمه القمعي والفوقي والاستبعادي ، وعثر أيضاً على الكثير من المستورات والإخفاقات التي قام بها الطوطم وسدنته من فساد وتعسف ونهب لثروة البلد وتجميد للحياة السياسية وتسكين الحياة الاجتماعية .

وأدرك كذلك إن أجهزة الطوطم الإعلامية ما هي إلا قنوات تضليل وتعتيم وتطبيل وتزمير وكذب عملت وتعمل على تشويه الحقيقة وتجميل قبح نظام الطوطم وتقديم الوعود الزائفة والحلمية والسرابية .

ولا جرم أيضاً من القول بعد هذا بأن الشباب العربي أدرك بأن هناك فجوة ليست جيلية بل فجوة عضوية في الهيكل البنائي خالية من التواصل ومعدومة الثقة اكبر مقطع سكاني (شبابي) وأصغر مقطع طبقي في المجتمع وهو [الطوطم وسدنته] .

جميع هذه الأسباب التي ذكرتها تفسر وتشرح لماذا طالب الشباب العربي بالتغيير الذي يمكن تسميته بالتغيير من الداخل أي من رحم المجتمع العربي وليس من خارجه (أي من العالم الخارجي عن المجتمع العربي) بذات الوقت نقول عنه من خارج المحيط السياسي والمحيط العسكري الذي اعتاد المجتمع العبي التغيير من خلالهما . وهذه الحالة التغيرية الرحمية فريدة من نوعها في المجتمع العربي إضافة إلى كونها سلمية غير مسلحة وهذه ميزة فريدة أيضاً من نوعها في الحديث إذن أن جميع الثورات حصلت في تاريخ المجتمع العربي كان السلاح العسكري هو الأداة القوية في تغيير نظام الحكم .

8 / ب – الغاء قانون وحالة الطوارئ

أنه أحد الضوابط الرسمية الصارمة والمتشددة والمقيدة لحرية الأفراد والجماعات بالتعبير عن حقها أمام الرأي العام . في الواقع يتم إصدار قانون الطوارئ عندما تحصل أزمات وصراعات سياسية أو عرقية أو دينية . إذ يوجد في الدول العالم قانون استثنائي يتم اللجوء إليه في حالة وقوع خطر على البلاد سواء كان من الداخل أو من الخارج يعرف باسم (قانون الطوارئ) وتسمى المدة التي يستمر فيها فرض هذا القانون بـ (حالة الطوارئ) وعندما يواجه البلد كوارث طبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل أو تسونامي أو أوبئة أو حروب داخلية أو خارجية عندها تفرض حالة الطوارئ كقانون استثنائي .

لكن الطوطم العربي فرض قانون الطوارئ وحالته دون اقتران ذلك بوجود حدث استثنائي يهدد الدولة والشعب (باستثناء اليمن والبحرين) وتمسكوا به لفترة عقود من الزمن لحماية نظام حكمه من المعارضة ولجعل سلطة حكمه خالدة وسرمدية وأبدية .

لذلك كان من أبرز المطالب التي نادوا بها الشباب العربي في ثوراتهم هي إلغاء هذا الطوق المقيد لهم ولوجودهم ، إنما تحت ضغوط شعبية عربية سارعت بلدان الطوطم العربية إلى رفع حالة الطوارئ بدأت بتونس وانتقلت إلى مصر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 الذي تم فرضه في يونيو / حزيران 1967 بعد اجتياح إسرائيل لسيناء واستمر لغاية نجاح ثورة الشباب المصري . وكانت الجزائر التي بدأ فيها عام 1992 العام الذي شهد صعوداً كبيراً للتيار الإسلامي وتم تمديد العمل بحالة الطوارئ مرة أخرى عام 1993 دون تحديد مدة لنهاية العمل به وتحسباً لتصاعد الاحتجاجات داخل الجزائر خاصة بعد تزايد المظاهرات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا سارعت السلطات الجزائرية إلى رفع حالة الطوارئ كنوع من إبداء من حسن النوايا تجاه عمليات الإصلاح التي يطالب بها المعارضون .

وتعتبر سوريا ثاني دولة ترفع حالة الطوارئ بعد الجزائر استجابة للمطالب الشعبية التي عرفته منذ عهد الانتداب الفرنسي أواسط عشرينات القرن العشرين ثم صدرت مجموعة أخرى من القوانين لكن أبرزها وأخرها كان المرسوم التشريعي عام 1962 [جريدة الشرق الأوسط 22 / 4 / 2011] لكن اليمن والبحرين أعلنوا حالة الطوارئ على أنظمة حكمهم .

لا أريد أن ابرح من هذا الموضوع ما لم أبلغ هدفي في تحليل ما جاءت به هذه القوانين غير الوضعية القامعة للإبداع الفردي لأنه عندما يشعر الفرد بأنه مراقب ومحاسب على كل فكرة ورؤية ورأي يمسي خائفاً من العقوبة التي يحصل عليها ، لأن خوفه من العقوبة الصارمة (على رأي حر أو نقد بناء أو رفضه لشيء لا يتناسب طرداً مع طموحه) تمنعه من التفكير المبدع والخلاق والمتناغم مع روح العصر والمتثاقف مع ثقافات أجنبية . وبسبب عدم وجود قنوات لتصريف معرفته وخبرته الثقافية أو الاجتماعية تضحى مخنوقة وتموت فيما بعد و لا تجد طريقها إلى الوجود الحي كذلك يقنن هذا القانون أذواق الناس لأن المتاح محدود جداً ومقولب بقالب واحد ويستخدم مفردات لغوية ومنطقية مفروضة على العربي من قمة الهرم الاجتماعي لا يسمح له

بتناول غيرها . أي أن الحكومة تقلّم وتشذب طموحات وتوق الفرد عندما يخرج عن المألوف بل يتمنى وجود تنوع في اختياراته سواء كان ذلك على مستوى التفكير أو الريازة المعمارية أو الألوان الفنية أو الشعرية أو الأدبية حتى على الملبس والعلاقات الاجتماعية يتم تقيدها زمنياً ومكانياً ومحيطياً . وبمجرد شعور الفرد بأن مُراقبٌ وممنوع من السير في مكان معين أو اجتماع مع زملائه أو إجباره على الإقامة في مكان محدد وخاص يعني تحجيم تحركاته الذاتية والاجتماعية ومصادرة حقوقه في العيش كإنسان حر . كيف إذن نطلب من العربي أن يبدع ويكون خلاق ومخترع ومبتكر دون أن تتوفر له الحرية في التعبير والاختيار ومنحه الثقة بنفسه وعدم الشك بسلوكه دون تقييد حريته الشخصية . إذن حرّي بنا أن نقول إن الشك فيه (الفرد العربي) وعدم الثقة وتقييد حريته وتنميط تفكيره ومراقبة تحركه والتدخل في شئونه الشخصية واقتحام خصوصياته السرية والشخصية والتطفل والانحشار في علاقاته اليومية يجعل من الشاب العربي ملجوماً بشكل رسمي ومن مصادر رسمية .

هذا فضلاً عن لجمه العربي من قبل أعراف ونواميس المجتمع العربي التقاليدية وهذا يعني إن هناك لجم مزدوج لشاب طموح ومتدفق في طموحه وآماله وأحلامه وطاقاته الذهنية والجسدية . فكان يعيش حالة من السقم الاجتماعي (العلة الاجتماعية) إلا أنه يعي بها ويعتبرها أم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها وإزاء ذلك عندما شاهد العالم المتقدم من نوافذ القرية الالكترونية الذكية أنتفض وفجّر طاقاته الملجومة إنما بشكل سلمي وحضاري يليق بالمخلوق المتمدن الواعي المفروضة عليه ويريد التخلص منها وعندما شاهده العالم الغربي وهو بهذا الرفض السلمي والأسلوب الحضاري أيده ودعمه وتناقل أخباره الإلهامية .

بعد هذا الاستهلال لأسباب مطالبة الشباب العربي برفع حالة الطوارئ وإلغاء قانونها لا نرى بأساً من تقديم مضامينها التي لا تخرج عن نطاق الحد والتقييد والمنع والاستيلاء والاحتجاز والتوقيف والمراقبة والتنصت . استمرت هذه الحالة التي لا يقبل بها أي إنسان تواق للحرية والإنسانية والمشاركة الإبداعية وهي :

1. تقييد حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور في أوقات معينة .
2. توقيف المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام توقيفاً احتياطياً
3. الإجازة في تحري الأشخاص والأماكن في أي وقت
4. تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال
5. مراقبة الرسائل والمخابرات ووسائل الإعلام
6. الاستيلاء على أي منقول أو عقار وفرض الحراسة المؤقتة على الشركات والمؤسسات
7. تأجيل الديون والالتزامات المستحقة على ما يجري الاستيلاء عليه
8. تحال إلى القضاء العسكري كل من الجرائم الواقعة على أمن الدولة والسلامة العامة والجرائم الواقعة على السلطة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة والجرائم التي تشكل خطراً شاملاً ومخالفة الأوامر الصادرة عن الحكم العرفي [جريدة الشرق الأوسط 22 / 4 / 2011]
9. تحديد أو منع مرور الأشخاص والسيارات في أماكن وأوقات معينة
10. العمل على تنظيم نقل المواد الغذائية والسلع ذات الضرورة وتوزيعها
11. إنشاء مناطق الإقامة المنظمة لغير المقيمين
12. منع الإقامة أو وضع الأشخاص تحت الإقامة الجبرية
13. الاحتجاز دون عرض المحتجز على جهات التحقيق والتوقيف للاشتباه
14. منع المظاهرات والإضرابات
15. مصادرة الصحف أو الوسائل التي في شأنها الأضرار بالدولة من وجهة نظر السلطات الحاكم كقنوات التلفزيون والمطابع .

8 / ت – رحيل الرئيس

لأن الرحيل يعني إقصاء أو تنحي أو خلع الحاكم المطلق والأوحد والطاغية والمتجبر الذي يملك جميع الأجهزة القمعية التي قمعت المجتمع طيلة حكمه التي تجاوزت الأربعة عقود ونيف من الزمن . ولما كان الحاكم (الطوطم) يمثل الخط الأحمر الذي لا يستطيع أي شخص التفوه ضده استطاع الشباب بعد أن أسقطوا جدار الصمت وحاجز الخوف الرهيب [الذي بناه الطوطم وسدنته في نفوسهم وعقولهم طيلة حكمه] عبر تظاهرات جماهيرية في عدة مدن ومجابهة قواه الأمنية والعسكرية وجهاً لوجه وحصولهم على تأييد وتعاطف شعبي ورسمي من بعض الدول الغربية العظمى ونقل تظاهراتهم على القنوات الفضائية العالمية ومن خلال أجهزة القرية الالكترونية الذكية والفورية واهتمام المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان ، جميع ذلك كان بمثابة تغذية راجعة Feed back إيجابية لانتفاضتهم بعدها رفعوا شعار (أرحل) الذي تم رفعه في أول ثورة شبابية من قبل الشباب التونسي عندما طالبوا بإقصاء رئيسهم بن علي ، بعدها أمسى هذا الشعار صرخة مدوية وجريئة وصريحة بانفصال الشباب عن حكم الحاكم الطاغي . إنه شعار مرسل لشخص باسمه لأنه مقيت من قبل الجيل الصاعد وأن جماهيره التي كان يحشدها قهراً وترغيباً لأعضاء حزبه الصوري وموظفي الدولة المؤتمرين بأمره وطلبة المدارس خوفاً من الفصل أو الطرد وفقدان مصدر رزقهم وعملهم وتعليمهم . هذا المطلب عبّر عن صدق المشاعر والنوايا وإرادة مبنية على الجرأة الجسورة، وكرامة مجروحة ومكسورة ونفوس معذبة ، وطموح مخنوق ، وعقلية متنورة في أسلوبها بالتعامل مع الأحداث ، ومشاعر محرومة ، وطروحات متفتحة ، ومواطنة مسلوبة ، وجهود مسخرة لخدمة الطوطم ، ومعنوية مذلولة .هذه الثنائية المتناقضة بين الخنق السلطوي والتنفس الالكتروني استوطنت وعاشت في عقول الشباب وشخصيتهم المتنامية في تلوعها أدى بها إلى الانطلاق الثوري بعد أن جسّت نبض

الأجهزة الأمنية في البداية مطالباتها الأولى المنطوية على الإصلاح ومحاربة الفساد وإطلاق سراح السجناء السياسيين مروراً بالتنديد بتزوير الانتخابات البرلمانية والشعبية، وعدم التوريث الرئاسي وإلغاء قانون الطوارئ وحالتها (أي إنهاء حالة الطوارئ) ومع تزايد استخدام العنف البوليسي والأمني والبلطجية الحكومية أو الشبيحّة رفعوا شعار (أرحل) وإسقاط النظام . وكان هذا التدرج ألشعاري والمطلبي ذكياً وحذراً ومتفاعلاً مع أحداث المواجهات الأمنية لهم لأنه لو بدءوا بشعار أرحل في بداية الأمر لكان هناك صِدام دموي كاسح تذهب فيه الكثير من قرابين الثورة وإزاء ذلك جعلوه أخر المطالب [بعد اختباراتهم الميدانية لقوى الأمن] وجسّ تأييد الجماهير العربية والجهات الرسمية الغربية وإعلامها بما يحصل لهم فظهرت الندوات المتلفزة والمقابلات للمعارضين العرب في الخارج (أي خارج بلادهم) واهتمام الرأي العالمي بهم بدءً برؤساء ووزراء خارجية ودفاع الحكومات الغربية والتركية بتظاهراتهم وثورتهم ومطالبيهم المشروعة ومناصحتهم للطوطم بعدم التعرض المسلح للشباب ومن ثم مناصحته بالرحيل كل ذلك جعل من الشباب العربي أن يركز على شعار (أرحل) الذي زلزل أركان حكمه وأفزعهم وأرهبهم فجعلهم يزدادوا عناداً وإصراراً بالبقاء بالحكم حفاظاً على موقعهم وثرواتهم ومصالحهم الغير مشروعة] وألا يغال بعنف وقتل المتظاهرين وهم غير مسلحين. من دلائل تمسك الطوطم السوري بقهر الرأي العام بدلاً من احتوائه إجبار مجموعة من الشباب على السجود لتقبيل صور للرئيس بشار الأسد وتذييل الصور بعبارة (مطرح ما بتدوس ... راح نركع ونبوس) !! ومنها أيضاً إجبار الناس على الخروج بمظاهرات مليونية تأييداً للنظام ومعاقبة كل من يتخلف عن التنفيذ بما في ذلك الفصل من الوظيفة الرسمية والخاصة فقد أُجبرت المدارس معلميها وطلابها على ذلك موظفوا المؤسسات الحكومية وسائقوا التاكسي وغيرهم على التوقيع على تعهدات خطية للمشاركة في المسيرات المؤيدة التي سبقت خطاب الطوطم . الملفت للانتباه إن الشباب اليمني أكثر شعوب العرب سلاماً إذ يملك كافة أصناف الأسلحة النارية ولم يستخدمها في مواجهته مع قوى الأمن والجيش المسلح طيلة تظاهراته واعتصاماته في

الساحات والمدن على الرغم من استخدام الأمن اليمني وبلطجيته أسلحتهم ضدهم ليؤكد للعالم بأن ثورته سلمية وكان ضبط النفس عندهم عالية ومشهودة . وفي سوريا استخدام الطوطم وأجهزته الأسلحة الثقيلة كذلك في ليبيا الذين لم يكتفوا بأسلحتهم الثقيلة استخدموا المرتزقة أو الشبيحة لقتل المتظاهرين وهذا مؤشر واضح على حكمهم الذي حكموا به شعوبهم ، بنفس الوقت أوضح مدى فزعم وخوفهم من الذي واجهوه من شباب جريء وجسور وصامد اندفعوا للتعبير عن رأيهم ضده وضد سدنته الفاسدة والقاهره . ومن المضحك المبكي إن جميع الطواطم العربية يقولوا بأن حكمه وبلده يختلف عن تونس هذا ما قاله طوطم مصر وقاله القذافي بعد ما رحل أو تم ترحيل مبارك وبن علي وقاله صالح بعدما تم ترحيل مبارك وبن علي والثورة ضد القذافي وقالها طوطم سوريا بعدما تم ترحيل مبارك وبن علي والثورة العارمة على صالح والقذافي . وهذا يعني أنه (الطواطم) على الرغم من تشابههم جميعاً في أساليب حكمهم واضطهادهم وبطشهم لم يأخذوا دروساً من بعضهم البعض في الإصلاح لأنهم لا يعرفوه ولم يستخدموا بل أخذوا دروساً من بعضهم البعض في القمع والحكم الفاسد والتعتيم والتهويل والتدجين والاستبعاد والأنتقاء . لذلك اختلقوا الأعذار والتبريرات لانتفاضة شباب مجتمعهم فوصفوها بأنها مؤامرة مدبرة من الخارج وإن القاعدة وأمريكا وراء كل ذلك وهناك طوائف دينية تحرك الجماهير وسواها من أساليبهم العتيقة في تعتيم حقيقة حكمهم والانفلات الشبابي الذي فلت من قبضتهم الفولاذية فلم يصدقوا ما قام به شباب مجتمعهم فكشفت لهم هذه الانتفاضة الثورية إن سدنة الطوطم كاذبة ومضللة وفقيرة في ضبطها الأمني لكنها غنية في بطشها الشعبي لأنه تم انتقائها واستقدامها لمعبد الطوطم بناءً على حماية أمنه لا لأمن الشعب والدفاع عنه لا الدفاع عن الشعب ولمصلحته لا لمصلحة الشعب ولما كانت هذه الحالة لا تصلح لحكم الشعب مهما طالت مدته ثار الشعب ضده فخسر ملكوته وسدنته وتم ترحيله لأنه لم يكن منهم ولم يعمل لصالحهم وباتت هذه التجربة المريرة والمأساوية درساً بليغاً

لكل من لا يخدم شعبه الذي يرأسه وأنها أكبر وأفضل الأحداث التاريخية الفريدة في حياة المجتمع العربي المعاصر.

8/ث- الحرية

لأنها أحدى النزعات الفطرية التي ولدت مع الإنسان الذي يولد بدون قيود وفروض مقصودة أو غير موروثة أو مكتسبة . إلا أن تنشئته الأسرية والاجتماعية تمارس عليه ضوابط عرفية وتقاليدية تطبعه بطابعها الثقافي الموروث ثم مارست المدرسة ضوابطها التربوية لتعلمه الضوابط التعليمية لكي تنمي قابلياته التعليمية ، بعدها تدخل الدولة لكي تمارس ضوابطها القانونية لضبط مواطنيها . بيد أن جميع هذه الحلقات أو الوكالات التنشيئية لم تصل إلى حالة العبودية والاسترقاق بل هي ضوابط مقصودة لكي تجعل من المخلوق الجديد إنساناً ذا هوية اجتماعية وثقافية خاصة بمجتمعه لكي لا تحرمه من الحرية الطبيعية التي ولدت مع كل إنسان في مجتمعه . هذه الضوابط أشبه بضوابط القانون الوضعي التي تسري على الجميع دون استثناء وغالباً ما تكون هذه الضوابط مستخلصة من الأعراف والتقاليد والدين وهذا يعني إن الأعراف والقوانين وجدت لتنظيم حرية الأفراد في عيشهم داخل المجتمع وليس من الحد من التصرفات وتفكير الأفراد .

لكن إذا شرّعت الدولة قوانين تحد من حرية المواطنين مثل وضع الحضر على تجمع الأفراد لأكثر من خمسة أشخاص في مكان واحد فأن ذلك يمثل الحد من حرية الأفراد وهذا يجب مقاومته . إذن فرض قيود وممنوعات من قبل القوي على الضعيف أو تصدر من الغني على الفقير أو من المثقف على الجاهل يُعد تقيداً للحرية يتطلب مقاومتها وإزالتها والتخلص من القوي أو الغني أو المثقف . فالحرية هنا تمثل قدرة الإنسان على تحقيق ذاته . أي بلوغ الغايات التي يحددها لنفسه التي تقتضي سقوط القيود غير الضرورية على حرية الأفراد وهذا يعكس الحرية المدنية والاجتماعية بشرط

أن يمارس الفرد حريته بدون مضايقة لحرية الآخرين في مزاولة نفس السلوك لأن الحرية هي نشاط الروح الإرادية التي تمد الإنسان بالقدرة على أن يقول ما يعتقد ويفعل ما يقول ليرى آنويته وفرديته . إنها إرادة الاختيار والمسئولية عن الفعل في يد الإنسان وحده .

فهي إذن ليست هواجس وأوهام وفوضى وهياج كما يقول عنها سدنة الطوطم والمستبدين من الحكام .

المقصود بالحرية التي رفعها شباب الثورة العربية حرية التعبير والاجتماعات للأفراد في مكان واحد إذ إن الحرية نقيض الاستبداد السلطوي والاستبعاد الاجتماعي الذي يعني إقصاء العربي لكونه من أبناء طائفة دينية معينة أو عرقية خاصة أو إقليم معين أو حزب سياسي محدد . أقول رفعت الحرية كشعار مطلبي جوهري كنقيض للتعصب العرقي أو الطائفي أو الاقلي وكعارض للتحيز الفئوي ومضاد للاستبعاد الطبقي ومقاربة للمساواة والعدالة في التعامل مع الأفراد من قبل الدولة . بتعبير آخر يقصد الشباب العربي بالحرية التعامل معه كمواطن من الدرجة الأولى لا التمييز بينه وبين أخيه أو أخته المواطنة في الحقوق والواجبات وليس الحرية الفئوية لسياسيين معينين أو اقتصادية الخواص لأن ذلك يبلور فوضى من أنشطة النسق السياسي والاقتصادي إذ حصل في البلدان العربية تركز اقتصاد الإسكان والبناء والعقارات والسياحة والاتصالات الهاتفية المحمولة في يد حفنة من رجال الأعمال الكبار المرتبطين ميكانيكياً بسدنة الطوطم وأسرته وحزبه الحاكم .

وفي الحرية الاقتصادية تمثلت في التخلص من قيود التصدير والاستحواذ والحالة مشابهة بالحرية الصناعية تحت شعار حرية التجارة الأمر الذي حكومة الطوطم العزوف عن تشجيع إقامة صناعة وطنية في تلك الصناعات المستوردة فحصل انتهاك جرائم عديدة باسم الحرية .

إذن ليس المطلوب حرية مطلقة بل حرية تضمن حرية الآخرين وحرية الوطن والمجتمع العربي لا حرية الطوطم وسدنته . ولما انتزعت الحرية الشخصية من الفرد العربي وتم قمعه وعدم السماح له بالتعبير والتفكير والتجمع والتظاهر والتنظيم النقابي والمهني والمطالبة بحقه وعدم تزييف وتزوير صوته في الانتخابات الشعبية والبلدية وعدم التطلع للعالم الآخر وحتى العمل والسفر إلى خارج بلده كل ذلك جعل منه أن يطالب بأن يعيش عيشه عصرية مثله مثل أي شاب في دول العالم المتمدن في ممارسة حقوقه وتنظيم وجدوده وتحقيق أهدافه المستقبلية وعدم محاسبته على قراءاته ومشاهداته للأقمار الصناعية واقتنائه أجهزة الكترونية اتصالية حديثة وإلى احترام شخصيته الذاتية (هويته) والتعامل معه كمواطن من الدرجة الأولى والاستماع إلى نقده وتقييميه وتحبيذه للأحداث التي تهم وطنه وأمته .

هذه المعاناة الشخصية والوطنية عانى منها الجيل الذي عاصر حكم الطوطم لأربعة عقود ونيف من الزمن ولم يستطيع الحصول عليها . لكن جيل الشباب الذي لم يكتمل تطبيعه بقيود الطوطم بشكل كامل ومع تفاعله مع حرية الشباب الغربي استلهم منهم هذا التوق للحرية الذي اصطدم بقيود صارمة وفولاذية وضعها الطوطم مما أدى بهذا الاستلهام المصطدم إلى الانفجار الجماهيري وإعلان مبادئ ثورتهم التي اختزلت بشعاراتها المطالبة بالحرية والتغيير والكرامة فحرروا أنفسهم في تونس ومصر بزمن قياسي إلا أن ثورتهم من أجل الحرية في ليبيا واليمن وسوريا تأخرت في تحقيق باقي مطاليبها (إسقاط النظام والترحيل والتغيير) بسبب سيطرة أفراد أسرة الطوطم على الجيش في سوريا واليمن وكتائب الأمن القذافية الذين استخدموا أسلحتهم الثقيلة ضد الشباب فذهب آلاف القرابين منهم في سبيل الحصول على حريتهم المسلوبة .

8 / جـ - مجتمعاً مدنياً Civil Society

نعني بالمجتمع المدني الإسهام الوطني والإنساني للمواطن في الوظائف النسقية للبناء الاجتماعي وفي صيرورة التطور والتغيير عبر منظمات شعبية ومهنية وحزبية وحركية دون تدخل الدولة في ذلك مع إطلاق الحرية التعبيرية والمساهمة الإنتاجية من أجل أداء دوره في البناء وممارسة هويته الوطنية دون تدخل وتحجيم مواطنته أو مصادرتها بتعبير أدق إفساح المجال له في مشاهدة صورته وأفعاله وتفاعلاته الاجتماعية في المرأة (الانجازات الاجتماعية) حسب تعبير نظرية التفاعل الرمزي في علم الاجتماع . بعد هذا التحديد المقتضب نوضح كيف وأد الطوطم العربي هذه المشاركة الوطنية في البناء الاجتماعي العربي وذلك بسبب خوفه من محاسبته وكشف تعسفه وظلمه وعبثيته في الحكم لأنه استحوذ على سدة الحكم وأجبر كافة أنساق البناء لحكمه المتفرد وحقق بذلك نرجسيته في الحكم المطلق واستمتع بذلك ولا يريد من أي إنسان أن يشاركه في هذا الاستمتاع السلطوي والنفوذي والمالي . فامتدت أجهزته في تسلطها على جميع أحشاء جسم المجتمع العربي من أجل احتكار السلطة فعطل دور المواطن العربي ومرق قانون الدستور وحلَّ محله قانون الطوارئ وعطل قوة المجتمع العربي في ممارسة وظائفه الحيوية في أنساق البناء الاجتماعي الذي بدوره أدى إلى عدم احترام ثقافة حق الاختلاف محولاً بذلك جميع شؤون الفرد والمجتمع إلى شئونه فلم يدع العربي من أداء دوره واثبات هويته الوطنية باستثناء ما تريده أجهزته التي تخدم مصالحه وسلطانه وتسلطه على الجميع وهنا ألغى إنسانية ووطنية الفرد العربي وسيّدت ثقافة الصمت من خلال زرعه الخوف في نفس وذات العربي ومنعه من المطالبة بحقوقه الإنسانية والوطنية وأجبره على العودة إليه والاتكال عليه في حل مشكلاته لكي يجعله ذليلاً له ومستجدياً لأوامره وخاضعاً لإرادته وسلطانه المطلق ومنصهراً في بودقته النرجسية والضيقة .

وبهذا الأسلوب المهيمن وأدت حرية وإرادة العربي وتم تهميش المجتمع العربي من خلال هيمنة الطوطم عليه والحد من مبادراته ومشاركاته في عملية التغيير بحرمانه من حقوقه الإنسانية منها حقَهُ بالعمل المنظم والتعبئة الشعبية من خلال مؤسساته وجمعياته المهنية واتحاداته ونقاباته وأحزابه ومنظماته ومختلف الحركات الاجتماعية المستقلة التي يمكن العمل من خلالها على تغيير الواقع [بركات ، 2000 . ص . 924] لقد حرم الطوطم وأجهزته القمعية الشعب العربي من هذه الحقوق وعطل دوره في خدمة الصالح العام ومنع مشاركته في صنع القرار ؟ إذ جرد الشعب من حقوقه الإنسانية ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية وحق التعبير عن أرائه المستقلة وسخر أجهزته القمعية لحماية آمنه الخاص واستمراره على حساب أمن المجتمع . استمر الطوطم العربي في هذا الضرب حتى عندما شاخ وعجز دون تناولها لشخص أخر إذ تجاوزت أربعة عقود من الزمن فملّ المجتمع العربي منه لكنه لم يمّل من تسلطه على جميع مناشط الحياة الاجتماعية ولم يتوقف بل حاول أن يورث السلطة بعد وفاته . إن هذه الحالة نسميها بمرض الإدمان على التسلط المطلق وهذا لا يمكن علاجه إلا بترحيله من السلطة بقوة الجماهير مصمم على ذلك وهذا ما حدث في ثورة الشباب العربي .

أما الشروط التاريخية لفكرة المجتمع بمعناها الحديث والمتميز فقد حددها عزمي بشارة في كتابه الموسوم (المجتمع المدني 2000) وهي :

1. التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع أو بين مؤسسات الدولة المجتمعية ، كشرط معطى تاريخياً ، أو اجتماعي معطى أو متطور تاريخياً .
2. وعي الفرق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد وهو شرط متطور تاريخياً مع الثورة الصناعية ونشوء البرجوازية .
3. تمييز الفرد كمواطن . أي كيكان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة .
4. التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية وأهدافها ووظائفها من جهة وآليات عمل الاقتصاد وأهدافه ووظائفه من جهة أخرى

5. رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة نظرياً على الأقل من مواطنين أحراراً تلقوا تآلفوا بشكل طوعي وبين البنى الجمعية العضوية التي يولد الإنسان فيها وإليها .
6. التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار نظرياً على الأقل في الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة [بشارة ، 2000 . ص . 33]

في الواقع إن المطالبة بإنشاء مجتمع مدني هو الرد على سلطة الطوطم وحزبه الأوحد بحيث يكون (المجتمع المدني) مرجعية اجتماعية خارج الدولة يرد على التسويف البيروقراطي وتمركز عملية اتخاذ القرار في مؤسسات الدولة والرد على الدكتاتورية والأنظمة الأسروية بتعبير أخر ، التطلع إلى مجتمع أكثر مساواة وأكثر مشاركة وأكثر تمثيلاً وتوقاً إلى مجتمع أقل اغتراباً عند مواطنيه .

هذا هو مفهوم المجتمع المدني الذي لم يرى النور في المجتمع العربي طيلة نصف قرن وكان هذا النوع من المجتمعات يمثل توقاً مصراً ومؤكداً من قبل الشباب العربي المعاصر الذي تعرف عليه من خلال مقارنة وضعه المغترب وصوته المكمم بما يشاهده من حرية وعدالة ومشاركة عند المجتمعات الغربية وخوفه على مستقبله بأن يكون مثل ماضي أبيه المظلم والمجمد والمحتصر . ومن خلال نافذة الأجهزة الالكترونية المعلوماتية استطاع أن يثأر لوالده ويفتح باب الحرية له بسلام وإصرار على نقيض الثورات التاريخية التي استخدمت جيوشها وأسلحتها في تغيير الأنظمة الدكتاتورية أو التي استخدمت عقائد اقتصادية وسياسية في تغيير حكام طغاة وهذا انعطاف متميز في التغيير الكلي والشامل بحيث ألهم العديد من قادة العالم الغربي في هذا التغيير الكلي والكيفي . باختصار شديد كان حرمان الشباب العربي المعاصر من عيشه في مجتمع مدني في مجتمع تحكمه سلطة متسلطة وطاغية سبباً جوهرياً وعاماً في استشارته الجماهيرية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين .

8/ حـ- لأنها مغتربة في مجتمعها

عكّس ويعكس واقع المجتمع العربي طيلة عقود أربعة من الزمن ولت ومضت واقع مُغربٌ بأغلب شرائحه الاجتماعية وبالذات الشبابية التي تمثل الطاقة الحيوية والنشطة في طاقاتها التي لم يسمح لها بتحقيق هويتها وذاتها من قبل الأنظمة العربية الجاهلة في الحكم المدني والتنوير الثقافي والاعتراف بهذه الشريحة البناءة فحولتها إلى كائنات خاملة لا تساهم في مواجهة ودفع عجلة التغيير للأمام وهذا كان من أبرز العوامل التي أخرت وخلفت المجتمع العربي ومسايرته لروح العصر . بيد أن الأنظمة العربية أسست حزباً رسمياً وليس شعبياً منتقى وليس منتخباً خاصاً بها يحمل شعارات ومبادئ هلامية ومثالية في القومية والحرية والوطنية والاشتراكية والديمقراطية وضعت لا للتطبيق بل للدعاية والإشهار الاسمي والشكلي وليس الفعلي إذ برهنت الأيام والشهور والسنين والعقود عدم صدقها في تنفيذ أية واحدة منها التي يتمنى الشعب العربي تطبيقها ووضعت عقيدة فكرية لها لكن هذه الأنظمة لم تهتم لا بعقيدة الحزب الذي أسسته ولا بشعاراته بل جعلت منه تنظيماً مساعداً وعوناً مسانداً لأجهزتها البيروقراطية وسلطتها الحاكمة المستبدة واستنكرت لباقي الأحزاب الوطنية وإبعادها عن المشاركة السياسية والوطنية والقومية فحولته إلى تنظيم يساعدها في بث ونشر سيطرتها على كافة مناحي الحياة الاجتماعية ومن ثم حولته إلى جهاز أمني من الدرجة الخامسة يخدم تسلطها على جميع فئات المجتمع وبذا أمسى المنخرطين من الشباب في هذا الحزب الحكومي إلى مخبرين أمنيين للحاكم مقابل منحهم وظائف حكومية لا يستحقوها لأنهم من الفاشلين في دراستهم ولا يحملون مؤهلات وكفاءة متخصصة أو متميزة ومنحدرين من أوساط اجتماعية ريفية وأسر عشائرية انتهازية تبحث عن الثراء العاجل والغير مشروع ومن الفقراء في خبرتهم المهنية أو العملية فحصل إزاء ذلك استبعاد رسمي من قبل الحكومة لكل من لا يقدم ويبرهن ولائه للحاكم الأوحد وتفضيل كل

من ليس له أداء بالأجهزة الرسمية لأنها جعلت مبدئها الرئيس (الولاء لها قبل الأداء في العمل) وكان هذا التصرف من أكبر أخفاقات الأنظمة العربية في علاقتها بالعناصر الشبابية فأضحت (الأنظمة العربية) مسيطرة على الشباب من خلال استبعادها ووضعها تحت المراقبة ولم تعمل على خدمتها فأضطر الشباب العربي التكييف لواقعه المتسلط والمستبد والمستبعد والمتحيز فلم يستطع أن يعمل على تغيير نظامه أو مجتمعه لأنه كان مقهراً على الامتثال للحاكم الواحد والحزب الأوحد ومحرّم من اتخاذ المبادرات المبدعة والجرأة الخلاقة . هذا كله جعل من الشباب العربي أن يعيش في محيط خانق ومحاصر بشكل دائم في كل مناحي الحياة التي تتطلب منه المشاركة الفعالة والبناءة . أي تم وضع حصار مغلق على كل تصرفاته وأفكاره وأحاديثه وعلاقاته بهذا الأسلوب تم استلاب الشاب العربي في مجتمعه من قبل الحاكم الأوحد والحزب الحكومي والأخير يبين سلباً حقوقه وحريته من خلال توظيفهما له من خلال تهميشه وسحق قدراته الإبداعية .

لا مرية إذن من القول بأن اغتراب الشباب العربي عكس تعجيزهم في مد علاقاتهم بالمؤسسات الاجتماعية (باستثناء الفئة الشبابية الانتهازية التي تم إغرائها بمكاسب حزبية وحكومية وتضليل مرئياتهم ليجعلها خادمة للحزب الحكومي ورئيسه الحاكم) فلم يخدم الحزب الحاكم كافة شرائح المجتمع بل جعل الأخيرة تخدم وجوده وتسلطه وأكاذيبه وتسويفه وسياسته الجائرة والقاصرة . وكانت هذه أكبر خسارة بشرية أفقدها الطوطم العربي بتعمد في مشاركتها بالتغيير الحر والطبيعي بل استخدم بعضاً منها في التغيير المقنن والمحدود والبطيء والمجبر عليه من قبل سياسات خارجية قاهرة عليه بيد أن هذا التعطيل البشري الحيوي تحول إلى قوة بشرية مؤمنة بصدق بالتغيير الجدي ضد الطوطم العربي وترحيله من سدة الحكم الذي استمر أكثر من أربعة عقود من الزمن . لأن الشباب العربي كان يدرك ويمسي ويعي بعزلته واستبعاده عن المشاركة السياسية والإنتاجية وعرف أيضاً أنه مغترب في مجتمعه من خلال تعجيزه بالمشاركة الإنتاجية إلى أن جاءت فرصة التحولات العالمية في

الانفتاح والعولمة والاقتصاد والحر وثورة الاتصالات الالكترونية المعلوماتية والقنوات الفضائية لأكاذيب الطوطم وتسويفه ووعوده وأماله السرابية التي كان يستخدمها في تضليل شعبه فانفجر هذا المغترب العربي ضد من أغربه عن الحياة السياسية والإنتاجية وكذب عليه بشعارات مثالية وهمية ووواعده التي لم تطبق منها شيء ولم تكن عقيدته المزعومة قاعدة له في سياسته الداخلية والخارجية وإن أعضاء حزبه الحكومي ما هم سوى انتهازيين ووصوليين وأفاقين سرقوا قوت الشعب باسم الحزب والوطنية محتمين بغطاء الحكومة ورئيسها فكانت عقيدتهم زائفة وانتمائهم يعكس المصلحة الذاتية لا العامة للإثراء المالي وليس لخدمة الوطن والمجتمع [وهذا ما جناه الطوطم على نفسه وعلى أعضاء حزبه لأنه اختارهم هو بناءً على إخلاصهم له ودعماً له وليس للمصلحة العامة لأن الحزب لم يعمل ولم يخدم مصلحة الناس بل لمصلحة الطوطم فقط] وأحسوا أيضاً بأن الطوطم العربي أسس حزباً حكومياً وليس شعبوياً لكي يعزز ويدعم شرعية حكمه الفردي والمتفرد . كذلك أدرك الشباب العربي بأنه عاجز ومكبل في وسط سياسي واقتصادي تم تشويهه من قبل الحاكم ومنافقيه وجلاوزته وزبانيته ومرتزقته .

ووعي الشباب العربي أيضاً بأن الطوطم العربي وحزبه الأوحد فرضا تأويلات وتفاسير وتحاليل منطقية تخدم مصالحه التسلطية عليهم وفي هذا السياق نشير إلى ما ذكره حليم بركات في كتابه " المجتمع العربي في القرن العشرين " حيث قال [قديماً قال أبن تيمية إن الله خلق الخلق لعبادته] [بركات . 2000 . ص . 921] وقد أصبح واضحاً الآن وبعد مرور أربعة عقود من الزمن على حكم الطوطم العربي وحزبه اللاعقائدي والحكومي أن يتصرف (الحاكم) وكأن الشعب العربي خُلق لعبادته وخدمته والامتثال الطوعي لأوامره القسرية وإرادته الفجة التي جعلها فوق كل الإرادات (الشعبية والوطنية والقومية)

وإزاء ذلك فقد الشباب العربي خاصة والمجتمع العربي عامة الكثير من سيطرته على وظائفه الحيوية وموارده المادية في علاقته بالنظام الحاكم والدولة التي بدورها تخضع

لإرادة القوى الخارجية الأمر الذي جعل الشباب العربي أن يعجز في تغيير هذه القوى الداخلية والخارجية .

بيد أن علماء الاجتماع أكدوا قديماً ويؤكدوا الآن بأن حيوية المجتمع وتغييره وعدم استكانته لا تكن أبدية بل نسبية أشبه بالاستقرار المؤقت والمرحلي لأن قوانين الحياة وسننها توضح حيوية الحياة وديمومتها وليس وأدها ودفنها لذا فأنهم لا قبلوا ولا يؤلوا الثبات الدائم والخنوع المستديم (مهما كانت الحوائل والموانع) بل سوف يجد (المجتمع) له مخرجاً في أول فرصة تسنح له بالتنفس واستنشاق عبير الحرية لينتعش من جديد ويعيد بنائه وينشط حيويته ويزيل حكم الطاغوت الطوطمي الذي استمر في غيه وتجبره عقود من الزمن غافلاً بأن عامل الزمن لا يخدمه دائماً وإن الدعم الزائف لا يحميه من عواصف التغيير الخارجية وإن الأجهزة القمعية لا تستطيع أن تحميه في كل وقت وفي كل نسق بنائي . وقد شاهدنا تحرك المجاميع الجماهيرية الغاضبة من حكمه والمغتربة في وسطها الاجتماعي والمستبعدة من الأنشطة السياسية والإنتاجية وإن عبادة البشر لا تكن إلا لله الواحد الأحد فقط . وإن الامتثال الطوعي لا يحصل إلى القادة المنبثقين من وسط أوسع الجماهير وإن إرادة ومطالب المجتمع هي التي تطغي على إرادة ومطالب الفرد الحاكم (الطوطم) إن ما قام به الطوطم العربي يعني تشرنقه في شرنقة ذات نسيج واهي في خيوط شبكته لا يحميه – هذا التشرنق – من رياح التغيير الخارجية وعواصف الجموع الداخلية الثائرة ضد ظلمه وطغيانه وتعسف أعوانه من مطالب المغيبين سياسياً وإنتاجياً وهم يعيشوا في وسط مجتمعهم وإن خنوع وامتثال جيل أباء الشباب العربي قد تم تدجينه وإظهاره من قبل أجهزة الطوطم المتوحشة والمرتزقة والمنزوعة من روح الوطنية فبرزت فجوة جيليّة بين جيل الشباب العربي وجيل آبائهم الذين هم من نفس جيل مرتزقته الطوطم العربي الذي أُجبرَ وأُلزم على التكييف لكل ما هو يصرح به ويقرره الحاكم الأوحد خوفاً من أجهزته الحزبية والقمعية البوليسية المبثوثة في كل حي وزنقة وشارع وشركة وجامعة وكلية ومدرسة وجامع وكنيسة يقومون بذلك لأن نفوسهم ضعيفة ومواطنتهم شكلية ومصلحية وتأييدهم للطوطم

مرهون بما يدفعه بهم من أموال ومناصب ليس فيها صلاحية بل هم مجرد منفذين ومراقبين لأوامره وقراراته المزاجية والمتعسفة . ومن جانب آخر فأن هذه الفجوة الجيلية عكست فجوة أخرى بين الجيل نفسه والحكومة والحاكم التي بدورها عمقت الفجوة بينهم (أي بين الشباب) وبين ما يدعيه الطوطم من التمسك بالأعراف والقيم والتقاليد التراثية . هذه الفجوات دفعت بجيل الشباب العربي المغترب في مجتمعه إلى أن يتطلع إلى العالم الخارجي بعد أن تم فتح أبواب ومنافذ واسعة على التطورات الحاصلة في العالم الغربي المليء بالحرية التعبيرية وتحقيق الذات والهوية الشخصية والمشاركة في الحياة السياسية والإنتاجية واكتساب المهارات الالكترونية المتطورة التي حرمها الطوطم وأعوانه عنهم .

ومن خلال هذه القناة خرج الشباب العربي - بعد أن أجاد استخدام هذه التقنيات التواصلية بمهارة فائقة تفوق إجادة محسوبي الطوطم – فخرجت إلى الميادين والساحات العامة لتعلن خلعها لثوب الاغتراب الذي ألبسه لهم فترة طويلة من الزمن ولبس ثوباً جديداً تم تصميمه من قبلها يليق بحيويتها وشبابها والمتدفقة في تطلعاتها للأمام والأداء بصدق وأمانه وشرف بعد أن أزاحت وأرحلت الطوطم وزبائنته وجلاوزته والمنتفعين من صفقاته وتربحاته وعسل السلطة (حسب تعبير ابن خلدون) وبعملها هذا تحقق ما يلي :

1- إزالة الشعور بالاغتراب الوطني
2- إثبات كفاءة ومهارة الشباب في التغيير السلمي والغير مؤدلج
3- برهنت على أن التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي لا يقتصر على استخدام السلاح والعقيدة الهلامية بل بالإرادة السلمية الصادقة والمؤمنة بمصير الوطن .
4- إزاحة كوابيس الظلم عن جيل أبيها الذي تم اقاهره وإذلاله وسلب حريته وتدنيس كرامته طيلة عقود من الزمن
5- أن تغريب الشباب يولد انفجارهم ضد المغرِب

6- أن تعجيز العربي وإبعاده عن المشاركة السياسية والإنتاجية يعني تعطيل المولّد الاجتماعي الحقيقي وإحلال محله مولّد قديم وضعيف ومحدود الطاقة ليس له القدرة على الاستمرار في دفع عجلة التقدم للأمام

7- إحداث فجوة جيلية في النسيج السياسي والإنتاجي يؤدي إلى تمزيقه وليس إلى تمتينه .

8- إن الاغتراب يولد تفككاً اجتماعياً وسياسياً وخلخله في القيم والتسلط الجائر وإلى التبعية للقوى الخارجية .

9- يولّد الاغتراب صراعاً بين المغتربين والمُغربين .

10- لا يصنع اغتراب الشباب قائداً فذاً وملهماً ومنقذاً بل يصنع قائداً زائفاً في قيادته ومذلاً لشعبه وناهباً لثروة بلاده وتابعاً لقوى خارجية تتلاعب في سياسته ، تتقلب عليه حال انتفاضة الشباب عليه لأنه كان مغترباً في حياة الشباب لم يمثلهم ولم يحصل على شرعية حكمه منهم .

وهكذا فأن من أسباب ثورة الشباب العربي هو شعورهم وإحساسهم بالاغتراب النفسي والاجتماعي والسياسي والإنتاجي الذي تبلور من استبعاد الطوطم لهم وعدم اعترافه بطاقتهم وذلك بسبب عدم معرفته للحياة المدنية ولكونه عسكرياً محدود المعرفة والدراية في أمور الأحكام المدنية يعيش في ثكنته العسكرية أكثر من تواجده بين الأوساط الشعبية تمركز تفكيره في الانضباط والقيادة المتفرده وليس بالتمثيل الشعبي وتعوده على استلام الأوامر وإرسالها للمأتمرين لم يتعود على الاستماع للرأي الأخر أو الاعتراض على حكمه أو أوامره . وهذا ما جاب النكبات والكوارث السلطوية على الشعب العربي الذي وصل إلى تغيير نمط الحكم العسكري الأوحد والعقائد الهلامية والحلمية التي لم يعملوا هؤلاء الحكام العسكريين على تطبيقها لأنهم لم يستوعبوها مع انشغالهم بوهج السلطة المطلقة والثروات التي لا يحاسبوا عليها فانتهوا نهاية مهينه شاهدوها بأعينهم وسمعوها بأذانهم كشفت لهم أكاذيبهم وإعلامهم المضلل وسرقاتهم ووصموا بالحرامية والمجرمين والقتلة والسفاحين بعدما

كانوا يضخوا في إعلامهم بالقائد الملهم والفذ والزعيم الوطني والقومي والمسلم والمحرر والمعبّر عن أحلام الأمة أنه هو الوطن وهو الأمة !!!!

8 / خـ مهمشة في مواطنتها

هو شعور الفرد تجاه بلده الذي ولد فيه وترعرع في أحضانه وعاش في محيطه وبيئته وتفاعل وتعالق مع أبنائه وتطبع بطبائع سكانه وتدين بدين أهله وتحدث بلغة ملّته وطرب على ألحان فنه ، فبلورت عنده ذكريات رسخت في وعيه ولا شعوره منذ الصغر ومع استمرار هذه الحالة لعدة سنين باتت هي المثلة لهويته التاريخية والثقافية والاجتماعية والنفسية لا يمكن إزالتها أو مسحها من ذاكرته بسهولة وبسرعة إذ يبقى متعلقاً بها مهما ابتعد عن وطنه الأول (الأم) الذي نشأت فيه ، يحن إليه بين الفينة والأخرى . تحصل هذه الحالة عندما يكون سعيداً في عيشه وحراً في تفكيره وتصرفه ومتماهياً مع ضوابطه ومنتعشاً بالطرب على ألحانه وسماع أشعاره التي يتغنى بها . لا ينغص أحد عليه سعادته أو يضطهد مشاعره المكانية والمحيطية ويقيد تحركه ويمنع عليه الاستمتاع الشخصي مع أفراد مجتمعه . أي عندما يشعر بحريته الفردية والشخصية ويحس بها دون مضايقة أو إزعاج . تحصل هذه الحالة في ظل الأنظمة الديمقراطية والحُرّه .

لكن في ظل حكم الطوطم العربي الشمولي فأنه يعمد إلى فرض رمزه وصورته وحديثه وأوامره على المواطنين من خلال أجهزته الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة بشكل يومي ومتكرر والتغني بحكمه وأسمه في المهرجانات المدرسية الأسبوعية والشهرية والفصلية وفي المعسكرات الشبابية ومنتدياتهم وتسمية المدارس والمستشفيات والساحات العامة والشوارع باسمه وحتى المواد التموينية المدعومة من قبل الحكومة تكون مكرمة منه ، مع ملئ الشوارع والساحات العامة والميادين والمدارس والدوائر الحكومية بصورة وتماثيله مصوراً الوطن به وصَوّر صورته بالوطن وحتى

الأغاني والأناشيد في الإذاعة والتلفزيون والمدرسة تلهج باسمه وحتى دفاتر التلاميذ تكون صورته على أغلفتها ليس هذا فحسب بل البلد يسمى باسمه بدلاً من اسمه التاريخي مثل مصر مبارك وليبيا القذافي وسوريا الأسد وصدام العراق واليمن الصالح . كذلك فرص العمل للمواطنين هو الذي يمنحها . أما أقواله وخطبه فتكون بمثابة أقوال مأثورة تكتب على ألواح ولافتات تعلق في الشوارع العامة والأماكن البارزة والشاهقة والدوائر الحكومية والمدارس وكأنها أقوال مقدسة يُحاسب كل مواطن السخرية منها أو الاستهزاء بها بل ترديدها بالإكراه والإجبار . استمرت هذه الحالة لأكثر من أربعة عقود من الزمن فبات الشعور الوطني منسياً وأمسى الحب للطوطم يعبّر عنه خلال الشعراء (المنافقين) والمطربين (المداهنين) والفنانين (المرتزقة) والتربويين المغلوب على أمرهم والإعلاميين الأفاقين ، فضلاً عن دعاية حزبه الحاكم وأعضاءه الوصوليين والانتهازيين والمحترمين في التطبيع في التطبيل والتزمير والتعتيم والتضخيم . جميع هؤلاء استخدمهم الطوطم في ضخ نرجسيته الشخصية وإشباع حاجته الفجة في القيادة والأسلوب العنيف مصوراً للجميع بأنه رمز الوطن وهيبته وكرامته وسيادته . وهنا أختزل الوطن بشخصه وحكمه ناصباً نفسه راعياً له وللمجتمع الذي يحكمه ، أي طوطمياً في ممارسات بدائية وقبلية متوحشة في عصر العولمة والاتصالات الالكترونية الذكية والفورية والاقتصاد الحر واحترام حقوق الإنسان والاستغلال الفردي واحترام الرأي الأخر والديمقراطية والسلام . أي مخالف لكل الأعراف العصرية المستحدثة فأضحى شاذاً في حكمه ، أفلج في منطقه ، بدائي في تفكيره ، نشازاً في عصره ، مقيماً في كهف حفره بيد أجهزته الحمائية قاهراً شعبه بالعيش معه في كهف أظلم وموحش .

بعمله هذا هجر الكثير من الناس مجتمعهم إلى أوطان أخرى تاركين وطنهم الأم له خوفاً على حياتهم ومستقبلهم ومات البعض منهم كمداً ، وأنصاع القسم الآخر له طمعاً بالمال المتأتي من سلطانه أو خوفاً من بطشه .

لكن جيل الشباب مقت هذه الممارسات التي سلخت شعورهم الوطني وما شاهدوه من تذمر وانهزام وهجرة آبائهم من سياسة الطوطم ومع تفاعلهم مع العالم الغربي عبر الانترنت والفيس بوك والتويتر والمحمول قرروا إرواء شعورهم بالوطن وعدم التماهي مع الطوطم والخضوع له بل للوطن لأنه هو كل شيء في وجودهم وقبل كل شيء لا يوجد شيء بديلاً له .

أخيراً هناك ملاحظة يجب ذكرها في هذا المؤلف وهي أن البعض من أفراد المجتمع العربي المعاصر يقول أن الوضع الأمني أبان حكم الطوطم كان جيداً وهادئاً وكل فرد كان يعيش في أمن وآمان إذ كان الجميع يخرج إلى الشوارع والأماكن والساحات العامة والمقاهي والملاهي وهم مؤتمنين على حياتهم لا يخافوا من أية متصدي أو معتدي . هذه الحقيقة في الواقع كانت موجودة فعلاً على أرض الواقع لأن الأجهزة الأمنية والحزبية والحكومية والطوطمية لم يكن هدفها تحقيق أمن وآمان وسلامة وحماية المواطن والدفاع عنه من الأخطار والاعتداءات بل مراقبة المواطن إذا تصرف تصرفاً يعادي الطوطم وسياسته وسلطته . أي كان وجود العناصر الأمنية في كل مؤسسة وشارع ومقهى ومنتدى ومنتزه وسوق وأماكن للتجسس على المواطن في قوله وتصرفه وتفكيره لصالح الطوطم وسياسته وسلطته وقراراته . أي البحث عن المعارضين للسلطة ومحاسبتهم واعتقالهم عندما يتعرضوا لهيبة الرئيس وسلطته وليس لحماية المواطن والمحافظة على أمنه وعيشه بأمان وسلام . فالأمن والأمان كان سائداً أبان حكم الطوطم لصالحه ولاستقراره وليس لتحقيق سعادة المواطن ، أقول لمراقبته في كل مكان ووقت وعند كل كلام وتجمع . أي أمن وآمان الحاكم من خلال السيطرة على المواطن والتحكم في تصرفه وتفكيره وتجمعه وراحته وتسليته .

في حين بعد رحيل الطوطم كانت هناك حالة فقدان الأمن والآمان على المواطنين لأن الحكم الجديد لا يملك الأجهزة القمعية لخدمته بل أعطى الحرية للأفراد في التعبير والتفكير وهذا لم يتعودوا عليه ولم يألفوه بعد ، الأمر الذي أدى إلى وقوع الكثير من

الاعتداءات والانتقامات الثأرية والاستغلالية الفردية والفئوية (الطائفية والطبقية والإقليمية) .

متطلب جوهري ما بعد الثورة

لا أريد أن أبرح من موضوع ثورة الشباب العربي ما لم أبلغ موضوع ماذا يتطلب من الجيل الذي تنشأ أربعة عقود من الزمن نشأة منمطة بنمط أحادي القيم والمعايير النسقية والبنائية والأخلاقية والتفاعلية الجديدة عليه ليس له خبرة فيها. بتعبير أوضح بعدما حصل تغيير في النظام السياسي والاقتصادي الذي تحول من الحكم الفردي الاستبدادي (الشمولي) إلى الشعبي والاقتصاد الحر فأن ذلك يتطلب على المستوى الاجتماعي متطلب مهم وأساسي وطويل الأمد ألا وهو "إعادة التنشئة " Resocialization لأفراد المجتمع الذين تنشئوا وعاشوا تحت ضوابط تنشيئية قسرية أحادية الجانب قولبت ونمطت سلوكهم وتفكيرهم طيلة أربعة عقود ونيف جعلتهم لا ينظروا إلا من زاوية واحدة ولا يسمعوا سوى نغم واحد ولا يقرؤوا إلا رأياً واحداً ليس لديهم بديل الأمر الذي جعلهم يعيشوا في سجن مليء بالقيود الصارمة . لكن بعد ترحيل هذا النظام الطوطمي وتهديم السجن الكبير وكسر أغلاله وجدوا أنفسهم أمام فضاءات لم يألفوها وهي الحرية والبدائل الفكرية والتعبير المنفتح وغياب القيود والعيش بدون رقيب والانفتاح على العالم الأخر الحر والإطلاع على مجريات الحياة السياسية والمؤسسية وعدم التعصب والتحيز بين الفئات الاجتماعية . كل ذلك ظهر أمامهم مرة واحدة وفي وقت واحد الأمر الذي دفع الكثير من أبناء الثورات الشبابية العربية إلى التشتت بالمطاليب التي كانت ممنوعة عليهم وعدم التركيز على الأهداف الرئيسية والبناءة .وهذا يتطلب في هذه المرحلة إلى إعادة بناء سلوكي وفكري من قبل مؤسسات منظمة ذات لوائح قانونية إنسانية وشفافه وعادلة تحترم حقوق المواطنة عبر برامج تأهيلية وتعليمية لمساعدتهم على تغيير نمط حياتهم التي عاشوها في مرحلة

حكم الطوطم وهذا لا يعني تنشئة تكميلية بل تصحيحية تصحح الانحرافات والجنح والنقص الذي ساد فترة حكم الطوطم وهذا يتطلب حالتين متخالفتين وهما :

أ – حالة الانسحاب ب – حالة الاستقبال . أي انسحاب الفرد من مجال اجتماعي معين يختلف في معاييره وقيمه واتجاهاته وترك ممارستها والالتزام بها لأنه (الفرد العربي) دخل مجالاً اجتماعياً جديداً مغايراً للمجال الذي سبقه وخلاف ذلك يحصل تصادم بينهما تنعكس على أناه الاجتماعية التي صاغتها تصورات وأحكام الآخرين المحيطين به والمتفاعلين معه أو أنه يدخل في المجال الجديد لكنه لا يستطيع مغادرة المجال السباق الأمر الذي يجعله غير قادراً على استقبال المجال الجديد وهنا تحصل له مشكلة نستطيع تسميتها بـ (التداخل السلوكي) أي أنه يعيش في مجال اجتماعي جديد لكنه لا يحمل معه معايير سلوكية المجال الاجتماعي السابق أي أنه مرتبط قيمياً بمجال ترك العيش فيه وانسحب منه وتعيش الأنا في مجال يرتبط به قيمياً . بتعبير ثان ، يعيش الفرد زمانياً ومكانياً في مجال اجتماعي معين لا ينتمي إليه قيمياً بل ما قبله هذا الاختلاف المتعاكس يولّد تناقضاً أو تعاكساً في سلوكه بمسؤولياته في المؤسسات الرسمية .

أقول إذا تصرف الشباب العربي بعد الثورة بعدم احترام الرأي الأخر والتعصب لأقلية معينة والتحيز لعشيرة خاصة أو حزب محدد واستغل المنصب الذي يشغله لخدمة مصلحته والتهرب من المحاسبة وتزييف المعلومات والانتقام من المعارضين فأن ذلك يعني استمراراً للنمط الماضي الذي تنشأ عليه أبان حكم الطوطم وهذا ما حصل ويحصل . لكن إذا أردنا جيلاً مغايراً لجيل حكم الطوطم فأن ذلك يتطلب إعادة تنشئته مؤسسياً وهذا يتطلب وقتاً طويلاً وصبراً كبيراً لأن أربعة عقود ونيف تركت بصماتها على طريقة تفكير وسلوك العربي وهذا لا يمكن نكرانه ومن أجل مواجهة هذه المشكلة المتكلسة والصعبة يتطلب بعد الثورة ما يلي :

1. عدم ممارسة المؤسسات مناشطها تحت أمرة شخص متفرد ومتسلط بل ينتخب أو يعين حسب كفاءته وميزته المناسبة لموقعه .

2. عدم التفاضل والتحيز والتعصب في التعامل المؤسسي
3. ابتكار قوانين وبرامج تخدم المصلحة العامة وليس الفئوية
4. توجه المؤسسات كافة مناشطها اليومية والفصلية والسنوية لتحقيق أهدافها المؤسسية
5. احترام الرأي الآخر والمعارض وتفهم أسبابه وأثاره على المصلحة العامة
6. موازنة الحقوق بالواجبات الوطنية
7. المساءلة والمحاسبة الشعبية المستمرة للمسئولين الكبار والقادة الفكريين والنخبة الحاكم
8. تسليط الضياء والأقلام الإعلامية على جميع الأنشطة المؤسسية لكي يشعر المسئول بأن هناك رقابة مستمرة على سياسته
9. تخلي الأفراد عن حقدهم ونقمتهم الماضية لكي تستطيع برامج الثورة التقدم في مسيرتها
10. تطبيق البرامج الانتخابية في اتخاذ القرارات المؤسسية وتعويد الفرد على احترام الرأي الجمعي وعدم التفرد بالرأي وبدءً من المدارس الابتدائية وتوعية الأبوين على التنشئة الديمقراطية داخل الأسرة

هذه بعض المتطلبات التي يجب الأخذ بها من أجل تحقيق التنشئة التصحيحية عند تطبيق إعادة التنشئة لأفراد المجتمع العربي بعد الثورة وخلاف ذلك فأن التداخل السلوكي سوف يهيمن على سلوك الناس وتحصل صراعات شخصية وفئوية لا حدود لها الأمر الذي تعيق مسيرة الثورة وقد تنزلق إلى مزالق أسوء من حالة حكم النظام الطوطمي . أخيراً علينا أن نذكر في نهاية حدثينا بأن عملية إعادة تنشئة جيل جديد (ينسحب ويستقبل) مهمة شاقة وصعبة ومكلفة وتحتاج إلى صبر وتسامح وتروي وتعقل وحذر وحزم لكي يصل هذا الجيل إلى بر الأمان ويحقق التغيير الفعلي للأفضل والأحسن لا سيما وأنه يواجه ركامات متكدسة من الحالات الظالمة والإجرامية والفاسده التي زرعها النظام الطوطمي في تربة المجتمع العربي ، علاوة على جلاوزته

ومرتزقته وأنصار النظام السابق سوف الذين لا يقفوا موقف المتفرج بل المعوق والمخرب والمسيء لكل أصلاح تقوم به الثورة . إذن تتطلب هذه المرحلة (ما بعد الثورة) :

1. إعادة التنشئة المؤسسية والسياسية
2. مواجهة عمليات التخريب والإفساد من قبل مرتزقة النظام البائد
3. تحمل مشاق إصلاح الموروث الفاسد الذي أخذ تشعبات في حياة العربي
4. الكلف المادية لكل ما ذكرناه أعلاه التي غالباً ما تكون غالية ومكلفة مالياً وعلمياً
5. الصبر والشفافية في مواجهة هذه المتطلبات العسيرة من قبل جيل شاب حديث الخبرة في إدارة سياسة البلاد

المصادر العربية

1. بركات ، حليم 2000 " المجتمع العربي في القرن العشرين " مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت
2. بشارة ، عزمي 2000 " المجتمع المدني " مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت
3. عبد التواب ، معوض 1998 " الوسيط في شرح جرائم البلطجة والجرح والضرب " منشأة المعارف بالإسكندرية
4. العمر ، معن خليل 2005 " التفكك الاجتماعي " دار الشروق – عمان
5. العمر ، معن خليل 2000 " معجم علم الاجتماع المعاصر " دار الشروق – عمان
6. العمر ، معن خليل 2001 " ثنائيات علم الاجتماع " دار الشروق – عمان
7. العمر ، معن خليل 2004 " التغيير الاجتماعي " دار الشروق – عمان
8. السمالوطي ، نبيل محمد 1975 " الايدولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر " ، الهيئة العامة للكتاب – الإسكندرية

المصادر الأجنبية

1- Alexander , Jeffrey . 1982 " The oretical logic in sociology " vol . one Routledge and Kegan paul . London .

2- Broom , Leonard and Selznick , Philp . 1977 "Sociology " Harper and Row Pub . Nwe York

3- Brym , Robret and Lie ,John . 2010 "Sociology" Wadsworth cengage learning United States

4- Deflear , Melvin and etal . 1976 " Sociology " Scott foresman and co .Ill .

5 – Douglas , Jack 1972 " Youth in Turmail " Dhew pub. Washington . D .C

6 – Elliott , Mebel and Merrill , Frances 1961 " Social Disorganization " Harper and Brothers pub . New Yourk

7 – Giddens , Anthony 1994 " Sociology " Polity press. U k .

8- Light , Donald Jr and Keller Suzanne 1979 "Sociology" Alfred A . Knop New York .

9- Hoffer , Eric . 1967 " The True Believer " Haper and Row pub . New York .

10- Hoffer , Donald and Blank struarts 1982 "Sociology" John wiley and son Inc . New York

11- Matza , David 1964 " Position and behaviour patterns of youth " (ed .) Faris , Robert Hand book of modern sociology . Rand Mc Nally co . Chicago

12- Mc Gee , Reece 1980 " Sociology " Holt , Rinehart and Winston . New York .

13- Mc Kee , James 1969 " Introduction to Sociology " Holt Rinhart and Winston Inc . New York

14- Murdoch , Books 2006 " Women who changed the world " Smith Davies , pub . London

15- Ryan , Bryce 1969 , " Social and cultural change " The Ronald press com . New York .

16- Sztompka , Pioter 1994 " The Sociology of social change " Black well pub oxford . U.K

17- Schulze , Rolf 1973 " Some Social Psychological and Political Functions of Ideology " Remmling Ganter (ed.) " Towards the sociology of knowledge " kegan paul , London

18- Zeithin , Irving 1968 " Ideology and the development of sociology theory " prentice – hall Inc . Englewood .

19- Williamson and others . 1977 " The research craft little Brown co . New York

المصادر الالكترونية

1- http://www.new-flornce-blogspot.com

جدار برلين – ويكيبيديا – الموسوعة الحرة

2- http://www.worldpulse.com

3-http://www.thenational-ae/thenational conversation/comment

إصدارات المؤلف

1- المدخل إلى علم الاجتماع (مشترك 1981)

2- نقد الفكر الاجتماعي المعاصر (1982)

3- الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي (1983)

4- نحو علم اجتماع عربي (1984) ط 1 (1991) ط 2

5- تاريخ الفكر الاجتماعي (1985)

6- نحو نظرية عربية في علم الاجتماع (1989) ط 1 (1991) ط 2

7- رواد علم الاجتماع في العراق (1990)

8- انشطار المصطلح الاجتماعي (1990)

9- علم الاجتماع (مشترك) (1991)

10- البناء الاجتماعي (1992) ط 1 (1997) ط 2 (1999) ط 3

11 - علم اجتماع الأسرة (1994) ط 1 (2000) ط 2

12 - مناهج البحث في علم الاجتماع (1995) ط 1 (2000) ط 2

13 - نظريات معاصرة في علم الاجتماع (1997) ط 1 (2001) ط 2

14- علم المشكلات الاجتماعية (1998) ط 1 (2000) ط 2 (2002) ط 3

15- علم اجتماع الفن (2000)

16- معجم علم الاجتماع المعاصر (2000) ط 1 (2004) ط 2

17- مجتمع الأمارات (2001)

18- قضايا اجتماعية معاصرة (2001)

19- ثنائيات علم الاجتماع (2001)

20- التنشئة الاجتماعية (2003)

21- التغيير الاجتماعي (2004)

22- جرائم الاحتيال (2005)

23- الرعاية اللاحقة (2006)

24- علم الاجتماع التطبيقي (2006)

25- التفكك الاجتماعي (2007)

26- الضبط الاجتماعي (2007)

27- علم اجتماع المعرفة (طبعة منقحة) (2008)

28- علم ضحايا الأجرام (2008)

29- علم اجتماع الانحراف (2009)

30- علم اجتماع المثقفين (2009)

31- علم اجتماع العنف (2010)

32- الحركات الاجتماعية (2010)

علم إجتماع الثورة



دار وائل للنشر

تطلب منشوراتنا لعام 2014 من :

الأردن	مكتبة وائل - عمان - شارع الجمعية العلمية الملكية - مقابل بوابة الجامعة الأردنية الشمالية- هاتف:5335837 فاكس:5331661- ص.ب 1746 الجبيهة
الأردن	دار وائل للنشر والتوزيع – العبدلي – مقابل مجلس الأمة – بجانب الخطوط الجوية الملكية الأردنية – هاتف : 96265690005+ فاكس: 96265661996+
الأردن	مؤسسة تسنيم للنشر والتوزيع - عمان - مقابل كلية عمان الجامعية - تلفاكس : 0096264641162
الجزائر	الدار الجامعية للكتاب - ولاية بومرداس - هاتف : 0021324872766
العراق	مكتبة الذاكرة - بغداد - الأعظمية هاتف: 0096414259987 نقال : 009647800740728 - E-mail: info@althakerabookshop.com
العراق	مكتبة التفسير - أربيل - القلعة هاتف: 009647508180866 - tafseeroffice@yahoo.com
العراق	مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع - بغداد - شارع السعدون هاتف : 0096417187092 - خلوي : 009647705855603 - dijla.bookshop@yahoo.com
مصر	مكتبة مدبولي-القاهرة- 6 ميدان طلعت حرب- وسط البلد- تلفاكس: 0020225756421
مصر	القاهرة - مجموعة النيل العربية - شارع عزت سلامة- متفرع من شارع عباس العقاد - هاتف : 0020267171345 فاكس : 002022717185
مصر	دار طيبة للنشر والتوزيع - القاهرة - 23 شارع الفريق محمد إبراهيم مدينة نصر هاتف: 0020222725312 فاكس: 0020222725376
السعودية	مكتبة جرير - ليست مجرد مكتبة - الرياض - المركز الرئيسي هاتف: 0096614626000 الرياض شارع العليا وكافة فروعها
السعودية	مكتبة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات المكتبية- جدة- الشرقية شارع ستين هاتف: 0096626514222 فاكس: 0096626570628
السعودية	مكتبة العبيكان – الرياض(العليا)/الدمام/ابها / المدينة المنورة / الإحساء القصيم/حفر الباطن/ حائل / وكافة فروع المكتبة بالسعودية
السعودية	مكتبة خوارزم العلمية- جدة- حي الجامعة مقابل كلية الهندسة هاتف: -0096626817090 فاكس: 0096626818831
السعودية	دار الناشر الدولي – الرياض –حي الملك فهد – هاتف : 0096612071186 الجوال : 00966569759417 – فاكس : 0096612070587
السعودية	مكتبة المتنبي - الدمام - هاتف : 0096638413000 - فاكس : 0096638432794
سوريا	دار المنجد للنشر - دمشق - الجمارك - المزة هاتف: 00963112135414 فاكس: 00963112118277
الإمارات	مكتبة دبي للتوزيع - دبي وكافة فروعها في الإمارات هاتف: 009714333998 فاكس: 0097143337800
قطر	مكتبة جرير - ليست مجرد مكتبة- الدوحة- طريق سلوى- تقاطع رمادا- هاتف: 009744440212
البحرين	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا- المنامة شارع المعارض- هاتف: 0097317295500- 0097317294400
رام الله	دار الشروق للنشر والتوزيع - هاتف: 0097022965319
الخليل	مكتبة دنديس - الخليل - هاتف: 00970599319922 فاكس : 00972224123 - Email : info@dandis.ps
الكويت	مجموعة ايكوز للتجارة العامة - الكويت هاتف 0096522667778 فاكس: 0096522667779 نقال: 0096597150400
الكويت	مكتبة دار ذات السلاسل - الكويت- هاتف: 009652466255
ليبيا	مكتبة أجيال للكتب العلمية – حي الأندلس طرابلس – هاتف :00218214770524 فاكس : 00218214780496 موبايل : 00218622857834 - ص.ب (6699)
ليبيا	دار الرواد - طرابلس - ذات العماد - هاتف: 00218213350332
ليبيا	مكتبة طرابلس العلمية العالمية - هاتف : 00218213601583 فاكس : 00218213601585 - E-mail : tisblibya@hotmail.com
ليبيا	مكتبة الشهيد عبد الرحمن – مصراته – هاتف : 00218913166076
لبنان	دار الكتب العلمية - بيروت - تلفاكس: 009615804810- 009615804811
السودان	دار الجنان للنشر والتوزيع- الخرطوم- بري- حي الصفا- هاتف: 00249918064984
موريتانيا	المكتبة التجارية الموريتانية الكبرى- انواكشوط- هاتف: 002225253009 ص.ب 341

www.darwael.com - E-mail: wael@darwael.com

■ومن كافة دور النشر العربية والمكتبات في الوطن العربي



دار وائل للنشر
دار وائل للنشر والتوزيع



دار وائل للنشر والتوزيع



المطابع المركزية
عمان - الأردن